عالم المعرفة

64

صناعة الجوع

● (خرافة الندرة)

تأليف: فرانسيس مور لابيه
جوزيف كولينز
ترجمة: أحمد حسان

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في شعبان 1998 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

64

صناعة الجوع

(خرافة الندرة)

تأليف: فرانسيس مور لابيه
جوزيف كولينز
ترجمة: أحمد حسان



أبريل 1983

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

تقديم

لن يقرأ أحد هذا الكتاب دون أن يتحفز عقله ويثور قلقه ويعيد النظر في أمور كثيرة، كان يأخذها من قبل مأخذ الأمور الواقعة أو المسلمات التي لا تناقش. انه كتاب كفيل بأن يقضى، لوقت غير قصير، على هدوء البال واسترخاء الأعصاب ورتابة الفكر. وأعجب ما فيه انه يفعل ذلك بموضوعية كاملة، وبطريقة في العرض تتسم بالهدوء، وأحيانا بالبرود الشديد. فلن تجد فيه شعارات، ولا تعبيرات صارخة، ولا دعايات أيدلوجية، بل ستجد فيه حقائق علمية موضوعية ومشاهدات مباشرة، ومع ذلك ستخرج من قراءته وقد مررت بصدمة فكرية تستفزك وتدفعك إلى مراجعة أمور كثيرة.

إن الكتاب يتعلق بأكثر الموضوعات مساسا بحياة الإنسان: موضوع الغذاء والحصول على الخبز، وبقدر ما يؤمن القارئ الواعي بأنه «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»، فانه يؤمن أيضا بأنه «بغير الخبز لا يحيا الإنسان» وبأن من يتحكم في خبزه قادر على التحكم في فكره، وتعطيل عقله، وإلغاء قدرته على ممارسة كل ما هو رفيع من ملكاته وقدراته. وفي عالمنا هذا أصبحت أقوى مظاهر الاستقطاب بين من يملكون ومن لا يملكون، بين الشعوب التي عاشت على حساب الغير، وتلك التي راحت ضحية استغلال الغير، هي وجود أقلية متخمة يصاب الكثير من أفرادها بالعلل المترتبة

على الإفراط في الغذاء، وأكثرية جائعة يتعرض أطفالها، فضلا عن كبارها، لأبشع أمراض سوء التغذية ونقص النمو، وفي أحيان كثيرة، للمجاعة التي تفضي إلى الموت.

لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحا سياسيا مستخدما ببراعة، وبلا ضمير، في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة وإخضاعها لسياسة الدول التي تمسك بمفاتيح

مخازن الغلال في العالم. وفي عالمنا العربي جربنا الابتزاز الغذائي أكثر من مرة، كان أشهرها في السنوات القليلة التي سبقت حرب 1967، وكان هذا الابتزاز إحدى المقدمات الهامة لقيام تلك الحرب. وكل الدلائل تشير إلى أننا سنزداد تعرضا لهذا الابتزاز يوما بعد يوم: لأن قدرتنا على إنتاج ما يكفي لغذاء أعدادنا المتزايدة تقل يوما بعد يوم، على الرغم من أننا نملك المال والأرض الشاسعة الصالحة للزراعة، وجيوش الفنيين والفلاحين، كما تصرخ تقارير الخبراء في كل يوم.

ولا شك عندي في أن صدور كتاب كهذا سيحفزنا على أن نفكر مليا فيما نتعرض له، دون أن ندري، من استغلال بشع في ميدان الغذاء، ولكن الأهم من ذلك أنه سيقدم إلينا صورة صادقة، ومريرة في الآن نفسه، لأوضاع الشعوب التي يموت أفرادها جوعا، بينما تترك أرضهم الخصبة بلا زراعة، أو تختزن فيها كميات هائلة لصالح فئة قليلة شديدة الجشع، يؤثر فيها اهتزاز الأسعار في السوق أكثر بكثير مما تحرك مشاعرها تشنجات طفل يموت جوعا.

أن صناعة الجوع، التي يتحدث عنها هذا الكتاب، هي في الوقت ذاته صناعة الفقر والجهل والتخلف-ومن هنا فإن الأضواء التي يلقيها هذا الكتاب على التلاعب الذي يتم في مصائر البشر على أيدي المتحكمين في الغذاء، تكشف عن حقائق تمتد إلى ما هو أوسع بكثير من ميدان الغذاء نفسه. أن المشكلة التي يعالجها هي، في نهاية المطاف، مشكلة التبعية والتخلف، التي تبدأ خطواتها الأولى، والحاسمة، منذ اللحظة التي يخضع فيها قوت الشعب الضروري لأطماع الباحثين عن الربح بأي ثمن، داخل مجتمعهم أو خارجه.

وحين ينتهي القارئ من قراءة هذا الكتاب، وتمتد يده في اليوم التالي

لكي يلتقط من رفوف الأسواق إحدى المعلبات التي تحمل اسما يبدو بريئا ومغريا لشركة عالمية، سيكون قد أدرك ما يكمن وراء الغلاف الزاهي البراق من مآس ومظالم ونكبات لحقت بأولئك الذين عرقوا وكدوا لكي ينتجوا ما في المعلبة الصغيرة من غذاء، ولكنهم في الأغلب الأعم لم يستمتعوا بشيء من ثمار ما أنتجوا، ولم يذق أطفالهم المحرومون طعم محصولهم الوفير، الذي تحمله لك المعلبة في إطار زاه يصعب مقاومة إغرائه.

ستتملكك الدهشة ويستفزك الغضب، حين تقرأ عن فضائح البان الأطفال والتلاعب فيه، وعن حرص الشركات المنتجة على تكوين عادات غير اقتصادية يذهب ضحيتها التعساء من ذوي الوعي المحدود، الذي يسهل على الإعلانات المدروسة تشكيل عقودا والتأثير في ميولهم، وسوف تفكر مليا في ذلك الدفاع المنطقي المقنع الذي يقدمه المؤلفان، عن ضرورة استمرار العادات التقليدية في التغذية، وفي زراعة الأرض، لأن هذه العادات إنما هي حصيلة تجارب ألوف السنين لدى شعوب نظمت حياتها على أساس خبراتها الطويلة. وستدرك أن دعاوى استيراد التكنولوجيا المتقدمة، والاستعاضة عن العمل البشري بالآلات الحديثة، ليست كلها خيرا وبركة، وخاصة في مجتمعات تملك رصيدا ضخما من القوى البشرية الزهيدة التكاليف، وتملك خبرات موروثة ضمنت لها البقاء منذ عشرات القرون. وفي النهاية، ستجد نفسك تتساءل: هل هذا «التحديث» الذي نسمع كل يوم عنه، هو بالفعل الحل الأمثل لمشكلات العالم الثالث ؟

سوف يقلقك هذا الكتاب كثيرا، ولكنه قلق صحي، يجلب وراءه صدمة الإفاقة واليقظة من الغفلة. وستدرك في النهاية، أن وراء مشكلة الغذاء تكمن مشكلات العالم الثالث كلها: أن نعتمد على أنفسنا أو نتكل على غيرنا-أن ننتفع بكل قطرة من مواردنا أو نترك لغيرنا استغلالها واستغلالنا-أن نظل إلى الأبد متخلفين أم نتقدم، على طريقتنا الخاصة، لا على طريقتهم هم.

وبعد، فقد قام بترجمة هذا الكتاب أحد تلاميذي السابقين، وهو الأستاذ أحمد حسان، وقد أسعدني أن أجد ترجمته جامعة بين الدقة والسلاسة وحسن التصرف. ووجدت لزاما علي، لا من أجل علاقة الأستاذية التي تربطني بالمترجم فحسب، بل من اجل ضمان ظهور هذا الكتاب القيم في

أفضل صورة، أن أراجع ترجمته مراجعة حرفية، وكنت في الغالبية الساحقة من الحالات أجد نفسي متفقا مع المترجم، ولا أضطر إلى التدخل إلا في حدود ضيقة. وأود أن أشير إلى أنني وجدت من الضروري حذف الفصول الأربعة الأخيرة من الكتاب الأصلي، وذلك لسببين: أولهما دواعي الحجم، لأن الكتاب بهذه الفصول سيصبح ضخما إلى حد لا تحتمله سلسلة عالم المعرفة، وثانيهما، لأن هذه الفصول تعالج موضوعا منفصلا عن سائر فصول الكتاب. فهي تتحدث عن الأساليب «الإيجابية» لمواجهة هذا الاستغلال الذي يبدأ غذائيا وينتهي سياسيا واجتماعيا وحضاريا. ومثل هذه الأساليب لا بد أن تختلف من مجتمع إلى آخر، ولا شك أن المؤلفين قد كتباها وليس في ذهنهما مجتمعاتنا العربية على وجه التحديد.

وهكذا كان الحل المعقول، في مثل هذه الظروف، هو أن نعرض ذلك التشخيص المسهب، الشامل، الذي عرضه الكتاب لواقع الاستغلال في ميدان الغذاء والميادين المترتبة عليه، ونحن على ثقة من أن إلقاء الضوء على هذه الحقائق الرهيبة سيكون في ذاته كافيا لحفز عقل القارئ إلى أن لفكر بنفسه في الحلول الذاتية، المستمدة من ظروف مجتمعه الخاصة، لكل هذه المشكلات.

الكويت في مارس 1983

د. فؤاد زكريا

هذا الكتاب.. . لماذا ؟

بالنسبة لمعظم الناس، تبدو كتابة كتاب إيجابي عن الجوع في العالم بمثابة إلقاء نكتة عن الموت- فالمسألة ببساطة هي أننا لا نملك المعلومات اللازمة ! هذا الموقف يواجهنا في كل مرة تقدم فيها إلى شخص ونحاول أن نصف ما نفعله في هذا الكتاب. إذ تكون الاستجابة النمطية هي زفرة تعاطف محملة بنظرة حيرة: «لماذا يختار أي شخص سوى أن يفكر طول اليوم وكل يوم فيمن يموتون جوعا ؟»، وأحيانا نحس بمشاعر دفينة من الإحساس بالذنب، لأننا نبدو بالضرورة وكأننا أفراد «يقدمون تضحية».

وفي مثل هذه المواقف نحس نحن أيضا بعدم الارتياح. فكيف نشرح بعبارات قليلة أننا لا نتوقف عند بحث مأساة الجوع والحرمان وحدها ؟ بل أننا بدلا من ذلك، نتعلم لأول مرة أين تكمن مصلحتنا الذاتية. وبدلا من أن تكون مشكلة الغذاء العالمي موضوعا كئيبا يجب تجنبه، أصبحت بالنسبة لنا اكثر الأدوات فائدة في فهم عالمنا المعقد. لهذا قررنا أن نكتب كتابا. ولكي نكتشف الرسالة الإيجابية الكامنة في الوضع «الميئوس منه» ظاهريا لمشكلة الغذاء العالمية، لا بد أن نواجه أولا القوى التي تدفعنا الآن إلى مواقع الإحساس بالذنب، والخوف،

واليأس في نهاية الأمر. ففي كل مكان تحمل عناوين الصحف رسالة واضحة:

الانفجار السكاني ونقص الغذاء: العالم

يخسر المعركة من اجل التوازن الحيوي

نيويورك تايمز، 14 أغسطس 1974.

أزمة الغذاء العالمية: أساليب الحيا

الأساسية تواجه الاضطرابات بسبب الأزمات المزمنة.

نيويورك تايمز، 5 نوفمبر 1974.

أننا، كما يقال لنا، في سباق حياة أو موت، بين الأعداد المتزايدة من البشر وكميات الطعام المحدودة. إننا في سباق، ولا بد أن يخسر البعض. والرسالة الضمنية هي: لن يكون كل فرد قادرا على الحصول على ما يكفيه من الطعام، وكيف سيكون حالنا ؟ طبقا لما يقوله س. و. كوك، الرئيس المتقاعد لشركة جنرال فودر، إذا كان علينا «أن نتنافس مع.. . عالم يزداد ازدحاما وجوعا، فان توفير التغذية المناسبة لملايين الأمريكيين من ذوي الدخل المنخفض قد يصبح حلما مستحيلا».

ونظرا لأن هناك بالفعل الكثير من الجوعى في العالم، قد يعتقد الكثيرون أن من البديهي ألا يكون لدينا الآن غذاء يكفي الجميع. «لقد ثبت بالفعل إن مالتوس على صواب»، هكذا يعلن رئيس مؤسسة روكفلر، الدكتور جون نولز، وكان مسئول آخر بمؤسسة روكفلر قد شبه تزايد سكان العالم بأكثر أمراضنا إثارة للرعب: السرطان. إلا إن الأمر ليس مجرد أرقام، بل أرقام من هي التي تتزايد. وقد اخبرنا الرئيس نيكسون بأن الحقيقة المفزعة «هي أن الفقراء يتضاعفون بضعف سرعة الأغنياء».

ويهدد بعض الكتاب «بالكارثة» الشاملة. ولا يكتفون بالإشارة إلى الموت جوعا، بل يشيرون كذلك إلى شبح إغراق «قيمنا المتحضرة» وظهور آلاف من اليائسين مقابل كل واحد يرعب الأغنياء الآن. وهكذا لا يبدو أن طعامنا وحده هو المعرض للخطر، بل كذلك نسيج حضارتنا ذاته الذي يتهدده الجوعى الذين يريدون غذاءنا.

إلى هذا الخطر المزدوج، يضيف وعينا البيئي الجديد، والثمين بإمكانياته، تفسيره الخاص للقيامة. إذ يحذر لستر براون من أن «علامات جديدة على الإجهاد الزراعي تكاد تظهر يوميا في بنية الأرض الايكولوجية، نظرا لأن

الطلب المتزايد بحدة على الغذاء» الذي يدفعه النمو السكاني والدخول المتزايدة، يلقى بثقله على الطاقات النهائية للبنية الايكولوجية.. . وما من طريقة لحساب العلاقة التبادلية بين تزايد السكان وتحسين مستوى المعيشة- وهو الاختيار الذي لا بد أن نحسمه، لأننا نضغط على الحدود النهائية لنظامنا الايكولوجي. مثل هذه التحذيرات تدفع الناس إلى الاعتقاد بأن الزيادة في إنتاج الغذاء سوف تدمر البيئة بالضرورة وتهدد مصدر غذائنا المستقبلي. أننا نوضع في موضع الخوف من أنه لا طريق للإفلات من الندرة إلا بأن نجعل أطفالنا يدفعون الثمن.

هنالك أيضا، رسالة مساوية في خداعها سلبية تماما تدفعنا في الاتجاه المضاد. ذلك لأن محاولات حسنة النية لحفز العمل الجماهيري قد نقلت أزمة الغذاء العالمية من الساحة السياسية-الاقتصادية، إلى أرضية الأخلاق الفردية. وبلا كلل تجري مقارنة استهلاكنا بالحرمان في الأماكن الأخرى، والرسالة هي أن استهلاكنا نحن يسبب معاناتهم هم. على سبيل المثال، يقال لنا أن كمية الأسمدة المستخدمة في مروج الولايات المتحدة وملاعب الجولف فيها، وساحات مقابرها تعادل كل السماد الذي تستخدمه الهند لإنتاج الغذاء. ولا مناص عندئذ من أن نحس ببعض الخجل، شاعرين أن إسرافنا لا بد أن يعكس إخفاقا أخلاقيا.

وهكذا فإننا، بغير فهم لكيفية خلق الجوع في الواقع، سنظل عديمي الحيلة في مواجهة شعور منتشر وقوى بالذنب-الذنب لمجرد كوننا بين القلة المحظوظة المرفهة. لقد صنعوا من الجوعى تهديدا قويا، وفي نفس الوقت، مسئولية مرهقة. ونحن ممزقون بين الاثنين.

ولحل تناقضنا، ظهرت إجابة مغرية. «أخلاقيات قارب النجاة»، وهى الفكرة البسيطة، التي نشرها العالم جاريت هاردن، والقائلة بأن الأرض تشكل الآن قارب نجاة ليس فيه من الطعام ما يكفي الجميع. أليس من المنطقي إذن أن يذهب الطعام إلى من يتمتعون بأكبر فرصة في النجاة، وألا تخاطر بسلامة الجميع بإحضار ركاب جدد ؟ ماذا يحدث إذا اقتسمت المساحة في قارب نجاة ؟ هكذا يسأل الدكتور هاردن. ويجيب «يغطس القارب» ويغرق الجميع، العدالة المطلقة، تعني الكارثة المطلقة.

والعلاج الذي يقدم لتخفيف ألم صراعنا بسيط: كفوا عن الإحساس.

إذ يقال لنا أن الأخلاق اليهودية-المسيحية قد مضى عهدها في هذه الحقبة الجديدة من الندرة، وان التعاطف ترف لم نعد نستطيعه، وان نزعة فعل الخير اليهودية-المسيحية هي الجذر الحقيقي لمأزق العالم الراهن. يقال لنا أننا يجب أن نتعلم أخلاقا جديدة، هي أخلاق العقل المتجرد، لا بد أن نتعلم كيف ندع الناس يموتون من اجل البقاء النهائي للجنس البشري.

هذه الأصوات تقدم لنا أحد الحلول لمشاعرنا المتضاربة. إنها تقدم لنا، بتعبير الكاتب بيتر كولليير، «نوفوكايين للأرواح القلقة»*. لكن هل يجب أن نتناول النوفوكايين ؟ هل لا بد أن نقتل مشاعرنا لكي نضع حدا لقلقنا ؟ أم أن بإمكاننا أن نحول ما يبدو انه اكثر المشكلات استحالة أمام جيلنا-أزمة الغذاء العالمية-إلى اكثر الأدوات فائدة وفعالية، من اجل فهم القوى المتشابكة التي تحد من حياتنا ذاتها ؟ واكثر من ذلك، هل يمكننا، بفضل هذه البصيرة الجديدة، أن نكتسب إحساسا من القوة الفردية تجاه هذه القوى-تلك القوى التي تقلل باستمرار من حريتنا في الاختيار ومن رفاهيتنا ذاتها ؟

الغذاء أولا.. . لماذا ؟ لقد التقينا نحن مؤلفي هذا الكتاب في «يوم الغذاء القومي الأول من ربيع 1975 في آن آربور، بولاية ميتشجان. كانت فرانسيس مدعوة بوصفها مؤلفة وجبة لكوكب صغير وجو بسبب كتابه الكوكب في متناولهم Global Reach، وهو كتاب يتناول الشركات المتعددة الجنسية، و بسبب مشاركته في تأليف: الجوع في العالم. الأسباب والحلول، وهو كتاب يعارض رأى المؤسسة في زمن مؤتمر الغذاء العالمي في 1974. وعقب إلقاء كلمتينا، سألنا الطلبة نفس الأسئلة الملحة التي وجهت إلينا مرات عديدة من قبل، وحاولنا إجابتهم. نعم، كانت لدينا بعض الإجابات، لكنها لم تكن ترضينا. وأخيرا، خرجنا بنتيجة هي أننا يمكننا سويا أن نضع كل طاقاتنا في البحث عن إجابات لأصعب الأسئلة جميعها، تلك التي كنا نحن قد وجهناها أو تلك التي وجهها إلينا الآخرون حول أسباب الجوع.

وبشكل أساسي، يعني الغذاء أولا انه سواء كان الناس جائعين أم لا، فان ذلك يبدو لنا انه الاختبار الأول لنظام اقتصادي واجتماعي عادل وفعال. فقد استند أمن أي شعب من الشعوب تاريخيا على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء. وهكذا، فلا بد لكل بلد أن يعبئ موارده الغذائية ليسد حاجاته أولا. عندها فقط يمكن للتبادل التجاري أن يفيد في زيادة الاختيارات بدلا

من أن يحرم الناس من مكاسب الموارد التي تخصهم عن حق.

وأثناء دراستنا وقراءاتنا، ورحلاتنا وأحاديثنا، وجدنا أن مفاهيم الندرة، والذنب، والخوف تقوم على أساس الخرافات، وتعلمنا انه:

ما من بلد في العالم يعد سلة غذاء ميئوس منها.

وان إعادة توزيع الغذاء ليس هو الحل لمشكلة الجوع.

وان الجوعى ليسوا أعداءنا.

أن مهمتنا واضحة. فنحن مواطني عالم الرفاهية، بحاجة إلى إقامة حركة-حركة تكشف حقيقة أن نظاما واحدا، تدعمه الحكومات، والهيئات، ومجموعات النخبة المالكة للأراضي، هو الذي يهدد الأمن الغذائي في كل من بلداننا وبلدان العالم الثالث. والقوى التي تخرج الناس من عملية الإنتاج في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وبذلك تخرجهم من نطاق الاستهلاك، يتضح أنها نفس القوى التي حولت النظام الغذائي إلى واحد من اكثر قطاعات اقتصادياتنا خضوعا للسيطرة المحكمة.

أن حفنة متناقصة من مستثمري الأرض والشركات الغذائية تسيطر على جزء يتزايد اكثر فأكثر من غذائنا، أننا نتعرض لتصنيع متزايد وغير ضروري، ونتعرض لمواد كيماوية خطرة، وتغذية أقل، ولأسعار مرتفعة باستمرار، ينتج عنها جوع البعض، وسوء تغذية الكثيرين. وبمحاربة القوى التي تحكم قبضتها على اقتصادياتنا الغذائية، فإننا نحارب مباشرة بعضا من نفس القوى التي تزيد الجوع في بلدان أخرى.

لقد دفع العديدون للاعتقاد خطأ بأن العدالة لو صارت لها الأولوية، فسوف تتم التضحية بالإنتاج. ولكن العكس هو الصحيح. فمحتكرو الأرض، من كل من مجموعات النخبة المالكة التقليدية، وشركات استثمار الأراضي، هم الذين اثبتوا انهم الأقل كفاءة وجدارة بالثقة، والأشد ميلا إلى التدمير من بين مستخدمي موارد إنتاج الغذاء. أن إضفاء الصبغة الديمقراطية على السيطرة على موارد إنتاج الغذاء، هي الطريق الوحيد للإنتاجية الزراعية البعيدة المدى بالنسبة للآخرين وبالنسبة لنا.

أن اعظم مكافأة على عملنا هي اكتشاف إجابات واقعية ومحررة على السؤال الأشد إلحاحا: ماذا يمكن أن نفعل ؟ وحتى نجد الإجابة، كان علينا أن ندرك أن الجائعين يمكن أن يحرروا أنفسهم من الجوع، إذا تخلصوا من

العقبات التي تقف في طريقهم. وفي الواقع، فحيثما نجد أناسا لا يطعمون أنفسهم الآن، يمكنكم أن يتأكدوا من أن عقبات قوية قد وضعت في طريقهم.

وأول خطوة في وضع الطعام أولا هي نزع الغموض عن مشكلة الجوع. وربما كان ذلك هو أكثر ما يقدمه كتابنا من مساعدة. فنحن لم نبدأ بوصفنا خبراء، بل بدأنا كما كان يمكن أن تبدءوا انتم. لقد أصبحنا مهتمين بالموضوع، فقد كان الجوع يلوح كأنه اضخم مشاكل عمرنا. وكلما تعلمنا اكثر فأكثر، وقرأنا ما كتبه «الخبراء» وسافرنا عبر بلدنا وفي الخارج، وجدنا أتصبحنا الحل لمشكلة الجوع في العالم ليس لغزا. فهو ليس حبيس بلازما حية في بذرة تنتظر أتصبحنا يكتشفها عالم زراعي شاب لامع. وهو لا يظهر في الدراسات الاقتصادية الإحصائية لمخططي التنمية. بل أتصبحنا المانع الحقيقي أمام مشكلة الجوع في العالم، هو الإحساس بالعجز الذي يفرض علينا، أعنى الإحساس بأن: ضخامة المشكلة خارج نطاق سيطرتنا، ولا بد من تكليف آخرين بها، وحقيقة الأمر هي أتصبحنا الحل لمشكلة الجوع في قبضة أيدينا جميعا.

الباب الأول
رعب الندرة

١ بشر أكثر مما يجب، وأرض أقل مما يجب ؟

إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض، هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر. ففي العالم يوجد على الأقل 500 مليون من البشر، سيئي التغذية أو الجائعين. هذا الجوع يوجد في مواجهة الوفرة، وهنا تكمن الإهانة.

ومن الطرق التي يمكن بها إثبات أن ندرة الأرض والغذاء ليست هي السبب الحقيقي للجوع، توضيح انه لا توجد ندرة في أي منهما. والطريقة الثانية هي شرح ما يسبب الجوع فعلا. وفي هذا الكتاب سنحاول أن نفعل الشيئين.

، والأقوى

بالقياس عالميا، يوجد الآن ما يكفي من الغذاء لكل فرد، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب- أي اكثر من 3 آلاف سعر حراري وبروتين وفير-لكل رجل، وامرأة، وطفل على الأرض [1]. وهذا التقدير لثلاثة آلاف من السعرات، وهى اكثر مما يستهلكه شخص من أوروبا الغربية، لا يتضمن الأطعمة المغذية الأخرى العديدة التي يأكلها الناس-البقول، والجوز، والفواكه، والخضراوات، ومحاصيل

الجذور، ولحوم الحيوانات التي تتغذى بالأعشاب، وهكذا، وعلى مستوى العالم، فليس هناك أساس لفكرة انه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع.

لكن الأرقام العالمية لا تعني سوى القليل، إلا فيما يتعلق بدحض المفهوم الشائع القائل بأننا قد بلغنا حدود طاقة الأرض. والمهم هو ما إذا كانت توجد موارد كافية لإنتاج الغذاء في البلدان التي يجوع فيها العديدون. وقد وجدنا أن الموارد موجودة، لكنها تعاني دائما من قلة الاستخدام أو من سوء الاستخدام، مما يخلق الجوع للكثيرين والتخمة للقلة.

كيف يمكننا قياس هذه الإمكانية التي لم تستغل ؟ إحدى الطرق هي ملاحظة الفروق بين الإنتاج الحالي والإنتاج الممكن. وطبقا للجنة الرئاسية بالولايات المتحدة في أواخر الستينات، ولدراسات علماء جامعة ولاية أيوا، مؤخرا، لا يزرع الآن سوى نحو 44 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم [2]. وفي كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لا يزرع سوى اقل من 25 بالمائة من الأراضي التي يمكن زراعتها[3]. ويمكن لمحاصيل الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول الصناعية. وليس هناك من سبب فيزيائي يحول دون أن يفوق إنتاج الفدان في معظم البلدان النامية الإنتاج في الدول الصناعية. وفي عديد من البلدان النامية، يمكن للأرض التي تقدم الآن محصولا واحدا في السنة أن تقدم محصولين أو حتى أكثر.

والعقبات أمام تحرير هذه الطاقة الإنتاجية ليست في معظم الحالات، فيزيائية، بل اجتماعية: فحيثما كان هناك سيطرة غير عادلة، وغير ديمقراطية على الموارد الإنتاجية، فان تطورها يعاق.

ففي معظم البلدان التي يجوع فيها الناس، يسيطر كبار الملاك على معظم الأرض. وقد أظهرت دراسة عن 83 بلدا، أن ما يزيد قليلا عن 3 بالمائة من كل ملاك الأرض، أي أولئك الذين يملكون 114 فدانا أو اكثر، يسيطرون على نحو 79 بالمائة من كل الأرض المزروعة[4]. لكن هؤلاء الملاك الكبار هم الأقل إنتاجية. وتكشف الدراسات في بلاد تبدو مختلفة أن الملاك الكبار يجنون دائما محصولا للفدان اقل من اصغر المزارعين، كما سنفصل فيما بعد (الفصل 15) واكثر من ذلك، فالعديد ممن يحوزون كميات كبيرة من الأرض من اجل المكانة أو باعتبارها استثمارا، وليس كمصدر

للغذاء، يتركون مساحات كبيرة دون زراعة. فقد وجدت دراسة عن كولومبيا في عام 1960، على سبيل المثال، أن أكبر الملاك، الذين يسيطرون على 70 بالمائة من الأراضي، لم يزرعوا سوى 6 بالمائة من أراضيهم. فالأرض التي تحتكرها قلة تعاني حتما من قلة الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، فان الثروة الناتجة لا يعاد استثمارها في التنمية الريفية، بل أنها تمتص في استهلاك ترفي أو تستثمر في صناعات تناسب أذواق الميسورين الحضريين أو الأجانب.

يضاف إلى ذلك أن الإنتاجية المنخفضة تنتج من الظلم الاجتماعي الذي يعرقل تحسين الزراعة من جانب المزارعين الصغار، الفقراء، فالملاك الأكبر والأقوى نفوذا، يحتكرون الانتفاع من خدمات الإرشاد الزراعي، والأسواق، والقروض غير الربوية (التسليف الزراعي)، التي ربما كانت أشد الأمور أهمية (فمقرضو النقود يتقاضون من الفقراء، عادة، فوائد تتراوح بين 50- 200 بالمائة). ودون ملكية فردية أو مشتركة للأرض، كيف يمكن للمستأجر، والزارع بالمحاصة، والعامل المعدم أن يجد الدافع أو الإمكانية للحفاظ على الأرض وتحسينها من اجل محصول افضل ؟ انهم يدركون أن أي تحسين سوف يذهب في مجمله لصالح المالك، وليس لهم.

وأخيرا، فالتعاون هو أهم العناصر في التنمية. وسوف نناقش هذه النقطة، بأمثلة من بنجلاديش (انظر الفصل 12) فمن اجل بناء وصيانة شبكات الري والصرف، على سبيل المثال، من الضروري أن يعمل الجميع في القرية معا ليكونوا مؤثرين. ونفس الشيء ينطبق على مقاومة الآفات. لكن التعاون لا يكون واردا حيث توجد ملكية شديدة التفاوت للأرض وغيرها من الموارد الإنتاجية. فكبار الملاك لا يريدون أن يتقدم جيرانهم الفقراء، لأن هذا معناه أن يكون الفقراء أقل قابلية للاستغلال من جانبهم.

وعند قياس الإمكانية غير المستغلة للأرض لإطعام أولئك الذين هم الآن جائعون، لا ينبغي أن نكتفي بتقدير الإمكانية المستخدمة على نحو اقل مما يجب، كما فعلنا لتونا، بل ينبغي أن نقدر أيضا سوء استخدام الموارد. وموارد إنتاج الغذاء يساء استخدامها عندما تتحول، كما يجري بصورة متزايدة، عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسية إلى إشباع من أكلوا فعلا. فرغم أن أغلبية سكان بلد من البلدان قد تكون بحاجة ماسة إلى الغذاء،

فانهم ماداموا لا يملكون من النقود ما يكفي لجعل هذه الحاجة محسوسة في السوق، فان الموارد الزراعية ستتحول إلى خدمة أولئك الذين يمكنهم أن يدفعوا-أي الطبقات العليا المحلية والأسواق الخارجية التي تدفع ثمنا مرتفعا، ومن ثم، تتسع المحاصيل الترفيه، بينما يجري إهمال المحاصيل الغذائية.

ففي أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، حيث تبلغ نسبة الأطفال سيئي التغذية 80 بالمائة في بعض البلدان، يخص نحو نصف الأراضي الزراعية، ودائما افضل الأراضي لإنتاج المحاصيل والماشية من اجل نخبة محلية وللتصدير بدلا من إنتاج الغذاء الأساسي للشعب [6]. وفي عام 1973، قامت 36 دولة من بين أفقر دول العالم الأربعين-تلك التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها الدول الأشد تضررا من تضخم أسعار الغذاء العالمي-بتصدير سلع زراعية إلى الولايات المتحدة[7].

وهذا النمط في توجيه موارد إنتاج الغذاء إلى حسنى التغذية فعلا، يستمر حتى في وجه المجاعة. ففي الواقع، ازدادت الصادرات الزراعية من بلدان الساحل الأفريقي إلى أوروبا خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات، في مواجهة الجفاف المتفاقم والجوع المنتشر. وخلال الجفاف في «مالي» زيدت المساحة المزروعة بمحصولي التصدير الأكثر أهمية، وهما الفول السوداني والقطن، بحوالي 50 في المائة وما يزيد على 100 في المائة على الرتيب في الفترة من 1965 إلى 1972 [8].

وهناك كثير من المحاصيل التي كانت تعد محاصيل أساسية، لكنها أصبحت تستخدم باعتبارها محاصيل ترفيه أو محاصيل تصدير ؛ فالذرة، والذرة الصفراء، والخضراوات، والمنيهوت *، والأرز أصبحت تزرع بصورة متزايدة للتصدير ولتسمين الماشية للتصدير، وللنخبة المحلية.

ففي المكسيك تستهلك الماشية من الغلال الأساسية أكثر مما يستهلك فلاحو البلاد[9]. وفي البرازيل نجد أن الذرة هي المحصول الأكثر انتشارا، ويزرع منها نحو ربع إجمالي مساحة المحاصيل في البرازيل. لكن في 1977، ذهب اكثر من ثلث هذا المحصول التقليدي إلى تسمين الماشية، سواء في البرازيل أو في أوروبا[10].

وقد وسعت البرازيل وباراجواي بسرعة من المساحة المزروعة بفول الصويا

(من خلال الاستثمارات الأجنبية أساسا)، إلا أن هذا الغذاء الغني بالبروتين مخصص كله تقريبا للتصدير لتسمين الماشية.

ولنأخذ حالة المنيهوت. ففي كثير من البلدان اصبح المنيهوت الملجأ الأخير أمام الفقراء لملء بطونهم، لكن الشركات الأوروبية اكتشفت الآن طعام الفقراء هذا باعتباره علفا رخيصا للماشية الأوروبية. وفي تايلاند، تشتري النخبة الحضرية مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لزراعة المنيهوت. ولما كانت الزراعة المستمرة تضعف التربة بسرعة، تجعل من الضروري زراعة مساحة متزايدة باستمرار للحصول على نفس الإنتاج، فان المنيهوت يحتل الآن ما يزيد على مليوني فدان، وصار بين يوم وليلة محصول التصدير الرئيسي لتايلاند !!، وهكذا، فحين تخضع طاقة الأرض الإنتاجية الهائلة لقلة الاستخدام، وحين يستنزف نتاجها بصورة متزايدة لإطعام حسنى التغذية فعلا، لا يمكن اعتبار الندرة سببا للجوع، وعلى حين أن الجوع حقيقي، فان الندرة وهم. وطوال صفحات كتابنا هذا: الغذاء أولا، نجد أن وهم الندرة هو نتاج للتفاوت الحاد في السيطرة على موارد إنتاج الغذاء، مما يعوق تطورها ويشوه استخدامها.

لكن أليس صحيحا أن أكثر البلدان كثافة سكانية هي كذلك أكثر البلدان جوعا ؟ لا تبين الدراسات في كل أنحاء العالم مثل هذا النسق، فبعض الدول شديدة الكثافة السكانية لكل فدان، لكن سكانها ينالون تغذية مناسبة [11]، ففرنسا لديها نحو نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثلما لدى الهند [12]. والصين، حيث تم استئصال الجوع خلال ما يزيد عن خمس وعشرين سنة، لديها ضعف ما لدى الهند من سكان لكل فدان مزروع [13]. ومن ناحية أخرى، فان البلاد التي بها عدد قليل نسبيا من السكان لكل فدان مزروع هي عادة البلاد التي يكون فيها معظم الناس سيئي التغذية. ففي أفريقيا، جنوب الصحراء الأفريقية، وهى إحدى أسوأ مناطق المجاعات في العالم، يوجد نحو فدانين ونصف من الأراضي المزروعة لكل إنسان، أي اكثر مما في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، ومن ستة إلى ثمانية أضعاف ما في الصين. وهذا التقدير بالنسبة لأفريقيا ربما يمثل ما لا يزيد عن 12 في المائة من أراضي الإقليم الصالحة للزراعة [14].

واكثر من ذلك، فان السكان في أجزاء عديدة من أضعاف، ربما كانوا

اقل كثافة مما كانوا عليه في القرن السادس عشر قبل تجارة العبيد. بل لقد ذهب بعض الاقتصاديين الأفريقية أليس دولا أفريقية معينة تعاني من قلة السكان بالنسبة لقوة العمل اللازمة للتنمية الزراعية.

وأمريكا اللاتينية، مثل أضعاف، لأفريقيا إقليم ذو كثافة سكانية إجمالية منخفضة، فمع وجود 16 في المائة من أراضي العالم الصالحة للزراعة، يوجد بها 6 في المائة من سكان العالم، إلا أن بها، نسبيا، جوعى اكثر مما في الهند، والباكستان، وبنجلاديش. وهنا مرة أخرى، لا توجد علاقة ظاهرية بين كمية الأرض الزراعية المتاحة لكل فرد وبين مدى انتشار الجوع.

وفي بلد مثل بوليفيا، يمثل سوء التغذية الحاد حقيقة يومية لأغلب السكان، لكن بوليفيا بها ما يفوق نصف الفدان من الأرض المزروعة لكل شخص، وهو رقم أكبر بكثير من فرنسا (كما أليس بها إمكانية لزراعة أكثر من عشرة افدنة لكل شخص). والمكسيك، حيث يعاني اغلب السكان الريفيين من قلة التغذية، بها من الأرض المزروعة لكل شخص أكثر مما بكوبا، حيث لا يعاني أحد الآن تقريبا من سوء التغذية.

وبالطبع فإن هناك بلدانا في أمريكا اللاتينية ذات كثافة سكانية مرتفعة نسبيا، وجوع منتشر في نفس الوقت-بلدان مثل هايتي وجمهورية الدومينيكان. لكنها تمثل الاستثناء. ورغم ذلك فان بهايتي وجمهورية الدومينيكان، أقل قليلا من الأرض المزروعة لكل شخص، وموسم زراعة أطول بكثير، من إيطاليا[15]، وهذا الحساب لا يتضمن حتى المساحة الإضافية الملحوظة في هايتي وجمهورية الدومينيكان التي يتفق كثير من المراقبين على أنها أراض زراعية جيدة. هذه الأراضي مصنفة رسميا على أنها مراع دائمة، لأن المالكين اختاروا ببساطة أن يرعوا الماشية فيها.

طالما أليس الغذاء شيء يباع ويشترى في مجتمع ذي فروق ضخمة في الدخل، فان درجة الجوع تنبئنا بشيء بصدد كثافة السكان.

هل بنجلاديش هي الاستثناء ؟

بنجلاديش بالنسبة للكثيرين، هي النموذج النمطي لبلد طغى تعداده السكاني ببساطة على موارده لإنتاج الغذاء. إذ يعيش 80 مليونا من البشر في بلد بحجم إنجلترا وويلز. ولهذا، فحتى حين كانت دراساتنا لبلدان من

مختلف أنحاء العالم، تكشف لنا في حالة بعد الأخرى، إن الحدود الفيزيائية المجردة، ليست هي سبب الجوع، اعتقدنا أن بنجلاديش قد تكون استثناء. لكنها ليست كذلك.

فحتى في الوقت الحاضر، بمواردها التي تعاني من قلة الاستخدام الفظيعة، تنتج بنجلاديش من الغلال وحدها ما يكفي لتزويد كل فرد في البلاد بما لا يقل عن 2300 سعر حراري يوميا [16]. إلا إن اكثر من نصف العائلات في بنجلاديش، طبقا لأرقام البنك الدولي [17]، تستهلك اقل من 1500 سعر حراري للفرد، وهو الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، ويعاني ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات.

إذا كان ما ينتج كافيا، فلماذا إذن لا يأكل الجياع في بنجلاديش ؟ المفارقة إن الجياع يزرعون الكثير من أرز البلاد. وفي وقت الحصاد، حين تبلغ الأسعار أدنى حد لها، يضطر الكثيرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجونه، بحيث لا يعودون يملكون ما يكفي لسد احتياجاتهم حتى الحصاد الثاني. وهم مضطرون لعمل ذلك حتى يسددوا ما يدينون به-بفائدة كبيرة-للمرابين-التجار، الذين احتاج المزارعون إلى اقتراض الغذاء منهم بأسعار أعلى بكثير قبل الحصاد. والكثيرون من الواقعين في شرك هذه الحلقة المفرغة هم مزارعون، مستأجرون عليهم إن يدفعوا ثمن التكاليف الزراعية ثم يعطوا ما يزيد على نصف حصادهم للمالك. ولا عجب إذن، أن صار العديد من الملاك مرابين-تجارا. إن تخزين المرابين-التجار للغلال هو سبب أولى لذات (الندرة) التي يضاربون عليها.

والأجراء المعدمون، المعتمدون على أجور ضئيلة، عرضة للإيذاء بوجه خاص. وبالتحديد حين تحرمهم الفيضانات أو الجفاف من العمل تماما، تقفز أسعار المضاربة على الغذاء نتيجة نشاط من يخزنون بنسبة ما بين 200 و500 في المائة. وحين أدركنا هذه الحقائق، لم ندهش حين علمنا انه بينما كان عديدون يموتون جوعا بعد فيضانات عام 1974، كدس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو 4 ملايين طن من الأرز، لأن الأغلبية الساحقة.. . كانت أفقر من إن تشتريه [18].

ولا يقتصر الأمر على عدم وجود ندرة مشروعة الآن، بل تملك بنجلاديش كذلك ما يتطلبه إنتاج غذاء اكثر بكثير. وفي ارتحالنا في أرجاء البلاد

أدهشتنا خصوبتها المذهلة. إذ لا تتمتع بنجلاديش بمناخ استوائي سخي فقط (شمس ومياه وفيرين) بل كذلك بتربة غرينية غنية، وعميقة، يرسبها سنويا ثلاثة انهار ضخمة بفروعها التي لا تحصى.

ولدى تقدير حجم إمكانيات بنجلاديش في إنتاج الغذاء، استنتج تقرير للكونجرس الأمريكي عام 1976 إن (البلاد غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوة العاملة، والغاز الطبيعي للأسمدة، لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط، بل لتصبح كذلك مصدرا للغذاء، حتى مع حجم سكانها السريع التزايد [19].

ما هي المشكلة إذن ؟ إن التفاوت في السيطرة على موارد البلاد الإنتاجية يعوق إمكانياتها الغذائية.

إن إحدى المزايا الرئيسية في بنجلاديش مثلا، هي الأمطار-ما بين 100 و 300 بوصة سنويا-لكن كلها تقريبا تسقط خلال موسم الإعصار الموسمي الذي يمتد ما بين 3 و 4 شهور. الحل إذن هو التحكم في المياه، وإلا وجدت أولا فيضانا ثم جفافا. لكن ما هي الحوافز لدى الزراع بالمحاصة والأجراء الذي يفلحون 90 في المائة من الأرض، لإقامة وصيانة قنوات وسدود للصرف والري حين تفيد هذه الاستثمارات ملاك الأراضي في المقام الأول ؟ كما يخشى صغار الملاك من أن يزيد أي تحسين للأرض من رغبة المالك الأكبر في الاستيلاء عليها.

إن الزارع بالمحاصة يدخر أي جهد إضافي لأي قطعة ارض صغيرة يمكن أن يملكها هو. والعمال الأجراء يشغلون أنفسهم بأجورهم، وليس بمحصول المالك. ولما كان مالك الأرض يدفع اجر عملهم، فانه يستخدمه بتقتير. علاوة على ذلك، فان المالك يغلب أن يكون متغيبا. وربما كان ضابطا في الجيش أو موظفا حكوميا صغيرا، يحيا ويستثمر في العقارات بالمدن أو حتى في الخارج. وفي بنجلاديش أخبرونا مرارا انه ليس من غير الشائع أن يخرب مالك الأرض الري وغيره من التحسينات لأنه ببساطة لا يريد لمستأجريه أن يزدهروا ويصبحوا أقل تبعية.

ومن ثم فلا عجب في إلا يزيد ما يروى عن نحو 5 بالمائة من أراضي البلاد المزروعة، بينما الري البسيط، الذي لا يعود به (الموسم الجاف)، جافا، يعني مضاعفة القاعدة الغذائية للبلاد. وفي معظم بنجلاديش يمكن

أن ينتج محصول إضافي في كل عام من إعادة الإجراءات قبل الاستعمارية في جمع الأمطار الموسمية.

فقد كان حفر وصيانة البحيرات شائعا قبل عام 1793، حينما أقام البريطانيون الملكية الفردية للأرض. واليوم لاحظنا بأسى في قرى كل أرجاء بنجلاديش كثيرا من البحيرات والقنوات التي يغمرها الطمي والتي لا تكاد تتسع للكثير من المياه. وتلك لم تعد بحيرات القرية بل بحيرات خاصة.

إن العمل التعاوني على نطاق القرية مستحيل حين تملك اقل من 10 في المائة من العائلات الريفية 51 في المائة من الأرض المزروعة، وحين يكون نصف العائلات محروما، عمليا، من الأرض [20]، فالفقراء يشعرون بأنهم مضطرون للتنافس أحدهم ضد الآخر لمجرد البقاء. والمزارعون الصغار الفقراء يواجهون كبار الملاك الذين يخططون يوميا لزيادة إفقارهم، حتى يستولوا على أرضهم. وخلال مجاعة عام 1974، كان الملاك الأغنياء يقفون طول الليل في طوابير أمام مكاتب تسجيل الأراضي ليشتروا الأراضي التي كان المزارعون الصغار الجوعى، ضحية الرهونات، يبيعونها كآخر ملاذ.

ولنأخذ كذلك في الاعتبار مصادر صيد الأسماك، التي طبقا لأحد تقارير الفاو (منظمة الأغذية والزراعة)، (ربما كانت أغنى المصادر في العالم [21]). ففي الوقت الحالي، يسيطر على معظم مياه الصيد ملاك متغيبون قانعون ببيع كمية صغيرة من الأسماك لقلة من المستهلكين الميسورين بأثمان مرتفعة. فلماذا يستثمرون لتحسين وسائل الصيد، إذا كانت الأرباح متضخمة فعلا ؟ والصيادون، باعتبارهم مجرد أجراء، لا يجدون معنى لتحسين مهاراتهم في الصيد أو مصادر الصيد. فهم يعلمون انهم هم أنفسهم لن يستفيدوا. ويعاني الصيادون، طبقا لتقرير سري للأمم المتحدة [22]، من استغلال قاس من جانب الملاك المتغيبين، لأن المستهلكين من أهل المدن يدفعون ما يتراوح بين 500 و 600 في المائة مما يتقاضاه الصيادون-وهى أسعار تبقى السمك كذلك بعيدا عن متناول الملايين.

وهكذا، ففي بنجلاديش، مثلما في بلدان عديدة حيث يجعلوننا نفهم أنها فقيرة بصورة يائسة، نجد أن التفاوت الحاد في السيطرة على الموارد الإنتاجية هو ما يجعل العمل التعاوني صعبا ويعوق الإنتاج. ولهذا السبب

يستنتج تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة في 1975 أن (سياسة جذرية حقا في إعادة توزيع الأرض يمكن أن تزيد كلا من الإنتاج والعدالة [23]).

وباستطاعة هياكل الزراعة التعاونية أن تتغلب على الخطر الذي يمكن أن يؤدي إليه إعادة توزيع الأرض، وهو تفتيتها إلى وحدات تكون من الصغر بحيث لا يمكنها استخدام شبكات الري والصرف بكفاءة. وبالمثل، فان الصيد التعاوني يمكن أن يقدم عملا لعشرات الآلاف من العائلات المعدمة. ويمكن للسمك أن يصبح مصدرا ممتازا للبروتين للملايين من الفلاحين الذين سيكونون في ظل النظام الجديد منتجين بما يكفي لشرائه. وتكون النتيجة إنتاجا أكبر، لأن كل السكان الريفيين سيحسون للمرة الأولى انهم بالعمل سويا، سيمتلكون قوى الطبيعة، وانهم هم أنفسهم سيكونون المنتفعين، وليس ملاك الأرض والمرابين. وسيكون السكان الريفيون النشطاء، صانعوا القرارات، افضل أساس للديمقراطية.

أن العقبات في طريق هذه التطورات البناءة ليست هي وجود حدود لا تتعداها طبيعة البلاد. فالعقبة الرئيسية أمام تطور شعب بنجلاديش هي السلطة الراهنة لقلة تمنع الأغلبية بادراك مصالحها المشتركة وقوة جهدها الموحد. أن بنجلاديش ليست بأية حال حالة مجاعة ميئوس منها.

2 هل البشر عقبة أم مورد ؟

يعكس هذا السؤال معتقدات شائعة عديدة وجدنا أنها خرافات:

الخرافة الأولى: الزراعة في البلدان المتخلفة متأخرة لأن في الريف بشرا أكثر مما يلزم للعمل بصورة منتجة.

إذا كان وجود عدد أكثر مما يجب من العمال لكل فدان يقف حقا في طريق الإنتاج، إذن ألا يكون في البلدان التي تتمتع بزراعة أكثر إنتاجية عدد من العمال لكل فدان أقل من جاراتها الأقل نجاحا ؟ لكن، ماذا نجد ؟ إن اليابان وتايوان، وكلاهما يعتقد أنها ناجحة زراعيا، بها من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفليبين والهند. وقيمة إنتاج الفدان في اليابان سبعة أضعاف قيمته في الفليبين وعشرة أضعاف قيمته في الهند [1] ويبدو أن الاتجاه العام يبين، في الحقيقة، علاقة طردية بين عدد العمال في وحدة من الأرض ومستوى الناتج الزراعي. وربما كان من الصعب علينا قبول ذلك لأننا تعلمنا أن نقيس الإنتاجية بالنسبة لقلة عدد البشر اللازمين لإنتاج الغذاء. هذا المعيار لا معنى له على الإطلاق في البلدان المتخلفة التي تملك موارد عمل بشرية هائلة، وغير

محدودة.

فالبلدان التي نراها شديدة الازدحام سكانيا-أي البلدان التي نفترض أنها لا تستطيع استخدام ولو فلاح واحد أكثر-ليست بالضرورة مزدحمة بالسكان زراعيا. وحين حاولت الصين زيادة الإنتاج باستخدام إمكانيات العمل البشرية بها، وجدت أنها تستطيع بصورة مربحة أن تضاعف كمية العمل المبذول في الفدان ثلاث أو أربع مرات. وطبقا للبنك الدولي، فان بلدانا مثل الهند إذا استطاعت التوصل إلى مستوى كثافة العمل في اليابان- عاملين لكل هكتار (2,5 فدان)-فان زراعتها يمكن أن تستوعب كل قوة العمل المتوقعة حتى عام 1985 ,[2] والاختلاف الهام، بالطبع، هو أن البلدان مثل اليابان والصين قد طورت زراعة كثيفة العمالة يمكنها استخدام قوة العمل الإضافية بصورة منتجة ؛ بينما لم تفعل الهند والفليبين ذلك. فمن الواضح أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماما عن كونه العائق الذي يعتقد دائما انهم يمثلونه.

الخرافة الثانية: لما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب أي بشر أكثر، فان الفائض من المناطق الريفية لا بد أن يذهب إلى المدن حيث لا بد من خلق وظائف جديدة لهم في الصناعة.

كان هذا التحليل للمشكلة هو بالضبط ما شجع كلا من إهمال الزراعة وتنشيط التصنيع من جانب مخططي التنمية في الخمسينات والستينات، وكانت النتيجة الكثير من استثمار رؤوس الأموال، ولكن القليل جدا من الوظائف الصناعية الجديدة.

لقد تناقصت النسبة المئوية لإجمالي العمل المستخدمة في البلاد المتخلفة بنسبة تتراوح من 8,5 ٪ إلى 7,6 ٪ من إجمال قوة العمل في الفترة ما بين 1900 و 1955 ,[3] وهذا النمط صحيح حتى في بلدان مثل البرازيل وصفت بأنها (معجزات) للتنمية الصناعية. وفي الهند من 1950 إلى 1964، زادت الحكومة رأس المال المستثمر في التصنيع الكبير خمس عشرة مرة. لكن خلال نفس الفترة لم يزد عدد العمال المستخدمين في هذا التصنيع سوى بما يزيد قليلا عن الضعف.[4] وقد ضاعفت الشركات الأجنبية من أزمة الوظائف المزمنة باستخدامها لتقنيات توفير العمل المأخوذة من بلدان تكاليف العمل فيها عالية. وهناك مائتان وسبعة وخمسون شركة متعددة الجنسية

كانت موضع الدراسة في أمريكا اللاتينية، تستخدم من الناس لكل وحدة مبيعات أقل من نصف العدد الذي تستخدمه الشركات المحلية. [5]

وتزعم الشركة عادة أن استثمارها قد (خلق) عدة مئات من الوظائف. إلا أن الكثير من الاقتصاديين قد توصلوا إلى أن مصنعا جديدا حديثا يستخدم مائتين من الأشخاص قد يسبب توقف آلاف من الحرفيين المحليين عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدخرات المحلية التي تقرضها شركة أجنبية لإقامة مصنع كان يمكن استخدامها بطرق مختلفة تماما في خلق وظائف أكثر بكثير.

وعلى أية حال فان الجهود لحل مشكلة البطالة بخلق الوظائف في مناطق مدينية مركزية، هي جهود في غير موضعها. ففي البلدان المتخلفة تملك الزراعة والورش الصغيرة اللامركزية الإمكانية الأكبر قي امتصاص العمال. ولقد نجحت الصين في تقليل نسبة قوتها العاملة المتفرغة في وظائف زراعية إلى نحو 54 في المائة مقابل ما بين 70 و 85 في المائة في معظم البلدان المتخلفة. وتحقق ذلك بتطوير المصانع والورش الصغيرة في أرجاء الريف لصناعة الأدوات الزراعية والسلع الاستهلاكية الأساسية. كذلك يمثل السكان الريفيون، لكن غير الزراعيين، احتياطيا كبيرا من قوة العمل للزراعة-متاحا لمواجهة اختناقات العمل في الزراعة في قمة الموسم، وهي الحجة الشائعة في عديد من البلاد، للميكنة التي تبدد الموارد المالية القليلة وتحرم الناس من وظائف لا يوجد غيرها.

الخرافة الثالثة: النمو السكاني عبء هائل على اقتصاديات العالم الثالث حيث إنه يعني ضرورة خلق وظائف جديدة بينما ما يتراوح بين 15 و 30 في المائة من السكان هم بلا عمل فعلا وكثير ممن يسمون عاملين يعانون في الحقيقة من البطالة المقنعة. والنتيجة هي أعداد متزايدة من الهامشيين، شبه الجائعين يعيشون خارج الاقتصاد.

إن البحوث التي أجريناها من أجل هذا الكتاب ساعدتنا على فهم أن (الهامشيين) لم يولدوا كذلك. ولم يسببهم النزوح الحتمي من أرض محدودة، ولا القدرة المحدودة لاقتصاد ما على استيعاب العمال. ففي إنجلترا القرن السادس عشر واسكتلندا القرن التاسع عشر أدى تغيير في استخدام الأرض مباشرة إلى ظهور (بشر أكثر مما يجب). فقد قررت الأرستقراطية مالكة

الأرض إن تربية الأغنام ستكون أكثر ربحا من الزراعة. لكن الأغنام تحتاج إلى الكثير من الأرض والقليل من الرعاة. وهكذا، (سيجت) الأرض ومنع آلاف الفلاحين من دخولها. ورأى عديد من المعلقين في العدد المتزايد من الصعاليك المعدمين دليلا مؤكدا على وجود (بشر أكثر مما يجب)-وهي نظرة ساعدت على حفز الاستعمار فيما وراء البحار. وبالطبع، لم يوجد الازدحام السكاني إلا مرتبطا باقتصاد زراعي يقوم على رعي الأغنام. فقد كان إجمالي عدد سكان إنجلترا في القرن السادس عشر أقل مما في أية واحدة من المدن العديدة في إنجلترا اليوم. [6]

وبطريقة مماثلة، خلقت القوى الاستعمارية أمثال أولئك الهامشيين باختزال نظم الزراعة الشديدة التنوع إلى زراعة المحصول الواحد-الزراعة الأحادية التي يمكن منها جني أكبر ربح في الأسواق الأجنبية. وكان تحويل بلدان بأسرها إلى مواقع إنتاج لمحصول واحد أو اثنين يعني أن البذر والحصاد لم يعد موزعا على طول السنة. ومن ثم تحددت فرص العمل بدورة محصول أو محصولي التصدير الرئيسيين. وهكذا، ففي ظل اقتصاد كوبا الذي كان يعتمد أساسا على زراعة قصب السكر خلال الخمسينات، كان نصف مليون عامل في القصب يستخدمون لشهور قليلة فقط كل عام-خلال موسم حصاد القصب. [7]

وفي الواقع فان المزيد من تحول الزراعة الذي يجري اليوم في معظم البلدان المتخلفة يجعل الناس يبدون هامشيين. فالزراعة التي كانت مصدر حياة الملايين من الزراعيين الذين يطعمون أنفسهم، أصبحت أساس ربح المقاولين التجاريين ذوي النفوذ-النخبات التقليدية مالكة الأرض، والمضاربين الزراعيين الحضريين، والشركات الأجنبية. وهؤلاء المقاولون الزراعيون الجدد يستخدمون أرباحهم لزيادة ممتلكاتهم من الأراضي على حساب المزارع الصغير والمعدمين، وكذلك لميكنة الإنتاج على حساب وظائف العمال. واليك بعض الأمثلة:

. باكستان: يذكر مسئول بلجنة تخطيط باكستانية أن الميكنة الكاملة للمزارع ذات الخمسة والعشرين فدانا فأكثر يمكن أن تحل محل ما بين 600 ألف إلى 700 ألف عامل خلال خمسة عشر عاما. [8]

. أمريكا اللاتينية: كل جرار يزيح نحو ثلاثة عمال في تشيلي ونحو

أربعة في كولومبيا وجواتيمالا . ويقرر تقدير متحفظ أن مليوني عامل ونصفا قد أزيحوا فعلا بميكنة الجرارات في أمريكا اللاتينية [9].

. الهند : كان من المتوقع في البنجاب أنه بحلول عام 1980 سيختفي الطلب على قوة العمل المأجورة في إنتاج المحاصيل الزراعية. [10]

إن إزاحة الآلات للمستأجرين والعمال تعني محصولا أكبر للتسويق وربحا أكثر للزارع التجاري-علاوة على التحرر من (المشكلة الإدارية) لقوة عمل كبيرة قليلة الأجر. والاستعاضة عن البشر بالماكينات في بلدان تملك موارد عمل ضخمة غير محدودة ليست لها، بالطبع، قيمة اجتماعية. فالقيمة لا تعود سوى للمالك الفرد الذي يمكنه استخدام الآلات لجعل ربحه من كل عامل يبلغ الحد الأقصى. إلا أنه مع استمرار هذه العملية، فان كل ما يراه المشاهد هو المزيد من البطالة ومن ثم يستنتج أن هناك بشرا أكثر مما يجب.

إن النجاح الاقتصادي لأمة من الأمم لا يعتمد على الموارد الطبيعية الغنية بقدر ما يعتمد على الكفاءة في حفز شعبها وفي استخدام عمله. والناس يبدون عقبة فقط في نوع معين من النظام الاقتصادي. وهو النظام الذي لا يقاس فيه النجاح الاقتصادي برفاهية كل الناس ؛ والذي يتزايد فيه احتكار الإنتاج من جانب قلة ؛ والذي تستخدم فيه التكنولوجيا لاستبعاد البشر من عملية الإنتاج حتى يتم الوصول إلى الحد الأقصى لإنتاج مالك الأرض من كل عامل. فالناس لم يولدوا هامشيين.

3 تحديد النسل وتحديد الثروة

من المؤكد أنه ليس مما يساعد شعوب العالم الثالث أن تكون لهم عائلات كبيرة، أليس كذلك ؟ ألا يزداد فقرهم وجوعهم كلما ازداد أطفالهم ؟ هذان السؤالان يوحيان بأن الناس في البلدان المتخلفة يريدون العائلات الكبيرة نتيجة الجهل بمصالحهم . لكننا وجدنا أن الأسباب التي تدفعهم إلى زيادة حجم عائلتهم تعكس عجزهم وبؤسهم وليس جهلهم .

فمعظم عائلات العالم الثالث ريفية. وعادة ما يعتمد البقاء بالنسبة لهم على أن يكون لهم أطفال يكسبون طعاما أو دخلا إضافيا للعائلة ويتيحون تأمينا أدنى للشيخوخة للآباء. ففي سن الخامسة والأربعين، يكون الناس في الدول المتخلفة عجائز ومستنفدين. وبخدمات غذائية وطبية، وصحية فقيرة أو غير موجودة، يعرف الآباء جيدا أن أطفالهم يموتون عادة. ويكون إنجاب أطفال (إضافيين) هو الطريقة الوحيدة لزيادة احتمال ما يكفي منهم.

قد لا يصدق من يعيشون منا في مجتمعات صناعية حضرية أن أي طفل يمكن أن يكسب أكثر مما يستهلك لكن الديمغرافيين حسبوا أن طفلا

ريفيا في سن العاشرة أو حتى الثامنة يمكنه أن يجلب للعائلة ربحا صافيا من الغذاء أو الدخل. [1] فالأطفال مثلا، يرعون الحيوانات، و يجلبون الماء، والحطب، والروث، و يشتلون الأرز، ويلتقطون بقايا الحصاد، ويقطعون الأعشاب. وقد رأينا كل ذلك في أبحاثنا الميدانية.

قد يرى أغلبنا أن هؤلاء الأطفال-وبالتأكيد الأمهات اللائي يتحملن عبء الحمل والولادة مرات عديدة-مستغلين. لكن طالما يبقى النظام الاجتماعي العائلة المنعزلة كوحدة باعتبارها الأساس الوحيد للعمل المنتج والأمن، فليس هناك كبير أمل في التغيير. هذه هي الحالة بوضوح، مع اعتبار أن اغتصاب الموارد من قبل القلة ذات النفوذ لا يترك لأغلبية العائلات سوى القليل من الأرض أو لا يترك لها شيئا على الإطلاق سوى الأعمال البائسة الأجر.

بالنسبة لكل واحدة من تلك العائلات، يحدد عدد الأطفال عدد العمال التي يمكنها تشغيلهم لتكسب قوتها. فإذا لم يكن لدى العائلة أرض أو كان لديها القليل منها، فان دخلها يعتمد عدد الأطفال الذين يمكن استئجارهم كعمال في حقول الآخرين. وإذا كانت العائلة تحيا على زراعة أرض عائلة غنية بالمحاصة، فكلما زاد أطفالها، زادت الأرض التي تحاول استئجارها لفلاحتها. كذلك ترى العائلة الفقيرة التي تملك بعض الأرض من الأطفال ثروة. وكما شرح فلاح هندي لباحث سكاني: انظر حولك. فما من أحد دون أبناء أو اخوة يساعدونه يفلح أرضه. انه يؤجرها لآخرين ذوي عائلات كبيرة. دون أبناء، لا يمكن الحياة على نتاج الأرض. وكلما زاد أبناؤك، قل ما تحتاج إلى استئجاره من عمل، وزاد التوفير الذي يمكن أن تحققه ؛ ولخص فلاح من شمال الهند الأمر بالطريقة الآتية: (الغني يستثمر في آلاته. ولا بد أن نستثمر نحن في أطفالنا). [2]

كذلك قد يحتاج الآباء إلى الكثير من الأطفال لأنهم، ببساطة لا يملكون تأمينا بديلا ضد الشيخوخة. وقد عبر ميلخا سينغ، وهو فلاح من مانوبور إحدى قرى البنجاب، عن الأمر بهذه الطريقة: أنت تعتقد أنني فقير لأن لدي أطفالا كثيرين. وضحك، (إذا لم يكن لدي أبنائي.. . فالرب يعلم ماذا يمكن أن يحدث لي ولأمهم حين نكون أعجز من أن نعمل ونكسب). [3]

في تلك المجتمعات لا يمكن لعائلة أن تتأكد من تلبية حاجتها من قوة

عمل العائلة ومن الضمان ضد الشيخوخة بإنجاب مجرد ابن أو اثنين. وطبقا لتقدير حاسبة إلكترونية يكون على زوجين هنديين أن ينجبا من الأطفال متوسطا يبلغ 4 ,6 طفلا حتى يكونا واثقين (بنسبة 95 في المائة من الاحتمالات) من بقاء ابن واحد على قيد الحياة.[4]

عجز النساء

حتى مع التسليم بحالة الحرمان التي تعيش فيها غالبية العائلات الريفية، فان مشكلة حجم العائلة ليست مشكلة بسيطة (من قبيل كلما زاد، كان أفضل). فبالنسبة لكثير من الأمهات السيئات التغذية في اغلب الأحوال يفوق عبء حمل آخر وطفل آخر أي مكسب محتمل من الحصول على عامل إضافي في العائلة. لكن كثيرا من النساء عاجزات عن اتخاذ قرارات الإنجاب. ودون أي استقلال شخصي، فان من المستحيل عليهن حتى أن تسأل الواحدة منهن زوجها أن كان يسمح باستخدام موانع الحمل.

وفي دراسة لصندوق الأمم المتحدة للنشاط السكاني، وجدت الباحثة الاجتماعية برديتا هيوستون أثناء حوارها مع نساء ريفيات في تونس، والسودان، وكينيا، وسري لانكا، والمكسيك، ومصر، أن النساء لسن بحاجة إلى إقناعهن بإنجاب أطفال اقل. ففي كل واحدة من الثقافات الست الشديدة الاختلاف كانت تسمع قرارا تنويعات لعبارة (إنني مرهقة. انظري إلي لست اكثر من حيوان يعمل في الحقول وينجب كل الأطفال. لست أريد المزيد لكن زوجي يقول إنني لا بد أن أنجب كل ما أستطيع).[5]

أن خفض معدل المواليد ليس مسألة التغلب على الجهل. فالفقراء يعرفون مصالحهم عادة. ولا يمكن أن ينخفض معدل المواليد إلا إذا تغلب الفقراء على عجزهم، بما في ذلك عجز النساء الخاص في مواجهة الرجال.

القنبلة السكانية

بسبب الطريقة التي ألقيت بها (القنبلة السكانية) في وعي الجمهور، يعتقد اغلب الناس أن الفقراء يتضاعفون أسرع من أي وقت مضى. وفي الحقيقة، تعاني إحدى عشرة دولة متخلفة على الأقل من انخفاض أشد حدة في معدلات مواليد مما عانته أي واحدة من الدول التي هي الآن

صناعية، خلال (نقلتها الديموغرافية) للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. [6] هذا الاتجاه، مضافا إلى المعدل المتناقص للنمو السكاني في بلدان صناعية معينة، يعني أن الزيادة السنوية في سكان العالم قد انخفضت خلال السنوات القليلة الماضية. ففي عام 1970 كان النمو في تعداد العالم، أي زيادة المواليد على الوفيات، 70 مليونا. وفي عام 1977 ربما قارب 68,7 مليونا. وحين يضع المرء في اعتباره أن عدد البشر في سن الخصوبة ما زال يتزايد كل عام، فان هذا الانخفاض في الزيادة السنوية يشير إلى انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد. ويبدو أن معدل نمو سكان العالم قد بلغ أعلى حد له حوالي عام 1970 وبدأ في التراجع منذ ذلك الحين.

أما انخفاض معدل النمو السكاني في بلاد معينة فلا يبدو أنه يرتبط بمعدل نمو صافي الناتج القومي ولا حتى بمستوى دخل الفرد بل باتجاه نحو التوزيع المتكافئ للدخل والخدمات مثل الرعاية الصحية. [7] وحيثما تنخفض معدلات المواليد-كما في سري لانكا وسنغافورة، وهونج كونج، وتايوان، ومصر، والأرجنتين، وأوروجواي وكوستاريكا، وكوبا، نجد أن لدى الحكومات، أو كان لديها من قبل بعض السياسات القومية التي تحبذ مجموعات الدخل المنخفض؛ بينما في البرازيل، وفنزويلا، والفليبين، والمكسيك تتضاءل رفاهية مجموعات الدخل المنخفض ولا تقل معدلات المواليد بصورة ملحوظة. ولا يبدو أن العوامل المسببة هي برامج، تنظيم النسل بل انتقال الموارد باتجاه أفقر المجوعات.

أن الرفاهية لا تقاس بالدخل وحده. إذ يبدو أن عوامل أخرى بجانب توزيع الدخل في ذاته تترابط مع انخفاض معدلات المواليد. ويوضح هذا مثالان آسيويان لانخفاض معدلات المواليد-ولاية كيرالا في الهند والصين. ففي كيرالا، تبين الإحصاءات أن السكان أفقر من كثير من الولايات الهندية الأخرى، لكن هناك اختلافات سياسية واجتماعية حاسمة قد تساهم في انخفاض معدل مواليد كيرالا. وقد لاحظ آلان برج، خبير التغذية بالبنك الدولي، أن كيرالا، من بين كل الولايات الهندية، تملك أعلى معدل للقراءة والكتابة (هي الولاية الوحيدة التي تتعلم فيها أغلبية النساء)؛ وأعلى استهلاك للفرد من الأطعمة الهامة غذائيا؛ وأدنى معدل لوفيات الأطفال؛ ومعدل وفيات أقل من معدل المملكة المتحدة أو ألمانيا الغربية. [8]

وقد انخفض متوسط معدل المواليد الهندي من 41 إلى 2, 37 لكل ألف شخص خلال العشرين سنة الماضية. وبالمقابل، انخفض معدل المواليد بكيرالا من 37 إلى 27 لكل ألف شخص خلال فترة عشر سنوات فقط.

أما الصين فلديها أشمل معالجة لتوفير ما يبدو أنه المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد السكان. فبعد التقاعد، يحصل العمال على ما بين 50 و 75 في المائة من أجورهم بينما تستمر معظم المكاسب الأخرى، وبالأخص الرعاية الصحية. وفي الريف تحفظ الكوميونة صندوق رفاهية لتزويد غير القادرين على العمل. وفي كل من المدينة والريف تضمن مجموعة العمل الجماعية ألا ينخفض دخل أية عائلة عن حد أدنى معين. (9) وتشجع النساء على الانخراط في قوة العمل ؛ ويجري توفير إجازة أمومة حرة ودور حضانة مناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، سيتذكر القارئ من التعليقات السابقة للفلاحين الهنود، أن العائلات التي تتنافس ضد غيرها من العائلات لا بد أن يكون لديها مددها الخاص من قوة العمل من أجل البقاء. لكن حين تجري المشاركة في العمل والإنتاج خارج العائلة في إطار الملكية والعمل الجماعيين كما هو الحال في الصين، فان الحاجة إلى زيادة المرء لقوة عمل عائلته الخاصة تختفي.

والصين تبين قدرة الناس على تغيير معدل تناسلهم بسرعة مدهشة طالما تمت تلبية احتياجات الضمان الأساسية فقد انخفض معدل مواليد الصين بسرعة ربما كانت مسبوقة-من 32 لكل 1000 شخص عام 1970 إلى ما بين عشرين وخمس وعشرين لكل ألف شخص بعد خمس سنوات (10)

أما بالنسبة لمن هم منا في الغرب الصناعي، فقد يظل الناس في البلدان التي يحدث فيها انخفاضات حقيقية في معدلات المواليد، يبدون (فقراء)-بعضهم بدخل للفرد لا يتجاوز 200 دولار في السنة-لكن في معظم هذه البلدان تتغير حياة الفقراء بطرق حاسمة. فالدخل المناسب وضمان الشيخوخة، وهي الاحتياجات التي كانت تجري تلبيتها من قبل عن طريق إنجاب الكثير من الأطفال، قد بدأت تلبيتها بالإصلاح الاجتماعي والسياسي: بحيازة اكثر ضمانا للأرض، وبإمداد بالطعام اكثر ثقة، وبرعاية صحية أفضل وبضمان للشيخوخة.

برامج تحديد النسل

أن الشيء الضروري، إذن هو إعادة بناء النظام الاجتماعي، بما يزود كل الناس بالضمان المادي الأساسي، بحيث يصبح تحديد النسل اختيارا معقولا. ثم تأتي أهمية برامج تحديد النسل لتجعل إنجاب أطفال أقل اختيارا ممكنا كذلك.

لكن برامج تحديد النسل التي تستهدف مجرد إغراق المناطق الريفية بموانع الحمل لن تجدي مطلقا. وأكثر من ذلك، فإنها تخاطر بإيقاع الضرر فعليا بالفقراء. فبدون الإشراف المنتظم من جانب أفراد الرعاية الصحية المدربين، يمكن أن تعاني النساء من ضرر فيزيائي وسيكولوجي. وتؤكد التقارير من بنجلاديش أن الأعراض التي سببها الإمداد غير المنتظم بوسائل منع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم، والنزيف الناشئ عن اللولب، قد سببت معاناة شخصية قاسية.

وأكثر من ذلك، فان العائلات تخاطر بخسارة قاسية، في حالة عدم وجود رعاية صحية مطورة تقلل من معدلات وفيات الأطفال. فبرامج التعقيم تصبح جزءا رئيسيا من برامج تحديد النسل في البلدان المتخلفة. لكن إذا ظلت معدلات وفيات الأطفال مرتفعة، فإن الآباء الذين يجري تعقيمهم يخاطرون بخسارة اقتصادية ضخمة إذا مات أطفالهم وهم لا يستطيعون إنجاب غيرهم.

هكذا لا يمكن أن تكون برامج تحديد النسل فعالة وتخدم مصالح الفقراء إلا عندما:

- تكون متكاملة في إطار نظام للرعاية الصحية يقلل من معدلات وفيات الأطفال؛
- وتتضمن تربية لكل من الرجال والنساء؛
- ويكون مقرها القرية، وتدرب أناسا من القرية التي سيخدمون فيها؛
- وتغطي تكاليفها وبذلك تصبح دائمة، من خلال برنامج تأمين صحي مثلا؛
- وحين تكون جزءا من برنامج تربوي يصبح فيه الناس واعين بالمجموعات الاقتصادية التي تضع قيودا على حياتهم. فبدون ذلك لا يستطيع الفقراء إقامة نظام فعال لحماية مصالحهم، وهو الأمر الضروري جدا حين تحاول

أعيان القرية تخريب جهودهم.

وتوضح برامج الصين الشاملة والناجحة لتحديد النسل أن نمو السكان السريع لا يعالج نفسه تلقائيا فور تلبية الشروط الاجتماعية.

كذلك توضح برامج الصين الكثير من السمات المذكورة من قبل والتي تحتاج إلى أن تتكامل في برامج فعالة حقا ومفيدة.

ففي الصين لا تقتصر أنشطة التخطيط السكاني على (برامج تحديد نسل) منفصلة. [11] بل أن أنشطة التخطيط السكاني-مناقشة الأساس المنطقي للحد من المواليد ووسائل تحقيقه-تتغلغل في المنظمات العديدة المتخلفة، من النقابات إلى لجان الأحياء، التي ينتمي إليها الجميع تقريبا. وكجزء من نظام الصحة العامة، الذي يتضمن المراكز الصحية للأحياء ووحدات تنظيم الأسرة المتنقلة، تصل معلومات تحديد النسل وأدواته إلى كل مكان تقريبا. والمراكز الصحية لا تكاد تغلق أبوابها أبدا ولا يديرها محترفون غرباء، مترفعون، بل سكان محليون يظلون على اتصالهم بالعائلات. كذلك فان الصين مكتفية بذاتها في كل معدات منع الحمل. وهذه المعدات مجانية ومتوفرة.

هكذا تخفض الصين بنجاح معدلات مواليدها بالاعتماد على شعور الناس الإيجابي بالمسئولية تجاه الصالح العام. وذلك ممكن لأن التغيرات الاقتصادية جعلت من مصلحة الناس فعليا أن يختاروا عائلات أصغر أما في بلدان أخرى، مثل الهند، حيث يذهب ربع ميزانية تنظيم الأسرة إلى الحوافز المادية، فان برامج تحديد النسل تستغل فقر الناس وتدعم الرغبات الفردية في نفس الوقت.

والدرس الهام في قصة نجاح الصين هو هذا: حيث تشارك غالبية الناس في التنمية متخذين من القرارات في كيفية تلبية الموارد لاحتياجات المجموع-باختصار، حيث توجد سيطرة اكثر عدلا وتكافؤا على ثروة البلاد-يكون من الأرجح أن يستجيب كل الناس لبرامج تحديد النسل لأن بإمكانهم أن يروا بأنفسهم حدود مواردهم.

إننا نؤ يد بوضوح هدف إبطاء معدلات النمو السكاني وإقرار استقرار سكان العالم. ولسنا نقلل من الحاجة إلى عمل إيجابي في وضع برامج تنظيم الأسرة طالما جرت تلبية الشروط الاجتماعية. إلا أننا نقف بحزم

ضد برامج تنظيم الأسرة التي تزعم تخفيف مشكلة الجوع، لأنها تحمل رسالة أن الفقراء هم الملامون على جوعهم، مخيفة الجذور الاقتصادية والسياسية الحقيقية لمعاناتهم .

ولأن البعض قد يسيء تفسير كلماتنا، موحيا بأننا نغفل مشكلة النمو السكاني السريع، فلا بد أن نكون واضحين تماما. فالكثافة السكانية والنمو السريع يمكن بالطبع أن تكون مشكلات عويصة. ولكن هذه المشكلات هي كما رأينا، أعراض لعجز الكثيرين عن اختيار أطفال اقل. كذلك فان العوامل السكانية يمكن أن تعوق المهمات الصعبة في إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية على النحو اللازم للقضاء على الجوع. إلا أن الخطأ هو في تحويل مشكلة السكان-وهي عرض-إلى سبب الجوع. وليس هذا لغوا لفظيا. فالتوصل إلى حل مشكلة يعتمد كليا على قدرة المرء على تحديد أسبابها. والسبب الجذري للجوع يرتبط بعلاقة الناس ببعضهم وبالسيطرة على الموارد الأساسية طالما ظل الناس يعتقدون أن الأسباب الرئيسية تمكن في أمور أخرى، فسوف يتم إغفال هذا السبب الجذري وسيصير الناس أكثر جوعا في الحقيقة.

أن الاستمرار في التزايد بالمعدلات الراهنة سوف يقلل بالتأكيد من الرفاهية المستقبلة لنا جميعا. هذا بديهي. لكن هذه الحقيقة البديهية تضيف في رأينا إلحاحا اكبر على ضرورة التحديد الواضح للأسباب الجذرية للنمو السكاني السريع.

4 ضغط السكان على البيئة

يقترن تدهور النظام الايكولوجي العالمي وموارده الزراعية بزيادة في عدد السكان والماشية. لكن هل هناك رابطة سببية ضرورية بين الاثنين؟ كان علينا أن نستنتج عدم وجود مثل هذه الرابطة.

لقد بدأ الكثير من التدمير الحالي للنظام الايكولوجي البيئي في البلدان المتخلفة مع الاستعمار. إلى مضاعفة العبء على الأرض وأدت المزارع الكبرى التي أقامها البريطانيون، والأسبان، وغيرهما من القوى الاستعمارية. فأولا، نزعوا ملكية أفضل الأراضي للزراعة المستمرة لمحاصيل التصدير. وثانيا؛ كانوا عادة يدفعون الزراع المحليين إلى أراض هامشية، ومنحدرة عادة، لا تصلح مطلقا للزراعة الكثيفة. وسرعان ما أفسد التآكل الأراضي التي كان يمكن أن تفيد في الرعي أو التشجير آو كان يمكن استخدامها في التنزه.

هذا العبء المزدوج-زراعة المحاصيل النقدية (التجارية) للتصدير وحشر غالبية الزراع في أراض معرضة للتآكل-يتزايد اليوم. ولنأخذ مثالا على ذلك أحد بلدان أمريكا الوسطى وهو السلفادور. فالبلاد تتكون في غالبيتها من تلال وجبال شديدة الانحدار. وأكثر الأراضي خصوبة وإنتاجية هي المنحدرات

البركانية الوسطى، وبعض أحواض الأنهار الداخلية المتفرقة والسهل الساحلي. وابتداء بالغزو الأسباني، أصبحت هذه الأراضي الممتازة مملوكة للمزارع الضخمة المخصصة للصادرات: القطن، والسكر، والبن، ولمزارع تربية الماشية. وأقل من واحد في المائة من مزارع السلفادور تزيد على 250 فدانا ؛ لكن تلك المزارع القليلة التي تزيد عن ذلك، تضم فيما بينها نصف إجمالي المساحة الزراعية في البلاد بما في ذلك كل الأراضي الممتازة. [1]

أما الأراضي الباقية، وهي في معظمها تلال جدباء، فهي كل ما تبقى لنحو 350 ألف كامسينو* لينتزعوا منها ما يقيم أود عائلاتهم . ويبلغ من انحدار اكثر الأراضي التي يضطرون لزراعتها، أنها لا بد أن تزرع باستخدام العصي. ويمكن للتآكل أن يكون مدمرا-استنتجت إحدى الدراسات أن 77 في المائة من أراضي البلاد تعاني من التآكل المتسارع [2]-بحيث يتحتم على الكامبسينوز أن يهجروا منحدرا بعد حصاد ضئيل لسنة واحدة.

أما أين سيذهبون في المستقبل فليس واضحا على الإطلاق. وبالفعل أدى الاستنزاف السريع للتربة إلى هجرة كثيفة للسلفادوريين إلى هندوراس المجاورة وساعد البحث عن الأراضي من جانب السلفادوريين اليائسين على إشعال حرب بين البلدين عام 1969 وقيل لنا أن هذه كانت أول حرب في التاريخ يسببها الانفجار السكاني.

ومن المغري أن ننظر إلى منطقة مثل الكاريبي حيث دمرت الغابات شبه الاستوائية وتآكلت التربة بصورة سيئة، ونشخص المشكلة ببساطة على أنها مشكلة وجود بشر أكثر مما يجب. فالمزارع المحلية لا تطعم حاليا سوى ثلث سكان الكاريبي ويعاني 70 في المائة من الأطفال من سوء التغذية. [3]

لكن قبل قبول مقولة وجود بشر أكثر مما يجب على أنها السبب، لنأخذ في اعتبارنا بعض الأرقام عن استخدام أراضي الكاريبي. فنحو نصف كل الأراضي الصالحة للزراعة مخصص لإنتاج المحاصيل والماشية للتصدير. واغتصاب افضل الأراضي لمحاصيل التصدير اكثر درامية في كل بلد على حده. ففي جواد الوب، ينتج اكثر من 66 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة قصب السكر، والكاكاو، والموز. وفي المارتنيك يزرع ما يفوق 75 في المائة بقصب السكر، والكاكاو، والموز، والبن. و في ياربادوس، ينتج 77 في المائة من الأراضي الصالحة لزراعة قصب السكر وحده. [4]

ويعلق عالم البيئة الكاتب اريك اكهولم قائلا إن (هايتي من بين الدول القليلة التي أصبحت تنافس أو حتى تفوق السلفادور في تدمير البيئة على مستوى قومي). [5] وليس من قبيل المصادفة أن مجرد قلة من الناس تملك أراضي البلاد الزراعية. فأفضل أراضي الوديان تابعة لحفنة من الصفوة مع شركائهم الأجانب، الذين يرسمون أفقا لا يحد من قصب السكر، وأشجار البن، والماشية--وكلها للتصدير. وقد صدمنا بوجه خاص أن نرى الأكواخ البائسة للمعدمين على طول حافة الحقول الخصبة المروية التي تنتج العلف لآلاف الخنازير التي تتحول إلى سجق لشركة سيرفبست فودز Servbest Foods بشيكاجو. وفي نفس الوقت تترك غالبية الهايتيين ليتلفوا منحدرات الجبال التي كانت خضراء ذات حين، في جهود تكاد تكون عبثية لإنتاج الغذاء.. ويفر الآلاف يائسين إلى الولايات المتحدة، حيث ينافسون أدنى الأمريكيين أجرا على وظائف الحد الأدنى للأجور.

وفي أفريقيا نجد أيضا المحاصيل النقدية للاستعمار وميراثها المستمر، وليس ضغط السكان، هي التي تدمر موارد التربة. فقد تم تمزيق أجزاء شاسعة من الرسوبيات الجيولوجية القديمة المناسبة تماما للمحاصيل الدائمة مثل حشائش الرعي أو أشجاره من أجل زراعة القطن والفول السوداني. وبسرعة تصبح التربة فقيرة في المواد العضوية وتفقد تماسكها. وعندئذ تعمل الريح القوية في موسم الجفاف، على تآكل التربة بسهولة. ويؤدي تدهور التربة إلى تناقص المحاصيل [6] وبالتالي إلى التوسع في الأراضي المزروعة حتى الأراضي الهامشية، عادة.

وفي تضاد درامي مع الزراعة الأحادية لمحصول نقدي، نجد أن الزراعة التقليدية القادرة على الإمداد الذاتي بالغذاء، والتي تحل محلها الزراعة الأحادية، صالحة تماما من الناحية الايكولوجية. فهي تمثل عملية تكيف تطورت على مدى طويل لتتمشى مع التربة والمناخ المداريين وتعبر عن عمق للتآلفات المعقدة للنظام الايكولوجي المحلي. فالمزج بين المحاصيل وأحيانا بين أكثر من عشرين نوعا مختلفا يعني أن دورات الحصاد متعاقبة ويقدم أقصى حماية ضد الخسائر الكلية الناشئة عن طقس غير موات أو عن الأوبئة، أو الأمراض. وبالإضافة إلى ذلك فان الزراعة المختلطة تؤمن للتربة حماية على مدار العام من الشمس والمطر.

أن مشكلة تآكل التربة خطيرة فعلا. لكن تآكل التربة يحدث غالبا بسبب احتكار قلة للأرض الخصبة، مجبرين أغلبية الزراع على الإفراط في استخدام تربة معرضة للخطر. وأكثر من ذلك فان إفقار التربة ينتج ليس عن جهد لتلبية احتياجات الغذاء الأساسية لسكان يتزايدون بل ينتج بصورة متزايدة من ضغط الزراعة الدائمة لمحاصيل التصدير الترفيه وغير الغذائية فوق مساحات ضخمة مع إغفال الأساليب التقليدية التي كانت تحفظ التربة من قبل.

الرعي الزائد: دراسة تشخيصية لسوء استخدام الأرض.

الرعي الزائد هو طريقة أخرى لتدمير الأراضي الهامشية. لكن للتوصل إلى السبب لا بد أن يتساءل المرء، من الذي يقوم بالرعي الزائد ولماذا ؟ وهل يترتب على ذلك أن الأراضي الهامشية لا يمكن أن تصلح أبدا لتربية الماشية ؟ وأخيرا لما كان الرعي الزائد يعني وجود عدد أكثر مما يجب من الماشية في الأراضي فهل لا بد أن نستنتج أن ذلك يعني وجود بشر أكثر مما يجب ؟.

يرى بعض المراقبين الخارجيين أن رعاة أفريقيا الرحل هم المذنبون. ورغم ذلك فقد توصلنا إلى أن الرعاة الرحل قد توصلوا تقليديا إلى الاستخدام الكفء لمساحات شاسعة من الأراضي شبه الجرداء التي كان يمكن أن تظل غير منتجة. فبينما يبدو ارتحالهم عشوائيا للمراقب الخارجي، فانه في الحقيقة منظم بحيث يستفيد من تغيرات، المطر والعشب. وقد يسوق الرحل قطعانهم عبر مئات الأميال مبتعدين عن مراعي فصل المطر إلى واحات دائمة العشب في فصول الجفاف. إذن فارتحال الرعي هو استجابة عقلانية لبيئة تتميز بندرة الماء والجفاف الموسمي، وموارد علف موسمية شديدة التناثر.

وأساليب الرعاة تستخدم موارد لا يعتبرها الآخرون موارد على الإطلاق. [(7)] وهناك أسلوب تكيف آخر للرعاة التقليديين هو تربية قطيع يتكون من أنواع مختلفة من الحيوانات: الجمال، والأغنام، والماعز، والحمير، بالإضافة إلى الماشية. فالقطيع المختلط يمكنه استغلال تشكيلة من التنويعات الايكولوجية. فالماشية والأغنام ترعى العشب، والماعز يرعى الشجيرات

والأجزاء السفلى من الأشجار. وهكذا ينتج بروتين ثمين للاستهلاك الآدمي من نباتات لا يمكن أن يأكلها الإنسان. كذلك فان للأنواع المختلفة دورات توالدها المختلفة ؛ وتضمن مواسم التربية المتعاقبة بعض اللبن على طول العام. وصلابة الماعز والجمال تجعلها صالحة للجوء إليها في أوقات الجفاف حين تنفق الماشية. كما يقوم القطيع المتنوع بدور مخزن متحرك للطعام، سواء مباشرة أو بإحلاله محل الغلال، خلال فترات الجفاف السنوية ودورات الجفاف المنتظمة.

وتقليديا، كان الرعاة ينتجون من اللحم ومنتجات الألبان ما يكفي للتبادل مع الفلاحين مقابل الغلال. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قطعان الرعاة تسمد سنويا حقول الزراع المراحة. وهكذا تكسب الماشية أراضي رعي جديدة وتتحسن خصوبة تربة الزراع. وقد أتاحت علاقة التعايش العضوي هذه لسكان ملحوظي الكثافة أن يسكنوا بارتياح أراضي تبدو غير مواتية. (8)

إذا كانت تربية الماشية قد كانت ويمكن أن تكون طريقة ممتازة لجعل الأراضي الهامشية منتجة، فما الذي حدث ؟ وماذا وراء التقارير العديدة عن الرعي الزائد في أقاليم مثل الساحل الأفريقي، ذلك الامتداد الشاسع من الأرض شبه الجرداء على طول الحد الجنوبي للصحراء الأفريقية ؟.

للإجابة عن هذا السؤال علينا أن نعود إلى بداية هذا القرن.. . فقد خلقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية حدودا (قومية) تعسفية (تحافظ عليها اليوم الحكومات حديثة الاستقلال) دون اعتبار لحاجة الرحل إلى الارتحال. وجعلت القيود اللانهائية من الصعب بصورة متزايدة أمام الرحل أن يحركوا قطعانهم استجابة لدورات الطبيعة القصيرة والطويلة المدى.

كذلك فرض الفرنسيون ضريبة الرأس على كل راع رحال. وكان يجب دفع الضريبة بالفرنكات الفرنسية رغم أن معظم الرحل كانوا يعيشون في إطار اقتصاد مقايضة. وهكذا اصبح الرحل محتاجين إلى تربية المزيد من الماشية، حتى يمكن بيع بعضها مقابل النقود. وعلى مدار السنين أصبحت حاجتهم إلى النقود مركبة نتيجة الإغراء المتزايد للسلع الاستهلاكية المستوردة.

كما أدى ارتفاع أسعار السوق إلى تشجيع الرعاة على زيادة قطعانهم بما يفوق طاقة الأرض.

وجاء اتساع أراضي إنتاج الفول السوداني والقطن ليقلل بشدة من كمية المراعي المتاحة للرعاة كما بدأ الزراع في تربية قطعان صغيرة قرب منازلهم وتسببت هذه القطعان، المقتصرة على حيز ضيق، في رعي زائد في مواضع محددة. [9] وإضافة إلى ذلك، شجع الطلب على لحم البقر للمدن وللتصدير الرعاة على الإخلال بالتوازن الطبيعي للقطيع المختلط في سبيل الماشية. كذلك سهلت اللقاحات الحديثة ضد الأمراض نمو القطعان بما يفوق طاقة تحمل أراضي الرعي. وتحول الدواء الذي كان يستهدف إنقاذ هذه القطعان ليسهم في موت عشرات الآلاف من الحيوانات جوعا.

وقامت وكالات المعونة، بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (A.I.D)، بحفر آبار مياه عميقة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. وتجاهلت حقيقة أن نسق الرعي الوحيد الذي لا يرهق الأرض شبه الجرداء هو نسق يعتمد على الارتحال عبر مساحة واسعة، وأن حفرة ماء على مدار العام هي بديل غير مناسب، كما ستبين التجربة فعندما بدأ المطر يقل، بدأ الرعاة في نقل ماشيتهم بجملتها إلى هذه الآبار: إلا أن البئر يقوم بدور إشارة كاذبة في نظام اتصال الثقافة التقليدية. فالبئر يبدو كأنه بديل جيد للمطر. إلا أنه على خلاف المطر، لا ينبت المرعى. وقد أقنعهم ما يبدو أنه مدد متصل من الماء، وهو أكثر عوامل اقتصادهم نقصانا وتقلبا، بأن يواصلوا زيادة حجم قطعانهم.

وقبل انقضاء زمن طويل كان 6000 رأس من الماشية في المتوسط تدور حول الآبار التي تحوطها أراضي رعي لا يمكن أن تطعم في احسن الأحوال أكثر من 600. وبعد أن التهمت الماشية المساحات المحيطة بالآبار وداست التربة، لم تعد الأرض المهجونة تستطيع حتى امتصاص الأمطار النادرة. وقد قرر شاهد عيان أن كل بئر أصبح بسرعة مركزا لصحراء صغيرة خاصة به مساحتها أربعون أو خمسون ميلا مربعا. [10]

وفي المدة بين عامي 1955 و 1960 تزايد عدد الماشية والماعز، والأغنام في مالي وحدها بمقدار 800 ألف رأس. وبعد عام 1960، حين تم حفر المزيد من الآبار الأسطوانية، قفز الرقم الإجمالي للماشية من خمسة ملايين إلى ستة عشر مليونا، أو اكثر من ثلاثة حيوانات لكل مواطن مالي. وفي الجفاف الأخير مات عدد ضخم من الحيوانات، المزدحمة فوق أراضي الرعي

المستنفدة بسرعة حول الآبار ليس بسبب العطش، بل بسبب الجوع.[11]

وربما قرأت أن محنة الرعاة تثبت أن هذه البلدان مكتظة بالسكان وأنها استنفدت مواردها. فهل يعني المزيد من الماشية وجود بشر اكثر مما يجب ؟ نعتقد أن الإجابة بديهية الآن: ليس بالضرورة. لكن ليس ثمة حاجة للنظر إلى الرعاة نظرة رومانسية. فلا بد بلا شك أن يتوافقوا في إطار توازن ايكولوجي جديد في سياق بقية المجتمع. وسوف يتطلب هذا بعض التغييرات، مثل تقنين تركيب القطيع وحجمه. لكنه سيتطلب كذلك تغييرات اكثر جذرية في المجتمع الأوسع، مثل تكامل الزراعة والرعي، بوسائل من بينها تحديد قيم عادلة ومستقرة لتبادل الماشية والغلال.

أما المراقبون الخارجيون وخصوصا مجموعات النخبة الحكومية الحضرية الذين اعتبروا الرعي شيئا في غير أوانه وكارثة ايكولوجية (ربما لسبب أساسي هو أنهم لا يستطيعون السيطرة على الرعاة)، فانهم يدافعون باستمرار عن نظام المزارع باعتباره (الطريقة الحديثة.) لكن نظام المزارع التجارية بالرعي المسيج والعلف بالحبوب الذي يبدد الغلال الثمينة-والموجه أساسا إلى تصدير لحم البقر-يقف في تعارض درامي مع السلامة الايكولوجية للرعي التقليدي الذي يستخدم مجموعة كاملة من الموارد التي لا يمكن بطريقة أخرى إتاحتها أمام الاستهلاك الآدمي. إن نظام المزارع يحدق كخطر الموت بأراضي أفريقيا شبه المجدبة وبسكانها التقليديين.[12]

بالإضافة إلى ذلك، فان نظام المزارع التجارية يغفل الإمكانيات الهائلة لحيوانات الصيد في أفريقيا. فحيوانات الصيد، بخلاف الماشية، لا تتأثر بذبابة التسي تسي التي تستوطن مساحات واسعة من أفريقيا الوسطى والجنوبية. ومهما بلغ من غرابة ذلك، فان بعض العلماء يلمحون بأن ذبابة التسي تسي قد تكون نعمة مقنعة.[13] فلو تم القضاء على هذه الذبابة ربما أدى نظام مزارع الماشية إلى فناء حيوانات الصيد، التي تمثل، إذا (جنيت) بطريقة مناسبة احتياطيا ضخما من اللحوم للأفريقيين. ويذهب الايكولوجي البارز الدكتور رايموند ف. داسمان إلى الحصول على حيوانات الصيد له (القدرة في أفريقيا، في مناطق عديدة على إنتاج لحوم لكل فدان اكثر مما يمكن الحصول عليه من الحيوانات الأليفة التقليدية على نفس الأرض)

إن أمام أفريقيا اختيار حاسم بالتأكيد. فنظام المزارع التجارية سيعني

معدات مستوردة مكلفة وأخطارا جسيمة على البيئة وانقراض أنواع كثيرة من الحيوانات وقابلية اكبر للضرر نتيجة الاعتماد على أسواق لحم البقر الأجنبية شديدة التقلب. والبديل الآخر وهو استعادة نظام رعي متوازن و (جني) حسن التخطيط لحيوانات الصيد، يمكن إن يحقق إمكانيات البروتين الطبيعي الواسعة لأفريقيا من خلال الاستخدام الأمثل للعشب.

قد يبدو والاختيار بديهيا لكن هل يبلغ إغراء العملة الأجنبية والقروض الأجنبية لمشروعات الماشية والطلب الأجنبي على لحم البقر، وسحر لحم البقر بالنسبة لمجموعات النخبة الحضرية الأفريقية، حدا يجعل من المستحيل مقاومتها قبل فوات الأوان ؟.

الأمازون

مثل مناطق الحياة البرية في أفريقيا، ظل حوض نهر الأمازون لفترة طويلة يعتبر إحدى حدائق الحيوان الطبيعية القليلة الباقية في العالم. ومؤخرا أدرك الجمهور بصورة غامضة أنه هو الآخر أصبح مهددا . فحوض الأمازون يجري تدميره فعلا لكن هل السبب هو الازدحام السكاني ؟

منذ منتصف الستينات واضخم مشروع حكومي في البرازيل هو استيطان هذا الإقليم غير العادي. وتقتضي الخطط تطهير عشرات الملايين من الافدنة من الغابات الاستوائية. وبالفعل فإن فيالق من جرارات كاتر بيلار العملاقة زنة 35 طنا من طراز د-9، مجهزة بمحاريث زاوية يزن الواحد منها 2500 رطلا، تقوم بتمهيد الغابة بمعدل 2700 ياردة في الساعة، مقتلعة كل شيء على مرمى البصر من جذوره. وفي بعض المناطق يتطلب العمل استخدام جرارين د-9 بينهما سلسلة ثقيلة تجر كرة صلب مجوفة ضخمة قطرها ثمانية أقدام وتزن 6 آلاف رطل. وبينما يتقدم الجراران، تقتلع السلسلة الأشجار مدمرة منظومة الجذور الكثيفة المتشابكة وكاشفة التربة الاستوائية الرقيقة. وتلتهم الحطام النيران تشاهد على بعد أميال [14] وهذه الإزالة للغابات حسب قول رئيس أكاديمية العلوم البرازيلية، «واروبك كر»، (وتجري بمعدل أسرع مما عرفته البرازيل، وربما العالم، في أي وقت مضى. فغابة الأمازون سوف تختفي خلال 35 عاما إذا استمر تدميرها بالمعدل الحالي) [15].

فهل حقيقي أن سكان البرازيل المتزايدون وراء تلك الجرارات (ساحقة الغابات) من طراز د-9 ؟ لا، فالحقيقة أن البرازيل التي تملك 3, 2 فدانا من الأرض المزروعة فعلا لكل شخص (وهي نسبة افضل قليلا من النسبة في الولايات المتحدة) ليست بحاجة إلى غزو غاباتها الاستوائية حتى تطعم شعبها. بل أن غابة الأمازون مخصصة للتدمير لسببين مختلفين تماما.

إن مخططات الاستيطان أو (الاستعمار) كانت تاريخيا بمثابة صمام أمان-وسيلة لتجنب الحاجة الملحة لاعادة توزيع الأرض في المقام الأول. وفي البرازيل يشغل واحد في المائة فقط من المزارع ما يفوق 43 في المائة من مجمل أراضي البلاد الزراعية، وهي كذلك أفضل الأراضي. وفي تناقض صارخ، فان 50 في المائة من المزارع لا تشغل سوى أقل من 3 في المائة من الأرض. وعلاوة على ذلك هناك على الأقل 7 ملايين عائلة ريفية لا تملك أرضا على الإطلاق-وذلك في بلد فيه حتى دون اخذ إقليم الأمازون في الاعتبار، عشرة أفدنة صالحة للزراعة لكل عائلة. وأربع من كل خمس عائلات ريفية تكسب اقل من 33 دولارا في الشهر، لو وجدت عملا في ضيعة كبيرة. لكن العائلة المكونة من ثلاث أفراد تحتاج إلى 65 دولارا شهريا على الأقل لشراء الغذاء وحده. ويترجم كل هذا إلى تبديد واسع للحياة الإنسانية. فنحو 200 من كل ألف طفل يولدون في شمال شرق البرازيل الزراعي يموتون في العام الأول من عمرهم. (16)

ولتجنب استفزاز أقوى عائلات البرازيل بتقسيم الضياع الضخمة الموجهة للتصدير عادة، أعلنت الحكومة العسكرية حلا عبثيا: نقل فقراء الريف إلى حوض الأمازون، وهو إقليم استوائي لا يصلح مطلقا للزراعة المكثفة والمستمرة. (17) وهكذا لا يأتي الضغط على غابة الأمازون من نمو البرازيل السكاني بل من جهد الحكومة لتخفيف الضغوط من أجل إعادة توزيع عادلة للأرض.

وبعد عشر سنوات من الطنطنة الفارغة وطنت الحكومة مجرد عشرة آلاف زارع صغير. وحتى عندئذ، وبرغم النفقات البيروقراطية الهائلة، سرعان ما أصبح الكثير من هذه المزارع مهجورا، وذلك لأسباب منها أن تربتها الاستوائية لا تستطيع تحمل الزراعة المكثفة. وبدلا من أن تقلق الحكومة عملت على زيادة الطين بلة فبعد سنوات قليلة من التشدق بأن

الرفاهية لفقراء الريف لا تبعد سوى نحو ألف ميل على طريق لم يكتمل بعد، اختارت الحكومة طرازا مختلفا من الريادة. فصارت الاقطاعات التي تصل إلى حجم مملكة، ولا تقل عن 125 ألف أكر هي الموضة الجديدة- أساسا من أجل زراعة التصدير وإنتاج لب الخشب.

أما الرواد فهم بعض أغنى عائلات البرازيل، الذين هم فعلا بين اكبر ملاك البلاد، وعدد من الشركات البرازيلية وبقدر مناسب قلة من نجوم التلفزيون. كذلك أسرعت عديد من أكبر الشركات المتعددة الجنسية في العالم باكتشاف ما يمكن أن تقدمه لهم البرازيل. وتتضمن هذه الشركات اندرسون كلايتون، وجودبير، وفولكسفاجن، ونسله، وليكيجاز، و بوردن، وميتسوبيشي، ويونيفرس تانك شيب (وهي عملاق متواضع مسجل في ليبيريا لأسباب ضريبية لكنه في الحقيقة ملك الملياردير الأمريكي المحجوز د. ك. لودويج). و(منازل) هؤلاء الرواد تبلغ مساحتها 3,7 مليون فدان، أي نصف مساحة هولندا. (18)

لم يحدث أبدا أن أعطت حكومة كل هذا القدر لمثل هذه القلة بمثل هذا الثمن البخس. إذ قدمت قائمة تبدو بلا نهاية من التسهيلات المالية. ويسمح أحد هذه الحوافز للشركات بأن تستثمر في الأمازون نصف الضرائب التي تدين بها عن مكاسبها في البرازيل.

وتقدم حوافز خاصة إضافية لعمليات تصدير لحم البقر. والهدف هو جعل البرازيل موردا رئيسيا للحم البقر لأوروبا والولايات المتحدة. فميناء بيليم، عند مصب الأمازون يكاد يبعد عن ميامي بعده عن اكثر مدن البرازيل ازدحاما بالسكان وهو اقرب إلى أوروبا بحرا بخمسة أيام عن سلخانات الأرجنتين.

وفي عام 1975 التقط جهاز الاستشعار الحراري في قمر استطلاع أمريكي سخونة مفاجئة وحادة للأرض في حوض الأمازون ترتبط عادة بانفجار بركاني وشيك وأرسلت بعثة إنذار خاصة. فماذا وجدت ؟ وجدت شركة ألمانية متعددة الجنسية تحرق مليون فدان من الغابة الاستوائية لإقامة مزرعة تربية ماشية. وعلى خلاف قطع وحرق بضعة افدنة هنا وهناك من جانب قبائل كايابو، فان حرق الشركة لمليون فدان يعني موت اغلب الحيوانات البرية المحلية.

وتعمل شركات عديدة مثل لودويج وجورجيا-باسيفيك، وبرويزنيل بنشاط على تجريد الغابة (التي تضم اكثر من سدس أخشاب العالم الباقية) من مواردها الخشبية الثمينة. انهم في الحقيقة يلغمون الغابات. والخطة هي تطهير الأشجار غير المطلوبة بالمزيد من جرارات الكاتر بيلار د-9 تساندها المناشير القوية والنيران الملتهبة. وتتطلب الخطوة التالية زرع (غابة متجانسة) من مئات الآلاف من أشجار الجملينا gmelina المقتلعة من غرب أفريقيا (ومن يدري المخاطر البيئية التي سيسببها ذلك ؟). وتراهن الشركات على أن قشرة التربة ستتحمل حتى تصبح هذه الأشجار سريعة النمو صالحة لتحويلها إلى لب للورق للتصدير. كل هذا بحوافز حكومية وأرباح بالملايين، بالطبع.

وإذا كنت تتساءل هل سيتيح كل هذا التدمير على الأقل فرص عمل، فالإجابة هي انه لن يفعل. فكما هو الحال بالنسبة لمعظم الشركات الطائلة النقود، تذهب النقود المستثمرة أساسا للآلات وليس للبشر. ففوق أرضها البالغة 3,7 مليون فدان، تتوقع شركة لودويج أن تستخدم في عمليات الماشية، ولب الورق، والأرز الموجه للتصدير، 1200 عامل دائم وحفنة نسبية من الأجراء الموسميين. [19]

ويبرر البعض كل مخطط الأمازون بأنه ضروري نتيجة مشكلة سكان البرازيل أو العالم. وفي الحقيقة فان هذا المخطط هو خدعة علاقات عامة من جانب الحكومة البرازيلية على حساب المعدمين، وتدمير لموارد البلاد الطبيعية لتقديم ربح وفير للأغنياء. كذلك فانه في رأي عديد من علماء البيئة، كارثة ايكولوجية تتشكل ليس فقط بالنسبة للبرازيل بل بالنسبة للعالم اجمع. ويحذر كثير من الايكولوجيين من أن هذا العبث الواسع النطاق بتركيب التربة، وبالصرف وبمعدلات بخر المياه قد يطلق العنان لسلسلة من التفاعلات يمكن أن تغير المناخ على نطاق العالم كله.

الخلاصة

ليس النمو السكاني إذن، هو ما يهدد بتدمير البيئة، سواء هنا أو في الخارج، بل أن ما يفعل ذلك هو النظام الذي يشجع استخدام موارد إنتاج الغذاء طبقا لمعايير ضيقة في البحث عن الربح. ويستفيد من هذا النظام

محتكرو الأرض الذين يزرعون محاصيل غير غذائية وترفيه والأنماط الاستعمارية لفرض الضرائب والمحاصيل النقدية التي تجبر الأغلبية الريفية على سوء استخدام الأراضي الهامشية.

بالطبع هناك مناطق تؤدي فيها الكثافة السكانية إلى مضاعفة التدهور البيئي. لكن كما ذكرنا قي مناقشتنا لسبب الجوع، فان أشد الأمور حسما هو تمييز عوامل التدهور عن السبب الجذري. فحيث يكون دمار البيئة أقسى، سنجد أن تخفيض السكان حتى إلى النصف لن يحل المشكلة. وتظل التغييرات الأساسية في السيطرة على الثروة هي الطريق الوحيد لاستخدام سليم ايكولوجيا للأرض. «بينما نستحق التقدير لتصميمنا وخبرتنا الملحوظة المكتسبة في التصنيع في 42 مصنعا في 12 دولة، فان نجاح ماسي-فرجوسون في البرازيل لم يكن من الممكن تحقيقه بالتأكيد بدون السياسات المستنيرة للحكومة منذ عام 1964 نحو الاستقرار والتنمية.»

ماسي-فرجوسون في البرازيل، خطاب ألقاه ألبرت أ. ثورنبرو، رئيس الشركة 1975.

«يمكنك الآن شراء الأرض هناك بنفس ثمن زجاجتين من البيرة للفدان. وبعد أن يصبح لديك نصف مليون فدان وعشرون ألف رأس من الماشية يمكنك مغادرة هذا المكان القذر والرحيل للعيش في باريس، أو هاواي، أو سويسرا أو حيثما أردت.»

مزارع أمريكي يملك أرضا في الماتوجروسو، كما اقتبس كلامه روبين هانبوري-تنسيون في كتابه. «مسألة بقاء لهنود البرازيل»، لندن، 1973.

لا يريد المستر لودويج تضييع الوقت في الأبحاث. انه يريد أن يبدأ وبالطبع نرتكب أخطاء لكننا كذلك ننجز العمل بطريقة أسرع.

مدير أمريكي لعمليات لودويج البرازيلية، اقتبسته التايمز، في 15 نوفمبر 1976.

5 رعب الأسعار

مع اقتراب السبعينات، من كان يمكن أن يتصور أن «أزمة الغذاء» كانت وشيكة ؟ كان عام 1969 يسمى (عام تخمة القمح العظيمة). وفي سبتمبر 1969، ظهر مقال في نيشنز بيزنس بعنوان (أكثر مما يجب من شيء حسن) يصور مزارعا يقف فوق جرار وسط حقل من الوفرة ويلوح بعلم الاستسلام الأبيض. واختتم المقال بالقول: (هناك الكثيرون جدا من المزارعين، يعملون في مزارع كثيرة جدا بطاقة فائقة الضخامة على الإنتاج).

أن ما نعرفه باسم (أزمة ارتفاع أسعار الغذاء)، التي بدأت في 1972- 1973، كان بدرجة كبيرة، هو النتيجة المباشرة والمقصودة لسياسات القوة الغذائية، للولايات المتحدة، التي اكتشفت الندرة كطريقة لزيادة كل من حجم وثمن الصادرات الزراعية. وكما سنبين في الباب السابع، كانت القوة الغذائية استراتيجية تستهدف خلق الطلب ورفع الأسعار، وذلك لزيادة حصيلة الولايات المتحدة من النقد الخارجي. كان المسرح قد اعد بالفعل من خلال الاقتطاعات في المساحة المزروعة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات لمواجهة الفائض المتزايد من القمح. وكان رقم المساحة المخصصة لزراعة

القمح لعام 1970 لا يتجاوز 75 بالمائة من الرقم لعام 1967 ؛ أي أن المساحة المزروعة عام 1970 كانت اقل مما كانت عليه في الفترة 1948- 1952, [1] وخلال عامي 1969 و 1970 بلغت كمية القمح الذي كان يمكن زراعته، لكنه لم يزرع في الأراضي المعطلة عن الإنتاج اكثر من سبعين مليون طن متري [2] أي نحو ضعف كل القمح المستورد سنويا في أوائل السبعينات من جانب الدول النامية.

ومقابل هذا الانخفاض بدأ مسئولو الولايات المتحدة في المناورة. فعن طريق تخفيض قيمة الدولار (مما يجعل قمحنا أرخص في الخارج) وإبطال قانون يقتضي أن تحمل سفن أمريكية نصف قمحنا المتجه إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وتقديم تمويل للاتحاد السوفيتي لمشترياته من القمح، ألقت الولايات المتحدة الطعم الغذائي. وبدأت بلدان أخرى في ابتلاعه كانت صفقة القمح السوفييتية السيئة الصيت هي أول الصيد. وذهب تسعة عشر مليون طن من القمح ليس إلى إطعام الجائعين بل إلى إطعام الماشية السوفيتية.

وتعاونت الطبيعة أيضا بإعصار موسمي متأخر في الهند، وجفاف في غرب أفريقيا، والصين، واستراليا، والأرجنتين، و بانخفاض حاد في محصول صيد سمك الأنشوجة (المستخدم لإطعام الماشية). لكن استراتيجية الولايات المتحدة لم يكن بإمكانهم الاعتماد على الطقس لخلق الندرة. ورغم أنهم كانوا ولا بد واعين بهذه الظروف المناخية المعاكسة في أجزاء عديدة من العالم فان الرئيس نيكسون ووزير الزراعة ايرل بوتز وضعا خمسة ملايين فدان أخرى خارج الإنتاج في سبتمبر 1972. وكان هذا الإجراء بمثابة اضخم اقتطاع للأراضي الزراعية خلال سنوات عديدة-يساوي في حجمه كل الأرض الزراعية في المملكة المتحدة. وفي أوائل 1973، عندما بدأت مبيعات التصدير في الهدوء خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار مرة ثانية-جاعلة القمح الأمريكي فجأة ارخص لليابانيين بنسبة 15 بالمائة. وهرع اليابانيون لابتلاع الطعم وبدأت دورة جديدة من الندرة نتيجة قرارات حفنة من صانعي السياسة الحكومية.

والنتيجة أن احتياطات العالم من القمح، التي كانت تكفي لخمسة وتسعين يوما عام 1961 قد انخفضت حينئذ إلى أقل من ثلاثين يوما. واسهم هذا

الاستنزاف المخطط والسريع لاحتياطيات القمح، أكثر من أي عامل آخر منفرد، في الزيادة غير المسبوقة والتقلب في أسعار الغذاء. ورغم ذلك، لم تكن الندرة هي المشكلة ؛ ففي عام الندرة المزعوم 1972- 1973، أنتج العالم من القمح للفرد-حوالي 632 رطل-أكثر مما انتج في عام 1960، الذي لا يعد عام أزمة.

أسعار لولبية

يتضمن نظام السوق دورات سلعية كامنة تتبع فيها (سنوات التخمة) (سنوات النقص). والنتيجة: أسعار لولبية. والأسمدة الكيميائية مثال واحد. فقد أقيمت مصانع جديدة في الستينات. وانخفضت الأرباح حين تجاوز العرض قدرة المشترين، لأن معظم مزارعي العالم أفقر من أن يستطيعوا شراء الأسمدة الكيميائية. عندئذ خفضت الشركات الإنتاج أملا في زيادة الأرباح وحين ارتفع سعر السماد العالمي، قفزت استثمارات صناعة الأسمدة من 1,1 بالمائة عام 1971 إلى 6,39 بالمائة في 1974, [(3)] وخلال أقل من عام بلغ ارتفاع الأسعار حدا تقلصت معه المبيعات مرة أخرى. وفي يونيو عام 1975، كانت «البيزنس ويك» تتحدث عن (تخمة الأسمدة).

هذه الفترات المتعاقبة من التخمة والنقص تحدث لأن لدينا نظاما لإنتاج الغذاء تتخذ فيه قرارات الاستثمار بصورة أساسية بناء على معطيات الربحية الراهنة فقط. إذا كانت الأسعار جيدة الآن، فان المزارعين ومنتجي الماشية سيزرعون أو يربون الماشية للاستفادة من الأسعار. لكن لما كان كل المنتجين الآخرين يسيرون على نفس النهج، فانهم حين يحين الوقت لجني المحصول أو ذبح الحيوانات (وفي حالة الماشية قد يكون ذلك بعد اثنين وثلاثين شهرا من اتخاذ قرار التربية)، قد يواجهون فائضا يسبب انخفاض الأسعار. وفي ظل الأسعار المنخفضة، سيعارض المزارعون في الزراعة أو تربية الحيوانات بكثافة ؛ وبالتالي، سيحدث نقص تال يسبب ارتفاع الأسعار. وهكذا تبدأ الدورة من جديد.

وحين يزرع كل المزارعين في نفس الوقت استجابة للأسعار المرتفعة، يمكن أن تكون النتيجة ليس مجرد انخفاض الأسعار في وقت الحصاد، بل كذلك تبديد كمية هائلة من الغذاء. فسوف يقرر المزارعون أن ترك محصولهم

يتعفن في الحقول اقل تكلفة من جمعه وتحقيق خسارة. وطبقا لوزارة زراعة الولايات المتحدة فان كمية الفاكهة التي لم تجمع أو أهملت (لأسباب اقتصادية)، فاقت مليار رطل خلال الفترة من 1959 إلى 1973 , (4)

يقال لنا أن دورات الأسعار تمثل آلية التوازن الصحي في قلب نظام السوق. والخدعة هي انه في إطار نظام لإنتاج وتسويق الغذاء تسيطر عليه شركات معدودة، ترتفع الأسعار بالنسبة للمستهلك استجابة لدورات السلع الأساسية، لكنها عادة لا تعود أبدا للهبوط إلى حيث كانت عند بداية الدورة. وهكذا تصبح دورات أسعار السلع ستار دخان سهلا يخفي زيادة هوامش الربح.

فائض مزمن

المطلوب منا هو أن نصدق أن عصر الندرة يوشك أن يحل بنا. لكن، ما دام الغذاء يشترى ويباع مثل أية سلعة أخرى، وما دامت نسبة كبيرة من البشر أفقر من أن تشتري ما تحتاجه من غذاء فسوف تظل المشكلة الرئيسية أمام الاقتصاديين الزراعيين هي تهديد الفائض وليس الندرة.

إن النظرية القائلة بأننا الآن ندخل عصر الندرة المحتومة لأن أعدادنا قد تخطت حدا مفترضا هي نظرية لا يمكن إثباتها. ففي عالم تستنزف فيه الاحتياطات الغذائية عمدا لكي تحقق صادرات الولايات المتحدة من القمح أكبر قدر من العملة الأجنبية ويكون فيه الصداع الرئيسي لمئات من مسئولي السوق المشتركة هو كيفية إنقاص جبال ما يسمى بالفائض، تكون فكرة الندرة أسوأ من مجرد تشويه لأنها تلقي ذنب الندرة على عاتق جماهير غير محددة من البشر وعلى (الحدود الطبيعية) التي لا تتعداها الأرض.

6 الغذاء في مقابل ترويج السموم

قرأنا جميعا وشاهدنا في التلفزيون تقارير مخيفة عن مخاطر صناعة واستخدام المبيدات لزيادة إنتاج الغذاء. لكن ألا يجب علينا أن نتعايش مع هذه الأخطار، ما دام استخدام المبيدات هو أحد الأسباب الهامة لاستطاعتنا إنتاج كل هذا الغذاء ؟

ربما سمحت فوائض الغذاء الغربية باقتطاع جزء ضئيل من المبيدات مثل الحظر على استخدام الد. د. ت. لكن ماذا يمكنك القول عن الدول المتخلفة حيث يسهم كل بوشل في البقاء ؟ ألا يحتاجون إلى استخدام كميات ضخمة من المبيدات ؟ ألا يجب أن يكون لغذاء الجائعين الأولوية على كل شيء آخر؟

هل تساعد المبيدات الجوعى على إنتاج الغذاء؟

وجهنا السؤال إلى رئيس قسم حماية النبات بمنظمة الأغذية والزراعة. وهو يقدر أن 800 مليون رطل من المبيدات تستخدم سنويا في البلدان المتخلفة. إلا أن (الأغلبية الساحقة) تستخدم في

محاصيل التصدير، القطن أساسا وبدرجة أقل (الفواكه والخضراوات التي تزرع في مزارع للتصدير). [1]

أكثر من هذا، فان من السهل أن تجد دولة نامية ألا مناص لها من إنتاج المزيد من محاصيل التصدير، وذلك لأسباب منها أن تكسب عملة أجنبية لدفع ثمن المزيد من الأدوات المستوردة مثل المبيدات. إذ تؤدي المبيدات إلى بيئة زراعية تتطلب المزيد من المبيدات. وتزيد العوائد المالية المتناقصة للفدان والتي تنتج عن ذلك عادة، من الضغط لتخصيص كمية متزايدة من الأرض لمحاصيل التصدير. وتتجاوز العملية برمتها حاجة الناس المحليين للغذاء.

كذلك يجب ألا نتجاهل التكاليف المالية التي يتحملها المزارع الفرد. فالمبيدات، اقتصاديا، تمثل عادة عاملا إضافيا لانتزاع الأرض من أيدي الزراع الصغار، الذين يزرعون لإطعام أنفسهم.

ويتركز استخدام المبيدات في البلدان المتخلفة في معاقل قليلة موجهة للتصدير تعد عمليا، مجرد امتدادات للنظم الزراعية في البلدان الصناعية. وفي هذه المعاقل تبلغ كثافة استخدام المبيدات في العادة حدا يتيح (الفرصة) لعلماء البيئة لدراسة تأثيرات الزراعة الكيميائية المتطرفة.

وقد جاءت إحدى هذه الفرص مع بدء استخدام المبيدات في حقول القطن بوادي الكانيتي ببيرو وبعد الحرب العالمية الثانية. إذ بحلول عام 1956، اجتاحت الآفات الحقول لدرجة أنه وجب وقف الزراعة. وقد لاحظ الدكتور بوزا باردوتش، مدير محطة الزراعة التجريبية بالإقليم، أنه: (في عام 1956 استنتجنا أنه يكاد يكون من المستحيل عمليا، أن نحقق سيطرة ناجحة على آفات القطن بالوسائل الكيميائية، بما في ذلك أكثر المبيدات المعروفة كفاءة). وواصل تعليقه قائلا، (إن تلك الخسائر الفادحة مثلما حدث في وادي الكانيتي تثبت بطلان الاعتقاد العالمي في الكفاءة النظرية لمنتجات الكيميائية، وهو الوهم الذي خلقته الصناعة الكيميائية). [2]

وقد لقيت المبيدات الحشرية التي بدأ استخدامها في حقول القطن المصرية في منتصف الخمسينات الترحيب باعتبارها (انتصارا ضخما على الطبيعة). ولكن بحلول عام 1961 بدأت المحاصيل تنخفض بنسبة 35 في المائة سنويا. وتسبب نمط مماثل في شمال شرقي المكسيك في شبه توقف

في إنتاج القطن. وفي ماليزيا وغيرها من الأماكن دمرت هجمات الآفات محاصيل الكاكاو، وزيت النخيل، والمطاط، وغيرها من محاصيل التصدير، والمفارقة هي أن هذه الهجمات أطلق عنانها استخدام المبيدات. [3]

وفي نيكاراجوا زيدت المساحة المزروعة قطنا عشرة أضعاف في الفترة ما بين 1950 و 1964. وفي نهاية الخمسينات، وعملا بنصيحة فنيي وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، نظم كبار الزراع استخدام المبيدات الحشرية بكمية تبلغ في المتوسط للموسم ثمانية أضعاف كمية السماد المستخدم وزادت المحاصيل. لكن في عام 1966 وجد الزراع أن من الضروري استخدام المبيدات الحشرية ثلاثين مرة في الموسم. وحتى عندئذ بدأت المحاصيل في الانخفاض: من 821 رطلا للفدان عام 1965 إلى 621 رطلا عام 1968. وعلى طول السهل الساحلي الباسيفيكي الخصب في أمريكا الوسطى كان على ضياع القطن الضخمة عند أواخر الستينات أن تنظم مرات عديدة (من 45 إلى 50 مرة في الموسم) من الرش الجوي باستخدام (كوكتيل) من المبيدات (بينها د. د. ت) لدرجة أن إنتاج القطن لم يعد مربحا. وفي عام 1968 كان لنيكاراجوا الميزة المريبة في إحراز الرقم القياسي العالمي لعدد مرات استخدام المبيدات الحشرية في محصول واحد. [4]

وبرغم (أو بسبب ؟) جرعات المبيدات الضخمة، فان المحاصيل الغذائية مثل الذرة والبقول، التي لا ترش بل تقع قرب حقول القطن، دمرت بشدة لأول مرة بالحشرات. ولم يمكن حصد سوى القليل جدا من الطعام.

وفي المناطق التي جرى بها استخدام المبيدات بكثافة، اكتسب البعوض مقاومة وقد عادت الملاريا للانتشار في أمريكا الوسطى وجنوب آسيا، بعد أن كان المعتقد أن الد. د. ت. قد (محاها) وفي منطقة دانلي بهندوراس (تعدادها 32 ألف نسمة)، وبعد ثلاث سنوات فقط من بدء إنتاج القطن ورش المبيدات على نطاق واسع، أصبح أكثر من ربع السكان مرضى بالملاريا. [5] وحدثت موجات انتشار مماثل للمرض قرب مزارع القطن التي تستخدم المبيدات الحشرية في مجمل أنحاء أمريكا الوسطى.

فماذا يحدث ؟ ولماذا يبدو أن كل شيء قد سار على النحو الخطأ ؟ في بلد بعد الآخر يجري تطور منتظم للأحداث. ففي السنوات القليلة الأولى تتم السيطرة على الحشرات بتكلفة معقولة وتصبح المحاصيل أوفر من أي

وقت مضى. ويحسب الزراع، الذين يرون الحشرات تتساقط بالفعل من النباتات، بأن المبيدات تمنحهم السيطرة على قوى كانت دائما خارج سيطرتهم. إلا أن أنواع الآفات تطور تدريجيا فصائل مقاومة من خلال اختيار على أساس البقاء للأصلح.

فليس صحيحا أن الحشرة الوحيدة الجيدة هي الحشرة الميتة. فبعض الحشرات طفيليات أو حشرات تتغذى على الحشرات وتحيا خارج نطاق أنواع الحشرات التي تضر بالنبات. وبعضها لا يتغذى سوى على أجزاء معينة من نبات المحصول. وتبين الدراسات أن الأغلبية الساحقة من أنواع الحشرات لا تحدث أبدا ضررا كافيا يبرر تكلفة المعالجة بالمبيدات الحشرية. وتظل أعداد الحشرات أدنى من مستويات الضرر الاقتصادي بفعل الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات. لكن حين يقتل مبيد حشري بعض هذه الطفيليات والحشرات آكلة الحشرات، فان العديد من الحشرات العادية العديمة الأهمية يكون بإمكانها أن تتكاثر بطريقة أسرع.

ولأن الآفات آكلة النبات توجد عموما بأعداد أكبر من الحشرات التي تتغذى عليها، فان لديها، إحصائيا، احتمال أكبر من الحشرات التي تتغذى عليها بأن تضم أفرادا قليلين ذوي مقاومة وراثية بالنسبة للمبيدات الحشرية. وبينا تتكاثر الآفات القليلة تدريجيا فان كل استخدام للمبيد الحشري سيقتل حشرات أكثر من الآكلة للحشرات. وآفات أقل، مضاعفا الدمار للمحصول. بهذا الفهم لا يجب أن يدهشنا أن أربعا وعشرين من الآفات الخمس وعشرين الخطيرة في زراعة كاليفورنيا-تلك المسئولة عن خسائر قيمتها مليون دولارا أو اكثر عام 1970- هي إما آفات ضاعف من تأثيرها المبيد الحشري أو آفات أطلقها المبيد الحشري فعلا. (6)

ومنذ ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عاما كانت عثة العنكبوت آفة ثانوية. لكن الاستخدام المتكرر لمبيدات حشرية موجهة فرضا لآفات أخرى قد قلل من الأعداء الطبيعيين ومنافسي العثة. واليوم فان العثة هي الآفة الأخطر تهديدا للزراعة على نطاق العالم.

وبحلول عام 1971 كانت خمس عشرة آفة رئيسية قد اكتسبت بالفعل مقاومة ضد المبيدات الحشرية المستخدمة. وتراوح الزمن اللازم للتغلب على الحساسية لمبيد حشري من أربع إلى أربع عشرة سنة. وسخرية الطبيعة

هي أنه كلما زادت فعالية مبيد حشري في قتل الأفراد الحساسة في تعداد آفة زادت سرعة تطور الأفراد المقاومة. وهذه هي حالة عديد من أنواع الآفات (بما في ذلك سوسة ماء الأرز، وثاقبة الكرنب، وثاقبة فول الصويا، وخنفساء الخيار، والعثة العنكبوتية ذات النقطتين، والذبابة البيضاء المطوقة الجناح) التي لم يطور لها مبيد حشري جيد يكسب لنا راحة أعوام قليلة. ويشير الايكولوجي الدكتور م. تاغي فارفار إلى احتمال مفزع هو أن تؤدى استراتيجية السيطرة على الآفات الحالية في أمريكا الوسطى إلى نشوء أعداد من الآفات المقاومة على نطاق نصف الكرة الغربي [7]

تصدير الخطر

يذهب نصف المبيدات التي تصدر الآن من الولايات المتحدة إلى العالم الثالث. وسوف يتزايد الضغط لتوسيع سوق المبيدات في البلدان المتخلفة دون شك ما لم يبدأ تقديم استراتيجيات بديلة للسيطرة على الآفات (وهو موضوع سنناقشه فيما بعد) في تخفيض سوق المبيدات المحلي فعلا.

والفكرة الضمنية التي تنطوي عليها هذه المسألة هي أن صادرات المبيدات هذه قد تكون نعمة للجياع الذين يحتاجون الغذاء. لكن كما أوضحنا فان معظم المبيدات المستخدمة في العالم الثالث لا تستخدم في محاصيل الغذاء الأساسية. وبنفس الدرجة من الأهمية فان الجياع عادة-العمال المعدمين الذين يعملون في ضياع التصدير-هم المعرضون للخطر على وجه الدقة بسبب التعرض الكثيف للمبيدات، التي اعتبر الكثير منها من الخطورة بحيث لا يستخدم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وطبقا لبيانات وكالة حماية البيئة، فان تسعة عشر من المبيدات التي تنتجها الولايات المتحدة والتي تصدر الآن إما لم تصرح بها سلطات الولايات المتحدة مطلقا أو حدد استعمالها أو حظرت في الولايات المتحدة. [8]

وحتى بعد أن ارتبط المبيد الحشري فوسفل Phosvel بحالات تسمم قاتلة للجاموس والبشر في مصر، استمرت شركة فلسيكول الكيميائية بتكساس في تصنيعه للتصدير. وقد صمم الفوسفل ليهاجم الجهاز العصبي المركزي للحشرات. ويبدو أن بإمكانه أن يصنع نفس الشيء للبشر. وقد قرر رايموند ديفيد المشرف السابق بمصنع شركة فلسيكول Velsicol Corp

أن العمال في قسم الفوسفل كان يطلق عليهم (زرمبي* الفوسفل) بسبب اضطراباتهم العصبية الواضحة. ويذهب ديفيد إلى أن الشركة كانت تعرف أن الناس يمرضون لكن الإدارة حاولت تجاهل المشكلة. ويتذكر ديفيد، (قالوا لي أن كل أولئك الفتية يدخنون الماريجوانا، قالوا أن الفتية يتعاطون الأسيد). وفي 1975 استقال ديفيد شاعرا بأنه لم يعد يستطيع تحمل المسئولية عن المخاطر التي يواجهها مرؤوسيه. وقد رفع مستخدمون سابقون في فلسيكول قضية ضد الشركة بسبب الضرر الواقع على صمتهم بما في ذلك شلل العضلات واضطرابات الجهاز العصبي، والرؤية الغامضة، ونوبات العجز في النطق والذاكرة. [9] ونتيجة لذلك أوقف إنتاج الفوسفل. لكن المبيعات تستمر في العالم الثالث. وحديثا، وجد أن بعض الخضراوات المستوردة من المكسيك ملوثة.

وفي ظل مستويات أمية عالية، وخدمات محلية هزيلة، ودعاية مكثفة للشركات عن منافع المواد الكيميائية، لا يمكن توقع أن يقدر الفلاحون في العالم الثالث مخاطر مسحوق أبيض بريء. وقد قرر فريق بحث في باكستان عام 1974، أن (أحد الزبائن، أمام الحاجة إلى وعاء مناسب قد فك عمامته، وصب حبات المبيد فيها، وأعاد وضعها على رأسه لينقلها). [10]

والأشد خطورة، هو أن الناس في البلدان المتخلفة تماما مثل العمال الزراعيين الذين يتعاملون مع المبيدات هنا، لا يؤخذ رأيهم في ظروف تعرضهم للمبيدات. ففي مزارع الموز التي تسيطر عليها شركة دل مونتي في الفليبين، رأينا العمال يتعرضون للمبيدات بثلاث طرق. فمرتين كل شهر تفرش الطائرات كل شيء تحتها بالكيماويات القاتلة. ولا تتم حماية لا مصادر المياه ولا البشر. وثانيا يحمل العمال خزانات المبيدات فوق ظهورهم إلى الحقول ويرشون النباتات مباشرة. وثالثا، في مبنى التعبئة تقوم العاملات برش كل حزمة من الموز قبل تعبئته في صناديق للتصدير. ولا تزود أي عاملة بثياب حماية أو أقنعة. وقد أرتنا إحداهن بقعة كبيرة في ساقها ظهرت، كما ذكرت حين تصادف أن رشتها زميلة لها.

وفي أمريكا الوسطى، كما يقرر الدكتور فارفار، فان الآلاف من هنود المرتفعات الذين يهاجرون سنويا إلى الضياع على شاطئ الباسيفيكي لجني محصول القطن يتسممون بالمبيدات. وتسجل كل عام مئات الوفيات المبلغ

عنها. [11] وفي 1967- 1968 وقعت في نيكاراجوا أكثر من 500 حالة مسجلة لتسمم بشري نتيجة المبيدات بينها ثمانون حالة وفاة. [12] وفي 1974 أبلغت سفارة الولايات المتحدة في المكسيك عن حدوث 689 حالة تسمم وسبع وفيات بين العمال الزراعيين بسبب مبيدات من صنع شركتي شل Shell ودو بونت 13(. du pont) ووجدت اللجنة الخاصة بالمبيدات التابعة للأكاديمية القومية للعلوم أن إصابات مهنية حادة (ربما جرى التقليل من شأنها بصورة خطيرة). [14]

وفي آسيا تدمر المبيدات مصدرا هاما للبروتين للسكان الريفيين-هو السمك. فقد كان الفلاحون تقليديا يربون السمك في أحواض الأرز المغمورة بالمياه كمحصول نقدي وكذلك كمصدر ممتاز قليل التكلفة للبروتين للجوء إليه في أوقات انخفاض أسعار الأرز. لكن الاستخدام الواسع للمبيدات اليوم يقلل بشدة إنتاج السمك في مزارع الأرز بالفليبين، وماليزيا، وإندونيسيا. وفي إندونيسيا في 1969- 1970 بدأت شركات ألمانية ويابانية متعددة الجنسية في رش مليوني فدان من شتلات الأرز بنفس المركب الكيميائي الذي يفترض أنه قتل ملايين الأسماك في نهر الراين قبلها بسنوات قليلة. ونقلت التقارير أن الجاموس، وهو مصدر هام للعمل والغذاء لسكان إندونيسيا الفلاحين، قد مات. [15]

الخسائر البشرية في الولايات المتحدة

إن لوائح الأمان للمبيدات في الولايات المتحدة أشد لينا بكثير من مثيلاتها في معظم البلدان الصناعية الأخرى، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ضغوط الشركات الكيميائية القوية النفوذ. [16] وطبقا لدراسة شاملة للمعايير الدولية، فان الولايات المتحدة إذا طبقت معايير اليابان التي تضبط مستويات التسمية سيكون علينا أن نستغني عن نحو نصف مبيدات الفوسفات العضوي (البديل الشائع لمادة الد. د. ت). [17]

وفي عام 1974 قدرت وكالة حماية البيئة أن ما يبلغ نحو 14 ألفا من الأمريكيين يتسممون بصورة غير قاتلة بالمبيدات في سنة معينة منهم 6 آلاف يتسممون بصورة خطرة تستدعي إدخالهم إلى المستشفى. [18] ويقدر باحثون آخرون أن 200 شخص يموتون سنويا. [19] وفي عام 1977، وجد أن 14 من 27 رجلا يتعاملون مع منجر التربة دي. بي. سي. بي (D B C P)،

عقيمون أو لديهم نسبة منخفضة من الحيوانات المنوية. وبالإضافة إلى التسبب في العقم، فان هذا المبيد الواسع الاستخدام في محاصيل مثل الجزر، والفول السوداني، والطماطم، ظهر انه يسبب سرطان المعدة والثدي في الفئران. وقرر مسئولو الصحة في أركنساس أن العمال يتطور لديهم هذا السرطان بعد سنتين من التعرض للمبيد [20]

ورغم أن معظم هذه الآثار السيئة يعانيها الزراع والعمال الزراعيون فان كلا منا يتعرض لها من خلال ما تأكله. كذلك لا يمكننا تجنب السموم التي تحقن في البيئة في الخارج. فالنظام الايكولوجي لكوكبنا لا يسمح بحجر صحي ملائم للبلدان المتخلفة. ورغم الحظر في أغلب الدول الصناعية فان كمية الد. د. ت وهي تفوق 150 ألف طن متري التي تنشر في البيئة سنويا تزيد عما كانت عليه منذ عشر سنوات. [21] وأحد الأسباب أن مجموعات ضغط الشركات الكيميائية قد نجحت في إقناع كونجرس الولايات المتحدة بإعفاء الصادرات من أي حظر أو تقييد على الاستخدام المحلي للد. د. ت وغيره من المبيدات. والد. د. ت، مثل كل المبيدات، لا يبقى حيث وضع. فحالما يستخدم على المحاصيل، يشق طريقه إلى البحيرات، والقنوات، والأنهار، والمحيطات. وقد انتهى المطاف بأكثر من ربع كل ما أنتج من د. د. ت في محيطاتنا. ويكاد السمك يكون ملوثا كله على نطاق عالمي. [22] وقد ظهر الد. د. ت المستخدم على القطن في نيكاراجوا في لحم البقر المستورد عن طريق ميامي.

والمبيدات تدخل بسهولة في السلسلة الغذائية لتجد مستقرها في النسيج البشري. وكان نحو 50 في المائة من عينات الغذاء المختبرة في دراسة أجريت عام 1973 يحتوي على رواسب مبيدات ملحوظة. وبالفعل يحمل كل شخص أمريكي بالغ في دهونه أو دهونها بصورة دائمة ما لا يقل عن 003، أوقية (085، جرام) من المبيدات [23] ورغم أن هذا المستوى من رواسب المبيدات لا يشكل الآن خطرا يمكن قياسه على الصحة فإننا لا نعرف سوى القليل عن تأثيرات جرعات ورواسب المبيدات الطويلة الأمد.

تجارة السموم

رغم الدورة التي تبطل ذاتها والتي تطلقها الجرعات الكثيفة من المبيدات

والمخاطر التي تهدد الحياة والتي أثبتتها البحوث فان مبيعات المبيدات ما زالت ترتفع. والسبب البسيط هو أن شركات المبيدات ستنال علامات منخفضة من محللي البورصة ما لم تزد من أرباحها وتتوسع بخطى سريعة في المبيعات التي تخطت عام 1975 مبلغ 2,5 مليار دولار سنويا.

وان الاعتبارات المتعلقة بأمن البيئة بوضوح، ناهيك عن اعتبارات السيطرة الفعالة على الآفات لتشير بوضوح إلى الحاجة إلى تطوير مبيدات تكون محددة الهدف بقدر الإمكان والى دراسة مستفيضة لتأثيرات كل مبيد جديد على الحشرات غير المستهدفة، والحياة البرية الأخرى، والبشر؛ لكن مصالح شركة كيميائية تدفعنا في الاتجاه المضاد بالضبط. ففي سبيل الوصول بهوامش الربح إلى الحد الأقصى وزيادة المبيعات تسعى أي شركة كيميائية إلى تقليل تكاليف الأبحاث والتسويق إلى الحد الأدنى والى استخلاص مبيدات تقتل أوسع مدى من الآفات.

ويزيد من زيادة المبيعات الإعلان عن القضاء على الآفات بنسبة (مائة في المائة). إلا أن السعي إلى القضاء 100 في المائة على الآفات مكلف للغاية وغير ضروري، وغالبا ما يفشل، ويمكن أن يكون خطرا، ويمكن أن يتسبب في (قتل مفرط) باهظ التكاليف.

كذلك لتوصيل الأرباح إلى الحد الأقصى، تنشط الشركات الرش المبرمج، بدل الرش استجابة للحاجة، والرش المبرمج يعني مبيعات اكبر وأكثر قابلية للتنبؤ بها. فمن الأسهل عل مدير شركة كيميائية أن يقرر كم ينتج ويوزع من المبيد إلى مختلف الأطراف إذا كان يمكنه ببساطة أن يضرب عدد الأفدنة لدى عملائه في كمية محددة للفدان. وبهذه الطريقة لا يكون عليه أن يأخذ في اعتباره توقعات حول درجة السوء التي ستكون عليها آفة معينة في سنة معينة.

السموم من أجل الجمال:

أن ما نكسبه من المبيدات ليس في كثير من الأحوال محصولا أكبر أو نوعية أفضل. فنحن ندفع ثمنا باهظا في المبيدات من أجل جمال قشري. وفكرتنا عن الشكل الذي يجب أن تبدو عليه برتقالة أو تفاحة هي بدرجة كبيرة وليدة عشرات الملايين من الدولارات المدفوعة في إعلانات بالألوان

الطبيعية تصور الفاكهة (الكاملة). وفي العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ليس للاستخدام الحاد التزايد للمبيدات الفطرية الخطرة والمكلفة علاقة بجهود زرع المزيد من الغذاء للسكان المحليين، بل ترتبط بضمان أن تستوفي الفواكه والخضراوات المزروعة لتصدير مقاييس الجمال المتضخمة في الغرب.

لكن لماذا يواصل الزراع وضع هذه السموم القاتلة في البيئة ويخاطرون برفاهيتهم على المدى البعيد؟ أحد الأسباب هو أن الدعاية من قبل جمعيات الزراع العملاقة مثل سنكيست Sunkist، انكوربوريتيد قد كيفت جمهور المشترين على أن يتوقعوا أن تكون فاكهتهم الطازجة خالية من العيوب. ولا ينال الزراع أسعارا مثلى إلا مقابل تلك الفاكهة. وعلى سبيل المثال، في عام 1965، نال زراع كاليفورنيا متوسطا يبلغ 2,61 دولارا للصندوق من البرتقال أبو صرة الذي يتخطى مقاييس الجمال. أما البرتقال بصرة الذي كان مماثلا في الجودة من الداخل لكنه مخصص لصنع العصير بسبب عيب صغير في القشرة فقد كان ثمنه لا يتعدى 12 سنتا للصندوق. ويطلب مصنعو الطماطم ثمرة كاملة ظاهريا، حتى حين تكون الطماطم مخصصة للعصر لصنع الصلصة، أو العجينة، أو البوريه. ونحو ثلثي المبيدات الحشرية المستخدمة في الطماطم المزروعة للتصنيع هو للسيطرة على دودة الفاكهة- وهي آفة جمالية أساسا.[24]

وليس هناك حشرة تأكل النبات توجد حاليا في الفواكه أو الخضراوات وتعد خطرة على البشر. إلا أن إدارة الأغذية والعقاقير بالولايات المتحدة (FDA) قد خفضت بانتظام، على طول الأربعين سنة الأخيرة، كمية الرواسب الحشرية التي تسمح بها-في بعض الحالات-من ثلاث إلى خمس مرات. ولتلبية هذه المقاييس، جزئيا، قفز استخدام المبيدات الحشرية على الخضراوات والفواكه ما بين 100-300 في المائة.[25]

هكذا استنتج فريق بحث برئاسة ديفيد بيمنتل من شركة كورنل أنه بسبب التأكيد المتزايد على المظهر الجمالي من قبل مصنعي الغذاء، وتجار الجملة وتجار التجزئة، وكذلك بسبب المستويات المتشددة لرواسب الحشرية من جانب إدارة الأغذية والعقاقير، فان ما بين 10 إلى 20 في المائة من المبيدات الحشرية المستخدمة في الفواكه والخضراوات لا تخدم سوى

المظهر الجمالي. وهي لا تخدم صحتنا بأية حال. وفي الحقيقة يؤكد هذا الفريق الثمن المركب الذي ندفعه في الغذاء الخالي من العيوب: المزيد من رواسب المبيدات الحشرية في منتجاتنا والمزيد من تسمم العمال الزراعيين بمبيدات الآفات وتلوث البيئة، والمزيد من استهلاك الطاقة، والتكاليف الأعلى للغذاء.

المبيدات ضد معالجة الآفات:

خلال السنوات الخمس الأخيرة اتخذت إمكانية السيطرة على الآفات بطريقة سليمة شكل ما يسمى الآن بالمعالجة المتكاملة للآفات. وكلمة متكاملة توحي بأن السيطرة الكيميائية فقط ليست هي الإجابة. فالكيماويات تتكامل بحكمة في إطار استراتيجية كلية تتضمن استغلال البيئة الطبيعية للسيطرة على الآفات: المحاصيل الدورية لحرمان الآفة من النبات الذي تحيا عليه، وتطوير فصائل مقاومة من خلال التلقيح الوراثي، والاستغلال البارع للحشرات آكلة الحشرات والطفيليات التي تهاجم الآفة، وعرقلة الدورة التكاثرية للأوبئة ذاتها. أما كلمة (معالجة) فتوحي بأن الهدف ليس بالضرورة هو القضاء التام على الآفة بل مجرد إبقاء أعداد الآفة تحت الحدود الضارة.

(إن المعالجة المتكاملة للآفات)، في عبارة أقل تعقيدا هي الطريقة التي كان يجري التعامل بها مع الآفات قبل الازدهار المفاجئ للمبيدات خلال الأربعين عاما الماضية. ففي ثمانينات القرن الماضي، على سبيل المثال، أصبحت الحشرة القرمزية، التي جلبت بالصدفة إلى الولايات المتحدة قبلها بعشرين عاما، تهدد بساتين الموالح بكاليفورنيا. فماذا كان الحل ؟ استيراد الحشرة التي تتغذى على الحشرة القرمزية كذلك، وهي خنفسة الفيداليا. ولم يمض عام ونصف حتى وضعت هذه الخنفسة النهمة كل خطر الحشرة القرمزية تحت السيطرة. (ومضى كل شيء على ما يرام حتى الخمسينات، حين انهارت خنفسة الفيداليا تحت تأثير الاستخدام المتزايد للد. د. ت.) [26]

وعلى مدى أجيال أثبتت دورة المحاصيل فعاليتها في معالجة الآفات. فدودة جذور الذرة، مثلا، لن تأكل نبات فول الصويا، ولهذا فعندما يجري

تبادل زراعة فول الصويا مع القطن لا يعود أمام دودة الجذور ما تحيا عليه.[27] لكن بعض مبيدات الأعشاب الشائعة الاستخدام حاليا في الذرة في الولايات المتحدة تستبعد هذا النوع من دورة المحاصيل. إذ تبقى في التربة وتقتل كل ما ليس ذرة من النباتات. وهكذا لا بد للزراع الذين يعتمدون على المبيدات من زراعة محصول ذرة إثر آخر، وهي ممارسة تميل في ذاتها إلى زيادة الحشرات، ومشكلات الأمراض والعشب. (ومع هذه الدورة الشريرة ليس الحشرات ليس من المستغرب أن تكون الذرة هي السبب في استخدام نحو نصف مبيدات الأعشاب في الزراعة الأمريكية.) والآن طورت دودة جذور الذرة مقاومة شبة كاملة للمبيدات الكبرى.[28]

وفي بعض المناطق تفرض سلطات الولاية دورة المحاصيل للسيطرة على الآفات. فمن أجل السيطرة على الفيروس الذي يسبب اصفرار بنجر السكر، تفرض فترات خالية من البنجر في عدد من مناطق زراعة البنجر بكاليفورنيا.

كذلك وجد أن أنظمة الزراعة المختلطة تقلل مشكلة الآفات بالمقارنة مع الزراعة الأحادية. فمساحات القطن الصغيرة في كوستاريكا، المتناثرة بين مساحات مزروعة بمحاصيل أخرى، تعاني من مشكلات الآفات بدرجة أقل حدة من حقول القطن في جواتيمالا، حيث ينمو القطن في كتل متلاصقة تغطي مساحة 50 ألف فدان.[29]

وفي البلدان المتخلفة ذات العمالة الريفية الوفيرة، لا يتطلب عزق الأرض وتشذيب الذرة آلات ويخلق فرصاً للعمل المنتج. كما أن الشقرفة (المهاد)، وهي مجرد تغطية التربة حول النباتات، يمكن أن تقلل الأعشاب دون استخدام مبيدات الأعشاب. وقد أظهرت دراسة في نيجيريا أن الشقرفة قد قللت تأثير الأعشاب لدرجة أن محصول الذرة تضاعف.[30]

والأمر الذي يدعو إلى التفاؤل هو أن وسائل المعالجة المتكاملة للآفات تقلل إلى الحد الأدنى من الحاجة الى الشيء الذي لا تملك منه البلدان المتخلفة والزراع الصغار إلا اقل القليل وهو النقود لدفع ثمن المبيدات المستوردة. وتخلق، بالإضافة إلى ذلك، طلباً على أكثر ما يتوفر-وهو قوة العمل-وبذلك تربط أناساً أكثر بعملية الإنتاج.

كذلك يمكن أن تتضمن معالجة الآفات استخداماً انتقائياً للمبيدات. فبينما تحاول الشركات الزراعية تنشيط الرش المبرمج (الأعمى) في البلدان

المتخلفة مثل الهند، [31] أدرك بعض الزراع في الولايات المتحدة انهما يخدعون بالإضافة إلى تدمير البيئة والصحة. ففي جراهام كاونتي، بولاية أريزونا، اثبت زراع القطن الذين يعملون مع علماء من جامعة أريزونا، أن بأمكانهم توفير الكثير من النقود بإلغاء الرش الأعمى. وبدلا من ذلك، بعثوا كشافة مدربين إلى الحقول ليقيسوا مستويات الآفة. وانخفضت تكاليف المبيدات عشر مرات وكذلك ضرر الآفة. وحتى بإضافة الأجور المدفوعة (لكشافة الآفة)، كانت التكاليف الإجمالية للسيطرة على الآفة أقل من خمس ما كانت عليه في المعالجة المبرمجة. وقد مارست الشركات الكيميائية ضغوطاً ضخمة على أعلى مستويات إدارة الجامعة لإجبارها على سحب العلماء من البرنامج [32].

وخفضت تجارب مماثلة على اثنتين وأربعين مزرعة قطن وتسع وثلاثين مزرعة موالح في كاليفورنيا نفقات المبيدات بأكثر من 60 في المائة. (33) ويذهب تقدير متحفظ إلى أن بإمكان مزارعي الولايات المتحدة تخفيض استخدام المبيدات من 35 إلى 50 في المائة دون تأثير على إنتاج المحصول بمجرد المعالجة عند الضرورة وليس وفق برمجة [34]

وقد حققت المعالجة المتكاملة للآفات بعض النجاح الملحوظ في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. ففي ولاية واشنطن قللت هذه البرامج للمعالجة المتكاملة للآفات من استخدام المبيدات بنسبة 50 في المائة على التفاح، وهو المحصول الذي يستخدم اكبر كمية من المبيدات للفدان في الولايات المتحدة.

وفي الصين تنفذ المعالجة المتكاملة للآفات من خلال الاشتراك الواسع النطاق للجماعات الريفية. وتتم السيطرة على الآفات قبل أن تصبح مشكلة خطيرة. فتحت إرشاد علماء زراعيين مجربين، ينظم الأعضاء الشباب في ألوية الإنتاج أنفسهما في شكل نظام إنذار مبكر من الآفة. وفي إقليم شاو-تونج بمقاطعة هونان يجوب 10 آلاف شاب الحقول ويبلغون عن أية علامة على تغيرات مرضية. ويطلق على هذه الفرق الشابة عن حق لقب (أطباء الزراعة الحفاة). وقد قللت جهودهما الضرر الذي يسببه صدأ القمح وثاقب الأرز إلى أقل من 1 في المائة، ووضعت تحت السيطرة غزوات الجراد المتكررة. وقد قلل هذا الأسلوب الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف للبشر الحاجة إلى المبيدات بدرجة كبيرة. [35]

احتكار المعلومات:

انخفض استخدام المبيدات في الولايات المتحدة بعض الشيء خلال السنوات الأربع الأخيرة، وذلك لأسباب منها استراتيجيات الآفات المتكاملة وحظر كيماويات خطرة معينة، لكن استخدام مبيدات الأعشاب الكيميائية-التي تمثل ثلثي إجمالي مبيعات المبيدات-في ارتفاع. فالتوصل إلى استراتيجيات للسيطرة على الأعشاب بطرق غير كيميائية أمر اكثر صعوبة. لكن حتى حيث أثبتت المعالجة المتكاملة للآفات أنها فعالة وأقل خطورة، يتردد الزراع في التحول عن الكيماويات. لماذا ؟ كشفت دراسة حديثة في كاليفورنيا انه في 70 في المائة من الحالات، تتبع قرارات حل مشكلة الحشرات من رجال الشركة الكيميائية الميدانيين. وحتى المصادر المسماة محايدة-أي محطات الولاية والمحطات الفيدرالية التجريبية-تسيطر عليها أساسا الأبحاث المتعلقة بطريقة قتل الحشرات بالكيماويات. فحتى الآن لا تجرى سوى القليل من الأبحاث مثلا لإبراز الضرر الاقتصادي لآفة ما-وهو شرط للتمكن من استخدام المبيدات لإبقاء الآفات تحت ذلك المستوى فقط بدل المضي إلى حد القضاء التام على الآفة. (36)

وتكشف الدراسة النافذة مؤامرة المبيد لأستاذ علم الحشرات بجامعة كاليفورنيا روبرت فان دن بوش، باستخدام الوثائق، الضغوط التي تمارس على العلماء لإيقاف الأبحاث التي لا تناسب شركات ترويج المبيدات. (37)

وهكذا يظل الزراع (والكثير من المسئولين الحكوميين في كل أرجاء العالم الثالث) يسقطون في الفخ الكيميائي جزئيا بسبب افتقارهم للمعلومات والنصيحة حول البدائل. أما في الولايات المتحدة فان وزارة الزراعة وكليات الزراعة التي يرتبط العديد من أعضاء مجالس أمنائها بالشركات الزراعية الكيميائية لم تتصدر للقيادة في استكشاف بدائل المعالجة المتكاملة للآفات.

وعلى المستوى الدولي، يفترض في منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم تجميعا للخبراء المستقلين الذين يكتشفون ويعممون معلومات حماية النبات بما في ذلك الاستخدامات المناسبة للمبيدات الكيميائية وبدائلها. لكن في اغلب الحالات يعمل فنيو منظمة الأغذية والزراعة في تعاون مباشر مع الشركات الزراعية التي يتهدد أرباحها بصورة مباشرة أية بدائل غير كيميائية. وينظر عدد متزايد باستمرار من فنيي منظمة الأغذية والزراعة

إلى أنفسهم على انهم (سماسرة) يربطون بين بلد متخلف وشركة زراعية متعددة الجنسية.

وبالفعل تعمل بعض شركات المبيدات بشكل وثيق جدا مع الحكومات بحيث لا يستطيع أغلب الزراع التمييز بينهما. ففي تنزانيا، أصبحت شركة هوكست Hoechst مستشار الحكومة فيما يخص المبيدات الحشرية ومعدات الرش. وتستخدم هوكست مسئولي المكاتب المحلية الزراعية الحكوميين في الإشراف على الرش وتعطيهم مرتبا بالإضافة إلى مرتبهم من الحكومة ويفوقه في القيمة. ولدى هوكست سلطة فصل مسئول حكومي محلي لا يشرف بصورة (مناسبة).[38]

وإنا لنأمل أن يكون القارئ قد أدرك الآن بوضوح زيف التهديد القائل بأن تسميم بيئتنا ضروري لإطعام الجياع. فمن الواضح أن المبيدات لا تستخدم من قبل الجياع أو من أجلهم، وأن نقص المبيدات كما سيتضح تماما من هذا الكتاب ليس هو ما يبقيهم جوعى. فالتهديد الحقيقي هو أن تكنولوجيا المبيدات في أيدي حفنة من الشركات لن تظل تربح ما لم تواصل جعل الزراع والناس (المهتمين) في كل مكان يعتقدون أن بقاءنا ذاته يعتمد على الاستخدام المتزايد لمنتجاتها.

بل إن التهديد أشد شؤما لأن هيئات تفترض نزاهتها وكان يمكن أن تشكل قوة مضادة لقوة الشركات الزراعية المتعددة الجنسية قد أصبحت، بدلا من ذلك، وسطاء لها، فمنظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة بدلا أن تعمل على تطوير وتعميم البدائل المناسبة أو حتى المعلومات حول الاستخدام الملائم للمبيدات أخذت تصبح شريكة في الترويج للشركات الكيميائية.

إذا كان العقم هو المشكلة الرئيسية (في التعامل مع مبيد دي. سي. بي. بي) ألا يستطيع العمال الذين بلغوا من الكبر حدا يجعلهم لا يريدون إنجاب الأطفال قبول هذه الأعمال تطوعيا ؟ أو.. . ربما تطوع البعض لهذه الأعمال كبديل ل.. . عمليات قطع أو ربط القناة المنوية، أو كوسيلة لتجنب الحظر الديني على تحديد النسل.. . إننا نؤمن بالأمان في موقع العمل لكن لكل موقف جوانبه الجيدة وكذلك جوانبه السيئة.

روبرت ك. فيليبس

السكرتير التنفيذي لمجلس الشيوخ القومي بالولايات المتحدة.

الباب الثاني
لوم الطبيعة

7 المجاعات والتاريخ

يسوق الكثيرون الحجة القائلة انه كانت هناك مجاعات دورية طوال تاريخ البشرية، وأن هذه المجاعات ترتبط بكوارث الطقس التي لا نستطيع التحكم فيها بالتأكيد لكن المجاعات لا تحدث لأن قوة إلهية أرادت ذلك، بل تحدث لتصرفات البشر. وكما أشار مؤرخ فرنسي فإن: (المجاعات وفترات شح الغذاء الفرنسية الكبرى في العصور الوسطى حدثت خلال فترات لم تكن فيها المواد الغذائية شحيحة ؛ بل كانت في الحقيقة تنتج بكميات كبيرة وتصدر. وكان النظام والبنية الاجتماعيين مسئولين بدرجة كبيرة عن أوجه النقص هذه). [1]

ويعتقد معظم الناس أن المجاعات في الهند كانت دائما ظواهر ثابتة ترتبط بالمناخ السيئ، لكن تواتر المجاعات في الهند لم يكن مطردا. فقد اشتدت حدة المجاعة في ظل الاستعمار، وخصوصا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رغم أن إنتاج الغذاء تزايد مع ازدياد السكان. فبعد افتتاح قناة السويس عام 1870 أصبحت الهند مصدرا رئيسيا للقمح لبريطانيا ودول غربية أخرى ومصر. وكما كتب السير جوج وات في 1908، (.. . كانت الطبقات الفضلى في المجتمع تصدر مخزونات

الفائض التي كانت تخزن قبل ذلك تحسبا لأوقات الندرة والمجاعة). [2]

ولندقق النظر في واحدة من (أشهر) مجاعات لهذا القرن وهي مجاعة البنغال، في الهند، خلال الأربعينات. إذ في عام 1944، قدر تقرير حكومي بتحفظ أن مليونا ونصف مليون من البشر ماتوا بسبب المجاعة. فما الذي سبب هذه الخسارة في الأرواح ؟

كانت الأزمة الغذائية المباشرة قد نتجت عن متطلبات الحرب / ففي عام 1943، أمر تشرشل الهنود وآلاف العسكريين البريطانيين في الهند أن يعيشوا على مواردهم، وذلك حين قطع الغزو الياباني لبورما المصدر الخارجي الرئيسي للأرز للبنغال وسائر الهند. وأدى الجفاف في عام 1942 إلى فقر محصول أرز في الشتاء، لكن رغم ذلك كله، سمحت الحكومة الاستعمارية بتدفق الأرز خارج البنغال (صدر 185 ألف طن خلال الأشهر السبعة الأولى لعام 1942). [3] فذهب الغذاء إلى حيث كانت النقود وتحققت عبر الطريق أرباح ضخمة. وبطريقة مماثلة صدرت الهند أرقاما قياسية من الحبوب الغذائية خلال مجاعة قاسية في 1876- 1877. وقد علقت لجنة المجاعة الملكية-وهي اللجنة الثانية عشرة من نوعها خلال قرني الحكم البريطاني- بقولها:

لقد أشرنا من قبل إلى جو الذعر والجشع، الذي كان في غياب الضوابط، أحد أسباب الارتفاع السريع في مستوى الأسعار. فقد تم جني أرباح طائلة من هذه الكارثة، وفي تلك الظروف كانت أرباح البعض تعني الموت لآخرين، وعاش جزء كبير من المجتمع في رفاهية بينا يموت الآخرون جوعا، وكان هناك الكثير من اللامبالاة في وجه المعاناة. كان الفساد منتشرا في كل المقاطعة. [4]

وهكذا كان الإخفاق راجعا إلى النظام الاجتماعي والاقتصادي لا إلى الأمطار وحدها. أما الأسباب الكامنة لمجاعة البنغال فنجد جذورها في الركود الطويل الأمد للإنتاج الزراعي الهندي تحت الحكم البريطاني. فالاستثمارات القليلة التي وضعها البريطانيون في الزراعة كانت موجهة إلى محاصيل غير غذائية. ومنذ منتصف تسعينات القرن التاسع عشر حتى وقت مجاعة البنغال ازداد إنتاج المحاصيل التجارية غير الغذائية (مثل القطن و Rape Colza Sead) بنسبة 85 في المائة، بينما انخفض إنتاج الغذاء

بنسبة 7 في المائة. وخلال نفس الفترة في شرق الهند، بما في ذلك البنغال، انخفض إنتاج الغذاء (الأرز) بدرجة أكبر، بنسبة 38 في المائة لكل فرد بين 1901 و 1941, [5] وكانت النتيجة انه بحلول أوائل الأربعينات أصبح إنتاج المحاصيل غير الغذائية يعادل تقريبا ثلث الإنتاج الإجمالي. [6]

ماذا يجب أن يكون رد فعلنا إذن في المرة القادمة التي نرى فيها كتابا مثل لستر بروان Lester Brown يشيرون إلى مجاعة البنغال على أنها (آخر المجاعات الكبرى الناشئة عن تقلبات الطقس) ؟[7].

أرض المجاعة

حين كنا أطفالا كانوا ينصحوننا بألا نترك طعاما في أطباقنا لأن الناس كانوا يموتون جوعا في الصين. وحتى لو لم تكن الصلة واضحة، فقد كان لدى آبائنا سبب معقول للربط بين الصين والمجاعة. فطبقا لكتاب والتر مالوري الصادر في 1928 : الصين: أرض المجاعة، [8] كانت الصين تعاني من المجاعة في إحدى مقاطعاتها كل عام تقريبا، وظلت على هذا النحو طوال اكثر من ألف عام. وقد قدر تقرير للصليب الأحمر عام 1929 أن ثلاثة ملايين وفاة كل عام يمكن إرجاعها إلى المجاعة. وتحدث نفس التقرير عن رغد النخبة. [9]

وتسجل التواريخ الرسمية للسلالات الملكية والتي تؤرخ لأكثر من ألفي عام ما مجموعه 1621 فيضانا و 1392 جفافا-مؤكدة تقدير مالوري عن حدوث أكثر من كارثة كل عام ! [10] ومن المؤكد أن (تقلبات الطقس) في الصين لم تتغير. فالسهل الشمالي الذي يمكن أن يكون اكثر مناطق البلاد إنتاجية قد عانى من جفاف، أو من فيضان، أو من كليهما كل عام، على مدى السنوات العديدة الماضية.

ولم يتغير الطقس لكن تأثير الطقس على كل من الأرض والبشر في الصين قد تغير وتغير بصورة درامية. ففي 1972- 1973 حين كانت ثمانية عشرة دولة تضم ثلث سكان العالم تعاني من الجفاف، وحين كانت المناطق الغربية في الهند تواجه المجاعة وتموت قطعان الماشية في الساحل الأفريقي كانت الصين كذلك تواجه ثالث أعوام الجفاف، وأسوأها خلال ثلاثة عقود. لكن لم تحدث مجاعة في الصين. وفي الحقيقة جنت المقاطعات الأشد

تضررا ثلاث سنوات من المحاصيل القياسية.[11]

الاختلاف هو أن الغذاء في الصين اليوم يأتي أولا. فالتركيز لم يجر على مجرد الإنتاج والتوزيع بل على خلق نظام زراعي اقل عرضة لتغيرات الطقس. وتقليديا، فان المناطق المنكوبة بالجفاف هي نفس المناطق المحتمل تعرضها للفيضانات في الموسم التالي، كما في حالة بنجلاديش. لكن نظاما للتحكم في المياه يمكن أن يجعل فيضان أحد المواسم نعمة للموسم التالي.

وكان ترويض نهر هاي في مقاطعة هو باى قرب بكين أحد الجهود الضخمة في السيطرة على المياه. وخلال ثماني سنوات فقط قام عدة مئات من آلاف الرجال والنساء بتحسين 1700 ميل من مجرى النهر، فحفروا 200 فرع جديد و 12 ألف قناة وأقاموا 50 ألف قنطرة ونفق، بالإضافة إلى ما يفوق 800 عمل إنشائي أخرى بين كبير ومتوسط. وإجمالا تم إنشاء خمسة وثلاثين خزانا للمياه كبيرة ومتوسطة الحجم في الجبال لتخزين ما يفوق 106 مليار متر مكعب من المياه.[12]

واستكمالا لمشروعات التحكم في المياه أجريت حملات التعبئة من أجل الانتفاع بمصادر المياه الجوفية. وتحت شعار (سنحول العرق إلى ماء والماء إلى قمح)، نظم سكان مقاطعات هوباى، وهونان، وشانتونج أنفسهم لحفر مئات الآبار، مستخدمين أحيانا المعاول والجواريف أو بأدوات توفر الجهد ركبوها بأنفسهم. والآن تستفيد هذه المقاطعات الثلاث من نحو 700 ألف بئر تعمل بالمضخة. وخلال عام واحد من الجفاف في مقاطعة هوباى قرب بكين وحدها زاد هذا العمل المساحة المروية بما يزيد على 850 ألف فدان.[13]

ويساوي ذلك في الأهمية أن هذه المشروعات نفذت بنفقات رأسمالية منخفضة. وبدل الإنفاق المعتاد لمبالغ ضخمة على الآلات كان من الممكن تعبئة قوة عمل ملايين الفلاحين لأنهم يعلمون أنهم سيستفيدون-فلن يعانوا من المجاعة بعد ذلك أبدا. وقد أصبحت الصين دون مشروع واحد للبنك الدولي أو للمعونة الغربية، البلد الذي يملك ثلث أراضي المحاصيل المروية في العالم.[14] وتمت السيطرة على التدمير والتآكل بسبب الريح ببرامج غرس الأشجار على نطاق واسع، وفي المنطقة المحيطة ببكين وحدها يغرس أحد عشر مليون شجرة كل عام.[15]

فما الذي احدث الفرق في الصين ؟ الإجابة بوضوح هي إلى الصينيين يطورون نظاما يفترض أن الطقس سيكون أقل من مثالي. فقد أقام الناس بأيديهم أساسا نظاما زراعيا يخفف من التأثير السلبي للطقس السيئ على الإنتاج. لكن هناك عاملا آخر-هو نظام اقتصادي يخفف من تأثير الطقس على أي فرد. ففي الصين حتى لو حدث انخفاض في إجمالي ناتج الغلال، سوف يتشارك فيه الجميع على قدم المساواة بدرجة أو بأخرى. فلا أحد يحتفل بينما الآخرون يموتون جوعا. وعلى النقيض في الهند يقع تأثير الجفاف بأكمله تقريبا على المنطقة المتضررة، وبدرجة كبيرة على أشد الناس فقرا، وبينما ترتفع الأسعار استجابة لانخفاض العرض فان العمال المعدمين والعاطلين عن العمل، وفقراء المدن هم الذين يعانون بصورة فائقة.

إننا نحن البشر قد عشنا على هذا الكوكب مدة تكفي لنعرف أن تقلبات الطقس المعاكسة متوقعة. وتطور الحضارة الإنسانية يمكن تعريفه بدرجة كبيرة بأنه عملية ابتكار طرق بارعة عديدة لحماية أنفسنا من تقلبات الطبيعة. ومن ثم فعندما نسمع عن مجاعة واسعة الانتشار يجب ألا يكون السؤال الأول الذي نسأله هو ما الحدث الطبيعي المفزع الذي سببها ؟ بل لماذا لم يكن ذلك المجتمع قادرا على التوافق مع الحظ السيئ ؟ لماذا يحدث أن يعاني بلد من الكوارث الطبيعية ولا تحدث فيه وفيات بينما يموت في بلد آخر مليون شخص ؟

«إن الصين، حرفيا، لا يمكنها إطعام المزيد من البشر.. . وأسوأ مأساة يمكن أن تعانيها الصين، في الوقت الحاضر هي انخفاض معدل وفياتها.. . فسوف يموت الملايين. ولا مناص من ذلك. فهؤلاء الرجال والنساء والأولاد والبنات لا بد إلى يموتوا جوعا لضحايا مأساوية على المذبح المزدوج للإنجاب غير المنظم ولسوء الاستخدام غير المنظم للأرض والموارد.»

ويليام فوجت، الطريق إلى البقاء. 1948

8 الجفاف في الساحل الأفريقي

يفترض الكثيرون، عن خطأ، أن جفاف الساحل الأفريقي الذي بدأ عام 1969 كان هو الجفاف الساحلي الأفريقي (بألف ولام التعريف). لكن علماء المناخ يعتبرون الجفاف جزءا متكاملا، من مناخ المنطقة[1] ويعتقد معظم سكان الساحل الأفريقي الأكبر سنا أن سنوات الجفاف في فترة 1910- 1913 كانت أشد قسوة من أعوام الجفاف الحديثة، التي لقيت دعاية أوسع، وتؤكد الأرقام ذلك.[2] فلم تكن مناسيب المطر، والبحيرات، والأنهار منخفضة خلال 1969 / 1973 بقدر ما كانت خلال الجفاف السابق. وبدراسة التأخر في نمو حلقات الأشجار اكتشف العلماء حدوث موجات جفاف قاسية مرات عديدة على مدى القرون الثلاثة الماضية وفترات جافة عديدة من وقت لآخر. وقد اختتمت احدث دراسة نعرفها بالقول (لا يوجد دليل على أي ميل متصل للارتفاع أو الانخفاض في منسوب المطر، كما لا توجد دورة واضحة). وهكذا فان زحف الصحراء لا يمكن إرجاعه إلى أي تغير مناخي طويل المدى.
[3]

وعلى أية حال ليس زحف الصحراء عملية ذات اتجاه واحد. فالصحراوات يمكن استصلاحها-

وبدون نفقات مالية ضخمة-إذا استثمرت احتياطات ضخمة من قوة العمل. وعلى سبيل المثال فإن الجزائر اليوم هي مركز برنامج ضخم وناجح لإعادة غرس الغابات. والهدف خلال الأعوام العشرين التالية هو غرس ستة ملايين شجرة في حزام طوله ألف ميل بامتداد الحافة الشمالية للصحراء الأفريقية. [4] وفي الفترة من 1965 إلى 1970 تم استصلاح 160 فدانا في قرية بوسعدو الصحراوية بالجزائر، عن طريق زراعة أشجار السنط والكافور. ووفرت هذه الأشجار الحماية من العواصف الرملية وزادت من الرطوبة السطحية للتربة. وطبقا لأحد التقارير، سرعان ما نبتت الأعشاب والشجيرات وبعدها (زرع الزراع) الفواكه الحمضية، والزيتون والتين، والرمان، والحبوب، والطماطم، والبطاطس، والفاصوليا، والبقول، والبصل.

وعبر القرون، طور صغار الزراع في الساحل الأفريقي فهما عميقا لبيئتهم. فعرفوا ضرورة ترك الأرض للراحة لفترات تمتد إلى عشرين عاما وكانوا يزرعون تشكيلة واسعة من المحاصيل، كل منها يلائم بيئة مصغرة مختلفة لكنها معا تتيح تكاملا غذائيا. وعادة ما كان الرعاة والزراع يقيمون علاقات نفع متبادل. فيقدم الزراع للرعاة أرضا للرعي في موسم الجفاف وغلالا مقابل اللبن، والروث للحقول، والحمير للحرث.

وكانت مالي الواقعة في الساحل الأفريقي تعرف فيما مضى بأنها سلة غذاء أفريقيا. فقد كان يمكن الاعتماد عليها دائما في تجارة الغلال في أوقات احتياج جاراتها. وكانت العادة الساحلية قبل الاستعمار هي إقامة مخازن غلال صغيرة في المزارع والقرى لتخزين الشوفان لعمل الدقيق، وفي بعض الأحيان من أجل استهلاك سنوات أخرى. وقد لاحظت إحدى دراسات الأمم المتحدة التي تعارض فكرة أن الساحل الأفريقي مزدحم بالسكان، أن عادات التخزين التقليدية لو تم اتباعها فان (طاقة استيعاب الأرض) من البشر والحيوانات ستكون هي طاقتها في السنوات الوسطية وليس طاقتها في أسوأ السنوات. [5]

ماذا حدث لنظام تطور عبر قرون لمواجهة الجفاف الدوري ؟

أولا، وحتى قبل الغزو الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هذه الحضارات قد تعرضت بالفعل لتدمير شديد بفعل قرنين من التفريغ السكاني القسري حيث كان ملايين من اكثر أفرادها

شبابا وقوة يؤخذون كعبيد إلى العالم الجديد. ثم جاء الفرنسيون وجاءت سنوات من القتال الدامي. وحين أقام الفرنسيون وجودا دائما اخذوا يبحثون عن وسائل يجعلون بها رعيتهم الجديدة تدفع التكاليف الإدارية للاحتلال. وكما يكتب ثونتون كلارك بصورة لاذعة عن النيجر في تلك الفترة، (كان الشعب النيجيري مكتفيا بذاته أما الإدارة الاستعمارية)[6] فلم تكن كذلك. وكان حل الفرنسيين لهذه المشكلة التي هي من صنعهم هو إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل للتصدير، وخصوصا الفول السوداني والقطن. كان القطن لازما لمصانع النسيج الفرنسية حيث تسيطر بريطانيا على معظم مصادره. أما الفول السوداني فكان لتوفير بديل رخيص لزيت الجوز الشائع الاستخدام في فرنسا في ذلك الحين. وبينما كانت المحاصيل المتكاملة مثل الشوفان والبقول تزرع سابقا في دورة تبادلية زرع محصول اثر الآخر من الفول السوداني أو القطن حتى أرهقت التربة. وللحفاظ على صادرات القطن للفرنسيين، مع اعتبار الانخفاض الناتج في محصوله أجبر الفلاحون على توسيع المساحة المزروعة قطنا، بتخفيض زراعة الشوفان والذرة الصفراء جزئيا. وقبل أن يزيد الفرنسيون المحاصيل النقدية، كان الزراع النيجيريون يزرعون فصائل عديدة من الذرة الصفراء، تتطلب كل منها كمية مختلفة من المطر. وهكذا كان من المحتمل أن تبقى الفصائل حتى حين تكون الأمطار قليلة. لكن حين أصبح على الزراع أن يضحوا بالكثير من الرقعة الزراعية الغذائية لصالح الفول السوداني والقطن، تحولوا إلى فصيلة واحدة من الذرة الصفراء-تلك التي تعطي أكبر المحصول. إلا أن هذه الفصيلة تتطلب أعلى درجة من الرطوبة، وهكذا زاد الزراع من خطر فشل كل محصولهم من الذرة الصفراء.

وليست أساليب الاستعمار وتأثيرها المدمر على الأرض وبشرها مجرد حقائق من الماضي. إذ بينما حصلت دول الساحل الأفريقي على استقلال شكلي في الستينات كانت الحكومات التالية تفوق الفرنسيين عادة في فرض إنتاج محاصيل التصدير. زيدت الضرائب التي لا يمكن للزراع دفعها إلا بإنتاج محاصيل التصدير. ففي مالي عام 1929، كان الفرنسيون يجبون ضريبة تتطلب من كل بالغ تعدى الخامسة عشرة أن يزرع ما بين خمسة وعشرة كيلوجرامات من القطن لدفعها. وفي عام 1960، آخر أعوام الحكم

الفرنسي ارتفعت الضريبة إلى ما يعادل أربعين كيلوجراما. وفي عام 1970، خلال الجفاف أجبرت الحكومة التالية كل فلاح بالغ أن يجني ما لا يقل عن ثمانية وأربعين كيلو جراما من القطن لمجرد دفع الضرائب. [7]

أن الضرائب المتزايدة وكذلك أسعار التصدير المتناقصة تجبر الفلاحين على زيادة إنتاج محاصيل التصدير لكن منذ عصور الاستعمار ووصولا إلى السنوات الأخيرة بما في ذلك هذه السنوات، تتحقق هذه الزيادات أساسا بوسائل زراعة مدمرة وقد سبب الحرث العميق لزراعة القطن تآكل مساحات شاسعة. وفي وجود رواسب عضوية أقل للاحتفاظ بالماء، يبدو وكأن المطر قد قل. وتزرع (وبعبارة أدق، «تستنفد») مساحات أكبر فأكبر ضد قواعد الحكمة التقليدية في الحفاظ على التربة. هذا التوسع في إنتاج محاصيل التصدير يعني أن الأرض التي كان يسمح لها بالراحة لعدد من السنين وتسمدها قطعان الرعاة مجبرة على زراعة لا تكاد تنقطع [8].

وهكذا تستمر الحلقة المفرغة، فالزراعة المتصلة تستنزف الأرض بسرعة، مما يستلزم توسعا أكبر في محاصيل التصدير على حساب المحاصيل الغذائية وأراضي الرعي. والأسمدة الكيميائية التي زادت ذات حين نواتج بعض محاصيل التصدير، جاعلة التوسع في الزراعة أقل إلحاحا، أصبحت الآن مكلفة لدرجة أن الفلاحين يضطرون في النهاية إلى تخصيص أرض اكثر للمحاصيل النقدية. وأكثر من ذلك ولأن الزراع يزرعون غلالا أقل فليس لديهم سوى القليل أو لا شيء لاستبدال اللبن به مع الرعاة.

ومع إنتاج غلال أقل، يدفع المضاربون الأسعار إلى الارتفاع. عندئذ يضطر الرعاة إلى تربية ماشية اكثر لمجرد الحصول على نفس الكمية من الغلال. ففي جنوب النيجر قبل الحرب العالمية الثانية كانت البقرة الواحدة تساوي 30 جوالا من الشوفان. وقبل جفاف السبعينات مباشرة أصبحت تساوي جوالا واحدا. والنتيجة كما يمكن أن تتخيل، هو جوع الزراع والرعاة على السواء، وموت آلاف الحيوانات جوعا-و (صحراء زاحفة).

أن من المحرج لمن يلقون اللوم على الجفاف وعلى زحف الصحراء كأسباب للمجاعة في الساحل الأفريقي أن يفسروا الكميات الضخمة من السلع الزراعية التي ترسل خارج الإقليم، حتى خلال أسوأ سنوات الجفاف. فقد كانت السفن التي تجلب غذاء (الإغاثة) إلى ميناء داكار ترحل محملة بالفول

السوداني، والقطن، والخضراوات، واللحم. ومن السلع الزراعية التي تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات والتي صدرها الساحل الأفريقي خلال الجفاف، ذهب اكثر من 60 في المائة إلى المستهلكين في أوروبا وأمريكا الشمالية والباقي إلى مجموعات النخبة في الدول الأفريقية الأخرى[(9)]. والسيطرة على التسويق-والأرباح-ما زالت حتى الآن في أيدي الشركات الأجنبية الفرنسية أساسا.

وخلال الجفاف زادت صادرات كثيرة من بلدان الساحل الأفريقي بلغ بعضها مستويات قياسية. فقد بلغ إجمالي صادرات الماشية خلال عام 1971، وهو أول أعوام الجفاف الكامل، ما يفوق 200 مليون رطل، بزيادة 41 في المائة بالمقارنة مع 1968. وتضاعف الصادر السنوي من لحوم البقر المثلجة أو المجمدة ثلاث مرات بالمقارنة مع سنة نمطية قبل الجفاف. وعلاوة على ذلك تم تصدير65 مليون رطل من السمك و 32 مليون رطل من الخضراوات من منطقة الساحل الأفريقي المنكوبة بالمجاعة عام 1971 وحده. [(10)] وخلال سنوات الجفاف 70- 1974 كانت القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية من بلدان الساحل الأفريقي-وهي رقم مذهل يبلغ 5,1 مليار دولار-تعادل ثلاثة أضعاف قيمة كل الحبوب المستوردة إلى الإقليم. [(11)]

كانت مالي إحدى الدول الأشد تضررا من الجفاف وكانت إحدى الدول الرئيسية التي تتلقى شحنات الغذاء العاجلة [(12)] وخلال السنوات الخمس السابقة على الجفاف حدث انخفاض ملحوظ في المساحة الإجمالية المخصصة لإنتاج الغلال الغذائية. وخلال هذه الفترة ذاتها فاقت المساحة المخصصة للقطن الضعف وبلغت صادرات القطن الخام خلال سنوات الجفاف مستويات قياسية (حوالي 50 مليون رطل أو 10 أرطال لكل رجل، وامرأة وطفل)-أي من ثلاث إلى أربع مرات من مستويات السنوات السابقة على الجفاف. وتوحي حقيقة أن متوسط محاصيل القطن خلال الجفاف كان أعلى بكثير منه خلال السنوات السابقة على الجفاف بأن القطن كان يزرع في أفضل الأراضي: تلك الأقل تأثرا بالجفاف.

في عام 1934 كان الفول السوداني يحتل 182 ألف فدان في النيجر. وفي عام 1954 تضاعفت المساحة. وبحلول عام 1961 كانت قد ازدادت خمس مرات. (وعشية الجفاف) عام 1968، كانت المساحة المزروعة بالفول السوداني

تغطي مساحة قياسية مقدارها 1080000 فدان، أي ما يعادل ست مرات مساحة الفول السوداني عام 1934. وكانت الحملات الحكومية، والضرائب (والمنح) من شركات الفول السوداني والتي ترد عند الحصاد، وكذلك الأبحاث المكثفة حول الفصائل الجديدة من الفول السوداني تمثل بعض القوى الرئيسية وراء هذا التوسع غير العادي. وكان التوسع على حساب المناطق غير المزروعة في (الأحزمة الخضراء) والحاسمة على وجه الخصوص في سنوات الجفاف. ولم يفعل اقتطاع الأرض المراحة سوى أن عقد استنزاف التربة بسبب زراعة الفول السوداني عاما إثر عام على نفس الأرض. وبدأت زراعة الفول السوداني في الستينات تمتد شمالا مغتصبة الأراضي التي يستخدمها الرعاة تقليديا. وجعل هذا الزحف الرعاة وحيواناتهم اكثر عرضة لخطر الجفاف.

وفي السنوات الخمس قبل الجفاف مباشرة وخلاله نفذت تشاد برنامجا ضخما (بسماد تدعمه دول السوق الأوروبية المشتركة) لزيادة إنتاج القطن. وخصص ثلثا مليون فدان من أفضل موارد تشاد القليلة ليس للغذاء بل للقطن. ودفعت هذه الزيادة في إنتاج القطن عبر كل الساحل الأفريقي خبير غذاء فرنسي إلى ملاحظة انه (إذا كان الناس يموتون جوعا فليس ذلك بسبب الحاجة إلى القطن.) [13]

والأهم من مجرد عدد الأفدنة التي تنتج القطن للتصدير في الساحل الأفريقي هي الحكومات التي ضغطت على الزراع وشوهت كل برنامج ممكن لتحبذ الإنتاج للتصدير (الري، والأسمدة، والقروض، وتنمية الأراضي الجديدة، والأبحاث لتطوير الفصائل المقاومة للجفاف، والخدمات المحلية، وتسهيلات التسويق). كل ذلك تقوم به بمساندة وكالات المعونة الأجنبية. وأحد الاقتراحات الرئيسية الحالية للأمم المتحدة (لمساعدة الجوعى) في الساحل الأفريقي هو إنشاء طريق عبر دول الساحل يتكلف ربع مليار دولار وهو عمل إنشائي تافه لا يفيد سوى في جلب الإنتاج إلى الموانئ الرئيسية. وبهذه المساندة للصادرات ليس مما يدعو إلى الدهشة انه حتى قبل الجفاف كان إنتاج الغذاء يتناقص بصورة خطيرة بينما تزدهر محاصيل التصدير.

فلماذا تنشط حكومات الساحل الأفريقي محاصيل التصدير ؟ لتكسب العملة الأجنبية. هذه هي الإجابة التي يقدمها الجميع. لكن الكثير من هذه

العملة يستخدم لتمكين بيروقراطيي الحكومة والعمال المدنيين الميسورين من ممارسة نمط حياة مستورد-ثلاجات، ومكيفات هواء، وسكر نقي، ومشروبات كحولية، وتبغ، وما شابه ذلك. ففي عام 1974، ذهب نحو 30 في المائة من العملة الأجنبية التي كسبتها السنغال لشراء هذه الأصناف فقط [15] وتمثل صادرات الفول السوداني سنويا ثلث الميزانية القومية للسنغال- لكن 47,2 في المائة من الميزانية ينفق على رواتب البيروقراطيين الحكوميين [16] وفيما بين 1961 وأسوأ سنوات الجفاف 1971، قامت النيجر وهي دولة تعاني من سوء تغذية ملحوظ ومن متوسط عمر لا يتعدى ثمانية وثلاثين عاما، بمضاعفة إنتاجها من القطن أربع مرات، وبمضاعفة إنتاج الفول السوداني ثلاث مرات. وكسب هذان الصادران معا في عام 1971 نحو 18 مليون دولار. لكن 20 مليون دولار من العملة الأجنبية استخدمت لاستيراد الملابس، ويعادل ذلك تسع مرات قيمة تصدير القطن الخام. وذهب مليون دولار لشراء السيارات الخاصة، وما يفوق 4 ملايين دولار للبنزين والإطارات. وخلال ثلاث سنوات فقط، من 1967 إلى 1970، تزايد عدد السيارات الخاصة اكثر من 50 في المائة، وأغلبها تقودها نخبة العاصمة الضئيلة العدد. وأنفق اكثر من مليون دولار لاستيراد المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ [17] وخلال زيارة للعاصمة نيامي وجدنا مجموعات النخبة المحلية تتسوق من سوبرماركت مليء بأشياء كلها من باريس-وبه حتى أقماع المثلجات من أحد متاجر الشنزليزيه.

وحتى حين يستخدم جزء من أرباح التصدير في استيراد الغذاء، فان هذا الغذاء لا يصل إلى الفقراء عموما، أولئك الذين ينتج عملهم القطن والفول السوداني والماشية، بل تستهلكه الطبقات الميسورة في المناطق الحضرية. وقد تم إنفاق اكثر من نصف ما كسبته السنغال من العملة الصعبة من تصدير الفول السوداني عام 1974 لاستيراد القمح للمطاحن المملوكة للفرنسيين والتي تنتج الدقيق لصناعة خبز فرنسي لسكان المدن [18].

والشيء الذي يصدم اكثر من تنشيط محاصيل التصدير في وجه إنتاج غذائي **متناقص هو حقيقة أن كل دولة في الساحل الأفريقي بالاستثناء المحتمل لموريتانيا الغنية بالثروة التعدينية، أنتجت فعلا ما يكفى من الغلال**

لإطعام كل سكانها حتى خلال أسوأ سنوات الجفاف [19].

ويجد اغلب الزراع الذين يزرعون المحاصيل النقدية أنفسهم بلا نقود أو احتياطات غذائية كافية لمواجهة احتياجات عائلاتهم ما بين موسم تسويق والموسم التالي. ولكي يحيوا خلال ما يسمونه موسم (الجوع) وهو شهور العمل الشاق بوجه خاص قبل الحصاد-فانهم يضطرون للاقتراض نقدا أو بالشوفان بمعدلات فائدة ربوية من التجار المحليين. ولدى التجار المحليين الغلال لأنهم يشترونها من الزراع خلال موسم الحصاد حين يخفض العرض الوفير الأسعار وحين يضطر الزراع إلى البيع لدفع ديونهم وضرائبهم. وحين زرنا إقليم تنسوبيتنجا بفولتا العليا، وجدنا انه حتى خلال سنة مطر عادية عام 1976 تضاعف سعر الغلال تقريبا فيما بين وقت الحصاد وبعده بسبعة أشهر. ويمكن للتجار أن يبيعوا الغلال المخزونة خلال موسم الجوع بضعفي أو ثلاثة أضعاف الثمن المدفوع فيها، وكذلك أن يصدروها إلى الأسواق ذات الدخل الأعلى في البلدان المجاورة. وقد صدمنا أحد موظفي وكالة التنمية الدولية في أوجادوجو بفولتا العليا، وهو أمريكي، (بتقديره المتحفظ) أن ثلثي الغلال التي يحصل عليها التجار من الفلاحين سدادا لديونهم يصدر إلى ساحل العاج وغانا. في تلك المجتمعات حيث المضاربة بالغذاء (عادية) يمكن للإنتاج الكافي أن ينتج عنه ندرة لعديدين-حتى للمنتجين.

وبالنسبة للزراع الذين جعلتهم حلقة الديون المفرغة عرضة للأذى، يسبب الجفاف المجاعة بالفعل. ولأنهم ضحايا المنتفعين فان الزراع لا يستطيعون تحسين نوعية أرضهم وعادة ما يجبرون على إرهاق التربة وحتى على رهن أرضهم، لكن من الواضح أن الجوع وما يبدو انه زحف الصحراء ليسا نتيجة الجفاف بل نتيجة طبقة طفيلية من المرابين والمضاربين خازني الغلال.

أن هناك من يرون في الساحل الأفريقي صومعة غلال ممكنة، وليس على الإطلاق أرضا قفرا مهجورة وهم يشيرون إلى مستودع المياه الجوفية الاستثنائي في الإقليم، والى شبكة الأنهار الثلاثة به، بما في ذلك النيجر، الذي يأتي في المرتبة الثانية عشرة لأطول انهار العالم . وبإمكانية الري هذه وبنعمة الإقليم من الشمس الاستوائية، يقدرون أن بإمكان الساحل

الأفريقي أن ينتج من الغلال اكثر مما ينتج الآن ست مرات على الأقل بالإضافة إلى كميات مذهلة من اللحم والخضراوات والفاكهة للأسواق المربحة في أوروبا والشرق الأوسط.

وقد كتب مراسل خاص للايكونوميست (في 6 أكتوبر 1973) متحمسا أن من الممكن تحقيق أرباح كبيرة بسفن مجهزة كمعامل تسمين عائمة تجلب صغار الماشية من أماكن مثل الساحل إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وقدر أن هذه (العجول الذهبية) تساوي في الدول الصناعية من 20 إلى 40 مرة ما تساويه في الساحل الأفريقي. وخلال زيارة إلى فولتا العليا مؤخرا وجدنا شركة زراعية تجري تجارب على استخدام البالونات الغازية (لرفع) الخضراوات والفواكه من القرى النائية إلى مطار أوجادوجو حتى يمكن شحنها جويا إلى فرانكفورت.

أن كل من يعرف الساحل الأفريقي يعلم أن بالإمكان إنتاج كميات اكبر بكثير بلا شك. لكن إذا سيطرت مجموعات النخبة الحكومية والشركات المتعددة الجنسية على ذلك الإنتاج فمن غير المحتمل أن تستفيد غالبية السكان.

إن تحليلا للمجاعة يلقي اللوم على (زحف الصحراء) لن يدرك أبدا التفاوتات السائدة التي هي بيت البدء. والحلول المقترحة ستكون محدودة، لا مناص، في حدود الجوانب التكنيكية والإدارية-برامج الري، والميكنة الحديثة، فصائل البذور الجديدة، الاستثمار الأجنبي، بنوك احتياطي الغلال وما أشبه. ومثل هذا التحليل لا يسمح بتأمل التنظيمات السياسية والاقتصادية التي هي السبب الحقيقي اكثر من تغيرات المطر أو حتى المناخ، لتلك الإنتاجية المنخفضة وذلك الحرمان البشري.

هكذا اتضح لنا أن الجفاف لا يمكن أن يعد سبب المجاعة، فالجفاف ظاهرة طبيعية، والمجاعة ظاهرة إنسانية، وأية علاقة بين الاثنين تأتي على وجه الدقة من خلال النظام الاقتصادي والسياسي لمجتمع يمكنه أما أن يقلل العواقب البشرية للجفاف إلى الحد الأدنى أو يضاعفها.

أن الجفاف المتكرر للسنوات القليلة الماضية قد أوضح أن الصحراء تزحف على نطاق واسع وان إمكانيات إنتاج الغذاء في غرب أفريقيا مهددة بصورة خطيرة.. .. وما نحتاجه الآن هو برنامج

دولي شامل يساعد على دحر الصحراء، بدلا من أن يخفف آثار الجفاف.

هنري كيسنجر، 1976.

قبل كل شيء يتطلب الموقف في الساحل الأفريقي البدء الفوري في جهد ضخم لإبطاء وتثبيت النمو السكاني في الإقليم. ومثل هذا البرنامج الدولي التعاوني الطويل الأمد سيكون شبيها في مداه بالبرنامج الذي كان بدءا للثورة الخضراء في أواخر الستينات.

لستر ر. براون، بالخبز وحده، 1975

مزارع عصر الفضاء ومزارع تربية ماشية حديثة وحدائق سوق مزدهرة في قلب الصحراء الأفريقية.. . هذا ليس سرابا. بل ما تصوره الخبراء من ست من اكثر الدول تخلفا للمستقبل. وفكرتهم هي وقف زحف الصحراء وتحويل بلدانهم الموبوءة بالجفاف إلى حزام اخضر خصب من الأراضي المنتجة للمحاصيل والمراعي.

وتطالب الخطة بسدود عملاقة لكبح جماح نهري السنغال والنيجر ولإنتاج الطاقة وبنظم ري متقدمة تسقي أكوام التراب، وبحوائط من الغابات لوقف الزحف الجنوبي للصحراء الأفريقية. ويمكنها تحويل اقتصاديات الكفاف الزراعية لدول غرب أفريقيا وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وفولتا العليا إلى حديقة خضراوات لأوروبا والى حزام لحم بقر شاسع.

تودي بوينت انترناشيونال، (الساحل الأفريقي: منطقة الكوارث اليوم.. .

وحديقة الغد الوارفة ؟ ؟)

(5 أكتوبر 1974)

الباب الثالث
الحركة الاستعمارية

٩ لماذا لا تستطيع الأمم إطعام نفسها

للإجابة على سؤال «لماذا الجوع ؟» من غير المجدي مجرد وصف الظروف في بلد متخلف اليوم. فهذه الظروف، سواء أكانت درجة سوء التغذية، أو مستويات الإنتاج الزراعي، أو حتى السمات الايكولوجية، ليست حقائق ثابتة-ليست (معطيات) بل هي بالأحرى نتائج عملية تاريخية مستمرة. وبينما كنا ننقب عميقا في تلك العملية التاريخية أعدادا لهذا الكتاب، بدأنا نكتشف وجود آليات تخلق الندرة، لم يكن لدينا حدس بوجودها إلا بصورة غامضة من قبل.

وقد شعرنا بارتياح عظيم للنتائج التي وصلنا إليها الغوص في الماضي لأننا أدركنا أنه الطريق الوحيد للاقتراب من حل للجوع اليوم. فقد توصلنا إلى رؤية أن القوة التي تولد وضعا معينا، لا الوضع نفسه، هي التي يجب أن تكون هدف التغيير. لو لم يكن الأمر كذلك لكان من الجائز أن تغير ذلك الوضع اليوم لنجد انه قد عاد إلى ما كان عليه غدا-وبعنف.

أن نطرح السؤال (لماذا لا يستطيع الناس إطعام

أنفسهم ؟) يحمل نوعا من الحيرة من وجود أناس عديدين في العالم لا يستطيعون إطعام أنفسهم بطريقة مناسبة. إلا أن ما أدهشنا هو عدم وجود جوعي أكثر من العالم-إذا وضعنا في اعتبارنا أن هناك قلة ظلت تعمل على مدى قرون للقضاء على قدرة الغالبية على إطعام أنفسها. لا لسنا نصرخ قائلين (مؤامرة !) فلو كانت هذه القوى تآمرية تماما، لكان من الأسهل كشفها وكان كثيرون قد هبوا فعلا لمقاومتها. أننا نتحدث عن شيء اشد تعقيدا وخبثا ؛ عن تراث من النظام الاستعماري سعى في ظله من يتمتعون بميزة سلطة ملحوظة لتحقيق مصلحتهم الخاصة، معتقدين بغرور دائما انهم يعملون لصالح الناس الذين يدمرون حياتهم.

العقلية الاستعمارية:

كان المستعمر ينظر إلى الزراعة في البلدان الخاضعة باعتبارها بدائية ومتخلفة. لكن هذه النظرة تتناقض بحدة مع وثائق من الفترة الاستعمارية بدأت تظهر في النور الآن. فعلى سبيل المثال، كتب أ. ج. فولكر A.J.Voelker، وهو عالم زراعي عين في الهند خلال تسعينات القرن الماضي:

لن يجد المرء في أي مكان أمثلة افضل على إبقاء الأرض نظيفة من الأعشاب بعناية، وعلى البراعة في تصميم معدات رفع المياه، وعلى المعرفة بأنواع التربة وبإمكانياتها، وكذلك بالوقت المضبوط للبذر والحصد، كما يجد المرء في الزراعة الهندية.

كذلك، فإن من المدهش كثرة المعرفة بالدورة الزراعية، ونظام (المحاصيل المختلطة) وإراحة الأرض.. أنا، على الأقل، لم أر أبدا صورة أكمل للزراعة)[1].

ورغم ذلك، فان اعتبار زراعة المهزوم بدائية ومتأخرة كان يدعم مبرر المستعمر في تدميرها، فبالنسبة لمستعمري أفريقيا ؛ وآسيا، وأمريكا اللاتينية، أصبحت الزراعة مجرد وسيلة لاستخلاص الثروة-مثل الذهب من منجم-لصالح القوة الاستعمارية. ولم تعد الزراعة تعتبر مصدر غذاء للسكان المحليين، ولا حتى قوام حياتهم. وفي الحقيقة أثبت الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل، أن المستعمرات لا يجب النظر إليها على أنها حضارات أو دول على الإطلاق، بل على أنها (مؤسسات زراعية) هدفها الوحيد هو إمداد (المجتمع الأكبر الذي تنتمي إليه) كانت زراعة المجتمع

المستعمر، مجرد فرع من النظام الزراعي للدولة المركز. وكما اقر ميل فان (مستعمراتنا في الهند الغربية، مثلا، لا يمكن اعتبارها دولا.. . فالهند الغربية هي المكان الذي فيه تجد إنجلترا أن من المناسب القيام بإنتاج السكر، والبن، وبعض السلع الاستوائية الأخرى) [2].

قبل التدخل الأوروبي، مارس الأفريقيون زراعة متنوعة تضمنت إدخال نباتات غذائية جديدة من أصل آسيوي وأمريكي. لكن الحكم الاستعماري اختزل هذا الإنتاج المتنوع إلى المحاصيل النقدية الواحدة-وعادة باستبعاد الأغذية الرئيسية-وخلال العملية حصد ثمار المجاعة[3]. فأجبرت غانا الاستوائية، التي اشتهرت ذات حين باليام* وغيره من المواد الغذائية، على التركيز على الكاكاو فقط. هكذا اصبح معظم ساحل الذهب معتمدا على الكاكاو. وحولت ليبيريا إلى مجرد مزرعة تابعة لشركة الإطارات والمطاط فايرستون، وتم التخلي عن كل إنتاج الغذاء في داهومي وجنوب غرب نيجيريا من أجل زيت النخيل، وأجبرت تنجانيقا (تنزانيا الآن) على التركيز على السيزال**، وأوغندا على القطن.

ونفس الشيء حدث في الهند الصينية. ففي زمن الحرب الأهلية الأمريكية تقريبا قرر الفرنسيون أن دلتا الميكونج بفيتنام مكان مثالي لإنتاج الأرز للتصدير. ومن خلال نظام إنتاج يقوم على أساس إثراء كبار ملاك الأرض، أصبحت فيتنام ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم في الثلاثينات، إلا أن كثيرين من الفيتناميين المعدمين صاروا جوعى [4].

ولم تدعم برامج الأشغال العامة الاستعمارية سوى إنتاج محاصيل التصدير. فقد ساعدت أعمال الري البريطانية المقاومة في الهند في القرن التاسع عشر على زيادة الإنتاج فعلا، لكن التوسع كان من نصيب محاصيل التصدير الربيعية على حساب الشوفان والبقول التي تزرع في الخريف باعتبارها المحاصيل الغذائية المحلية الرئيسية.

ولأن من يعيشون على الأرض لا يتصرفون بسهولة ضد نزعتهم الطبيعية والتكيفية في زرع الغذاء لأنفسهم، كان على القوى الاستعمارية أن افرض إنتاج المحاصيل النقدية. وكانت الاستراتيجية الأولى هي استخدام القوة المادية أو الاقتصادية لإجبار السكان المحليين على زرع محاصيل التصدير بدل الغذاء على أراضيهم، ثم تسليمها إلى المستعمر للتصدير عموما، وكانت

الاستراتيجية الثانية هي الاستيلاء المباشر على الأرض بالمزارع الكبيرة التي تزرع المحاصيل للتصدير.

إنتاج الفلاحين بالسخرة:

كما يقص والتر رودنى في كتابه كيف تسببت أوروبا في تخلف أفريقيا، كانت المحاصيل النقدية تزرع عادة تحت تهديد البنادق والسياط حرفيا [5]، وقد علق أحد زوار الساحل عام 1928 قائلا: (القطن محصول مصطنع وقيمته ليست واضحة تماما للسكان.. .) وقد لاحظ بمكر (الحماس القسري الذي ألقى به السكان أنفسهم.. . في زراعة القطن)[6] وكانت زراعة القطن القسرية عامل استياء أساسي أدى إلى حروب الماجي ماجي في تنجانيقا ووراء الثورة الوطنية في أنجولا في عام 1960[7].

ورغم استخدام القوة الغاشمة، كانت الضرائب هي الوسيلة الاستعمارية المفضلة لإجبار الأفريقيين على زراعة محاصيل التصدير. فقد قامت الإدارة الاستعمارية ببساطة بجباية الضرائب على الماشية، والأرض، والبيوت، وحتى على البشر أنفسهم. وحيث كان يجب دفع الضرائب بعملة المستعمر، كان على الفلاحين أما أن يزرعوا المحاصيل للبيع، أو أن يعملوا في المزارع الكبيرة أو في مناجم الأوروبيين [8]. كان فرض الضرائب أداة فعالة في (حفز) المحاصيل النقدية، كما كان مصدرا للعائد الذي كانت تحتاجه البيروقراطية الاستعمارية لفرض النظام. ولزيادة إنتاجهم من محاصيل التصدير حتى يدفعوا الضرائب المتزايدة، كان المنتجون مجبرين على إهمال زراعة المحاصيل الغذائية.

وظهرت مجالس التسويق في أفريقيا في الثلاثينات كوسيلة أخرى للحصول على أرباح إنتاج المحاصيل النقدية من قبل المنتجين المحليين إلى أيدي الحكومة الاستعمارية والشركات الدولية. وكانت مشتريات مجالس التسويق أدنى بكثير من أسعار السوق العالمية. وكان الفول السوداني الذي تشتريه المجالس من الزارع في غرب أساسي يباع في بريطانيا بأكثر من سبعة أضعاف ما حصل عليه الفلاحون [9].

وقد ولدت فكرة مجلس التسويق مع (منع الكاكاو) من ساحل الذهب عام 1937. فقد رفض صغار زراع الكاكاو البيع لشركات الكاكاو الضخمة

مثل يونايتيد افريكا كومباني (أحد فروع الشركة الانجلو-هولندية، يونيليفر)، وكاربوري حتى يحصلوا على ثمن أعلى. وحين تدخلت الحكومة البريطانية ووافقت على شراء الكاكاو مباشرة بدل الشركات التجارية الضخمة، لا بد أما صغار الملاك ظنوا انهم حققوا على الأقل انتصارا صغيرا. وفي العام التالي شكل البريطانيون رسميا مجلس تنظيم كاكاو غرب أساسي. وكان الغرض منه نظريا، هو دفع سعر مناسب للفلاحين مقابل محاصيلهم. أما من الوجهة العملية فكان المجلس، بوصفه المشتري الوحيد، يستطيع إبقاء الأسعار المدفوعة للفلاحين منخفضة، بينما ترتفع الأسعار العالمية، ويلخص رودنى «الانتصار» الحقيقي:

لم يذهب أي ربح إلى الإدارة، بل ألقى الحكومة البريطانية والشركات الخاصة.. . فقد منحت الشركات الكبرى مثل يونايتيد افريكا كومباني وجون هولت.. . حصصا تحققها لصالح المجالس. وبوصفها وكلاء للحكومة، لم تعد معرضة للهجوم المباشر وأرباحها مضمونة [10].

لقد كانت مجالس التسويق هذه التي شكلت لمعظم محاصيل التصدير تحت سيطرة الشركات فعليا، فلم يكن رئيس مجلس الكاكاو سوى جون كاربوري من شركة أخوان كاربوري، التي كانت جزءا من مجموعة شراء تستغل زراع الكاكاو وغرب أفريقيا.

ووجهت مجالس التسويق جزءا من الأرباح من استغلال المنتجين الفلاحين إلى الخزانة الملكية بطريقة غير مباشرة. فبينما كان مجلس الكاكاو يبيع لوزارة الغذاء البريطانية بأسعار منخفضة، كانت الوزارة ترفع الأسعار المصنعين البريطانيين، وبذلك تجني ربحا صافيا بلغ ١١ مليون جنيه في بعض الأعوام [11].

وهكذا فان كل ما فعلته مجالس التسويق هذه هو أنها أضفت صبغة مؤسسية على ما يمثل جوهر الاستعمار-أعنى استخلاص الثروة من أصحابها. وبينما ظلت الأرباح تتدفق على المصالح الأجنبية ومجموعات النخبة المحلية، ظلت الأسعار التي يتلقاها من يزرعون السلع فعلا منخفضة.

المزارع الضخمة:

الموقف الثاني كان الانتزاع المباشر للأرض سواء من جانب الحكومة

المستعمرة أو المصالح الأجنبية الخاصة.. واضطر الزراع الذين كانوا يطعمون أنفسهم من قبل إلى زراعة حقول المزارع الضخمة، أما من خلال السخرة أو القسر الاقتصادي.

فبعد غزو مملكة الكانديان (سري لانكا اليوم) عام 1815، صنف البريطانيون كل الجزء المركزي الشاسع من الجزيرة باعتباره أرض التاج، وحين تقرر أن البن، وهو محصول تصدير مربح، يمكن زراعته هناك، بيعت أراضى الكانديان للمستثمرين والزراع البريطانيين بسعر خمسة شلنات فقط للفدان، وتحملت الحكومة حتى نفقات المساحة وإقامة الطرق [12].

وجاوا هي الأخرى مثال بارز على استيلاء حكومة استعمارية على الأراضي ثم وضعها في أيدي الأفراد الأجانب. ففي عام 1870، أعلن الهولنديون أن كل الأراضي غير المزروعة-المسماة أراضي قفر)-مملوكة للدولة لتأجيرها لشركات المزارع الهولندية. وعلاوة على ذلك، رخص قانون الأرض الزراعية لعام 1870 للشركات الأجنبية باستئجار الأراضي المملوكة للقرى. وكان الفلاحون في احتياجهم المزمن للنقد لدفع الضرائب وتحت إغراء السلع الاستهلاكية الأجنبية، بالغي الترحيب بتأجير أرضهم للشركات الأجنبية مقابل مبالغ بالغة التواضع، وتحت شروط تمليها الشركات. وحيث كانت الأراضي لا تزال مملوكة جماعيا، كان يجري إغراء زعيم القرية بعمولات نقدية عالية تقدمها شركات المزارع. وكان هو يؤجر أراضي القرية أرخص مما يمكن أن يفعل المزارع الفرد، أو يبيع القرية بأكملها إلى الشركة، كما حدث في حالات عديدة [13].

كان إدخال نظام المزارع الضخمة يعنى الطلاق بين الزراعة والتغذية، إذ ضاع مفهوم القيمة الغذائية أمام القوة المتزايدة (للقيمة التسويقية) في التجارة الدولية. واختيرت محاصيل مثل السكر والتبغ والبن ليس على أساس إطعامها للبشر، بل من اجل قيمة أثمانها العالية بالنسبة لوزنها وحجمها، بحيث يمكن الاحتفاظ بهوامش الربح حتى بعد نفقات شحنها لأوروبا.

قمع زراعة الفلاحين:

لم يكن ركود وبؤس قطاع إنتاج الغذاء الفلاحي، نتيجة غير مقصودة

للتركيز المبالغ فيه على إنتاج التصدير. فقد كانت المزارع الضخمة-مثل (الجمعيات الزراعية-الصناعية الحديثة)-بحاجة إلى رصيد واسع وجاهز من العمال الزراعيين المنخفضي الأجور. وهكذا وضعت الإدارات الاستعمارية مجموعة من «التكتيكات»، كلها تستهدف اقتطاع زراعة التغذية الذاتية، وبذلك تجعل السكان الريفيين معتمدين على أجور المزارع الضخمة. وبصورة منهجية، ثم حجب الخدمات الحكومية، حتى ابسط أشكال البنية التحتية (توفير الماء، والطرق، والبذور، والقروض، ومعلومات السيطرة على الآفات والأمراض، إلى آخره). واغتصبت المزارع الضخمة أغلب الأراضي الجيدة، جاعلة بذلك الكثير من السكان الريفيين أما معدمين أو محصورين في أراضي هامشية.

وفي بعض الحالات قد تمضي الإدارة الاستعمارية إلى مدى أبعد من ذلك لكي تضمن لنفسها رصيدا من قوة العمل. ففي اثنتي عشرة دولة على الأقل في الأجزاء الشرقية والجنوبية من أفريقيا كان استغلال الثروة المعدنية (الذهب، والماس، والنحاس) وإقامة مزارع المحاصيل النقدية يتطلب رصيدا مستمرا من قوة العمل الرخيصة. ولضمان هذا الرصيد من قوة العمل. قامت الإدارات الاستعمارية ببساطة بنزع ملكية أراضي التجمعات الأفريقية بالعنف واقتادت الناس إلى معازل صغيرة (14). وبدون أرض تلائم أساليبهم التقليدية في القطع والحرق، وكذلك دون إمكانية للحصول على الوسائل-الأدوات، والماء، والسماد-لجعل الزراعة المتصلة لمثل هذه المساحات المحدودة ممكنة، لم يستطع السكان الأصليون مواجهة احتياجاتهم لتحقيق الكفاف، وبالطبع لم يستطيعوا إنتاج فائض للبيع لتغطية الضرائب الاستعمارية. واجبر مئات الآلاف من الأفريقيين على أن يصبحوا مصدر العمالة الرخيصة الذي تحتاجه، الشركات الاستعمارية بشدة. إذ أن العمل في المزارع الضخمة وفي المناجم هو وحده الذي يتيح لهم أن يأملوا في دفع الضرائب الاستعمارية.

وكان مخطط الضرائب لإنتاج احتياطات رخيصة من قوة العمل للمزارع والمناجم فعالا بصورة خاصة، حين وقع الكساد الكبير وأصيبت اقتصاديات المحاصيل النقدية بانخفاض كبير. ففي عام 1929 انهار سوق القطن، جاعلا الفلاحين من منتجي القطن، من أمثال فلاحي فولتا العليا، عاجزين عن دفع ضرائبهم الاستعمارية. وهكذا اجبر عدد متزايد من الشباب، بلغ في

بعض السنوات 80 ألفا، إلى الهجرة إلى ساحل الذهب ليتنافسوا على الأعمال قليلة الأجر في مزارع الكاكاو [15].

وأوضح مثال على الأساليب العديدة للاستعمار في اقتطاع زراعة التغذية الذاتية لتأمين رصيد من قوة العمل الرخيصة، هو الطريقة التي استطاع بها ملاك مزارع السكر في غيانا البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، أن يتوافقوا مع الضربة المزدوجة لتحرير العبيد وللانهيار في سوق السكر العالمي.

فهل يسمح للعبيد السابقين أن يستولوا على أراضي المزارع ويزرعوا الغذاء الذي يحتاجونه ؟ كان أصحاب المزارع، الذين دمر الكثير منهم انهيار سوق السكر، مصممين على إلا يحدث ذلك.. . ووضعت الحكومة التي يسيطر عليها أصحاب المزارع خططا عديدة لإعاقة الاكتفاء الذاتي الغذائي، فقد أبقى سعر أراضي التاج مرتفعا بصورة مصطنعة، وحرم شراء الأرض بمساحات م قل من 100 فدان-وهما إجراءان يضمنان إلا تأمل تعاونيات العبيد السابقين، الحديثة التشكيل في الحصول على أرض كبيرة. كما حرمت الحكومة زراعة نحو 400 ألف فدان-على أساس (مستندات ملكية غير مؤكدة). وبالإضافة إلى ذلك، فرغم أن كثيرا من أصحاب المزارع اخرجوا جزءا من أرضهم من إنتاج السكر بسبب السعر العالمي المنخفض، فقد امتنعوا عن السماح بأي إنتاج بديل فيها. كانوا يخشون أن العبيد السابقين لو بدءوا في زراعة الغذاء، فسوف يكون من الصعب إعادتهم إلى إنتاج السكر حين تبدأ أسعار السوق العالمية في الانتعاش. وعلاوة على ذلك، فقد فرضت الحكومة الضرائب على إنتاج الفلاحين، ثم استدارت واستخدمت هذه الأموال لدعم هجرة العمال من الهند وماليزيا ليحلوا محل العبيد المحررين، وبذلك جعلت إنتاج السكر مربحا لأصحاب المزارع مرة ثانية. وأخيرا، أغفلت الحكومة البنية التحتية لزراعة الكفاف وحجبت القروض عن صغار الزراع.

أما اخبث تكتيك «لإغراء» الفلاحين على عدم إنتاج الغذاء-وهو التكتيك الذي كانت له اوخم العواقب التاريخية-فكان سياسة إبقاء أسعار الغذاء المستورد منخفضة من خلال رفع التعريفات والدعم. وكانت السياسة ذات حدين. أولا، كان يجري أخبار الفلاحين انهم لا يحتاجون إلى زراعة الغذاء،

لان بإمكانهم دائما أن يشتروه رخيصا بأجورهم من المزارع، وثانيا: دمرت واردات الغذاء الرخيصة سوق الغذاء المحلي، وبذلك أفقرت منتجي الغذاء المحليين.

كان كل من الحاكم البريطاني لغيانا ووزير المستعمرات، الأميرال جراي، يحبذان ضرائب جمركية منخفضة على الواردات لتقضي على إنتاج الغذاء المحلي، ومن ثم تحرر قوة العمل للمزارع. وفي 1951 سارع الحاكم إلى تخفيض الجمارك على الحبوب لكي «يحول» العمالة إلى ضياع السكر. وكما يعلق آدامسون في كتابه سكر بلا عبيد، (ودون أن يدرك ذلك، وضع (الحاكم) إصبعه على أقسى ملامح الزراعة الأحادية.. . حاجتها المحمومة إلى تدمير أي قطاع من الاقتصاد قد يتنافس على (عمالتها [16])).

وقد نجحت حكومات استعمارية عديدة في تثبيت الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة. ففي 1647، كتب مراقب في الهند الغربية إلى الحاكم وينثروب حاكم مساشوستس: «أن الرجال منكبون على زراعة السكر لدرجة انهم يفضلون أن يشتروا الغذاء بأسعار مرتفعة جدا، على أن ينتجوه بعملهم، أن ربح أعمال السكر لا متناه.. .» [17]. وفي عام 1770، كانت الهند الغربية تستورد معظم صادرات مستعمرات القارة من السمك المجفف، والغلال، والبقول، والخضراوات. وجعل الاعتماد على الغذاء المستورد للهند الغربية عرضة للخطر، لدى أي انقطاع في الوارد وانتج هذا الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة كارثة، حين حصلت مستعمرات القارة الثالث عشرة على استقلالها، وانقطعت صادرات الغذاء من القارة إلى الهند الغربية. فبدون نظام غذائي متنوع للجوء إليه، مات 15 ألف عامل في المزارع من المجاعة، فيما بين 1780 و 1787 في جامايكا وحدها [18]، ويستمر اعتماد الهند الغربية على الغذاء المستورد حتى يومنا هذا.

قمع منافسة الفلاحين:

تحدثنا عن أساليب إجبار السكان الأصليون على زراعة المحاصيل النقدية. إلا أن الحكومات الاستعمارية في بعض البلدان ذات المزارع الضخمة وجدت أن من الضروري منع الفلاحين من زراعة المحاصيل النقدية بصورة مستقلة، ليس بدافع القلق على رفاهيتهم، بل حتى لا ينافسوا المصالح

الاستعمارية التي تزرع نفس المحصول. فالفلاحون، بفرصة ضئيلة، اثبتوا انهم قادرون على التفوق في الإنتاج على المزارع الضخمة ليس فقط في كمية الناتج لكل وحدة من الأرض، بل كذلك، وهذا هو الأهم، في التكلفة الرأسمالية لكل وحدة منتجة.

ففي الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا وغينيا الجديدة الهولندية) حظرت السياسة الاستعمارية في منتصف القرن التاسع عشر على معامل تكرير السكر شراء قصب السكر من الزراع الأصليين، وفرضت ضريبة عنصرية على المطاط الذي ينتجه صغار الملاك المحليين [19]، وقد استنتجت دراسة حديثة غير منشورة للأمم المتحدة عن التطور الزراعي في أفريقيا، إن العمليات الزراعية الكبيرة الحجم التي تملكها وتديرها المصالح التجارية الأجنبية (مثل مزارع المطاط في ليبيريا، وضياع السيزال في تنجانيقا، وضياع البن في أنجولا) صمدت لمنافسة المنتجي الفلاحين فقط، لأن (السلطات تساندها بنشاط بقمع التطور الزراعي المحلي) [20].

وقد خدم قمع التطور الزراعي للسكان الأصليين مصالح القوى الاستعمارية بطريقتين. فلم يكتف بمنع المنافسة المباشرة من جانب المنتجين المحليين الأكثر كفاءة لنفس المحصول، بل ضمن كذلك قوة عمل تشغيل في الضياع التي يملكها الأجانب. فلم يكن الزراع والمستثمرون الأجانب غافلين عن الفلاحين الذين يمكنهم الصمود اقتصاديا بإنتاجهم، سيكونون اقل عرضة للضغط الذي يفرض عليهم إن يبيعوا قوة عملهم بسعر رخيص للضياع الكبيرة.

إن الإجابة على سؤال: لماذا لا تستطيع الأمم إطعام نفسها ؟ لا بد إن يبدأ بفهم كيف إن الاستعمار قد عمل إيجابيا على الحيلولة دون حدوث هذا بعينه. فالاستعمار:

- اجبر الفلاحين على إحلال المحاصيل النقدية محل المحاصيل الغذائية، وعندها كانت المحاصيل النقدية تنتزع بأسعار بالغة الانخفاض.
- استولى على افضل الأراضي الزراعية لمزارع محاصيل التصدير، ثم اجبر أقوى العمال على ترك حقول قريتهم للعمل كعبيد أو بأجور ضئيلة جدا في المزارع.
- شجع الاعتماد على الغذاء المستورد.

● منع إنتاج الفلاحين المحليين من المحاصيل النقدية من التنافس مع المحاصيل النقدية التي ينتجها المستوطنون أو الشركات الأجنبية.

هذه أمثلة عينية على تنمية التخلف التي كان يجب إن ندركها على هذا النحو، حتى عندما نقرأ كتب التاريخ المدرسية لكننا لم نفعل. فبطريقة ما يبدو أن كتبنا المدرسية تجعل تسلسل التاريخ يبدو وكأنه يملك منطقه الخاص-وكأنه لم يكن من الممكن إن يأخذ شكلا آخر.

10 ميراث الاستعمار

لم يكن من الممكن محو تأثيرات الاستعمار ببساطة بمجرد ظهور إعلان بالاستقلال. ففرض الاستعمار لزراعة التصدير أعجز التطور اللاحق بتوجيه هياكل الإنتاج والتجارة المحلية لخدمة مصالح التصدير الضيقة. وجرى قطع أو تدمير التجارة الداخلية التي كان يمكن أن تفيد كوسيلة للتطور المستقل وذلك في أعقاب أنظمة المحاصيل النقدية الاستعمارية الشاملة الموجهة لتلبية احتياجات المصالح الأجنبية. ودمرت الصناعات المزدهرة التي تخدم الأسواق المحلية. وقضى هجوم المنسوجات الرخيصة من مصانع نسيج لانكشاير على غازلي وناسجي القرى المهرة في الهند وأفريقية.

وأصبحت بلدان بأسرها مرادفة لاسم مدينة واحدة-هي العاصمة-أو، إذا كانت هذه مدينة داخلية، فاسم العاصمة وميناؤها. ولم تتطور أبدا الاتصالات والتجارة الداخليتان. ويكتب الأمريكي اللاتيني إدوارد جاليانو Eduardo Galeano بصورة لاذعة:

ليس للبرازيل اتصالات أرضية دائمة مع ثلاث من جاراتها: كولومبيا، وبيرو، وفنزويلا.. ..ما زالت

كل دولة أمريكية لاتينية تتوحد مع مينائها-وهذا إنكار لجذورها وهويتها الحقيقية-لدرجة أن كل التجارة بين الدول تقريبا تذهب عن طريق البحر: فالنقل البري غير موجود تقريبا. [1]

أن هناك نتيجة من نتائج نظام المزارع الضخمة الاستعماري، يتجاهلها الناس عادة، مع أنها ربما كانت اخطر نتائجه، هي أن تضييق خبرة الزراعة إلى عمل المزارع، خصوصا في محاصيل الأشجار، قد قام عبر أجيال بتجريد شعوب كاملة من مهارات الزراعة الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، من الأصعب اليوم على الناس أن يعودوا إلى زراعة الغذاء الذي يحتاجونه لأن الزراعة أصبحت مرتبطة في أذهانهم بالبؤس والانحطاط.

ولقد كان نقل الناس من جنس وثقافة معينة إلى العمل في المزارع في بلد آخر استراتيجية أساسية للاستعمار في كل أجزاء العالم. وأدى ذلك إلى تجميع أناس من خلفيات جنسية وثقافية مختلفة في ظروف شديدة القسوة. وكانت العداوات والاختلافات العرقية بين العمال دائما لصالح المستعمرين للسيطرة على قوة العمل. [2] وليس من المستغرب أن هذا الاختلاط القسري للأجناس والثقافات قد خلف ميراثا من التوترات الاجتماعية يجعل التعاون والوحدة الاقتصاديين شبه مستحيلين. ومن خلال هجرة البشر القسرية، ومن خلال تحريض جنس على آخر من أجل الفتات المتساقط من المائدة الاستعمارية خرب الاستعمار التطور القائم على التعاون المتبادل.

كذلك دمر الاستعمار البنية الأخلاقية للمجتمعات التقليدية. فالمجتمعات التقليدية تبدو للكثيرين أوتوقراطية تماما، إذ يكون فيها للزعيم، أو أمير الحرب، أو رئيس القرية سلطة غير محدودة. لكن بينما كان الفلاحون مضطرين لخدمة حكامهم في معظم المجتمعات التقليدية، كانت النخبة المميزة كذلك ملتزمة بحماية غالبية الفلاحين والعمل على رفاهيتهم. وبسبب هذا المبدأ التبادلي، كان لهذه المجتمعات درجة من الثقة والتعاطف في العلاقات الإنسانية.

وكانت هناك مشاركة في الأوقات الصعبة إلى درجة ما. [3] ففي فيتنام قبل قدوم الفرنسيين، على سبيل المثال كان الحكام يسمحون باستخدام الأرض المشاع لضمان أن تنال كل عائلة حدا أدنى من الطعام على الأقل.

لكن الاستعمار دمر أساس هذا النظام الأخلاقي التقليدي. فأولا فقد الحكام التقليديون الكثير من مكانتهم في أعين الفلاحين حين أثبتوا عجزهم عن حماية أراضيهم في مواجهة الغازي الاستعماري. وبإدخال نظام إنتاج تجاري، استبدلت بالالتزامات التقليدية روابط تقوم على النقود. وتم الاستعاضة عن الاعتقاد بأن الحاكم والمحكوم مسئولان الواحد عن الآخر بمفهوم أن إجمالي الناتج القومي المتزايد سوف يكفي الجميع. والأكثر أهمية، هو أنه بينما دمر الاستعمار الاحترام التقليدي لطبقة النخبة منح هذه الطبقة قوة حقيقية أكبر. ففي بنغال القرن الثامن عشر، بالهند، على سبيل المثال، حول البريطانيون مجموعات النخبة التقليدية-التي كانت من قبل مسئولة فقط عن الواجبات المالية والإدارية-إلى ملاك للأراضي، أصبحوا مسئولين عن جمع العوائد من مستأجري أراضي التاج. واستخدم هؤلاء الزامندار، كما كانوا يسمون، سلطتهم لحيازة ممتلكات واسعة من الأراضي لأنفسهم. (4)

وقبل أن يحكم البريطانيون الهند، كان الدين شائعا لكن المقرضين لم يكونوا أقوياء. وكان من أسباب ذلك أن الأرض لم تكن مملوكة ملكية خاصة. وبدون الملكية الخاصة كان من المستحيل فقدان الأرض من خلال الدين. لكن فور أن أقام البريطانيون الملكية الخاصة لتسهيل جمع الضرائب، أصبح وضع صغار الملاك الذين كانوا يشكلون أغلبية الملاك مهددا إلى أبعد حد. فسواء سقط المطر أم لم يسقط، أو كان المحصول جيدا أو سيئا-كان يجب دفع الضرائب نقدا. ومع الملكية الخاصة، أصبحت الأرض ضمانة للديون التي يمكن بها دفع ضرائب المرء في الأوقات السيئة. وإذا استمرت الأوقات السيئة، خسر الزراع أرضهم. فالنظام القضائي الاستعماري يضع ثقله خلف حبس الرهون. *

وحين حاولت السياسة الاستعمارية إيقاف نقل ملكية الأرض هذا إلى مقرضي النقود غير الزراعيين، تحول كثير من المقرضين ببساطة إلى ملاك للأراضي. كذلك قام كبار ملاك الأراضي بدور المقرضين. ولم يكونوا يأسفون لرؤية مدينيهم يخفقون في السداد لأن حبس الرهون كان يعني أن بإمكانهم زيادة ملكياتهم. وهنا نجد بعض جذور طبقة الأجراء المعدمين الواسعة الانتشار في الهند. (5) وفي جاوا، قبل مجيء الهولنديين، كان

للفلاحين قوة اقتصادية كبيرة. لكن الهولنديين ادخلوا نظاما مماثلا لنظام البريطانيين في الحكم غير المباشر عن طريق النخبة الموجودة. ولم يكن الفلاحون الذين يعجزون عن دفع ضرائبهم يجدون أمامهم سوى اللجوء إلى مقرضي النقود الصينيين. وحين يعجز الفلاحون عن رد ديونهم، يصبحون فعليا مستأجرين لأراضيهم، مجبرين على زراعة المحاصيل التي يختارها الدائنون بسعر اقل من سعر السوق يحدده الدائنون. (6)

وهكذا، فإن الاستعمار، في حاجته لاستخلاص الثروة من المستعمرة، أدخل اقتصادا نقديا ووضع ثقله خلف الميسورين فعلا، وحفز تركيز ملكية الأرض في أيدي القلة، وزاد من حرمان الكثيرين من الأرض. أن هذه التركة هي التي تشكل عقبة ضخمة أمام التنمية الزراعية الحقيقية اليوم.

لكن الاستعمار فعل أكثر من مجرد تدعيم بروز طبقة على أخرى. فقد ضاعف الاستعمار من التفاوتات الإقليمية. إذ بينما ركزت السياسة الاستعمارية على التطور السريع لأكثر الأقاليم إمكانية للربح، ظلت الأقاليم الأقل حظا في المؤخرة. وأصبحت مناطق مدينية قليلة مراكز للسلطة الاستعمارية. وهذه التفاوتات ما زالت تضنى جهود التنمية.

لقد رأينا كيف خنق الاستعمار أو شوه الزراعة التقليدية لاستخلاص الثروة على شكل محاصيل نقدية ترفيه ؛ وكيف استعبد الاستعمار السكان المنتجين زراعيا أو أجبرهم على الهجرة بحثا عن العمل المأجور لدفع الضرائب الاستعمارية ؛ وكيف وضع الاستعمار الأساس للنزاع العرقي والاجتماعي بإلقاء ثقافات متباينة في حلبة التنافس على البقاء ؛ وكيف ضاعف الاستعمار من التفاوتات في الريف، منهيا ذلك الشعور بالأمان المرتبط بحيازة الأرض، وهو الأمان الذي يسود الاعتراف الآن بأنه الشرط الضروري للتقدم الزراعي.

إن معرفتنا بالماضي أساسية لفهمنا للحاضر. ويجب أن يكون تاريخ الفترة الاستعمارية معروفا لأي منا، وان تكون محصلته متوقعة من أي منا: إنتاج متناقص للغذاء واستيراد متزايد للغذاء، إفقار متزايد، تعرض متزايد للخطر نتيجة التقلبات المستمرة في السوق الدولية، ونمو غير متساو داخليا.

لكنه لم يكن معروفا لهذه الدرجة. ففي الستينات، قرأنا بوصفنا طلابا أحدث المراجع حول (التنمية الدولية)، وكانت تصف هذه الاقتصاديات

بأنها (ثنائية)-بمعنى أن قطاعا منها، هو قطاع التصدير التجاري-يملك الإمكانية على النمو الدينامي كجزء من اقتصاد دولي متسع، بينما القطاع الآخر، القطاع التقليدي، يتمرغ في الماضي بصورة يائسة. وطبقا لهذا التحليل، كانت مهمة التنمية هي إعطاء قطاع الكفاف دفعة كبيرة إلى العالم الحديث، إلى اقتصاد السوق الدولية.

لكن الثنائية تصف وضعا بينما تغفل عملية مستمرة. إلا أننا لو وصفنا التخلف بأنه عملية مستمرة وفهمنا جذوره الاستعمارية، لعرفنا أن القطاعين التقليدي والحديث لا يقفان جنبا إلى جنب بمجرد الصدفة. فتاريخ التخلف هذا يبين أن تدهور القطاع المتأخر كان النتيجة المباشرة لتشكل القطاع الآخر، القطاع التجاري، المرتبط بالاقتصاد الدولي. فما أن ينقض الاستعمار على بلد ما حتى لا يتبقى شيء اسمه الثقافة (التقليدية)، يستطيع المخططون الاقتصاديون أن يرتفعوا به إلى مستوى الحاضر.

الباب الرابع
تحديث الجوع

11 التركيز الضيق على المزيد من إنتاج الغذاء

إذا كان الناس جوعى، فإن الجميع يفترضون أن الغذاء لا بد ألا يكون كافيا. وفي الحقيقة، ظل السؤال المحوري لثلاثين عاما على الأقل هو: كيف يمكن إنتاج المزيد من الغذاء؟ ونحن نعرف بوجود إجابات مزعومة كل يوم تقريبا فيما نسميه بموقف (النشرات الصحفية) من الجوع وهو ظهور إنجاز جديد اثر الآخر-بروتين من البترول، حصاد من الأعشاب البحرية، مستخلفات من نبات الحلفا- كلها لزيادة المعروض من الغذاء. وكان أعظم إنجاز بالنسبة لكثيرين هو (الثورة الخضراء).

لكننا في بلد إثر الآخر من تلك البلاد التي أدى فيها التركيز الضيق على الإنتاج إلى الحصول على غذاء أكثر من أي وقت مضى، نجد جوعى أكثر من أي وقت مضى. ومن ذلك يمكننا استخلاص نتيجتين بديلتين:

إما أن التركيز على الإنتاج كان هو القرار الصائب لكن الأعداد المتزايدة من البشر ألغت ببساطة حتى المكاسب الإنتاجية الضخمة.

أو أن التشخيص كان خاطئا فالندرة ليست سبب

الجوع. وزيادة الإنتاج مهما كبرت، لا يمكنها أبدا بذاتها أن تحل المشكلة.

والحقائق البسيطة لإنتاج الغذاء العالمي توضح أن تشخيص الازدحام السكاني-الندرة ليس صحيحا. فإنتاج الغلال العالمي الآن وحده يمكن أن يزود كل شخص على الأرض بأكثر من 3 آلاف سعر حراري يوميا. والأهم من ذلك أنه بين 1952 و 1972، كان 86 في المائة من إجمالي السكان الذين يعيشون في البلدان المتخلفة يعيشون حيث كان إنتاج الغذاء يتمشى مع معدل النمو السكاني أو يفوق.[1]

وفي الحقيقة، فان التركيز الضيق على زيادة الإنتاج قد عقد بالفعل مشكلة الجوع. وكان أكثر ما أفادنا في فهم لماذا وكيف يقلل التركيز الضيق على الإنتاج من رفاهية الأغلبية الفقيرة هو فحص الأصول المكسيكية للثورة الخضراء وهي محاولة زيادة الإنتاج التي تنال اكبر قسط من الدعاية

الإصلاح الزراعي في المكسيك

في عام 1910، كان 2 في المائة من سكان المكسيك يملكون 97 في المائة من الأرض بينما كان 95 في المائة من سكان الريف في معظم الولايات لا يملكون أرضا على الإطلاق. وخلال الحرب الثورية الدامية بين عامي 1910 و 1917، مات أكثر من مليون فلاح وهم يقاتلون من أجل الأرض. وانتصر الثوار نظريا. لكن على مدى سبع عشرة سنة لم تشهد أغلبية البلاد الفلاحية تغييرات ثورية وعندئذ، في عام 1934، انتخب للرئاسة لاثارو كارديناس، وهو جنرال ريفي المولد في الجيش الثوري. وعلى الفور طبقت إدارته أشمل قانون إصلاح زراعي في البلاد. ولأول مرة انتزعت ملكية كثير من أفضل أراضي البلاد لتوزيعها على المعدمين، ليزرع بعضها فرديا وبعضها تعاونيا. وفي عام 1940، قرب نهاية فترة رئاسة كارديناس، كان 42 في المائة من مجمل السكان الزراعيين قداستفادوا من توزيع ما يفوق 78 مليون فدان.[2] وكان هؤلاء المزارعون الصغار يملكون فيما بينهم 47 في المائة من كل الأرض الزراعية، وينتجون نسبة مدهشة تبلغ 52 في المائة من قيمة إنتاج الأمة الزراعي.[3]

وكان أحد أسباب هذه الإنتاجية هو أن البنك الوطني الحديث الإنشاء وجه القروض والمساعدات الفنية خصوصا إلى المنتفعين العديدين من

الإصلاح الزراعي. وبعث (تقديم) الخدمات الموجهة إلى الفلاحين-برامج محو الأمية، والخدمات الصحية، والتعليم المتصل بالزراعة، والاتصالات الريفية المتواضعة-حياة جديدة في الريف. وكانت النتائج فورية. ففي منطقة لاجونا وهي مجرد مثال واحد تضاعف الدخل الحقيقي للمنتفعين بالإصلاح الزراعي أربع مرات في الفترة ما بين 1935 و 1938.[4]

كذلك استثمرت إدارة كارديناس في البحث العلمي. إلا أن الهدف لم يكن (تحديث) الزراعة تقليدا لزراعة الولايات المتحدة بل تحسين طرق الزراعة التقليدية. فبدأ الباحثون يطورون فصائل محسنة من القمح ومن الذرة خصوصا، وهي الغذاء الرئيسي للسكان الريفيين، ويركزون كذلك على ما يمكن أن يستخدمه المزارع الصغير الذي يملك القليل من النقود في ظروف زراعة غير مثالية.

كان يجري تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ليس عن طريق الاعتماد على الخبرة الأجنبية أو المعدات الزراعية المستوردة المكلفة بل باستخدام الموارد الضخمة قليلة الاستخدام للفلاحين المحليين. وبينما كانت زيادات الإنتاج تعد هامة كان الهدف هو تحقيقها من خلال معاونة كل فلاح على أن يكون منتجا، فعندها فقط ستستفيد الأغلبية الريفية من زيادات الإنتاج. وحين تحرر الفلاحون من الخوف من ملاك الأرض، والرؤساء ومقرضي النقود، وجدوا حافزا على الإنتاج عارفين أنهم في النهاية سيكونون هم المستفيدين من عملهم. وانتقلت السلطة بصورة ملحوظة إلى منظمات الإصلاح الزراعي التي يديرها من يفلحون الحقول.

ومن هنا فليس من المستغرب انه عند نهاية حكم عام 1940، كان كاردنياس قد صنع له أعداء أقوياء. كان هناك أولا أولئك الذين رأوا ضياعهم تنتزع منهم ثم المجموعات المالية الحضرية التي أزعجها نموذج كارديناس لملكية الأراضي التعاونية والملكية العامة لصناعات معينة. وبدل الاستثمار في الخدمات الريفية والشركات الجماعية، أرادوا أن تدفع الدولة نفقات الطاقة الكهربائية، والطرق، والسدود، والمطارات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات الحضرية التي تخدم الزراعة التجارية والتصنيع الحضري المملوك ملكية خاصة-وهي الأشياء التي يمكن أن يربحوا منها.

ولم تكن مؤسسة السياسة الخارجية بالولايات المتحدة اقل عداء

لكاردينـاس. فإعادة توزيع الأرض بملكية تعاونية، وكذلك تأميم كاردينـاس لشركة ستاندارد أويل التابعة لروكفللر وللسكك الحديدية المملوكة للأجانب سببت كلها (القلق) في واشنطن و وول ستريت. وانخفضت استثمارات الولايات المتحدة الإجمالية نحو 40 في المائة فيما بين منتصف الثلاثينات وأوائل الأربعينات. [5]

وفي عام 1942، نجح أعداء إعادة كاردينـاس للبناء الريفي في الإمساك بميزان القوى داخل إدارة خلفه آفيلا كاماتشو. ووضح على الفور مغزى هذا التحول بالنسبة للزراعة المكسيكية. فقد نصت أول خطة زراعية للرئيس افيلا كاماتشو على أن الزراعة ينبغي أن تصبح الآن أساسا (لإقامة النهضة الصناعية). [6] ولم يعد التقدم الزراعي يقاس أولا وقبل كل شيء بعلاقته برفاهية الأغلبية الريفية بل بمقدار خدمته للنمو في بقية قطاعات الاقتصاد.

ودعمت الولايات المتحدة هذا التحول الأساسي. فوحد صانعوا السياسة الأمريكية بين المصالح الأمريكية واستقرار إدارة آفيلا كاماتشو، وقدرة المكسيك على إنتاج السلع المصنعة لدعم مجهود الحرب، والسيطرة الخاصة على الموارد. وكان جلب المزيد من الغذاء من المناطق الريفية إلى المدن يعد حاسما. فالمزيد من الغذاء في المناطق الحضرية يعني أسعارا أقل للغذاء، وهو عامل أساسي في تهدئة القلق في المدن والإبقاء على الأجور الصناعية منخفضة. والأجور المنخفضة ستضمن أرباحا صناعية مرتفعة بما يكفي لجذب المستثمرين، المحليين والأجانب.

في هذا السياق التاريخي ولدت الثورة الخضراء. فقد رحبت إدارة آفيلا كاماتشو بمؤسسة روكفللر في المكسيك، وفي 1943 انضمت المؤسسة إلى الإدارة الجديدة في بدء برنامج بحث زراعي. وعلى أحد المستويات كانت النتيجة هي الصفقة التكنيكية التي بولغ في التبشير بها والتي روجت فيما بعد باسم الثورة الخضراء. وعلى مستوى آخر، استخدمت في إعادة توجيه حركة إعادة بناء الريف التي قام بها كاردينـاس في اتجاه عكسي.

فقد اصبح المدير التنفيذي لمؤسسة روكفللر في المكسيك رئيسا لمكتب جديد داخل وزارة الزراعة المكسيكية. وكان عمله هو الإشراف على الثورة التكنيكية في الزراعة المكسيكية. وأخذت خيارات السياسة تستبعد بصورة منهجية البحوث البديلة الموجهة إلى قطاع الإعاشة غير المروي في الزراعة

المكسيكية. وبدلا من ذلك ذهبت كل الجهود إلى تطوير تكنولوجيا باهظة التكاليف لا يمكن استخدامها إلا في أفضل المناطق نسبيا أو تلك التي يمكن إيجادها بمشروعات ري ضخمة. كان التأثير على كيفية جعل البذور لا البشر، أكثر إنتاجية. واخذ التحديث الزراعي يحل محل التنمية الريفية.

على أن التصنيع السريع المتركز في المدن، والمربح جدا للقليلين لم يستطع ببساطة أن يتعايش مع نمط التنمية الريفية الذي شجعته إدارة كارديناس. فأولا كانت التنمية الريفية الحقيقية القائمة على جعل كل أسرة ريفية منتجة وميسورة تعني أن الأغلبية الريفية ذاتها ستأكل معظم الزيادة في إنتاج الغذاء. وهذه الزيادة نفسها كانت هي بالضبط ما اعتمدت المصالح الحضرية الصاعدة على انتزاعه خارج الريف لإطعام قوة عمل صناعية. وثانيا فان التحسن الحقيقي في الحياة الريفية كان سيقلل بحدة من الهجرة المستمرة إلى المدن والحواضر. لكن هذا الفيض المستمر من اللاجئين القرويين كان هو بالضبط ما كان ضروريا لاستمرار الأجور الصناعية المنخفضة.

نمط واحد فقط من السياسة الزراعية كان يمكن أن يخدم غايات المصالح الحضرية والصناعية-نمط يهمل بإصرار مشكلات تجمعات الإصلاح الزراعي التي خلقها كارديناس ويصب الأموال العامة على زيادة إنتاج قلة من كبار الزراع التجاريين، الذين يسوقون خارج المناطق الريفية.

وهكذا دعمت الحكومة المكسيكية واردات الآلات الزراعية. وعلاوة على ذلك، ففي الفترة بين 1941 و 1952، انفق 18 في المائة من ميزانية المكسيك الفيدرالية و 92 في المائة من ميزانيتها الزراعية على مشروعات الري الضخمة لخلق مساحات جديدة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة في الشمال. ثم بيعت هذه الأراضي الثمينة بأسعار منخفضة ليس للمعدمين الفقراء أساسا بل للعائلات ذات النفوذ السياسي من رجال الأعمال والبيروقراطيين. ورغم أن القانون لا يمكن أحدا في المكسيك من ملكية اكثر من 250 فدانا مرويا، فان المزرعة المتوسطة اليوم في منطقة الثورة الخضراء المكسيكية في هرموسيلو Hermosillo قد وصلت مساحتها إلى 2000 فدان مروية. [7] وبعض الملكيات تفوق ذلك بكثير. [8] ومن هنا لم يكن من المستغرب إذن أن نحو 3 في المائة من كل المزارع ساهمت بنسبة 80 في

المائة من زيادة الإنتاج خلال الخمسينات.

تجاهل الزارع الصغير

دأبت الحكومات ووكالات الإقراض الدولية وبرامج المساعدة الأجنبية بانتظام على تخطي الزراع الصغار (ناهيك عن المعدمين)، متجاهلة دلائل قاطعة من مختلف أنحاء العالم * على أن قطع الأرض الصغيرة المزروعة بعناية أكبر إنتاجية للفدان من الضياع الضخمة وتستخدم أدوات مكلفة أقل. ويضيف العالم الزراعي الفرنسي رينيه دومون Rene Dumont بعثة لمؤسسة فورد مكونة من ثلاثة عشر عالما زراعيا أمريكيا إلى الهند عام 1959. فقد قررت البعثة أن من المستحيل عمليا إحداث انطلاقة في نفس الوقت في كل قرى الهند البالغ عددها 550 ألف قرية. ولذلك نصحت بدعم الإنفاق التكنيكي في المناطق الجيدة الري-وبذلك أخرجت تماما أكثر من نصف مزارع البلاد من برنامج التنمية الزراعية القومي. إذ بدا أن مساعدة عدد صغير من كبار الزراع على زيادة إنتاج القمح بنسبة 50 في المائة خلال سنوات قليلة اسهل من تعبئة الإمكانيات الإنتاجية لما بين 50 و 60 مليون عائلة زراعية. وهكذا ففي منتصف الستينات انتهت استراتيجية الهند الزراعية الجديدة لتنشيط فصائل البذور المحسنة إلى التركيز على مجرد عشر الأرض القابلة للزراعة والى حد بعيد على محصول واحد هو القمح.[9]

وهكذا ففي كل مكان جرى التفضيل المباشر للزارع الكبير. فقد أظهرت دراسة لجايان، بنويفا اثيخا، في الفليبين عام 1966، أن البذور الأولى التي أنتجها المعهد الدولي لأبحاث الأرز الذي يموله-روكفللر قد وزعت فقط على ملاك الأراضي الذين يملكون 25 فدانا تزرع أرزا أو أكثر. [10] ولم يجر بيع أية بذور مباشرة للزراع بالمشاركة أو للمستأجرين.

وبمجرد أن وقع الاختيار على كبار الزراع ليكونوا اكبر المنتفعين من المساعدة الحكومية استفادوا تماما من ميزة السبق في البداية. ففي كثير من الأحيان كانت اكثر عائلات الملاك ثراء تجني أرباحا إضافية عن طريق احتكار توزيع الأسمدة والمبيدات، والآلات اللازمة لجعل البذور الجديدة تستجيب. واستطاعت جمعيات كبار الزراع التجاريين مثل تلك المقامة في المكسيك الحصول على أرباح إضافية كبيرة بتصدير الثورة الخضراء، ببيع

آلاف الأطنان من البذور الجديدة سنويا إلى آسيا وأفريقيا.

أن التركيز الضيق على اجماليات الإنتاج يحول التنمية الزراعية إلى مشكلة تكنيكية أي مشكلة وضع المعدات. (الصحيحة) الأجنبية الصنع عادة في يد الزراع (التقدميين) الميسورين دائما. ونحن نشير إلى هذا التركيز على الإنتاج على أنه ضيق لأنه على وجه الدقة يتجاهل الواقع الاجتماعي للجوع-وهو أن الجوعى هم الذين لا يملكون السيطرة إلا على القليل من موارد إنتاج الطعام أولا يسيطرون على شيء منها. والى أن يتم إضفاء الديمقراطية على السيطرة على الموارد الإنتاجية فسوف يظل هذا (التحديث الزراعي) مجرد سراب للتنمية الزراعية-سراب يدمر مصالح أغلبية السكان الريفيين ليخدم مصالح قلة-كبار ملاك الأراضي، ومقترضي النقود والصناعيين، والبيروقراطيين، والمستثمرين الأجانب.

أن تدفق الأموال العامة بغرض زيادة الإنتاج قد حول الزراعة إلى مكان للربح واستثمار المضاربة. لكن المساهمة في ذلك كانت تتطلب حصول المرء على تركيبة من الأرض، والنقود، وإمكانية القروض والنفوذ السياسي. وهذا وحده معناه استبعاد الجزء الأكبر من تلك الأغلبية التي يكونها سكان الريف في العالم.

سياسة البذور العالية المحصول

أن اصطلاح (الفصائل عالية المحصول) (H Y V) من البذور-ف ع م كما تسمى في كتابات الثورة الخضراء-هو، في الحقيقة تسمية خاطئة. فالبذور الجديدة ليست محايدة بأي معنى.

وكجزء من دراسة على خمس عشرة دولة عن تأثير البذور الجديدة أجراها معهد أبحاث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، استنتجت الدكتورة إنجريد بالمر أن مصطلح (فصائل عالية المحصول) هو تسمية خاطئة لأنها تتضمن أن البذور الجديدة عالية المحصول في ذاتها ومن تلقاء ذاتها.[11] إلا أن السمة المميزة للبذور هي أنها عالية الاستجابة لأدوات هامة مثل الري والسماد. وقد اخترنا محتذين حذو بالمر، أن نستخدم مصطلح (الفصائل عالية الاستجابة) (H Y V) لأنه اكثر كشفا للسمة الحقيقية للبذور وبديهي أن الثورة الخضراء أكثر تعقيدا من مجرد وضع فصائل

جديدة من البذور في التربة. فما لم يكن الزراع الفقراء قادرين على ضمان الظروف المثالية التي تجعل هذه البذور الجديدة تستجيب (وفي هذه الحالة لن يكونوا فقراء !)، فإن بذورهم الجديدة لن تنمو بنفس درجة نمو البذور التي يزرعها الزراع الميسورون. فالبذور الجديدة تفضل (الجيرة الأفضل).

ومن العوامل التي لها نفس الأهمية بالنسبة إلى أغلبية زراع العالم أن البذور الجديدة تبدي تفاوتا اكثر في الحصول من البذور التي حلت محلها. [12] فالفصائل عالية الاستجابة أكثر حساسية للجفاف والفيضان من سابقاتها التقليدية. وهي أشد تأثرا بوجه خاص بإجهاد الماء. وهو عدم القدرة على استيعاب المخصبات حين لا تصل كميات كافية من الماء إلى جذور النبات، خصوصا خلال مراحل معينة من دورة النمو. وفي هذه الظروف لا يكون استخدام الأسمدة مع البذور الجديدة اكثر ربحية في العادة من استخدامها مع البذور السابقة. [13] ففي 1968- 1969، في باكستان، على سبيل المثال، انخفضت محاصيل القمح المكسيكي القزم بنسبة حوالي 20 في المائة بسبب نقص في منسوب الأمطار بنسبة الثلثين ودرجات حرارة أعلى من المعتاد. إلا أن الفصائل المطورة محليا لم تتأثر عكسيا بتغيرات الطقس. وبدلا من ذلك ازدادت محاصيلها بنسبة 11 في المائة. [14] كذلك فإن الذرة الصفراء الجديدة التي تزرع الآن في فولتا العليا بأفريقيا أقل مقاومة للجفاف من قريناتها المحلية. [15]

والفصائل عالية الاستجابة أشد حساسية للمياه الزائدة عن الحد أو الناقصة عن الحد: إنها لا تحتاج إلى مجرد الري، بل إلى توزيع معقد للمياه. وتتضح دلالة ذلك في النبنجاب بالهند. فإنتاج المحاصيل أعلى للبذور الجديدة يعتمد على أنابيب للتحكم في تزويد المياه. لكن الأنابيب تتجاوز طاقة الزارع الصغير.

وقد تطلب الاستفادة من الفصائل غالية الاستجابة من الزراع أن يضاعفوا مديونيتهم مرتين أو ثلاث مرات. ولما كان صغار الزراع مدينين فعلا بالاستهلاك السابق على الحصاد والاحتياجات العائلية الأخرى-بفوائد عالية جدا في العادة فإن أغلبهم لن يكونوا قادرين على تحمل هذا العبء الجديد الثقيل.

والفصائل عالية الاستجابة عادة أقل مقاومة للأمراض والآفات وتنتج

قابليتها للإصابة من نقل فصيلة (تطورت) خلال فترة قصيرة في مناخ محدد (بمساعدة قليلة من العلماء الزراعيين) إلى مناخ مختلف تماما، وبذلك حلت محل فصائل تطورت عبر القرون استجابة للمخاطر الطبيعية في هذه البيئة. ولكن الزارع الصغير، الذي يعتمد بقاء عائلته ذاته على كل محصول لا يمكنه المخاطرة بفشل المحصول أما بالنسبة للزارع الكبير فان هذه المخاطر تظل في حدها الأدنى. وليس الاختلاف هو مجرد أن الزارع الكبير يمكنه تحمل خسارة المحصول.

علاوة على ذلك، اقتصرت البذور الجديدة على الأقاليم الجيدة الأمطار والري. وليس من قبيل المصادفة أن هذه الأقاليم المفضلة يسكنها زراع أكثر رفاهية. وتكاد كل الزيادات الناتجة عن استخدام الفصائل عالية الاستجابة في زراعة القمح بالهند أن تكون قد حدثت في ولايتي البنجاب وهاريانا، وذلك بدرجة كبيرة لأن التربة رسوبية ولأن شبكة القنوات تضمن مددا من المياه على مدار العام. [16]

ويقدر نايل س. برادي، مدير المعهد الدولي لأبحاث الأرز حيث طورت كثير من الأنواع الجديدة، أن (فصائل الأرز الجديدة قد لا تناسب سوى 25 في المائة من أراضي العالم، وأساسا تلك المناطق التي لديها مياه للري) [17] ولأن الفصائل الجديدة أقل مقاومة للفيضانات فان هناك الكثير من أجزاء تايلاند، وبنجلادش، وفيتنام الجنوبية لا يمكن استغلالها في زراعة هذه الفصائل. [18] وليس ثمة بذور جديدة ناجحة في مناطق درجات الحرارة العالية باستمرار والمطر الغزير، والشمس القليلة، والتربة الرقيقة، السيئة الصرف.

فإذا عرفنا المتطلبات البيولوجية للبذور، فلن يدهشنا أن نعلم أنه في 1972- 1973 كانت الفصائل عالية الاستجابة لا تغطي سوى نسبة ضئيلة-ما لا يزيد عن 15 في المائة من إجمالي أراضي العالم باستثناء الدول الاشتراكية. [19] وبالإضافة إلى ذلك، فإنها شديدة التركيز: 81 في المائة من فصائل القمح عالية الاستجابة تنمو في مساحة صغيرة في الهند وباكستان ؛ وتملك أربعة دول (الهند، والفليبين، وإندونيسيا، وبنجلاديش) 83 في المائة من فصائل الأرز عالية الاستجابة. [20]

وهكذا فان البذور، بسبب احتياجها إلى ظروف مثالية، تقتصر على

مساحات مفضلة بعينها. ولذلك فقد زادت من تفاوت الدخل بين الأقاليم الجغرافية، كما ضاعفت من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

ويساهم عاملان آخران في جعل البذور الجديدة غير محايدة. أولا، لا تظل تهجينات الذرة والذرة الصفراء مضمونة وراثيا عاما بعد عام. وللحفاظ على محاصيل عالية لا بد من شراء بذور مهجنة كل عام. هذا الشرط وحده يعطي ميزة للزارع الأغنى والزارع المرتبط بصورة أوثق بموزعي البذور وصادر القروض الأخرى. أما الزراع العديدون الذين يملكون من الأراضي ما يكفي فقط لزراعة الغذاء لعائلاتهم فلن يملكوا أبدا النقود لشراء البذور المهجنة.

ثانيا فإن البذور الجديدة، لأنها تتطلب معرفة خاصة لاستخدامها بكفاءة، منحازة ضمنا لصالح أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى وكلاء الإرشاد الزراعي الحكومي والكتب التي تتضمن التعليمات اللازمة. وفي عديد من البلدان يحتكر كبار الملاك خدمات الإرشاد الزراعي. وقد أظهرت دراسة في أوتار براديش، بالهند، أنه لما كان 70 في المائة من أرباب العائلات أميين تماما، فإن (الوصول إلى الكتابات هو بذلك الامتياز الأولي لملاك الأراضي المتعلمين أفضل، والأكثر ثراء.)

ولم تكن المواد غير المكتوبة اكثر حظا من النجاح في التغلب على المشكلة: فقد كان رئيس القرية يعتبر المذياع ملكيته الخاصة ولا يدعو سوى أصدقائه للاستماع إليه.. (21)

على أن الانحياز يمكن أن يكون معقدا تماما. وكما يصفه باقتدار أندوبييرس، وهو دارس للثورة الخضراء لفترة طويلة، فان التكنولوجيا الجديدة تضع عائقا نسبيا على أولئك الذين تتضمن ثروتهم المعرفة التقليدية بالخصائص المحلية للتربة والمناخ والذين تمتص طاقاتهم من أعمال الفلاحة.. .. إنها تمنح الامتياز لأولئك الذين يبرعون في استغلال النفوذ. (22)

لكن فكرة أن البذرة وهي نتاج البحث العلمي المنزه لا بد أن تكون محايدة ما زالت عميقة الجذور في أغلبنا. إذ يفترض أغلبنا انه لن يمضي وقت طويل قبل أن تنتشر البذور الجديدة إلى الفقراء وترفع مستوى معيشة كل الزراع. لكن اعتماد الفصائل غالية الاستجابة على ظروف مثلى يجعل ذلك مستحيلا في معظم المناطق اليوم. صحيح انه يمكن لكل من الزارع

الغني والفقير زراعة البذرة لكن من يمكنه تغذية النباتات بالوجبة المثلى من المخصبات والماء ويحميها من الأمراض والآفات ؟ هل بإمكان العائلة التي تعتمد على ما تزرعه لغذائها أن تتحمل المراهنة على بذور اقل قابلية للاعتماد عليها ؟.

أن الطريقة الوحيدة لجعل هذه البذور محايدة هي أن يمهد المجتمع الطريق-معطيا حقا متكافئا في الحصول على المعدات الضرورية لكل الزراع. وإذا كان هذا يعني إعادة توزيع السيطرة على كل موارد إنتاج الغذاء، بما في ذلك إعادة توزيع الأرض، فيمكن أن يفلح. ففي كوبا، مثلا، يزرع من الفصائل عالية الاستجابة ما بين 75 و 90 بالمائة من المساحة المزروعة أرزا. [23] وفي تايوان، وهي كذلك بلد ذو توزيع عادل للأرض إلى حد كبير، يفوق استخدام البذور المحسنة 90 في المائة، لكن حيثما كان تكافؤ الفرص يعني مجرد برنامج للقروض، فنادرا ما كان ذلك يفلح.

وفي الصين لا يجري إنتاج البذور الجديدة في محطات تجريبية مركزية بل تقوم به العائلات العادية بنفسها. [24] فمعظم الكميونات تملك معاملها الخاصة لإنتاج الفصائل الجديدة المطورة محليا. ومن ثم فان تعميم التكنولوجيا الجديدة ليست مشكلة. ومنذ زمن مبكر عام 1961 كان الصينيون يهجنون بذورا تناسب المناخ الأقل مواتاة. وقد طور الزراع الصينيون بنجاح بذورا أعلى محصولا وكذلك أكثر قدرة على تحمل الطقس السيئ وغيره من الأخطار مثل أنواع الشعير التي تناسب الارتفاعات الكبيرة وأنواع القمح التي تقاوم البرد. [25]

أن الطبيعة تفقد حيادها فور أن يستغلها الناس. فسوف تنتج معاهد الأبحاث النخبوية بذورا جديدة تعمل-على الأقل في المدى القصير-لصالح طبقة مميزة من الزراع التجاريين. وسوف ينتج البحث الوراثي الذي يقوم به زراع عاديون بأنفسهم بذورا مفيدة لهم. البذرة الجديدة إذن مثل أي تطور تكنولوجي آخر ؛ وإسهامها في التقدم الاجتماعي يعتمد تماما على من يطورها ومن يسيطر عليها.

12 نتائج الثورة الخضراء

بالنسبة للكثير من الغرباء الذين يفكرون في ظاهرة الجوع في البلدان المتخلفة، تبدو حقيقة أن إنتاجا أكبر يمكن أن يجلب غلالا أرخص، جزءا من الحل. والخطأ هو في نسيان نقطتين: أولا، أن كثيرا من الفقراء هم أيضا منتجون تعتمد حياتهم جزئيا على بيع غلالهم. وثانيا، أنه بالنسبة لأولئك العاجزين عن المشاركة في التكنولوجيا الجديدة، لم تزد المحاصيل عادة. إلا أنه مع المزيد من الوفرة، ومع فشل السياسات الحكومية في الحفاظ على الأسعار، فان الزراع الفقراء الذين لم تتحسن محاصيلهم يعانون من بلاء أسوأ من أي وقت مضى.

وفي اليونان تضغط هيئات القروض الزراعية على الزراع ليبذروا فصائل القمح عالية الاستجابة المستنبتة في الخارج. وكانت النتيجة في المساحات المنخفضة التي تحتلها المزارع الضخمة هي محاصيل اكبر وبذلك زاد إجمالي الإنتاج اليوناني. لكن في الجبال أنتجت الفصائل عالية الاستجابة من البذور محاصيل اقل من الفصائل التي ظل سكان الجبال يزرعونها لقرون. ومع ازدياد المحاصيل القومية (والعالمية)، انخفضت أسعار القمح. وأمكن للمزارع التجارية الضخمة في

السهول تحمل انخفاض السعر لأن حجم إنتاجها كان كبيرا ومتزايدا. لكن بالنسبة للمزرعة الأفقر فوق منحدرات الجبال كان انخفاض الدخل الناشئ عن المحاصيل الأقل دائما بمثابة الضربة القاضية، مما أدى إلى الهجرة من قرى جبلية كثيرة، بالإضافة إلى خسارة العالم لفصائل من القمح تم انتقاؤها بطريقة غير واعية، عبر قرون، لتصمد في ظروف أصعب.[1]

الإيجارات ترتفع

وجد ملاك الأراضي في كثير من البلدان أن بإمكانهم نقل جزء من عبء نفقات الإنتاج المتزايدة إلى كاهل المستأجرين أو الزراع بالمشاركة، مجبرين المستأجرين فعليا على دفع ثمن التكنولوجيا الجديدة. فمثلا مع إدخال التكنولوجيا الجديدة، ارتفعت الإيجارات النقدية التي يجب أن يدفعها المستأجرون بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف. وتتحول الإيجارات العينية للزراع بالمشاركة من القسمة التقليدية بالمناصفة بين المالك والمستأجر إلى 70 مقابل 30 بالمائة لصالح المالك. [2] مما يقتطع من المستأجر فعليا مكاسب الإنتاج وفي إحدى مناطق الهند حيث اعتاد الزراع بالمشاركة أن يحصل على نصف المحصول، يحصل الآن على الثلث فقط ؛ ويذهب ثلث آخر إلى المالك ويذهب الثلث الباقي لدفع أنابيب المياه التي اشتراها المالك (والتي ستذهب بالطبع إلى المالك فور دفع ثمنها). [3]

وفيما مضى كان على ملاك الأراضي التقليديين التزامات محددة جدا ومتبادلة تجاه مستأجريهم أو زراعهم بالمشاركة. ولم يكن المالك ليفكر أبدا في إلقاء التزاماته على كاهل المستأجرين، لكن الآن، مع وجود عدد متزايد باستمرار من الملاك الغائبين سكان المدن، تستبدل بالتعاملات التقليدية وجها لوجه علاقات لا شخصية تقوم على النقود. ويطالب الملاك بصورة متزايدة بدفع الإيجار نقدا بدل الدفع عينا. ففي الولايات الشمالية لماليزيا تدفع الإيجارات النقدية في بداية الموسم. وبذلك يكون على المستأجر تدبير الإيجار في أقل الأوقات مناسبة لذلك ومن ثم فعليه أن يقترض بمعدلات فائدة مرتفعة-وبذلك يقل دخله الكلي وبالإضافة إلى ذلك، لا زال عليه أن يدبر الإيجار حتى لو فشل المحصول.

وبنفس الأسلوب يفضل عديد من الملاك الآن دفع الأجور نقدا بدل

دفعها عينا. إلا أن من الأفضل للزارع-المستأجر أن يحوز جزءا من المحصول عن أن يملك نقودا، وذلك في أوقات أسعار الغذاء المتضخمة. وقد سمعنا عن مقاطعة بالهند لا يدفع فيها الملاك الآن سوى أجور نقدية، مفضلين أن يخزنوا الأرز ويبيعوه فيما بعد بربح ضخم. وفي عام 1974، ذكرت الصحيفة الهندية إيكونوميك آند بوليتيكال ويكلي عن تانجافور، بولاية تاميل نادو، إن (جموعا من الشرطة قد وضعت في حقول الأرز لإخماد الاضطرابات الناشئة عن رفض الملاك دفع جزء من الأجور عينا).[4]

قيمة الأرض ترتفع

في البلدان التي ما زال يسمح فيها بامتلاك موارد الغذاء من أجل الربح الخاص تضافر تدفق الأموال الحكومية على شكل أعمال ري ودعم للأسمدة والآلات مع إمكانيات المحاصيل الأعلى للبذور الجديدة على تحويل الزراعة إلى الصناعة الأكثر نموا في العالم. وتعد الزراعة بصورة متزايدة فرصة رابحة لطبقة جديدة من (الزراع) لديهم النقود أو النفوذ لدخول الحلبة- أعني مقرضي النقود، والضباط العسكريين والبيروقراطيين، ومضاربي المدن والهيئات الأجنبية. وفي تلك المناطق التي تستهدفها (استراتيجية الإنتاج) ارتفعت قيمة الأراضي ثلاثة أضعاف أو أربعة أو حتى خمسة بينما أولئك الزراع المزعومين يتنافسون على الأرض التي يعتقدون غالبا عن حق، أنها ستصنع لهم ثروة.[5]

وها هو التقرير الشهير لاقتصادي التنمية وولف لاديجينسكي عن كيف يشتري غير الزراع في الهند الأرض للمضاربة:

المشترون مجموعة متنافرة: بعضهم على علاقة بالأرض من خلال الروابط العائلية والبعض الآخر جديد تماما على الزراعة. قليل منهم لديهم روبيات عاطلة جنوها من مكاسب غير معلنة، واغلبهم يعتبر الزراعة ملاذا من الضرائب، وهي كذلك، ومصدرا لكسب دخل إضافي معفي من الضرائب. والطبيب من جولوندور الذي تحول إلى مزارع غير متفرغ سعيد جدا. فالأفدنة الخمسة عشر التي اشتراها منذ أربع سنوات تضاعفت قيمتها ثلاث مرات. وحسب قوله فانه دخل الزراعة (لصالح البلاد).. . ولكن الشيء الوحيد الذي يضايقه هو هل ينجح أم لا في شراء عشر أفدنة

أخرى يضع عينه عليها-وكم سيكون رجلا محبطا لو أفلت منه ! وحين كنا نراقبه وهو يشرف على درس المحصول، كان يمكن أن يكون أي شيء فيما عدا (زراع جنتلمان). [6]

إن غير الزراع يستولون على الزراعة ليس فقط لأن الحكومة جعلت الاستثمارات مغرية بل لأن سكان المدينة الأكثر ثراء هم بصورة متزايدة من يمكنهم الحصول على القروض أو يمكنهم شراء أراض مرتفعة الثمن والأدوات اللازمة لها. وإذ ترتفع أسعار الأرض فان شراء المالك الصغير أو المستأجر لها لا يعود أمرا بعيد الاحتمال كما كان من قبل بل يغدو مستحيلا وفي البلدان التي تضمن فيها شرعية الحيازة قانونيا إذا زرع المستأجر قطعة أرض باستمرار لعدد معين من السنين، يناور بعض الملاك لضمان ألا يحصل مستأجر وهم أبدا على وثيقة قانونية بالأرض، فالأرض الآن أثمن. ففي تانجور، بالهند ينقل الملاك الزراع بالمشاركة من قطعة أرض إلى أخرى كل عام ليمنعوا بنجاح إجراءات الحيازة تلك. [7] بالإضافة إلى ذلك، تزداد الضرائب مع ازدياد قيمة الأرض التسويقية ففي كولومبيا يحرض المشترون الأثرياء المحتملون لقطع الأرض الصغيرة سلطات الضرائب على إعادة تقييم الأرض وذلك للضغط على صغار الزراع. فالفلاحون الذين يعجزون عن زراعة الفصائل الجديدة من البن يجدون أنهم لا يستطيعون دفع الضرائب الأعلى ويضطرون للبيع للملاك الأكبر الذين يمكنهم عادة تجنب الضرائب بدفع رشوة. [8]

أناس أقل يسيطرون على أرض أكثر

تسيطر قلة تتناقص باستمرار على المزيد والمزيد من الإنتاج الزراعي. وتتطور تركيبة من الاحتكار المتزايد للأرض الزراعية في الهند، وبنجلاديش، والمكسيك، والفليبين، وكولومبيا-وعمليا في كل البلاد التي يعني فيها (التحديث) المدعوم رسميا الآن أن العائدات المرتفعة تنبثق من مجرد كمية الأرض التي يمكن للمرء السيطرة عليها، وليس من كيفية تحسينه لطريقة زراعية.

ففي منطقة تاميسيس، بكولومبيا، قام زراع البن الميسورون القادرون على تبني فصائل البذور الجديدة بزيادة متوسط حجم ملكياتهم بنسبة 76

في المائة في الفترة من 1963 إلى 1970 , [9] وبصورة مماثلة يزداد تركز الأراضي في المناطق المروية التي تدعمها الحكومة في المغرب. ففي خمس سنوات فقط. من 1965 إلى 1970، ارتفع متوسط حجم المزارع الحديثة المملوكة للمغاربة في إحدى المناطق المروية بنسبة 30 في المائة. [10]

علامة أخرى على التركيز المتزايد لملكية الأرض هي أن أصغر الزراع يبيعون أرضهم. وبالنسبة للبعض يبدو تدهور الزارع الصغير سوء حظ، لكنه، ويا للأسف، حتمي-لكن أحكام السيطرة على الإنتاج الزراعي ليس حتميا . انه ينتج من أفعال البشر بل ومن تخطيطهم ففي أوائل الخمسينات رأى كبار الزراع في ولاية سونورا المكسيكية أن أسعار الأرض على وشك الارتفاع بسبب خطط الري الحكومية الضخمة في المنطقة. فبدأوا يحتالون للاستيلاء بسعر رخيص على الأرض التي يملكها الآلاف من صغار الملاك. ولجأوا إلى أصدقائهم في بنك التسليف الزراعي القومي-وهو الوكالة الحكومية التي يعتمد عليها صغار الملاك في المنطقة لبقائهم. فبدأ البنك يؤخر قروض المحصول لصغار الملاك. وفي بعض الأحيان كانوا يتلقون القروض متأخرة لدرجة أن قمحهم-إذا أخذنا مثلا واحدا-كان عليه أن يزرع خارج الموسم، وهكذا فشل خلال عدة أعوام. وارتفعت مصروفات صغار الملاك بدرجة حادة، وشهدوا عدة سنوات من الكوارث. ثم جاءت الضربة القاضية: فقد استولت الحكومة على كل الملكيات ذات القروض الكبيرة للوكالات الفيدرالية. وهكذا نجح كبار الزراع. وانتهت غالبية صغار الملاك في إحدى القرى إلى بيع أراضيها بنحو عشر ثمن السوق لاثنين من أكبر الملاك وأقواهم نفوذا سياسيا في الولاية[11].

خلق المعدمين

في بعض المناطق يسعى ملاك الأراضي إلى إخراج مستأجريهم من الأراضي ويرى الملاك في ذلك مزايا عديدة فهم على سبيل المثال، يتخلصون من مستأجرين قد يطالبون بالأرض في ظل حركة إصلاح تنادي بالأرض لمن يفلحها . وعلاوة على ذلك يجد كبار الملاك أن من الأربح أن يقوموا بميكنة الإنتاج أو الاستفادة من العمال المؤقتين الذين ليست لديهم مطالب في الأرض أو المحصول. وقد استنتجت دراسة للبنك الدولي حول حجم

المزارع في إقليم البنجاب الهندي خلال الستينات إن المزارع التي جرت مكينتها قد نمت بمتوسط قدره 240 في المائة خلال فترة ثلاث سنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الملاك قرروا زراعة الأراضي التي كانوا يؤجرونها سابقا. [12] وكان مكسب مالك الأرض-الدخل المادي الأعلى-هو خسارة المجتمع حيث لم يعد عدد ضخم من المستأجرين قادرين على استئجار الأرض التي يحتاجونها لإعالة أنفسهم. ففي الهند عام 1969، كانت توجد 40 ألف قضية طرد مرفوعة ضد الزراع بالمشاركة في ولاية بيهار وحدها و 80 ألفا في كارانتيكا (بولاية ميسور). (13)

وبينما يتم إحكام السيطرة على الأرض ويجري طرد المزيد من المستأجرين يتزايد عدد العمال المعدمين. وفي كل الدول المتخلفة غير الاشتراكية الآن فإن ما بين 30 إلى 60 في المائة من الذكور الريفيين البالغين معدومون. وفي المكسيك في الفترة ما بين 1950 و 1960 زاد عدد العمال المعدمين بمعدل أسرع بكثير من زيادة السكان، من 3 , 2 إلى 3 , 3 مليون. [14] وفيما بين 1964 و 1970 ازداد عدد العائلات المعدمة في كولومبيا اكثر من الضعف. [15] وخلال فترة الخمس عشرة سنة التي تبدأ عام 1951 تضاعف عدد العمال المعدمين في بنجلاديش مرتين وربع مرة. [16] وفي الهند في الفترة من 1961 إلى 1971، ازداد عدد العمال الزراعيين بما يفوق 20 مليونا (أي بنسبة 75 في المائة). وفي نفس الفترة تناقص عدد الزراع بنسبة15 مليونا (أي بنسبة 16 في المائة). ولا يتضمن أي من هذه الأرقام المفزعة ملايين اللاجئين المعدمين الذين لا يجدون عملا في الريف فينخرطون في بحث يائس عادة عن العمل في المناطق الحضرية.

هكذا يتزايد عدد المعدمين بينما تتقلص الأعمال الزراعية. وتقليديا في عديد من البلدان كان أفقر الفلاحين المعدمين ينالون هم أنفسهم جزءا من المحصول. ففي الهند وبنجلاديش، وباكستان، وإندونيسيا كان المالك الكبير يحس فيما مضى بأنه ملتزم بالسماح لكل من يشاء الاشتراك في الحصاد بالاحتفاظ بسدس ما يحصده ولهذا فحتى أفقر الفقراء كان متأكدا من العمل لقاء بضعة أكياس من الغلال. أما الآن مع ازدياد احتمال المبيعات المربحة، يرفض المقاولون الزراعيون الجدد الالتزامات التقليدية للمالك تجاه الفقراء. ومن الشائع الآن للملاك أن يبيعوا المحصول في

الأرض لمقاول غريب قبل الحصاد. وبإمكان هذا الغريب أن يبحث عن أرخص عمالة بلا أية التزامات محلية حتى لو جلب عمالا من المناطق المجاورة.

وفي جاوا كان يسمح للعمال المعدمين بشغل الأراضي الجافة خارج الموسم ليزرعوا فيها المنيهوت والخضراوات. ولكن مع إدخال بذور الأرز الجديدة اصبح الملاك يهتمون الآن بري الأرض للإنتاج على مدار العام للأسواق التجارية ومن هنا لم يعد هؤلاء الشاغلون يجدون الترحيب.

التقليل من شأن النساء

عملية إبعاد الريفيين عن السيطرة على موارد إنتاج الغذاء التي وصفناها لتونا، تعاني النساء عادة من ضرر مزدوج: فالطلب على النساء يزداد بينما تتضاءل سيطرتهن الفعلية على موارد العائلة. [17] إذ يقل لدى العائلة من ارض تنعدم ويضطر الرجال اكثر فأكثر إلى البحث عن العمل المأجور بعيدا عن المنزل. ولا بد عندئذ للنساء اللائي كن يجهدن تقليديا في زراعة مجموعة من المحاصيل قرب المنزل باعتبارها رصيد طعام العائلة أن يتولين الآن المسئولية وحدهن وذلك عادة بأرض أقل وموارد مالية أدنى.

وعلاوة على ذلك، ومع انتشار الزراعة التجارية فان الخدمات الحكومية المحلية والقروض وعضوية تعاونيات التسويق تصبح الآن بصورة ساحقة إلى الرجال وليس إلى النساء. كذلك فان الدخل يسيطر عليه الرجال بدرجة كبيرة. ومع نقصان سيطرة النساء على موارد العائلة، يذهب الدخل النقدي الجديد عادة إلى ما وصفه عالم اجتماع ريفي بأنه (سلع نمط العزوبية)-أجهزة الراديو، وساعات اليد، أو الدراجات. وحتى إذا استخدم الدخل النقدي الناتج عن بيع المحصول التجاري في غذاء العائلة فليس من المرجح أن تكون له قيمة غذائية مساوية للغذاء المنتج منزليا.

ضرورة الثورة الخضراء

كانت الثورة الخضراء تمثل تاريخيا اختيارا لزراعة فصائل من البذور تنتج محاصيل عالية في ظل ظروف مثلى. كان اختيارا لعدم البدء بتطوير بذور اكثر قدرة على تحمل الجفاف أو الآفات. وكان اختيارا لعدم التركيز

أولا على تحسين الطرق التقليدية لزيادة المحاصيل، مثل الزراعة المختلطة. وكان اختيارا لعدم إجراء تطوير تكنولوجيا منتجة كثيفة العمالة، ومستقلة عن الإمداد الخارجي بالمعدات. وكان اختيارا لعدم التركيز على تدعيم الوجبات المتوازنة التقليدية من الغلال والبقول.

بالإضافة إلى ذلك وعلى ضوء كل هذه (الدروب غير المتبعة) لا بد لنا أن نسأل أنفسنا هل تنسينا لهفتنا على احتضان الجديد، واندفاعنا إلى توسيع مدى المعرفة والسيطرة الإنسانية، أن تعمل على تطبيق الحكمة الجماعية التي توارثناها من قبل ؟ هل منعنا انبهارنا بالعلم عن معالجة المشكلات الأصعب بما لا يقارن للتنظيم الاجتماعي والممارسات الزراعية للزراع الحقيقيين ؟ إذ بالنسبة للأغلبية الجائعة، لا تعني بذور(المعجزة) شيئا بدون السيطرة على الأرض، والماء، والأدوات، والتخزين، والتسويق.

وتتضمن سلسلة من الدراسات الرئيسية التي تعد الآن لمنظمة العمل الدولية وثائق تثبت انه في دول جنوب آسيا السبع التي تضم 70 في المائة من تعداد السكان الريفيين في العالم المتخلف غير الاشتراكي اصبح فقراء الريف أسوأ حالا مما كانوا عليه منذ عشر أو عشرين سنة مضت. وتلاحظ الدراسة الموجزة بسخرية أن (ازدياد الفقر لم يرتبط بنقص في إنتاج الحبوب للفرد، وير المكون الرئيسي لوجبة الفقراء). بل ارتبط بارتفاع في هذا الإنتاج وها هي ذي أمثلة نمطية:

● الفليبين. رغم حقيقة أن الإنتاج الزراعي قد ازداد بنسبة ما بين 3 و 4 في المائة سنويا خلال الخمسة عشر أو العشرين عاما الأخيرة، فإن خمس العائلات الريفية تعاني من انخفاض هائل ومطلق في مستويات المعيشة، وتزايدت سرعة هذا الانخفاض خلال أوائل السبعينات. وفي عام 1974 انخفضت أجور الزراعة اليومية الحقيقية إلى نحو ثلث ما كانت عليه عام 1965 [18].

● بنجلاديش: بين 1963 و1975، ازدادت نسبة العائلات الريفية المصنفة على أنها فقيرة فقرا مطلقا بأكثر من الثلث وتلك المصنفة على أنها بالغة الفقر خمسة أضعاف. لكن نحو 15 في المائة من العائلات الريفية في بنجلاديش تمتعت بدخول حقيقية أعلى بصورة ملحوظة عام 1975 [19].

● سري لانكا: رغم ارتفاع دخل الفرد بين 1963 و 1973، انخفض استهلاك

الأرز بالنسبة للجميع فيما عدا الطبقة التي تتمتع بأعلى دخل وعانى كل العمال من انخفاض في أجورهم الحقيقية فيما عدا عمال الصناعة والتجارة الذين بقيت أجورهم الحقيقية ثابتة.[20]

أين ذهب كل الغذاء

في عديد من البلدان أدت الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي خصصت لتحديث الإنتاج إلى زيادة فعلية في محاصيل كثير من الزراع الميسورين. لكن ماذا حدث لأغلبية الإنتاج الزائد ؟.

● بعضه يذهب إلى المجموعات الحضرية ذات الدخل المتوسط والمرتفع. ففي بلدان مثل الفليبين والمكسيك أفاد الإنتاج الزائد الصناعيين الناشئين وشركاءهم الأجانب الذين يريدون توفير الغذاء الرخيص للعمال في صناعات المدن لكي يبقوا الأجور منخفضة. كما ساعد إجمالي زيادات الإنتاج النخبات الحكومية التي تخشى القلاقل في المدن مثل مظاهرات الغذاء في المدن المكسيكية خلال الأربعينات-إذا لم يتم الحصول على غذاء كاف من المناطق الريفية.

● بعضه يحول إلى منتجات ترفيه لا يقدر على شرائها الفقراء. فقد تعاونت حكومتا الولايات المتحدة والباكستان مع شركة كورن برودكتس ومقرها نيوجرسي لتحسين محاصيل الذرة الباكستانية-وهي تقليديا الغذاء الأساسي الذي يزرعه فقراء الريف. وقد زادت البذور المهجنة وغيرها من المعدات المحاصيل بالفعل. إلا أن الذرة الآن هي محصول نقدي يزرعه عدد قليل نسبيا من كبار الزراع لتصنيع مادة تحلية أساسها الذرة تستخدم في أشياء مثل المشروبات الغازية.

● بعضه يستخدم غذاء للماشية لإنتاج اللحم الذي لا تقدر على شرائه أغلبية السكان المحليين.

ففي عام عام 1971، نصح أحد تقارير منظمة الأغذية والزراعة (H Y V) دول العالم الثالث بشأن مشكلة كيفية التخلص من (فائض) الغلال الناتج من نجاح حملات إنتاج الثورة الخضراء. واقترحت منظمة الأغذية والزراعة استخدام نسبة أكبر من القمح لتغذية الحيوانات أو التحول إلى زرع الغلال الخشنة الأكثر ملاءمة للماشية من القمح والأرز. هل يمكن أن يكونوا جادين

؟ كانت منظمة الأغذية والزراعة تنصح بلدانا لديها أخطر مشكلات سوء التغذية في العالم بأن تعالج مشكلة الفائض المزعومة بزيادة إطعام الماشية !

في عام 1971 كان ثلثا أرز الثورة الخضراء بكولومبيا يذهب لإطعام الماشية أو لإنتاج البيرة. وأتاحت زيادة محاصيل الأرز المادة الخام لبدء صناعة تسمين الدواجن. فهل يعني هذا أن سيئي التغذية بكولومبيا سيأكلون الدواجن ؟ بالنسبة لأكثر من ربع عائلات البلاد، يعني مجرد شراء رطلين من الدواجن أو «دستة» من البيض مكسب أسبوع كامل أو أكثر. ويذهب معظم إنتاج البيض الزائد إلى المأكولات المصنعة مثل الوجبات الخفيفة والمايونيز التي تبيعها شركات الغذاء المتعددة الجنسية لنخبة المدن. [21].

● بعض الإنتاج الزائد يصدر.

بينما يجري إبقاء غالبية الناس أفقر من أن يشكلوا سوقا محلية ويجري جعل الزراعة معتمدة على المعدات الأجنبية مثل الأسمدة والآلات يجري تدعيم التركيبة الاستعمارية للإنتاج من أجل التصدير بحثا عن أسواق مجزية وعن العملة الأجنبية اللازمة لدفع المعدات المستوردة. فالهند تصدر أنواعا ممتازة من البطاطس إلى بلدان مثل السويد والاتحاد السوفييتي، إلا أن كمية البطاطس المتوفرة للشعب الهندي قد خفضت بنسبة 12 في المائة بين 1972 و 1974 , [22] وتصدر أمريكا الوسطى ما بين ثلث ونصف إنتاجها من لحم البقر إلى الولايات المتحدة وحدها.

● بعض الإنتاج الزائد يلقى ببساطة إلى القمامة.

فالفواكه والخضراوات المنتجة في أمريكا الوسطى للتصدير إلى الولايات المتحدة تمنع في كثير من الأحيان من دخول سوق مشبع أو تفشل في تحقيق معايير الولايات المتحدة في (النوعية)-الحجم، واللون، والنعومة. ولما كان السكان المحليون ومعظمهم معدمون، أفقر من أن يشتروا أي شيء فإن ما يبلغ 65 في المائة من الفواكه والخضراوات المنتجة طبقا لإحدى الدراسات، لا بد من إلقائها في القمامة بالمعنى الحرفي للكلمة أو إطعامها لماشية (التي تصدر بدورها) حيث يمكن ذلك. [23]

إن إغفال إعادة توزيع السيطرة على موارد الإنتاجية والتركيز بدلا من ذلك على تقدم إنتاج الزراعة التجاريين قد حدد إلى أين يمضي الإنتاج.

ولما كانت أية زيادة في الإنتاج لا يقابلها زيادة جمهور المشترين، فإن إنتاج الطعام مهما بلغ سوف ينتهي إلى نخبة حضرية أو إلى سوق تصدير، أو لعمل منتجات الماشية التي لا يمكن أن يشتريها سوى الميسورين.

قانون أساسي للتنمية

يعتبر الكثيرون الثورة الخضراء تحديدا تكنيكيا ويرون أنها باعتبارها كذلك يجب ألا يتوقع منها حل المشكلات الاجتماعية. لكن ما وجدناه هو أنه لا يمكن الفصل بين التجديد التكنيكي والتغير الاجتماعي. فأحد القوانين الأساسية للتنمية هو أن إدخال أية تكنولوجيا مربحة إلى مجتمع يتفشى فيه التفاوت في القدرات (النقود، وملكية الأراضي، والنفوذ، والحصول على القروض) يؤدي إلى تردي أوضاع الأغلبية الأقل قدرة بطريقة مؤسفة. ويزيد الميسورون والأقوياء في مجتمع ما من إثراء أنفسهم على حساب الخزانة القومية وفقراء الريف. وبينما يكتسب الميسورون أصلا المزيد من السيطرة على عملية الإنتاج يصبح أغلبية الناس هامشيين، وفي الحقيقة، خارجين تماما عن عملية الإنتاج الزراعي. وفي تلك المجتمعات تكون المهمة الوحيدة التي يؤديها وجود أعداد احتياطية من الأغلبية الفقيرة هي إبقاء أجور من يجدون عملا منخفضة. وباستبعادهم من الإسهام في الاقتصاد الزراعي لا تعود من المنتفعين به، فاستبعادها من الإنتاج يعني استبعادها من الاستهلاك. ويعرف العامل الذي يعمل لقاء ستة وثلاثين سنتا يوميا في بيهار في الهند هذه الحقيقة جيدا: (إذا لم تكن تملك أي أرض فلن تجد أبدأ ما يكفي لغذائك)، حتى إذا كانت الأرض تنتج جيدا) هذا ما يقوله.[24]

إن الثورة الخضراء لم تكسب لنا وقتا. والتحديث القائم على أبنية اجتماعية قمعية يوطد دعائم الطبقات المالكة التي تتمتع الآن بمكانة افضل ولديها استعداد اقل للمشاركة في ثروتها المكتسبة حديثا. وهكذا فان التركيز فقط على زيادة الإنتاج، دون مواجهة مشكلة من يسيطر ومن يشارك في عملية الإنتاج أولا، يعقد المشكلة فعلا، إذ يجعل غالبية الناس أسوأ مما كانت عليه. وبالمعنى الحقيقي وهكذا فان فكرة أننا نتقدم هي أكبر العوائق أمامنا بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة فلا يمكننا إن نتقدم إلى الأمام-أي لا يمكننا اتخاذ الخطوة الأولى نحو المساعدة في تحسين رفاهية الأغلبية

الساحقة من فقراء العالم-ما لم ندرك بوضوح أننا الآن نسير إلى الوراء.

في معظم البلدان النامية كان لدى الريفيين تقليديا ثقة قليلة في الحكومات القومية. كانت السياسات الحكومية ينظر إليها عادة بشك وربما عن وجه حق.. . ولكن الريفيين بدأوا ينظرون إلى هذه الحكومة بمزيد من الثقة، ويشعرون بدرجة ما على الأقل، أنها حكومتهم. بهذه الطريقة، يمكن أن يقال عن الثورة الخضراء أنها تساهم أيضا بطريقة بناءة في الاستقرار السياسي.

جورج هارار، رئيس مؤسسة روكفللر في عرضه وتقريره السنوي، 1970.

13 تقويض أمن العالم الغذائي

لن يكون هناك أمن غذائي حقيقي، مهما بلغ الإنتاج، ما دامت موارد إنتاج الغذاء يسيطر عليها أقلية ضئيلة، وتستخدم فقط لإثرائها. ففي مثل هذا النظام سيتحقق الربح الأكبر دائما من تلبية مطالب أعمال أولئك الذين يمكنهم دفع أكبر ثمن- وليس الجوعى.

واليك ما نعنيه: فإذا كان رجال أعمال المزارع في كولومبيا يجدون أن بإمكانهم كسب المزيد من النقود بزراعة علف الماشية لمصنعين مثل «رالستون يورينا» اكثر مما يكسبون من زراعة نبات مثل الفول، فانهم سيزرعون العلف. وحين يكتشف زارع تجاري مكسيكي في «سينالوا» أن بإمكانه كسب نحو عشرين ضعفا من زراعة الطماطم للتصدير بالنسبة إلى زراعة القمح، فالأرجح انه سيتحول إلى زراعة الطماطم. وإذا وجد كبار الزراع في أمريكا الوسطى والجنوبية، أن زراعة الأزهار للتصدير تجلب لهم ربحا اكبر مما تجلبه زراعتهم الذرة للناس المحليين فانهم سيزرعون الأزهار.

وفي رحلة بحث في شمال غرب المكسيك، صادفنا عدة معامل تقطير حديثة الإنشاء لإنتاج البراندي من الكروم، التي تزرع في آلاف الافدنة

المروية، وهى الأرض التي كان يمكن للناس المحليين زراعتها بغذاء مغذ. وفي اليوم التالي أوضح لنا رئيس أبحاث الحبوب في مركز أبحاث قريب ترعاه الحكومة، أن المزارع في المنطقة يكسب نحو 500 دولار من الفدان، بزراعة الكروم، أي اكثر أربع مرات من القمح.

وفي بلد مثل المكسيك، حيث ازدادت وفيات الأطفال المبكرة بسبب سوء التغذية بنسبة 10 في المائة خلال السنوات العشر الماضية، تناقصت المساحة المخصصة لزراعة محاصيل الغذاء الأساسية-الذرة، والقمح، والبقول، والأرز- بنسبة 25 في المائة، خلال نفس الفترة. وليس مستغربا إذن، أنه في الفترة من 1973 إلى 1976، اضطرت المكسيك الاستيراد 15 في المائة من الذرة اللازمة لها، و25 في المائة من القمح، و45 في المائة من فول الصويا.

إن المكسيك مثال بارز على دولة قطعت شوطا كبيرا في ائتمان كبار الزراع التجاريين على مواردها الزراعية. والنتيجة ؟ كان على الحكومة عمليا أن ترشوا الزراع الذين تم (تحديثهم) لجعلهم يواصلون إنتاج المحاصيل الأساسية للسوق الوطني ؛ فقد كان على الحكومة أن ترفع ضمانات السعر بالنسبة 112 في المائة بين 1970 و1975، وحتى عندئذ ! انخفضت نسبة الأراضي التي تزرع الأغذية الأساسية. وبسبب السيطرة المحكمة لقطاع الزراعة التجارية على الإنتاج، استطاع كبار الزراع التجاريين استخدام التهديد بتقليل الإنتاج للحصول على أسعار أعلى تدعمها الحكومة. وفي بعض الأحيان نفذوا تهديداتهم-متحولين إلى زراعة محاصيل العلف أو محاصيل التصدير-حتى تم زيادة الدعم الذي تقدمه الحكومة لزراعة غذاء أساسي بدرجة كافية. كذلك فان الأمن الغذائي لبلد يسيطر فيها كبار الزراع التجاريين فعليا على إنتاج الغذاء مهدد إلى الأبد لسبب آخر: فكبار الزراع يمكنهم حجب الغذاء عن السوق في فترات ارتفاع الأسعار، توقعا لأرباح أعلى فيما بعد. أن ائتمان نخبة مدللة على الزاد الغذائي لدولة، هو في الواقع اختيار خطر وباهظ الثمن.

ما هي درجة تعرض نظام زراعي للأخطار الطبيعية ؟

هل يمكننا قياس الأمن الغذائي باجماليات الإنتاج، إذا كانت القاعدة الزراعية التي تنتج المكاسب بالجماليات نفسها مهددة ؟

لنضع في الاعتبار هذه الأحداث المنفصلة ظاهريا:

● إندونيسيا: 1974- 1975: خربت على الأقل مساحة 500 ألف فدان من الأراضي المزروعة أرزا، بالفصائل الجديدة بسبب مرض فيروسي نشرته أوبئة من الحشرة النطاطة[1]، (ومنذ ذلك الحين بدأت إندونيسيا برنامجا يستهدف الاستعاضة عن الفصائل عالية الاستجابة بالأنواع المحسنة محليا).

● الفليبين، 1970- 1972: بلغ فيروس التتجرو الذي يصيب الأرز مستويات وبائية في حقول أرز الثورة الخضراء [2].

● زامبيا، في السبعينات: أصابت كارثة أخذت شكل فطر حديث الاكتشاف يسمى فوساريوم أنواع الذرة الجديدة المهجنة التي يزرعها الزراع التجاريون، بينما نجت محاصيل الذرة التقليدية للفلاحين من الهجوم [3]

ماذا تكشف عنه هذه الأمثلة لخسارة المحاصيل بسبب الأمراض والآفات؟

أن حقول الثورة الخضراء عادة أكثر عرضة للإصابة من الحقول المزروعة بالطرق التقليدية ببذور مطورة محليا. لماذا ؟ جزء من السبب ببساطة، هو أن الأحواض الأكثر كثافة في حقول الثورة الخضراء تقدم طعاما أكثر وفرة للآفات. كذلك يقدم الحصاد المتعدد الذي تتيحه البذور الجديدة، الأسرع نموا، غذاء أكثر انتظاما على مدار العام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد هجنت البذور الجديدة مع وضع الأولوية المطلقة لإنتاج اكبر محصول ممكن، لا لمقاومة الأمراض والآفات.

ويتعقد خطر خسارة المحاصيل لأنه، بينما تمثل البذور الجديدة فرصا جديدة للأمراض والآفات، فان الممارسات التقليدية الفعالة في مواجهة هذه المشكلات تصبح من ضحايا الثورة الخضراء. فتاريخيا، كانت زراعة الأرز تقتضي إغراق الحقول بالمياه لبضعة أسابيع كل عام، وبذلك تغرق آفات عديدة. ولكن لسوء الحظ، فأن التوقيت الدقيق للبذور الجديدة لا يتيح عادة هذه الممارسة. كذلك فإن تبادل زراعة محصول غذائي، مع محصول يقوي التربة (ويسمى الإخصاب الأخضر) هو وسيلة تقليدية مجربة للسيطرة على الآفات، بانتزاع النباتات التي تتغذى عليها لفترة موسم. وكان هذا التقليد منتشرا حتى في الولايات المتحدة إلى وقت قريب. لكن مع تزايد استخدام الأسمدة الكيمائية. اصبح الإخصاب الأخضر «موضة»

قديمة. والخوض كذلك ممارسة أخرى في طريق الانقراض. (وإذا كنت تتساءل، فالخوض يعنى استخدام الجاموس ليخوض في الحقول لكي يعمل على تهوية التربة، ويزيد الاحتفاظ بالماء، ويدوس الأعشاب، ويقضي على الحشرات [4]).

وأخيرا، فإن التجانس الوراثي للبذور الجديدة المزروعة على مساحات كبيرة، يعنى أنها أكثر تعرضا لخطر الأوبئة. ومنذ بضعة أعوام، أدركت الولايات المتحدة لمحة ما يعنيه ذلك. ففي عام 1970، اكتسح وباء أوراق الذرة الجنوبي الضخم 50 في المائة أو اكثر، من المحصول في عديد من ولايات الساحل (بنسبة 15 إلى 20 في المائة من إجمالي محصول الذرة المحلي) والمثل الأكثر مأساوية، هو وباء البطاطس الايرلندي، الذي مات خلاله اكثر من مليون شخص في أربعينات القرن الماضي. ويعتقد العلماء الآن أن المشكلة الكامنة، هي نقص التنوع الوراثي في محصول البطاطس.

واليوم فإن كل القمح القزمي للثورة الخضراء* (الذي يمثل الآن 20 في المائة من كل القمح المزروع) يرجع إلى نبات أصلي واحد. ونفس الشيء يصدق على فصائل الأرز القزمية. وهكذا لو كانت جينات النباتات الأصلية التي تجعلها قزمية، مرتبطة بقابلية ملازمة للتعرض لأحد أمراض النباتات، مثل بثرة العصافة**، أو تعفن الذرة، أو سناج كارتال (هذه أسماء حقيقية!)، لأصبحت الثورة الخضراء سوداء بين عشية وضحاها.

وإذن فيمكن أن تكون البذور الجديدة أكثر تعرضا للهجوم. بسبب الأحواض الأكثر كثافة، والمحصول المتعدد، والتجانس الوراثي، . ومن ثم فإن الأبحاث الحالية على النبات تكرس تركيزا أكبر على التهجين من أجل المقاومة. لكن المشكلة اعقد بكثير من مجرد العثور على بذرة تقاوم أمراض اليوم. فالطبيعة ليست ساكنة. والآفات والأمراض تتكيف باستمرار.

ويعتقد العلماء من أمثال الدكتور هـ. جاريسون ويلكس، وهو خبير بواراثيات الذرة في جامعة ماساشوستس، أن الأمر مجرد مسألة وقت فقط، قبل حدوث طفرة من مرض حالي، تسمح له بمهاجمة أنواع البذور الجديدة. ويقول ويلكس، تتكيف كل من النباتات والأمراض التي تهاجمها دائما، أحدها مع الآخر في حالتها البرية خلال عملية تطورية. فالأمراض تحدث فيها طفرة لأشكال جديدة من الهجوم، والنباتات لأشكال جديدة من

المقاومة ! لكنه يحذر، (انه في ظل الزراعة الحديثة، لم تعد النباتات تحدث طفرة، بل تجري زراعتها من بذور جديدة كل عام، من اجل محاصيل مرتفعة مستمرة. إلا أن طفرة الأمراض لا يمكن وقفها[5]).

هذه الحتمية لن تكون بهذه الخطورة لو كان باستطاعتنا دائما أن نهرع إلى المعمل لننتج فصيلة جديدة-محتفظين بخطوة سابقة على الطبيعة، وخاسرين محصولا واحدا على الأكثر. لكن تطوير فصيلة مقاومة يستغرق وقتا. فهل يستطيع العالم أن ينتظر ما بين عشرة وعشرين جيلا من البذور، أي أربع أو خمس سنوات، للحصول على هجين مقاوم ؟ [6] واضح، أن الإجابة بالنفي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا السيناريو يفترض استمرار وجود المادة التي يمكن دائما لمربي النبات الحصول منها على فصيلة جديدة مقاومة. لكن هل ستظل موجودة ؟ لقد تحدثنا هنا في الباب الخامس عن التحول الاجتماعي والاقتصادي للزراعة. لكن ماذا عن التحول في زراعة العالم فيما يتعلق بالنباتات ذاتها ؟ ماذا سيحدث عندما تخترق الزراعة التجارية، المقننة وفق معايير، كل ركن من أركان الأرض ؟

لقد زرع الجنس البشري تاريخيا ما يفوق 3000 نوع من النباتات من أجل الغذاء، وحوالي نصف هذا العدد بكميات كافية للتجارة. واليوم، في تضاد صارخ، يوجد خمسة عشر نوعا فقط، تضم الأرز، والذرة، والقمح، والذرة الصفراء، والشعير، وقصب السكر، والبنجر، والبطاطس، والبطاطا، والمنيهوت، والفول الشائع، وفول الصويا، والفول السوداني، وجوز الهند، والموز، تغذى فعليا العالم بأسره، وتقدم من 85- 90 في المائة من كل الطاقة البشرية. ومن بين تلك، فإن ثلاثة نباتات فقط، هي القمح، والأرز، والذرة تقدم الآن في المائة من محصول العالم من الحبوب [7].

والآن وبالأخص مع وجود نباتات قليلة يمكننا الاعتماد عليها، فإن الحفاظ على التنوع الوراثي داخل هذه الأنواع ضروري إلى أقصى حد. فالتنوع الوراثي، كما رأينا، ضروري لمنع القضاء بالجملة على محصول تكون فيه كل النباتات عرضة للإصابة بنفس المرض، وهو أساسي كذلك باعتباره المخزن الذي يزودنا بالمادة التي نهجن منها الفصائل الجديدة المقاومة. وميراث التنوع الوراثي لم يوزع بانتظام في كل أجزاء الأرض. ففي العشرينات،

اكتشف عالم وراثة النبات ن. أ. فافيلوف، ثمانية مراكز رئيسية، وثلاثة مراكز فرعية للتنوع الشديد في الجينات، كلها تقع في البلدان المتخلفة (على طول مدار السرطان ومدار الجدي)، في أقاليم جبلية معزولة بأراض منحدرة أو موانع طبيعية أخرى. ولا تمثل هذه المراكز سوى واحد على أربعين من أراضي العالم الزراعية، لكنها كانت مصدر كل نباتاتنا الغذائية تقريبا. ومن هذه المستودعات الطبيعية جاء كثير من أثمن الأنواع والجينات التي استخدمها علماء وراثة النبات خلال الخمسين عاما الأخيرة[8]

وحتى الآن ظل العلماء يلجأون إلى هذه المناطق ذات التنوع الوراثي للحصول على بلازما جرثومية ليهجنوا بها المقاومة. لكن هذا التنوع لم تجر أبدا حمايته بصورة مناسبة. فقد كانت مجموعات المواد الجينية تفقد عادة حين يستبعدها العلماء بعد العثور على الجينات التي تخدم هدفهم المباشر. وفجأة ساءت المشكلة في السبعينات بصورة درامية. ويصف ذلك عالم وراثة النبات، ويلكس بقوله: (إننا نكتشف أن الزراع المكسيكيين يزرعون بذرة مهجنة من شركة بذور في الغرب الأوسط الأمريكي، والزراع في التيبت يزرعون الشعير من محطة تهجين نبات اسكندنافية، والزراع الأتراك يزرعون القمح من برنامج القمح المكسيكي.) ويستنتج، (كل واحدة من هذه المناطق التقليدية للتنوع الوراثي تتحول بسرعة إلى منطقة بذور متجانسة.)[9]

وفور إدخال الفصائل الأجنبية، يمكن أن تنقرض الفصائل المحلية خلال عام واحد لو استهلكت البذور ولم تحفظ. يقول الدكتور ويلكس، (حرفيا، يمكن لتراث وراثي دام ألف سنة، في واد معين، أن يختفي في صحن واحد من الثريد [10]).

ويذهب البعض إلى أن ضمانتنا ضد «انقراض» الجينات سوف تكمن في إقامة بنوك البذور التي تكون خزانات للتنوع الوراثي. لكن بنوك البذور هي الأخرى عرضة للخطر لسوء الحظ. فقد ضاعت إلى الأبد مجموعة ضخمة من بيرو من بلازما الذرة الجرثومية، وهى إحدى اكبر مجموعات أمريكا الجنوبية، حين توقفت المضخات التي تدير الثلاجات التي كانت محفوظة فيها. !

كذلك فان مركز أبحاث الذرة بالمكسيك، الذي انتج البذور الأصلية للثورة الخضراء، خسر بإهمال بعض ما لديه من بلازما الذرة الجرثومية

التي لا تعوض، والتي جمعت خلال الأربعينات [11]. ومازال لدى بنجلاديش نحو 1200 فصيلة تقليدية مختلفة من الأرز، ولدى إندونيسيا 600. فبأي قدر من الفعالية يمكن حماية هذا التنوع الوراثي، إذا أخذت بعيدا عن الحقل لحفظها في التخزين البارد لبنك بذور ؟ أن من البدائل التي يقترحها عديد من العلماء لبنوك البذور، إيجاد معازل طبيعية منتقاة بعناية في كل أنحاء العالم، يمكنها الحفاظ على مجموعات حية في الحقول.

لكن طالما بقى مثل هذا البحث حكرا على قلة من الشركات بصورة أساسية، فإن المرء يتساءل ما الإجراءات الوقائية التي ستتخذ. وبالفعل فان شركة بيونير هاى-بريد انترناشيونال، وشركة دي كالب للأبحاث الزراعية، تنتج 55 في المائة من سوق الذرة المهجنة. وهاتان الشركتان، بالإضافة إلى ست شركات أخرى، تسيطر تقريبا على كل تطور وتسويق الهجائن [12]. فهل يمكن توقع أن تساعد هذه الشركات على الحفاظ على كنوز حية من التنوع الوراثي، يمكن أن تساهم فيها كل الدول ؟ أم إنها ستحفظ بحوثها الوراثية من المنافسين، ولا تطور سوى الفصائل الأكثر مبيعا؟

ما درجة اكتفاء النظام الزراعي بذاته ؟

هذا هو المقياس الثالث للأمن الغذائي الحقيقي. ولقياس درجة اكتفاء نظام زراعي ما بذاته، لا بد للمرء أولا أن يعرف من يسيطر على معدات الزراعة الضرورية لجعل الأرض منتجة. ولنأخذ على سبيل المثال، بذور الذرة المهجنة الجديدة. فنظرا إلى أن البذور لا تتكاثر بصورة مكتملة، فان الفلاحين الذين يوفرون بذورا من محصول للزراعة التالية، يجدون أن محاصيلهم ونوعيتها ينخفضان بصورة كبيرة. ومن ثم فإن الزراع-بمجرد أن يتورط في نظام البذور المهجنة-يكون معتمدا على مد جديد من البذور موسما إثر آخر. وهذه البذور تأتي الآن أساسا من شركات خاصة قادرة على إنتاجها من خلال عملية تلقيح متحكم فيها. وقد طورت وزارة زراعة الولايات المتحدة لتوها بذورا تسمى هجائن ذاتية التوليد، سوف يتمكن الزراع من استخدامها عاما بعد آخر، دون مشتروات جديدة من شركات البذور [13]، ويقال لنا أن من غير المحتمل أن تحذو كبرى شركات البذور

حذو، هذا التطور إذ أن كل نظام مبيعاتهم سيصبح مهددا.

كذلك فإن الاعتماد على الأسمدة الكيميائية المستوردة، يسير في اتجاه مضاد، للحفاظ على نظام زراعي مضمون، ومكتف بذاته. ورغم ذلك، فإن الهيئات والمعاهد الموجودة في الدول الصناعية، تصدر خرافة أن الأسمدة الكيميائية هي افضل طريقة لتحقيق مكاسب إنتاجية. واصبح هذا الطريق لزيادة الإنتاج يعد نموذجا يسلم به اغلبنا. فمن 1942 إلى 1967، ازداد استخدام السماد الكيماوي في الولايات المتحدة عشرة أضعاف-ليس لأنه كان الطريق الوحيد لتحقيق زيادات إنتاج. بل لأسباب أخرى. أحد هذه الأسباب، هو أن الأسمدة الكيماوية أصبحت بالغة الرخص. فقد انخفضت تكلفة سماد النيتروجين إلى نصف، وفي بعض الأحيان إلى ربع ما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. كذلك يمكن ربط الطلب الأكبر على سماد النتروجين بالتنشيط السريع لاستهلاك اللحوم. (يتطلب إنتاج اللحوم المتغذية على الحبوب نحو ستة عشر ضعفات، مما يتطلبه إنتاج البروتين النباتي).

والأكثر دلالة من ذلك، هو أن استخدام السماد الكيماوي يتزايد لتعويض استنفاد مخصبات التربة، نتيجة فقدان النيتروجين، عن طريق الممارسات الزراعية السيئة والتآكل الناشئ عنها. ويقدر أحد التقديرات فقدان نيتروجين التربة في أراضي الغرب الأوسط الأمريكي الخصبة بنسبة 40 في المائة خلال القرن الماضي.[14] ومن المقدر أن ما بين خمس عشرة سنة، وعشرين سنة من استخدام المواد العضوية-الروث، وبقايا النباتات، ومياه المجاري، وما شابه-ستكون ضرورية لاستعادة التكوين العضوي والنيتروجين إلى الأراضي الأمريكية. هذا الاستنزاف للتربة يكشف الكثير عن الزراعة الأمريكية. فالفلاحة الحريصة الضرورية للحفاظ على التربة الهشة، وإخصاب التربة الفقيرة، لم تتطور هناك أبدا، لأنها ببساطة لم تبد ضرورية حتى الآن.

أما إدراك الأهمية الحاسمة، للرعاية الحريصة للتربة، فلم نتوصل إليه إلا مؤخرا، وقد شرح لنا أحد مسئولي إدارة الحفاظ على التربة في ولاية ايوا، كيف انه وفق طريقة العناية بالأرض، يمكن أن تبقى التربة السطحية ستة وثلاثين عاما فقط، أو لفترة غير محدودة، فإذا حرثت التربة إلى أعلى

التل والى أسفله في الخريف، وزرعت فيها الذرة عاما بعد عام، دون أية رواسب نباتية، فسوف يتم فقدان كل الست أو الثماني بوصات المتبقية من التربة السطحية، لآيوا، حتى من الأراضي القليلة الانحدار جدا. أما على النقيض، إذا لم تستخدم زراعة الحرث وصنعت الحواجز حول تضاريس التربة، وبقيت الرواسب النباتية فيها طول العام، فيمكن للبوصات الثمانية من التربة السطحية أن تبقى غير محدودة، إذ ستتكون تربة سطحية جديدة باستمرار. أما اليوم، فان مالا يزيد عن ثلث أراضي آيوا الزراعية، تحميها ممارسة الحفاظ على التربة اللازمة لحماية التربة السطحية.[15]

فهل هذا السجل الأمريكي-إهمال الحفاظ على التربة والاعتماد على الأسمدة الكيماوية-نموذج مفيد للدول المتخلفة اليوم ؟

إن البلدان المتخلفة تستورد الآن 55 في المائة من أسمدة النيتروجين اللازمة لها [16]، مما يعرضها لخطر أسعار الأسمدة التي تناطح السحاب. فقد قفزت أسعار السماد العالمية إلى ثلاثة أضعاف فيما بين 1970 و 1974. وانخفض إنتاج المحاصيل في عديد من البلدان المتخلفة، لمجرد أنها قد أصبحت معتمدة على الأسمدة الكيماوية، لكنها لم تعد قادرة على استيرادها. لكن حتى لو كان من الممكن الاعتماد على الأسمدة الكيماوية المستوردة لزيادة إنتاج الغذاء، فهل هذه نقطة البدء للبلدان المتخلفة ؟

إن بإمكان الأسمدة الكيماوية أن تزيد المحصول، لكنها لا تستطيع أن تحفظ أو تنشط مواد التربة العضوية. إلا أن المواد العضوية، هي المفتاح النهائي للخصوبة، فهي تحفظ التكوين المسامي للتربة، وتتيح قدرة اكبر على الاحتفاظ بالمياه (وهو أمر له أهمية حاسمة خلال الجفاف)، وتسمح للأوكسجين بالنفاذ، لتستخدمه مكونات التربة العضوية في تحليل الروث، والرواسب النباتية، وغيرها من المواد العضوية. والاعتماد أساسا على الأسمدة الكيماوية يمكن أن يكون عقيما على المدى البعيد. فكلما زاد اعتماد المرء على الأسمدة الكيماوية بدل الروث، وأقراص الروث، ودورة المحاصيل، والروث الأخضر، تدهورت المادة العضوية، وقلت قدرة النباتات على امتصاص النيتروجين غير العضوي من الأسمدة الكيماوية.

ومن ثم لا يجب التفكير مطلقا في السماد الكيماوي، على انه البديل للمصادر العضوية. أولا: لأن كل الموارد العضوية يجب أن تعبأ وتعاد إلى

التربة، ثم بالنسبة للبلدان مثل الصين والجزائر التي تملك البترول لإنتاج السماد الكيماوي، يمكن أن يكون تطوير واستخدام هذه الإمكانية معقولا. (أكثر من ذلك، فحتى رغم أن الصين تندفع بقوة نحو استخدام بترولها في صنع السماد، فإن 70 في المائة من سمادها ما زال يأتي من مصادر عضوية، وهو يكفي لضمان إنتاج غذاء كاف.)

وحتى إذا لم تتوفر الموارد المحلية لإنتاج السماد الكيماوي، (وهذه هي حالة معظم البلدان المتخلفة)، فإن من الممكن تحقيق زيادات المحصول بتعبئة المواد العضوية المحتملة التي تبدد الآن. ومع التقدير بتحفظ، فان مواد النفاية من الحيوانات، والنباتات، والبشر في البلدان المتخلفة يمكنها توفير من ستة إلى ثمانية أضعاف المواد المخصبة، التي حصلت عليها هذه البلدان خلال الفترة 1970- 1971 من استخدام (الأسمدة الكيماوية. وقد قدرت قيمة النفايات العضوية في البلدان المتخلفة في 1973 بما يفوق 16 مليار دولار. وباستخدام وسائل كثيفة العمالة، يمكن تحويل نفايات المدن في الهند إلى أسمدة بثلث تكاليف الأسمدة الكيماوية المستوردة [17]. لكن أيا من هذه الإمكانيات لم يستغل عمليا.

وتركز معظم مقاييس الأمن الغذائي اهتمامها على الإحصاءات العالمية للإنتاج الزراعي. لكن الأمن الغذائي لا يمكن أن يوجد ببساطة في نظام سوق يكون فيه الغذاء تجارة. فالزراع التجاريون لا يمكن الاعتماد عليهم لإنتاج غذاء متزايد للجوعى حين يكون بإمكانهم كسب نقود اكثر بزراعة المحاصيل الترفيه لأقلية يمكنها دائما أن تدفع أكثر. وعلاوة على ذلك، رأينا أن اغلب زيادة الإنتاج، قد أدت إلى زيادة التعرض للخطر، وبصورة غير ضرورية، فزيادة الإنتاج منظورا إليها كمجرد مشكلة تكنيكية، قد أعادت تشكيل الزراعة تماما، محولة نظاما بالغ التعقيد، مكتف بذاته إلى نظام بالغ التبسيط، وتابع. وذلك لأن مفهوم الثورة الخضراء يحول نظاما متجددا، مكتفيا بذاته إلى صيغة إنتاج خطية: اختر(أفضل) البذور، وازرع بصورة متجانسة أكبر مساحة ممكنة، واحقن بجرعات السماد الكيماوي. ولكن اختزال الزراعة إلى هذه الصيغة البسيطة، يترك المحاصيل عرضة للخطر والتربة عرضة للتدهور.

إن هذه الزراعة المختزلة، تجعل من الأسمدة الكيماوية والمبيدات

ضرورات لتغطية مواطن ضعفها الكامنة. ويزداد تقويض الأمن الغذائي بجعل الإنتاج معتمدا بصورة متزايدة على ما تقدمه المصادر الخارجية التي لا تكون هناك، سيطرة محلية عليها. وهكذا نتعرض جميعا لإعلانات الشركات المؤثرة الخلابة، التي تحاول تخويفنا لنصدق أن المعدات التي تسوقها الهيئات، هي الضمانات الوحيدة ضد الجوع، لكن التكاليف الرأسمالية المتزايدة لهذه الطريقة في إنتاج الغذاء تستبعد أعدادا متزايدة من الريفيين في الخارج وفي الولايات المتحدة، من عداد القادرين على كسب قوتهم، وترفع أسعار الغذاء إلى حد يتجاوز قدرة أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليه.

إن هذا النظام الزراعي يطبق منذ لا يزيد عن خمسة وعشرين عاما في الدول الصناعية، لكنه يصدر باعتباره الإجابة الأكيدة، وفي الحقيقة، الوحيدة للعالم بأسره. أنه عرض ينطوي على مخاطرة هائلة مهما نظرت إليه.

وهكذا عرفنا أن الأمن الغذائي الحقيقي لا يمكن أن يقاس ببساطة بأرقام الإنتاج. فأرقام الإنتاج يمكن أن ترتفع، بينما تنال الأغلبية كمية اقل من الغذاء الذي تحتاجه. بل أن الأمن الغذائي يجب أن يقاس بدرجة تحقيق بلد من البلدان للتغذية السليمة للجميع. كما يجب أن يقاس بدرجة ضمان النظام الزراعي ومرونته واكتفائه بذاته، وبالنسبة لكل واحد من هذه المقاييس تعني الثورة الخضراء أمنا غذائيا أقل بالنسبة لنا جميعا.

14 ميكنة الزراعة

من العبث بالطبع أن يكون المرء محطم آلات بدائي*-ضد كل الآلات في ذاتها. لكن في البلدان ذات الإمكانيات الوفيرة من قوة العمل والأرض المحدودة، فإن ما يهم هو الإنتاجية لكل فدان، وزيادة إنتاجية الفدان عادة ما لا تكون مسألة آلة (حديثة) بل مسألة زراعة كثيفة وحريصة من جانب أناس تعتمد حياتهم على الإنتاج. وطبقا لدراسة للمعهد الدولي لأبحاث الأرز (IRRI) عن زراعة الأرز بالأراضي المنخفضة، ليس هناك فارق ملحوظ في المحاصيل بين المزارع التي تستخدم جرارا، وتلك التي تستخدم جاموسة. والأكثر مدعاة للدهشة تلك النتيجة القائلة انه في اليابان، عام 1960، لم تنتج المزارع العالية الميكنة محاصيل اكبر من تلك التي زرعت بالفأس. (ولم يتهم أحد المعهد الدولي لأبحاث الأرز بإضفاء مسحة رومانسية على الفأس !) وكانت الزيادة المدهشة في محاصيل الأرز في اليابان بأن الإصلاح الزراعي قبل 1960، لا ترجع إلى الميكنة، بل جزئيا إلى استخدام الزراع الصغار، للبذور المحسنة، والسماد، وطلبات المياه، والمحاريث الأفضل التي تجرها الحيوانات والمسحاة، ومعدات الغرس البسيطة الدوارة وآلات الدراس بالبذال.

ليست هذه تكنولوجيا راقية-لكنها نجحت [1].

إلا أن لدى المدافعين عن الميكنة الواسعة النطاق، حجة يشعرون أنها قوية. إذ أن البذور الأسرع نموا للثورة الخضراء تجعل من الممكن زراعة محصولين، وأحيانا أكثر على التوالي من نفس الحقل خلال عام واحد. ويزعم المروجون للجرارات وآلات الحصاد، وجود اختناقات في العمل دائما خلال وقت الزرع والحصاد، بسبب العمل الإضافي المطلوب لزرع وحصاد كل محصول بسرعة، حتى يمكن زراعة المحصول التالي.

لكن من الذي يحدد معنى لفظ (الاختناق) ؟ إن الاختناق بالنسبة لمالك الأرض قد يعني ذلك الوقت من السنة، الذي يكون عليه فيه أن يدفع أجورا أعلى، لأن زيادة الطلب على الأيدي العاملة يمنح العمال قوة مساومة بعض الشيء. ونفس الفترة التي يسميها المالك اختناقا، قد تكون نفس الوقت من العام الذي يعتمد عليه العامل لكسب روبيات أو بيسوس إضافية، ليحيا بها خلال بقية العام. حين يصبح العمل نادرا والأجور أكثر انخفاضا.

على أية حال فإن الميكنة الواسعة النطاق، ليست الحل الأوحد لمشكلة فترات الذروة في الاحتياج إلى العمالة، فالوسائل المحسنة المحدودة النطاق، يمكن أن تساعد كما سنبين فيما يلي. علاوة على ذلك، فإن من الممكن أن تمتد الحاجة إلى العمالة بصورة اكثر تجانسا على مدار العام، عن طريق تحسين خدمات الري، مثلا، لجعل الزراعة اقل اعتمادا على الطقس، وتوزيع فترات الحصاد باستخدام فصائل من البذور والمحاصيل ذات فترات نضج متفاوتة [2].

كذلك يمكن تكامل الصناعات والخدمات الخفيفة في حياة الريف، وهو موقف نجح في بلدان مختلفة مثل مصر والصين. ففي عديد من الكميونات الصينية الريفية لا يعمل نحو 30 بالمائة من السكان مباشرة في الزراعة، بل في الصناعات الصغيرة المحلية. وهذه المجموعة تمثل قوة عمل احتياطية حاسمة، للمساعدة في زرع أو جني محصول ما. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء العمال لا يصبحون عاطلين فور انتهاء ذروة العمل، بل يعودون إلى مصانعهم والى صناعات الخدمات. ومثل هذه الخطة ناجحة في الصين، لأن قليلين ينظرون إلى الزراعة بتعال، ويكاد يكون لدى كل شخص خبرة عملية بالزراعة.

ما يجب أن يظل في أذهاننا في كل المناقشات عن الميكنة، هو أن (توفير العمل) بالنسبة للمقاول الزراعي، يعني إخراج العمال من أعمالهم، وبالتالي توفير نفقات عملهم.

ميكنة الزراعة:

يقول كبار ملاك الأراضي أن الطريقة الوحيدة التي يمكنهم بها جعل آلاتهم مجزية، هو تقليل تكلفة الفدان بزيادة مساحة أراضيهم. وكما رأينا من قبل، فإن التوسع من جانب كبار الملاك يخرج عددا أكثر من المستأجرين، وصغار الزراع من الأرض، وبذلك يخلق أعدادا أكبر من المعدمين الباحثين عن عمل زراعي. إلا أن الآلات، في نفس الوقت، تقلل بحدة من عدد الأعمال المتاحة ومداها. فالجرار يقلل إلى الخمس عدد العمال اللازمين لتجهيز نفس الحقل بمحراث تجره الثيران. ونفس الشيء يصدق على آلة الجني الميكانيكية بالنسبة للجني بالمنجل [3].

والنتيجة النهائية في إقليم البنجاب الباكستاني، على سبيل المثال، هي أن كمية العمالة البشرية اللازمة في الحقول أقل بنسبة 50 في المائة عن فترة ما قبل الميكنة منذ سنوات قليلة. ويستنتج أحد التحليلات لهذا الاتجاه في الهند أن (إدخال الحصد الميكانيكي، سوف يتسبب في نقص مقداره نحو 90 مليون يوم عمل في البنجاب، معظمها من عمل العمال باليومية) [4]، أن الميكنة التي توفر العمل لا تفيد المجتمع ككل، إلا عندما تعنى إنقاذ العمال من عمل شاق بصورة غير ضرورية وحين يكون هناك تطور اقتصادي حقيقي يضمن العمل لكل من يجري توفيرهم في قطاعات أخرى من الاقتصاد.

تكنولوجيا أكثر ملاءمة:

من الواضح أن الميكنة الواسعة النطاق، ليست ضرورية لزيادة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، من الممكن إجراء تحسينات تكنولوجية يمكن أن تزيد إنتاج الفدان، وتجعل العمل اسهل، لكنها لا توفر العمال كما تفعل الآلات ذات الطراز الأمريكي. ولنقارن مثلا، جرارا قدرته 100 حصان، بآلة غرس دوارة قدرتها 10 أحصنة. أن آلة الغرس الدوارة يمكن للفلاح الصغير شراءها واستخدامها، وليس هذا حال الجرار. وبينما الجرار الذي قدرته 100 حصان

يحل محل العمل البشري، فان آلة الغرس الدوارة تكمل العمل البشري.

أن ما نحتاجه هي آلات تجعل العمل اقل مشقة، وكذلك تزيد الحاجة إلى العمل البشري، بدل أن تحل محله: فما نحتاج إليه ليس مستوى مختلفا من التكنولوجيا، بل نوع مختلف من التكنولوجيا. نوع يرفع الإنتاج، بينما يربط أناسا اكثر بطريقة مفيدة في عملية الإنتاج.

والمفارقة هي أن بذور الثورة الخضراء كان يمكن أن تكون جزءا من مثل هذه النظرة. فالبذور الجديدة وحاجتها إلى عناية أكبر، واستخدام أكبر للأسمدة تملك إمكانية خلق فرص عمل أكثر. لكن القوى التي بدأت الثورة الخضراء بدأت كذلك في معظم البلدان عملية ميكنة قللت العمالة. وفي كولومبيا أجري تقدير لمتطلبات العمالة اللازمة للتحديث باستخدام البذور عالية الاستجابة، والمزيد من السماد، والمزيد من العناية بالزراعة، وما شابه، فاتضح انه بدون الميكنة تتطلب هذه التحسينات 45 في المائة، اكثر من العمل البشري للفدان، وبالميكنة 43 في المائة أقل من العمل [5].

أما إمكانية العمالة الأكبر مع الفصائل عالية الاستجابة (HRV) فترجع إلى عدة عوامل. فقد لاحظنا أن الفصائل الأسرع نموا، تسمح للزراع عموما بزراعة أكثر من محصول واحد كل عام-وبذلك تزيد من الحاجة إلى العمل البشري، والحاجة إلى الإسراع بكل العمليات. لكن إسراع العمليات لا يجب بالضرورة أن يعني الميكنة واسعة النطاق. فتقليل وقت إعداد أحواض البذار يمكن تحقيقه بواسطة محراث ذو حد (وهو أداة بسيطة على شكل إسفين): ومسحاة حديثة (وهى أداة لتفتيت التربة تشبه مشطا عملاقا)، تنجزان العمل في جزء من خمسة عشر جزءا من الزمن اللازم لإنجازه باستخدام المحراث والمسحاة التقليديين [6]. والدراس يدويا قد يستغرق وقتا أطول مما يناسب الحصاد المتعدد. إلا أن الآلات الضخمة ليست مطلوبة. فآلة الدراس البسيطة، يمكن أن تقلل العمل من شهر إلى مجرد بضعة أيام، مما يجعل الحصاد المزدوج ممكنا. (والآلات لا تسرع بالعمل دائما. ففي بعض حقول الأرز، اكتشف الزراع الصينيون أن بإمكانهم جنى ثلاثة محاصيل إذا شارك فريق كامل في الزراعة الكثيفة يدويا، بدل الاعتماد على آلة الغرس البطيئة.)

علاوة على ذلك، فان إدخال آلات بسيطة معينة يمكن أن يزيد فعليا من

كمية العمل اللازمة. وآلة الغرس الدوارة مثال على ذلك. فالبذور الجديدة، بإمكانيات استجابتها العالية، تجعل الغرس اكثر قيمة. ولأن آلة الغرس الدوارة أكثر كفاءة، فمن المعقول تخصيص مزيد من العمالة للعمل معها في الغرس [7].

إننا لا نريد أن نعطيك الانطباع بأننا نتحدث عن مجرد أشكال من التكنولوجيا. حلمنا بها مؤخرا في أحد مراكز أبحاث التكنولوجيا البديلة. فقد اخبرنا باسكال دي بوري، وهو عالم زراعي لا يكل يحمل سنوات من الخبرة في أفريقيا، ويعمل الآن مع المجلس العالمي للكنائس في موضوع التكنولوجيا الملائمة، اخبرنا أن مثل هذه التكنولوجيا غالبا ما يتضح أنها إعادة اكتشاف لممارسات الناس المحلية التي جعلهم الصلف الغربي يخجلون منها. فالمرة تلو المرة يجد أن ثقافات الفلاحين قد حسنت وطورت طرائق على مدى قرون لتفقدها في عصرنا. وما يفقد في هذه الحالة إلى الأبد، ليس طرافة (التنوع الثقافي) بل الأساليب الناجحة، المنتجة، الملائمة بصورة فريدة للظروف المحلية، والتي هي حسب تعريفها، خاضعة لسيطرة الناس. وسوف تفقد إذا استمرت مجموعات النخبة في هذه البلدان، بتشجيع من المعونة الأجنبية في الحقيقة، في استيراد الآلات من اجل زيادة هوامش ربحهم.

والعلاقة المميزة للأساليب التي تنشأ من خبرة الناس هي، إن من الممكن استحداثها على أيدي الناس أنفسهم. ليس ثمة حاجة إلى الاعتماد على نقل التكنولوجيا، إذ أن هذه الأساليب الزراعية الأساسية، ليست ذات تصميم معقد. فأنابيب المياه، وآلات الديزل البسيطة، والمحاريث التي تجرها الحيوانات، وآلات البذار يمكن تصنيعها جميعا على المستوى المحلي، بواسطة العمال دون الحاجة إلى معدات رأسمالية ثقيلة. وعلى سبيل المثال، في مدينة داسكا، في إقليم البنجاب الباكستاني، يقوم اكثر من 100 مصنع صغير بإنتاج آلات الديزل من مواد محلية أساسا [8] وفي الباكستان كما في معظم البلدان المتخلفة الأخرى يكون هذا هو الاستثناء. لكنه في الصين كان هو القاعدة. فكما ذكرنا آنفا، تضم كل كوميونة بعض الصناعة الخفيفة، هي عادة اقرب إلى الورشة منها إلى المصنع، من اجل خدمة الزراعة. واحد الأمثلة هو المضخة القليلة التكلفة، التي كان الحافز على ابتكارها عام

1962، هو انسحاب الفنيين السوفيت. وهى تكلف ثمن ما تكلفه الآلة السوفيتية التي كانت مستخدمة من قبل، وتصنعها آلاف الكوميونات الريفية.

القوى الكامنة وراء الميكنة واسعة النطاق.

إذا لم تكن التكنولوجيا الأجنبية واسعة النطاق ضرورية لزيادة الإنتاج، فلماذا يتزايد توريدها إلى الدول المتخلفة ؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أولا أن نفهم من الذي يدخل الآلات. إن ال 4 في المائة من الزراع الهنود الذين تزيد ممتلكاتهم على 25 فدان، يمثلون 96 في المائة من ملاك الجرارات في الهند [9]. ومع انهيار الروابط التقليدية التي حفظت تماسك المجتمعات الزراعية، يتلهف كبار الملاك على التخلص من كل مستأجريهم حتى يحتفظوا بنصيب أكبر من الأرباح. والميكنة تفتح لهم الطريق، كما أن الكلام البليغ حول كفاءة الميكنة يعطيهم المبرر.

وقد وجد كبار الملاك في الميكنة طريقة للتهرب من متطلبات الحد الأدنى للأجور، مثل قانون الحد الأدنى للأجور الزراعية في ولاية كيرالا، بالهند. وتكشف دراسات التحديث الزراعي في الهند، أن أحد الأسباب الرئيسية (لتعميم الجرارات) السريع في أواخر الستينات، لم يكن زيادة الكفاءة، بل فرصة التخلص من المستأجرين. والتخلص من المستأجرين مغر بالنسبة لمالك الأرض الذي يتهدده قانون إصلاح زراعي، يمكن أن يمنح الأرض لمن يفلحونها، أي لمستأجريه.

كذلك تتيح الميكنة للزراع الأكثر ثراء، أن يزيدوا من حيازاتهم المزروعة. فطالما تعتمد مزرعة على العمال، تكون هناك حدود لحجم الملكية التي يمكن للمالك أن يشرف عليها بكفاءة. لكن الآلات تجعل من الممكن زراعة الأرض بأي حجم، علاوة على ذلك، فالسيطرة على الآلات اسهل من السيطرة على البشر. فليس على المالك أن يخشى انتزاع الأرز من الحقول ليغذى عائلة جرار.

من غير هؤلاء يستفيد من انتشار التكنولوجيا الواسعة النطاق، حول العالم ؟ من يصنعونها، بالطبع. وكما يعبر معلق الثورة الخضراء، لستر براون في كتابه بذور التغيير، فإن (للشركة المتعددة الجنسية مصلحة في الثورة الزراعية، بالإضافة إلى الدول الفقيرة ذاتها) [10]. ولم تضيع الشركات

الزراعية متعددة الجنسية هذه الفكرة عبثا، كما وجدنا في زياراتنا لمناطق الثورة الخضراء، مثل شمال غرب المكسيك.

فقد بدأت الشركات الزراعية العملاقة، مع تشبع أسواقها المحلية، البحث في الستينات عن أسواق جديدة، خصوصا في الدول المتخلفة. وخلال الفترة من 1968 إلى 1975 دعمت انترناشيونال هارفستر مبيعاتها، خارج أمريكا الشمالية من اقل من الخمس إلى حوالي ثلث إجمالي المبيعات، وقفزت مبيعات جون دير الخارجية من 16 في المائة إلى 23 في المائة من إجمالي المبيعات. أما ماسي-فرجوسون، وهى عملاق آلات زراعية مركزه كندا، فكانت أول من رأى إمكانية النمو الحقيقية في الخارج، و 70 في المائة من مبيعاتها الآن خارج أمريكا الشمالية [11].

ولم يحدث هذا التوسع السريع دون مساعدة أصدقاء أقوياء النفوذ. فحكومات البلدان الصناعية، مباشرة أو من خلال وكالات القروض الدولية، مثل البنك الدولي، تقدم المساعدة الزراعية الأجنبية غالبا على شكل قروض لاستيراد الآلات.

وقد قدمت حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي قروضا ضخمة لباكستان لميكنة الزراعة. وقدم البنك قروضا مماثلة للهند ؛ والفليبين، وسري لانكا. وفي عام 1966، حين أتاح قرض من البنك الدولي للفليبين القروض الميسرة للميكنة الزراعية، قفزت مبيعات الجرارات. [12] ورغم أن البنك كما يلاحظ اقتصادي التنمية بأكسفورد، كيث جريفين، يزعم انه يعيد النظر في هذه السياسة، فان إدارة المشروعات الزراعية بالبنك تظل مؤيدة للجرارات بحزم. [13]

وكما رأينا في مشكلة حماية النباتات من الآفات فان منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدلا من أن تساعد على تطوير البدائل الملائمة تصبح سمسارا بين البلدان المتخلفة وشركات الآلات الزراعية المتعددة الجنسية. إذ تضم مجموعة العمل الاستشارية لميكنة الزراعة بها، كاتر بيللار تراكتور، وجون دير، وفيات، وإف. إم. سي. (C M F) ؛ وماسي-فرجوسون، وميتسوي، وبريتيش بتروليوم، وشل. وقد اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع ماسي-فرجوسون في إقامة مدرسة الميكنة الزراعية في كولومبيا لكل بلدان أمريكا اللاتينية التي تتحدث الإسبانية. ولن يتطلب الأمر مؤامرة

واعية حتى يقوم ذلك المعهد المحترم بحقن المجتمعات الزراعية بأمريكا اللاتينية بجرعات زائدة من الآلات.

وفي عديد من البلدان المتخلفة يجري إبقاء قيمة العملة المحلية مرتفعة بصورة مصطنعة بالنسبة للعملة الأجنبية وذلك لتنشيط واردات معينة. وهكذا تكون الآلات الزراعية المستوردة من الخارج «أرخص» عادة مما كان يمكن أن تكونه. هذه السياسة وغيرها من أشكال الدعم من بلدان مثل باكستان انتهت بان جعلت الجرار الأمريكي يتكلف نصف ما يتكلفه في ولاية آيوا، محسوبا بقيمة القمح. وفي أواخر الستينات دعمت الحكومة الهندية الميكنة من خلال القروض الميسرة دعما بلغ من كثافته انه في مقاطعة لوديانا بالبنجاب تشجع الزراع الذين يملكون حتى اقل من 15 فدانا على شراء جرارات. كان ذلك برغم أن الموردين الرئيسيين للآلات الزراعية يعتقدون أن 25 إلى 30 فدانا على الأقل لازمة لجعل الجرارات اقتصادية.[14] وقد شجعت حكومة إيران الزراعة الكبيرة المميكنة بإعفاء المزارع التي أدخلت الميكنة من قانون الإصلاح الزراعي.[15]

إن من يروجون للميكنة الواسعة النطاق كإجابة على مشكلات البلدان النامية يروق لهم أن يطرحوا هذا التحدي انظروا إلى الصين، إن الزراعة الصينية بدأت الآن من الميكنة بصورة ضخمة. أليس ذلك درسا لبقية العالم الثالث ؟

هذا الرأي صحيح بمعنى واحد: فهناك درس هام هناك. إلا انه ليس أن الميكنة الواسعة النطاق هي الإجابة في البلدان المتخلفة فالدرس هو أن المشكلة ليست الميكنة في حد ذاتها. وإنما المشكلة هي من يملك الآلات.

فحيث يملك العمال أنفسهم الآلات، كما في الصين، ستتقدم الميكنة لأن العمال يودون بالطبع التخفيف من عناء عمل الحقل الذي يقصم الظهر. والهدف في الصين هو تصفية «العقد الثلاث»-نزع الحشائش، وزرع الشتلات، والحصاد. ونتيجة الميكنة ستكون حياة افضل للزراع وليس بطالة ومن الأسباب التي جعلت أولوية عالية في الصين انهم بحاجة إلى قوة العمل لتوسيع المساحة المزروعة ولتطوير ونشر شبكة الري. ولذا فان الميكنة الزراعية التي تحرر العمل من اجل تلك الأعمال الهامة تساهم في رفاهية المجتمع الصيني ككل وليس في الربح الخاص. وبالإضافة إلى ذلك لا بد

من فهم هدف الميكنة الزراعية في السياق الصيني. فبحلول عام 1980، يخطط الصينيون لتوفير كثافة جرارات بمعدل جرار واحد لكل 125 فدان بالمقارنة مثلا مع جرار واحد لكل 2,5 فدان في اليابان. [16]

ولدى كوبا الآن اكبر كثافة جرارات في أي بلد بأمريكا اللاتينية. إلا انه ليس هناك عاطلون. وقصة تعبئة سفن شحن السكر في كوبا تعطي درسا. فتقليديا كان السكر الخام الكوبي يشحن في السفن بواسطة العمال الذين يحمل كل منهم جوالا على ظهره إلى معبر والى السفينة. وكانت تعبئة سفينة تتطلب شهرا. وقد حاولت شركات السكر ميكنة العملية (بسيور ناقلة) لكنها كانت تعطل باستمرار من جانب العمال الذين يعرفون أن حياتهم ذاتها تعتمد على إبقاء الآلات بعيدا. لكن فور أن وسعت الحكومة الكوبية قطاعات الاقتصاد الأخرى وضمنت عملا منتجا لكل فرد سرعان ما تمت ميكنة الميناء. والآن يتم شحن السفينة في زمن اكثر قليلا من 24 ساعة. ولم يعترض أحد حين جاءت السيور الناقلة ؛ فلم يكن أحد يريد حياة يحمل فيها جوالات السكر أعلى وأسفل المعبر. كذلك تقوم كوبا بسرعة بميكنة قطع قصب السكر، وهو واحد من اشد الأعمال الزراعية إرهاقا (40 في المائة من محصول 1979 ؛ بعد واحد في المائة عام 1970). وبدلا من خلق جماهير من العاطلين سوف يعجل ذلك بتطور كوبا عن طريق تحرير العمال لأعمال أخرى مهمة للاقتصاد.

التكنولوجيا الأكثر ملاءمة: اقتصاد ديمقراطي.

مثلما لا يمكننا القول بأن ميكنة واسعة النطاق سيئة بالضرورة، كذلك لا يمكننا القول بان التكنولوجيا الملائمة ليست هي الإجابة بالضرورة. فحتى التكنولوجيا الصحيحة لا يمكن فرضها، كذلك ليس من المحتمل أن تفيد كثيرا في المجتمع «الخطأ».

ولنقارن على سبيل المثال، تأثير تكنولوجيا الغاز العضوي في الهند وفي الصين. إن التحويل بالغاز العضوي هي طريقة بسيطة لتخمير المواد الخام العضوية مثل رواسب المحاصيل والروث لإنتاج كل من الوقود والسماد. ويمكن إقامة مصنع صغير الحجم للغاز العضوي من المواد المحلية. ومنذ الأربعينات كانت الهند تطور مصانع غاز عضوي بروث البقر، معترف بها على نطاق واسع على أنها (تكنولوجيا ملائمة) حقيقية. لكن، في الواقع

الاقتصادي الشديد التفاوت للريف الهندي، خلقت هذه التكنولوجيا التي تبدو مفيدة مشكلات اكبر للمجموعات الفقيرة، وفقا لما يقوله كاتب النيو ساينتيست، جوزيف هانلون.[17]

فأولا، حتى أصغر المصانع يتطلب استثمارا ملحوظا وروثا من بقرتين. وهكذا لا يسيطر الآن على الغاز العضوي سوى الزراع الميسورين الذين لديهم على الأقل بقرتان وبعض النقود للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، فان الروث، الذي كان مجانيا فيما مضى، أصبحت له قيمة نقدية. وفي المناطق التي تعمل بها مصانع الغاز العضوي، لم يعد العمال المعدمون قادرين على جمع الروث من الطريق واستخدامه كوقود. ولما لم يكن المعدمون وغيرهم من الفلاحين الفقراء يملكون شراء الغاز العضوي، فانهم اصبحوا بلا وقود على الإطلاق. وبعبارة أخرى ازداد وضعهم سوءا بإدخال مصانع الغاز العضوي، طبقا لما يقوله أ. ك. ن. ريدي، مدير وحدة التكنولوجيا الملائمة في المعهد الهندي للعلوم، ببنجلادور.

فماذا عن الغاز العضوي في الصين ؟ لاحظ عديد من زوار الصين الاستخدام المتزايد للغاز العضوي في الريف، الذي يمد الآن بالوقود والضوء 17 مليون فلاح كوميونه في ستشوان، أكثر أقاليم الصين ازدحاما بالسكان. ففي الصين، يفيد الغاز العضوي كل أعضاء المجتمع لأن المصانع مملوكة وتدار جماعيا.

وغاز الميثان الذي ينتج في الصين بصورة أساسية من اكثر من 4 ملايين معمل غاز عضوي يستخدم في الطهي، والإضاءة، وإدارة آلات الزراعة وقد لاحظ أحد أعضاء كوميونه أن طهي وجبة لعائلتي المكونة من سبعة أفراد لا يستغرق سوى 20 دقيقة باستخدام غاز المستنقعات (الاسم الصيني للغاز العضوي). وعلى عكس خشب الوقود أو الفحم، لا يجعل غاز المستنقعات جدران المطبخ مسودة وليس له دخان ولا رائحة.[18] كذلك يلاحظ الصينيون أن مستودعات الغاز العضوي قد ساعدت بدرجة ملحوظة على تقليل حدوث أمراض الطفيليات وقضت على مواطن تكاثر الذباب والبعوض.

هذا التعارض بين تكنولوجيا الغاز العضوي في هذين البلدين يوحي بأنه حتى التكنولوجيا الملائمة نظريا لاحتياجات الناس لن تخدم بالضرورة تلك الاحتياجات. بل يمكنها حتى أن تزيد من التفاوتات الاجتماعية ما لم

تكن إعادة توزيع السلطة الاجتماعية قد خلقت أبنية يشارك فيها الجميع في السيطرة على التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.

وعلاوة على ذلك، فما لم يدركوا فعلا حقيقة أن أية تكنولوجيا تكون ملائمة فقط إذا عملت على تقدم أفقر المجموعات، فان كثيرا من الناس قد يخدعهم زعم الشركات متعددة الجنسية بأنها الآن قد تحولت إلى «التكنولوجيا الملائمة». وتقدم فايرستون-انديا-مثالا طيبا على ما نقصده. ففي عام 1976، أعلنت الشركة عن إطار مطاط وعجلة من الصلب قالت أنها ستزيد طاقة تحميل عربات الثيران التي يبلغ عددها مليونا في الهند بنسبة 50 في المائة. يبدو هذا عظيما. لكن هناك عقبتين: إذ يزيد السعر بنسبة 60 في المائة عن العجلة الخشبية التقليدية، مما يجعل عجلة فاير ستون-انديا بعيدة عن متناول الفلاح الفقير. وبالإضافة إلى ذلك فان العجلة الجديدة ستطرد صانعي العجلات التقليدية من العمل. وحين سئل مدير المصنع لماذا تقدم الشركة العجلة الجديدة أوضح أن الدافع هو التخمة الراهنة في سوق المطاط الطبيعي. «والعجلات ذات الإطار المطاط في العربات التي تجرها الثيران سوف تقدم منفذا كبيرا لهذا المطاط الفائض».

وقد لاحظ مصدر هذا التقرير، جوزيف هانلون، أثناء تجواله عبر الهند انه ليس هناك نقص في التكنولوجيا ولا حتى في التكنولوجيا «الملائمة».. . (لكن) السلطة والأرباح تظل في أيدي أولئك الذين امتلكوهما دائما والذين استطاعوا أن يستغلوا التكنولوجيات الجديدة كما استغلوا القديمة.[19]

ولنكرر: حتى التكنولوجيا «الصحيحة» لا يمكن فرضها وليس من المرجح أن تفيد كثيرا في المجتمع «الخطأ». فالتكنولوجيا الصحيحة حقا، سواء كانت رأسمالية أو كثيفة العمالة لن تكون سوى نتاج إعادة بناء اجتماعي عميقة يقرر فيها من يقدمون بالعمل ما يناسبهم.

إننا بحاجة إلى إعادة توزيع ليس للثروة بل للتكنولوجيا التي يملكها العالم الصناعي.. . ومتلقي التكنولوجيا يجب أن يرحب بتغيير أسلوب حياته وسواء شاء أم أبى سيكون عليه أن يتعاون تعاونا وثيقا مع ما تمنح تلك التكنولوجيا خلال فترة تدريب انتقالية تستغرق سنوات. قد يسمى البعض من سكان العالم الثالث ذلك «استعمارا جديدا» فمرحبا بمعتقداتهم. أما غيرهم فقد يسمونه «تعاونا متبادل النفع».

رأي فيكر، رئيس مكتب لندن لصحيفة رول ستريت جورنال في هذا العالم الجائع.

في تيلوكبينانج، على مسافة 60 ميلا جنوب جاكرتا، وفي أجزاء أخرى من إندونيسيا، انتزعت الطاحونة العمل الذي كانت النساء يقمن به تقليديا بطريقة يدوية-درس عيدان الأرز وتقشيرها. ومن المقدر أن طواحين الأرز قد قضت على مليون عمل أو اكثر في حقول جاوا وحدها، وهي الجزيرة الإندونيسية الرئيسية.

ويذكر «مالك الأرض» انه اعتاد أن يستخدم امرأتين وأحيانا ثلاث أو أربع نساء، ويعطيهم مكيالين من الأرز عن كل عشرة مكاييل ينتجنها. لكنه الآن، حسب قوله، يحتفظ بكل المحصول ويدفع لمن يعاونونه ما يوازي 60 سنتا يوميا بالإضافة إلى الغذاء.

ويملك الطاحونة ماجور جنرال بالجيش الإندونيسي يعيش في إحدى ضواحي جاكرتا. وقد طلب الفلاحون عدم الكشف عن اسمه لأنهم يخشون نفوذه.

نيويورك تايمز، 30 نوفمبر1975 واجهت بعض المحاولات السابقة لاستخدام الميكنة مقاومة كذلك في البلدان الأقل تطورا-خصوصا في المناطق التي بها بطالة عالية ورصيد يبدو غير محدود من قوة العمل الرخيصة.. . تلك كانت عقبات وقتية.

آرثر ج. أولسون، نائب الرئيس، هيئة إف. إم. سي.

خطاب في مؤتمر «إطعام جياع العالم»، عام 1974.

الباب الخامس

عدم فاعلية اللامساواة

15 إنتاجية المزارع الكبيرة والصغيرة

على عكس الاعتقاد الشائع، تبين الدراسات من كل أنحاء العالم إن الزارع الصغير في معظم الأحيان ينتج لكل وحدة أرض اكثر مما ينتجه الزارع الكبير. وها هي بضع أمثلة:

● قيمة الناتج للفدان في الهند أعلى بما يفوق الثلث في أصغر المزارع عنها في المزارع الأكبر [1].

في تايلاند تنتج الملكيات التي تبلغ مساحتها بين فدانين وأربعة أفدنة، من الأرز لكل فدان، نحو 60 في المائة أكثر مما تنتج المزارع التي تبلغ مساحتها 140 فدانا فأكثر [2].

● في تايوان يكاد صافي دخل الفدان في المزارع الأقل من فدان وربع يبلغ ضعف صافي دخل الفدان في المزارع الأكبر من خمسة أفدنة [3].

● يضع البنك الدولي تقارير عن الفروق في قيمة الناتج في المزارع الكبيرة والصغيرة في الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، واكوادور، وجواتيمالا. والنتيجة ؟ وجد أن إنتاجية الفدان في المزارع الصغيرة تفوق بما بين ثلاثة إلى أربع عشرة مرة المزارع الكبيرة. [4]

هذه المقارنات تقطع شوطا طويلا في تفسير الإنتاجية المنخفضة للزراعة في البلدان المتخلفة إذا تذكرنا أنه، طبقا لدراسة عن 83 دولة، فإن مجرد 3 في المائة من كل ملاك الأراضي يسيطرون على نحو 80 في المائة من كل الأرض الزراعية. [5] جوهر المسألة هو أن أكبر الملاك يسيطرون على معظم الأراضي، إلا أن الدراسات من كل أنحاء العالم تبين أنهم الأقل إنتاجية.

ولتفسير الإنتاجية الأعلى للمزارع الصغير، لا يحتاج الأمر إلى إضفاء مسحة رومانسية على الفلاح. فالفلاحون ينتجون أكثر من أراضيهم لأنهم على وجه الدقة يحتاجون إلى البقاء اعتمادا على الموارد الهزيلة المسموح لهم بها. وتبين الدراسات أن صغار الملاك يزرعون بعناية أكبر مما تفعل الآلة، ويخلطون ويجرون دورة للمحاصيل التكميلية، ويختارون تركيبة من الزراعة وتربية الماشية كثيفة العمالة، وقبل كل شيء، يستخدمون مواردهم المحدودة (وخصوصا أنفسهم) إلى أقصى درجة. فالزراعة بالنسبة للعائلة الريفية ليست حسابا مجردا للربح ليوازن الاستثمارات الأخرى، بل هي مسألة حياة أو موت.

وكما أوضحنا في تركيزنا على بنجلاديش في موضع سابق من هذا الكتاب، فإن صغار الزراع لا يستطيعون عادة التقدم اكثر لأن مبادراتهم تعوقها بنشاط النخبة المالكة للأرض، التي يهددها أي تقدم قد يجعل صغار زراع القرية اقل اعتمادا عليهم.

علاوة على ذلك، فإن ضرورات مثل السماد والماء لا تصل إلى صغار الزراع لأنهم لا يملكون لا النقود ولا القروض لشرائها. وغالبا ما تشترط القروض من الوكالات الحكومية حدا أدنى للحيازة يستبعد صغار الزراع. ففي باكستان، مثلا، يقتضي الحصول على قرض لحفر بئر أنبوبية من بنك التنمية الزراعية، أن يملك الفلاح على الأقل 12,5 فدانا. وهذا الشرط الوحيد يستبعد ما يزيد على 80 في المائة من زراع الباكستان. [6] وطبقا لأحد التقارير لا يحصل سوى 5 في المائة من زراع أفريقيا على القروض الرسمية-وليس من الصعب تخمين أي 5 في المائة ! [7]

وقد قدر سدهير سن، الاقتصادي الهندي والمعلق على الثورة الخضراء، أن نحو نصف زراع الهند الصغار يفتقرون إلى أية وثيقة مسجلة تثبت

ملكيتهم للأرض، مع أنهم بدونها لا يستطيعون الحصول على قروض المحصول من مؤسسات الإقراض. [8] والأهم هو أن صغار الزراع يحجمون عن استخدام أرضهم كضمانة للقروض عل أية حال. فالزارع الفقير يقرر عن حق تماما أنه لا يريد المخاطرة بفقدان أرضه.

وباستبعاد صغار الملاك بدرجة كبيرة عن مجال القروض الرسمية، يتركون للاعتماد على مقرضي النقود والتجار الأفراد الذين يفرضون فوائد ربوية، تتراوح بين 50 في المائة و 200 في المائة. ففي إحدى مناطق الفليبين، دفع 15 في المائة من المقترضين فائدة تفوق 200 في المائة بينما دفع 20 في المائة من المقرضين ما لا يزيد على 16 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للتجار-المقرضين زيادة الفائدة ببخس قيمة المنتجات الزراعية المستخدمة في دفع الديون وبالمبالغة في قيمة البضائع التي يشتريها منهم المدينون. [9] وعلى النقيض من ذلك قد لا يدفع المقترض الكبير أية فائدة، أو حتى يربح باقتراض النقود. فحين يتم حساب معدلات الفائدة الاسمية على القروض المتاحة لكبار الزراع من المؤسسات التجارية بالنسبة إلى التضخم يكون معدل الفائدة الحقيقي سالبا في العادة. [10]

التزامات مقرضي النقود وملاك الأرض

شرحنا آنفا رابطة الدين التي تبقى عديدا من الزراع في حالة خضوع دائم، ويعبر عن ذلك باقتدار الاقتصادي الزراعي كيث جريفين بقوله. (لقد عانى كامبسينو* أمريكا اللاتينية ليس من الحيازة غير المضمونة بل من الحيازة المضمونة بصورة مبالغ فيها). ويؤكد أن رابطة الدين قد استخدمت لربط الفلاحين بالأرض ليضمن الملاك توفر قوة العمل، خصوصا في الاقتصاديات نادرة العمالة بأمريكا اللاتينية. [11] فما تأثير ذلك على الإنتاج ؟ لا مناص من أن يختنق الحافز على زيادة الإنتاج لأن الفلاحين المتورطين يعرفون أن زيادة الإنتاج لن تفيدهم أبدا بل تفيد فقط مالك الأرض أو مقرض النقود. ويوضح أريك وشارلوت جاكوبي في كتابهما الكلاسيكي الإنسان والأرض أن (الفلاح المدين دائما مرتبط فعليا بعقد لبيع إنتاجه بأسعار يحددها المقرض-الخازن-التاجر، حيث لا توجد تعاونيات تسويق فعالة تحمي مصالحه). [12] كما يمكن لرابطة الدين أن تعني أن على الفلاح

أن يفلح حقول الدائن وفاء لدينه. وعندئذ تعانى أرض الفلاح ذاته من الإهمال. وحين يعجز الفلاح عن العمل في أرضه بصوره مناسبة، لا يجد خيارا آخر عادة سوى التخلي عنها.

ولنأخذ حالة الزراع بالمشاركة الذين يمثلون نسبة محسوسة من سكان الريف في عديد من البلدان المتخلفة. فرغم أن عليهم في حالات عديدة أن يقدموا كل المعدات، فانهم لا يحصلون سوى على جزء من المحصول. فلماذا إذن يقومون بالاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج ؟ وفي بنجلاديش بينما يحتاج الملاك-الزراع إلى احتمالات كسب بنسبة 2 إلى 1 لكي يخاطروا باستخدام تكنولوجيا جديدة، يحتاج الزراع بالمشاركة إلى احتمالات بنسبة 4 إلى 1 حيث انهم لا يحصلون سوى على نصف المحصول. [13]

والحيازات الايجارية غير المضمونة تكون نتيجتها عدم الكفاءة. فالمستأجرون، المدنيون دائما وغير المتأكدين من أنهم سيكونون في نفس الأرض في العام التالي، لا يمكن توقع انهم سيحمون خصوبة التربة بدورة المحاصيل وترك الأرض للراحة.

وبدون حد أدنى معين من ملكية الأرض، وضمان الحيازة، والقروض بفائدة معقولة، والسيطرة على الناتج، يتوصل الزراع إلى النتيجة الواقعية القائلة انه ليس من مصلحتهم شراء معدات لزيادة الإنتاج أو اتخاذ خطوات للحفاظ على خصوبة التربة. وهكذا فليس (التأخر) المزعوم للفلاحين هو ما يمنعهم من شراء السماد والمعدات الحديثة الأخرى بل الحس الاقتصادي الصرف.

تبديد الثروة

أن الاستمرار في تعليق الآمال في تنمية أصيلة على مساهمة كبار الملاك يتجاهل سؤالا حاسما آخر هو: ماذا يحدث للربح الذي يحققه المالك الكبير؟ هل من المحتمل لهذا الربح أن يستثمر في الزراعة بصورة منتجة بنفس درجة استثمار نفس الربح إذا توزع على عديد من صغار الزراع أو تمت السيطرة عليه بصورة جماعية ؟

إن تركيز الأرباح الناتجة عن التحديث الزراعي في أيدي فئة قليلة كان يعني أن جزءا كبيرا مما كان يمكن أن يعاد استخدامه في التحسينات

الزراعية يذهب بدلا من ذلك إلى بضائع ترفيه لإشباع الحافز الاستهلاكي المفرط للأغنياء الجدد الريفيين. وفي كل أنحاء العالم يمكن أن نجد المقاولين الزراعيين الجدد (يستثمرون) الأرباح الفائضة في المنتجعات السياحية، والبارات وأساطيل التاكسي، ودور السينما، ووكالات السفر.

وخلال زيارات البحث التي قمنا بها إلى مناطق (الثورة الخضراء) بالمكسيك وجدنا إنفاقا باذخا صارخا لقلة، وسط الفقر الصارخ للأغلبية: دور ريفية ضخمة، تفتقر إلى الذوق، وأحواض سباحة، وسيارات فخمة عديدة مستوردة، ورحلات شراء دورية عبر الحدود، وولائم على طريقة لاس فيجاس، وطائرات خاصة وأطفال في مدارس داخلية أمريكية.

وكبار الزراع هم في العادة أقل متلقيي القروض جدارة بالثقة. إذ يقرر البنك الدولي أن كبار الزراع يسددون أقل من صغار الزراع في بلدان متنوعة مثل بنجلاديش، وكولومبيا، وكوستاريكا، وأثيوبيا. [14] وبالمثل، تخبرنا وزارة الزراعة الأمريكية أن معدلات التأخر في السداد وحبس الرهونات في الولايات المتحدة اكبر في القروض الكبيرة لوحدات المزارع الضخمة مما هي في القروض الأصغر للمزارع العائلية. [15]

عامل آخر له ثقله هو التبديد الحرفي لأراض ثمينة من جانب مصالح الملكية الكبيرة. فقد تميزت المزارع الضخمة على الدوام بحيازة أراض أكثر مما يمكنها استخدامه على الإطلاق. لكن دراسة حديثة حول استخدام الأراضي في أمريكا الوسطى تخبرنا بأن المنظومة التاريخية ما زالت صحيحة اليوم: فالزراع الذين يملكون حتى 10 أفدنة يزرعون 72 في المائة من أرضهم، لكن الزراع الذين يملكون أكثر من 86 فدانا لا يزرعون سوى 14 في المائة من أرضهم. وهم يستخدمون 49 في المائة من الأرض كمراع، ويتركون 37 في المائة من الأرض دون استخدام. [16] وبالمثل تبين دراسة أجريت عام 1968 عن إكوادور أن الزراع الذين يملكون اقل من 25 فدانا نحو 80 في المائة من أرضهم بينما الزراع الأكبر الذين يملكون اكثر من 2500 فدانا لا يزرعون بوجه عام سوى أكثر قليلا من ربع أرضهم. [17] وحيث أن كبار الملاك هم أكثر الناس تبديدا للأرض، فما الذي يجعل الناس الآن يعتقدون انهم آخر الآمال الكبيرة في التنمية الزراعية ؟

اللامساواة تعوق التعاون

أن حفز الناس على التعاون باتجاه هدف مشترك هو ما تعتمد عليه كل تنمية في نهاية الأمر. لكن نظاما اجتماعيا يمنح ميزات تفضيلية في الحصول على الأرض، والمعدات الزراعية، والبرامج الحكومية لقلة، يحد من أية إمكانية للتعاون والتعلم المشترك. وقد كان من المعتقد على سبيل المثال، أن تركيز البذور الجديدة وغيرها من المعدات على المزارع الكبير سيكون له (أثر توضيحي) قوي يجعل المنتجين الأصغر يسعون إلى محاكاة المالك الكبير. لكن الأثر التوضيحي الذي جرى الترويج له بشدة كان بالضغط عكس ما قصد منه. فمجرد كون المالك الكبير ناجحا حسب هذا المنظور الجديد يكفي عادة لإقناع المالك الصغير بأنه لا يمكن أن يكون ناجحا.

وأخيرا فان الإيحاء بأننا ببساطة لا نملك تحقيق مساواة أكبر إذا أردنا زيادة الإنتاج يتجاهل أهم معوقات الإنتاج في إطار نظام السوق: أي نقص المشترين الذين يملكون النقود لدفع ثمن زيادة الإنتاج. فكثيرا ما ينسى الناس أن الجوع وحده ليس كافيا لحفز الإنتاج في إطار نظام السوق. فالعملاء الذين يدفعون هم وحدهم الذين يحفزون الإنتاج، وفي معظم اقتصاديات السوق اليوم، ينمو عددهم ببطء شديد، إذا كان ينمو على الإطلاق.

هذا الإيحاء يتضمن أن (القليل من اللامساواة شيء حسن) أو على الأقل أنه أحد الشرور الضرورية. بل أن من الأسهل في أوقات الندرة المفترضة قبول فكرة أننا يجب أن نتوجه إلى من (في القمة). إلا أن الحقائق قد أجبرتنا على استنتاج أن هذا بالضبط هو الموقف الخطأ. فنفس سلطة كبار الملاك تجعلهم أقل اضطرارا إلى أن يحاولوا زيادة الإنتاج خصوصا إنتاج الغذاء اللازم محليا ؛ إذ يحولون الموارد عن الزراعة إلى الاستهلاك غير الضروري والاستعمارات غير المنتجة ؛ ويستخدمون الأرض استخداما أقل مما يجب ؛ وأخيرا فإن العوائق التي يفرضها الفقر على الحوافز وعلى الاستهلاك هي أكبر العقبات أمام زيادة الإنتاج. أن العدالة الاقتصادية والتقدم الاقتصادي أمران متلازمان.

والنتيجة المنطقية لمناقشتنا لكفاءة الزارع الصغير هي توجيه المزيد من القروض والمعدات، والبذور، والأسمدة والري إليه. لكن التركيز على الزارع

الصغير يعني أن تفوتنا بشكل كامل نسبة كبيرة من قوة العمل الريفية-تصل في عديد من البلدان إلى ما بين 70 و 90 في المائة. إذ تستنتج دراسة حديثة لجامعة كورنيل (18) أن المعدمين وأشباه المعدمين يشكلون غالبية قوة العمل الريفية في آسيا، ويقاربون 90 في المائة في جاوا، وبنجلاديش، وباكستان. وفي أمريكا اللاتينية يشكل المعدمون وأشابه المعدمين أغلبية في كل البلدان موضع الدراسة وتفوق نسبتهم 80 في المائة في بوليفيا، والسلفادور وجواتيمالا، وجمهورية الدومينيكان. كذلك لا يجب أن يقع المرء في خطأ الاعتقاد بأن المزرعة الصغيرة أكثر إنتاجية بذاتها من المزرعة الكبيرة. فقد وجدنا أن حجم قطعة الأرض اقل أهمية من علاقة الناس بها. فالمزارع الصغيرة يمكن أن تكون عالية الإنتاجية-كما في اليابان-

حيث يعرف من يفلحون الأرض أن الإنتاجية ستفيدهم. ويمكن أن يحدث العكس تماما: أي مزارع صغيرة قليلة الإنتاجية حيث تؤدي القروض والديون، وإجراءات الإيجار إلى حرمان من يفلحون الأرض من نتاج جهدهم.

ونفس الشيء ينطبق على وحدات الزراعة الكبيرة. إذ يمكن أن تكون منتجة حيث يعرف من يفلحون الأرض أن عملهم سيفيدهم. وتاى بنه في فيتنام الشمالية مثال عل ذلك. فمنذ 1965 تنتج تعاونية واحدة تضم 4 آلاف شخص الأرز والطيور، مثل البط والإوز، بالإضافة إلى السمك في أكثر من 100 فدان من بحيرات السمك التي تسيطر عليها القرية. ولما كانت تجني محصولين أو حتى ثلاثة محاصيل من الأرز سنويا، فإن باستطاعة تاي بنه أن تنتج نسبة نحو 80 في المائة اكثر من الإنتاج السنوي لقطعة الأرض الأقل من خمسة أفدنة التي تتميز بها الهند، على سبيل المثال. لكن الوحدات الضخمة ليست منتجة بالضرورة. وقد عرضنا لتونا عيوب الكثير من الوحدات الضخمة، المملوكة ملكية خاصة. ولو استعضت عن هؤلاء الملاك الأفراد ببيروقراطيين معادين للديمقراطية، سوف تظل الإنتاجية منخفضة كما أظهرت بوضوح التطورات في الزراعة السوفيتية.

16 هل الإصلاح الزراعي ضد الإنتاج ؟

تاريخيا، أدت الإصلاحات الزراعية الحقيقية إلى إنتاج زراعي اكبر لأنها عالجت (أوجه النقص الناجمة عن اللامساواة) والتي تعوق الإنتاج-أعني تلك التي ناقشناها لتونا. ولتوضيح هذه النقطة سنركز على التجارب الفعلية التالية للإصلاح في فيتنام، والصين، وكوبا، والبرتغال.

في عام 1945، كان يملك أكثر من نصف الأرض الزراعية في فيتنام ملاك الأراضي والمستوطنون الفرنسيون وليس الفلاحون. وكانت الإيجارات التي يستخلصونها من الفلاحين تبلغ ثلاثة أرباع المحصول. وبعد هزيمة الفرنسيين في عام 1954، نفذ الإصلاح الزراعي في فيتنام الشمالية على الفور. وبحلول نهاية عام 1957، كان نحو 45 في المائة من أراضي الشمال الصالحة للزراعة قد أعيد توزيعه واستفاد من ذلك 77 في المائة من العائلات الريفية. (1)

وساعد التوزيع الشامل للسيطرة على الموارد على جعل زيادات الإنتاج ممكنة حتى في ذروة الحرب مع الولايات المتحدة. فطبقا لتقرير منظمة

الأغذية والزراعة السادس عن الإصلاح الزراعي، كانت المحاصيل في فيتنام الشمالية تزداد وامتد الري من 20 في المائة من المساحة المزروعة عند منتصف الخمسينات إلى نحو 60 في المائة عند منتصف الستينات. وفي الفترة بين 1960 و 1970، ازدادت محاصيل الأرز بنسبة 20٪ والمحاصيل الأخرى 50٪.[2]

كذلك تثبت حالة الصين أن زيادات الإنتاج القومي تحدث فور أن يجعل الإصلاح الزراعي السيطرة على الأرض اكثر مساواة وديمقراطية. فبعد إحراز تقدم على مدى أربع مراحل منذ بدء الإصلاحات في عام 1950، وزعت ملكية الأرض في الصين على أولوية الإنتاج المساوية لقرية كبيرة أو عدة قرى صغيرة. وفي الممارسة يسلم لواء الإنتاج ارض الزراعة إلى قوة عمل القرية، المسماة فريق الإنتاج. وباستثناء الحالات التي تتضمن الجرارات الضخمة أو آلات الحصاد، يكون فريق إنتاج القرية مسئولا عن إدارة حقوله وحساباتها. ويوزع الدخل بناء على نظام نقاط إنتاج متفق عليها بصورة متبادلة، يضمن لكل فرد الغلال الغذائية الأساسية وغيرها من المواد الضرورية.

أما النصيب الذي تناله الحكومة المركزية من الإنتاج كضرائب فضئيل- ويتراوح بين مجرد واحد وسبعة في المائة. وهذه الضرائب هي نسب محددة تقوم على أساس الدخل المتوقع، مع وضع التربة والظروف المناخية للكوميونة في الاعتبار. فالكوميونة ذات التربة الخصبة بشكل خاص عليها أن تخص سبعة في المائة من إنتاجها للحكومة المركزية، بينا الكوميونة ذات الموارد الطبيعية الفقيرة مثل كوميونة تاتشاي الشهيرة عليها أن تساهم بواحد في المائة فقط. وهذه النسبة المئوية لا ترتفع حتى لو ازدهرت الكوميونة بما يفوق التوقعات القائمة على أساس مزاياها الطبيعية: [3] ومن ثم فكلما زاد الإنتاج زادت فائدة من يفلحون الأرض.

وتعكس أرقام إنتاج الصين القومي هذه التغييرات. ففي عام 1975، كانت الصين تنتج اكثر من 1700 رطلا من الغلال لكل فدان، أي أعلى بنسبة 60٪ من الإنتاج المماثل للفدان في الهند. [4] وحوالي ضعف إنتاج الفدان في الصين قبل الثورة. وطبقا لتقديرات الدكتور بنيديكت سيتفيز، خبير الصين قي جامعة كورنل، فان الصين، بالمقارنة مع الهند[4]، تطعم بشرا أكثر بنسبة

50 في المائة، بصورة أفضل بنسبة 20 في المائة على أرض مزروعة أقل بنسبة 30 في المائة (بمقارنة الأرقام للفرد بالنسبة للغلال ومحاصيل البقول.) وعلاوة على ذلك، وبسبب ما تتمتع به الصين من مساواة أكبر بكثير في الحصول على الموارد الإنتاجية، فإن إحصائياتها للفرد تعكس بصورة أدق واقع توزيع الغذاء.

كذلك فإن تجربة الإصلاح الزراعي في كوبا تقدم درسا مفيدا[5] إذ تبين المشكلات الحقيقية لما بعد الإصلاح الزراعي والتي يستغرق التغلب عليها وقتا-تركة النظام القديم-كما تبين ضرورة مشاركة العمال في صنع القرارات لكي يرتفع الإنتاج.

فقد اكتمل الإصلاح الزراعي في كوبا عام 1963، خالقا اكثر من 100 ألف مالك جديد مستقل وواضعا 60 في المائة من أراضي البلاد الزراعية في يد الملكية العامة. وقد استنتج بعض الاقتصاديين الذين درسوا كوبا أن إصلاحها الزراعي (لم يسبب انخفاضا كبيرا في الإنتاج). [6] بينا أشار آخرون إلى التراجعات القصيرة الأمد في الإنتاج بينما تجري إعادة تنظيم الزراعة.[7] ففي عامي 1963 و 1964، انخفض معدل الإنتاج الزراعي إلى 86 و 93 على التوالي، بالمقارنة مع 100 خلال 52- 1956. ورغم أن إجمالي التقدم الزراعي في كوبا خلال الستينات كان مخيبا لأمل المخططين الكوبيين، فلا يجب أن تغيب عنا حقيقة أن إنتاج الأغذية الهامة قد ارتفع بالمقارنة مع مستويات ما قبل بداية الثورة. ففي عام 1971 كان الأرز قد ازداد أربع مرات، والفاكهة ثلاث مرات ونصف، وإنتاج البيض أربع مرات ونصف، والبطاطس 42 في المائة.[8]

فلماذا تقدمت الزراعة الكوبية أبطأ مما كان مأمولا خلال الستينات؟[9]

حاول الكوبيون أن ينوعوا الإنتاج بسرعة بعيدا عن السكر بدون الموارد البشرية الماهرة الضرورية، إذ كانوا قد ورثوا أمية منتشرة وقوة عمل ضخمة كانت مهارتها الوحيدة هي حصاد قصب السكر. وهكذا تبددت بدرجة كبيرة الاستثمارات في الزراعة مثل وضع المزيد من الجرارات. وفي عام 1970، لم يكن يستخدم إلا ربع طاقة الجرارات، بسبب الأعطال التي لا يجري إصلاحها، وبسبب إخفاق الإدارة في توفير الجرارات حيثما تكون هناك حاجة لها. كذلك قطع الخطر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة

الإمداد بقطع الغيار. وعلاوة على ذلك، عانت الزراعة الكوبية من نقص العمالة، وخصوصا في ميدان العمل المرهق في قطع قصب السكر، مع توفر الأعمال الأخرى في المجتمع. وربما كان الأخطر من ذلك هو أنه خلال الستينات بدا أن اتخاذ القرار قد صار مفرطا في المركزية، وهكذا لم تكن الاستثمارات تقوم بدرجة كافية على حسابات تجري على المستوى المحلي.

حاولت كوبا خلال الستينات، تحقيق مساواة اكبر من خلال الإصلاح الزراعي وغيره من وسائل التحكم في فروق الدخل. والمساواة الأكبر بالتأكيد هي أحد متطلبات زيادة الإنتاجية، كما ذكرنا، لكن كوبا لم تحقق بعد بما يكفي الشرط الثاني ؛ وهو المشاركة في اتخاذ قرارات السياسة من قبل الشعب الكوبي على المستوى المحلي.

ومع حلول السبعينات بدأ ذلك يتغير. فقد تم محو الأمية تماما تقريبا من خلال تعبئة قومية. وكانت المدارس الابتدائية عام 1970 تخرج من التلاميذ أربعة أضعاف ما كانت تخرجه عند قيام الثورة. وكان هذا التعليم الأساسي أحد المكونات الهامة لتنظيم أكثر كفاءة للعمل وللمشاركة اللامركزية التي بدأت في الظهور في السبعينات. ووسعت المنظمات الجماهيرية-اتحادات العمال، وجمعيات الفلاحين، ونوادي الأحياء-من دورها خلال السبعينات، بحيث لا تكتفي بمجرد تنفيذ السياسة بل تساعد في صياغتها. ورغم أن المشكلات ما زالت قائمة في القطاع الزراعي، فان المشاركة المتزايدة في اتخاذ القرار انعكست في زيادة الإنتاج. ففي الفترة ما بين 1970 و 1974، تزايد الإنتاج الزراعي غير المرتبط بقصب السكر بمعدل سنوي يبلغ 8,4 في المائة، متخطيا كل السنوات السابقة.

ويكشف الإصلاح الزراعي الحديث في البرتغال بدوره عن تقدم إنتاج هام ناتج عن إعادة توزيع الأرض. (10) ففي أعقاب الإطاحة بالفاشية في البرتغال عام 1974، استولى العمال الزراعيون على نحو 3 ملايين فدان من أراضي الضياع الضخمة في جنوبي إقليم ألينتيجو. وجاء الدستور الجديد ليقر شرعية نزع ملكية هذه الضياع الكبيرة. لكن في عام 1977، أجازت حكومة شواريز منتهكة الدستور، قانونا يحل وحدات الإمداد الجماعية (UCP) التي أقامها العمال الزراعيون وصغار الزراع على الأراضي المنزوعة الملكية ويعيد الأراضي إلى ملاكها السابقين. وفي وجه هجوم قوات البوليس

الخاصة مستخدمة العصي الكهربائية، ومدافع المياه، والبنادق الآلية، وطائرات الهليكوبتر، رفض الفلاحون التخلي عن الأرض. وحتى منتصف عام 1978، كانت الحكومة قد تخلت عن جهودها لحل وحدات الإمداد الجماعية.

ويتقاضى أعضاء وحدات الإمداد الجماعية أجورهم من بيع الإنتاج ثم توجه الأرباح إلى المرافق الاجتماعية مثل المتاجر، والملاعب وتسهيلات الرعاية اليومية من جانب الجمعية العامة التي تتكون من كل الأعضاء. ومديرو وحدات الإنتاج الجماعية منتجون.

وكانت نتيجة إعادة توزيع الأرض التلقائية هذه انه خلال عامين تضاعفت مساحة الأرض المزروعة فعليا في ألينتيجو ثلاث مرات. لكن ما يحمل دلالة أكبر كان خلق وظائف جديدة عديدة في منطقة كانت تعاني قبلا من البطالة المزمنة. فقد قفز عدد الناس المتفرغين للزراعة إلى أربعة أضعاف اثر الإصلاح الزراعي. ويقدم ملاك الأرض الجدد 50 في المائة من كل القمح البرتغالي وما بين خمس إلى ربع اللحوم للسوق المحلي.

بدراسة التجارب الفعلية للإصلاح الزراعي في بلدان مختلفة اختلاف فيتنام، والصين، وكوبا، والبرتغال، يبرز نفس الدرس: إن الإصلاح الزراعي الحقيقي بدلا من أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، يمكنه أن يكون خطوة أولى في زيادات طويلة الأمد للإنتاج.

التقليل من فعالية الإصلاح الزراعي:

لماذا يعتقد الكثيرون أن الإصلاح الزراعي يخفض الإنتاج ؟.

● أولا، لأن قوانين الإصلاح الزراعي الفاترة الحماس وغير الكفؤة عن عمد في بلدان مثل الفليبين وباكستان، والهند قد اخفت العائدات الإنتاجية الممكنة من الإصلاح الزراعي الشامل من النوع المنفذ في ثلاث من البلدان التي ناقشناها لتونا. وفي الفصل الثالث والعشرين نعرض ملامح متعددة لهذه الإصلاحات الزراعية الزائفة.

● ثانيا، لأن معظم المعايير الرسمية للإنتاج تقتصر عادة على الغلال التي تدخل السوق القومي. إلا أن التركيز على أرقام الإنتاج الرسمية فقط قد يقلل بصورة خطيرة من الزيادات الزراعية في المجتمعات التي تمر

بإصلاح زراعي حقيقي. فحين ينال الملايين من المعدمين السابقين السيطرة على أراضيهم، تكون هناك إمكانية كبيرة-يتفق عليها مسئولو منظمة الأغذية والزراعة الذين سألناهم-في أن يتم استهلاك نسبة اكبر من إنتاج الغذاء من قبل من ينتجونه. وهذه النسبة لا تدخل أبدا في أرقام الإنتاج القومي المستخدمة، على سبيل المثال، في نظام الأمم المتحدة.

● العامل الثالث الذي يسبب التقليل من مكاسب ما بعد الإصلاح هو أن التقدم يقاس عادة بإنتاج الغلال وحده. لكن في البلدان التي تمر بعملية إعادة هيكلة أساسية للسيطرة يدرك الناس انهم ليسوا بحاجة إلى أن يحيوا (بالغلال وحدها). فرغم أن إنتاج الغلال بالنسبة للفرد في الصين على سبيل المثال، قد ازداد بنسبة 19 في المائة فيما بين 1962 و1975، فإن ذلك لا ينقل صورة كاملة عن التحسن الغذائي حسب ما يذكر تقرير لخدمة أبحاث مكتبة الكونجرس التابعة لكونجرس الولايات المتحدة. [11] فالناس الآن يأكلون المزيد من الفاكهة، واللحم، والخضراوات. ويلاحظ التقرير أنه (في المتوسط يأكل كل صيني نصف كيلوجرام «أكثر قليلا من رطل» من الخضراوات يوميا). ويمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة لفيتنام. فالتركيز على إنتاج الغلال يغفل (نقطة بالغة الأهمية في استراتيجية الاعتماد على النفس الغذائية للفيتناميين)، كما يقول الدارس الفيتنامي نجو فينه لونج. فتحت حكم الفرنسيين، كان الأرز وحده يحتل اكثر من 95 في المائة من الأرض المزروعة، لكنبحلول عام 1970 كان اكثر من 18 في المائة من الأرض ينتج محاصيل غير الأرز-الذرة، والبطاطا، وحبوب السمسم، والفاكهة[12] .

● العامل الرابع الذي يدعم خرافة أن الإصلاح الزراعي يساوي الندرة هو ببساطة عدم استيعابنا لأي نظام غير نظامنا. إذ يساء فهم مصطلحات من قبيل (نظام الحصص) فبالنسبة لأغلب الناس يرتبط تعبير«نظام الحصص» بضروب الندرة المعروفة في الحرب العالمية الثانية. وحين يعلم الأجانب بنظام الحصص في كوبا، يفترضون وجود غذاء اقل الآن-حيث أنهم لم يسمعوا مطلقا بنظام المقننات قبل الثورة. إلا أن نظام الحصص في كوبا يمكن فهمه على أفضل نحو باعتباره آلية لضمان الحد الأدنى من الإمداد بالغذاء الأساسي للجميع كما انه وسيلة لتوجيه غذاء أكثر بصورة انتقائية لمن لديهم حاجات خاصة، كالأطفال، والنساء الحوامل، والمسنين.

والكوبيون العاديون الذين تحدثنا معهم يحسون انه يفيد أناسا اكثر من نظام الحصص السائد لدينا أعني النقود.

الباب السادس
لعبة التبادل التجاري

17 القيام بما يأتي طبيعيا

من أكثر الخرافات الغذائية ظلما، تلك التي تقول أن البلدان المتخلفة لا يمكنها أن تزرع سوى (محاصيل مدارية) ولا بد لها من استغلال هذه الميزة الطبيعية بأن تصدرها.

وفي الحقيقة فإن بإمكان هذه البلدان أن تزرع مجموعة شديدة التنوع من المحاصيل-الغلال والبقول عالية البروتين، والخضراوات، والفواكه. وليس ثمة ما هو «طبيعي»في تركيز البلدان المتخلفة على محاصيل قليلة غير مغذية في معظمها، كذلك ما من «ميزة» في ذلك.

أن معظم البلدان المتخلفة تعتمد الآن في الحصول على ما بين 50 و 90 في المائة من حصيلة تصديرها على محصول واحد أو محصولين. فقد كان الموز، في الفترة 1970- 1972 يمثل 58 في المائة من إجمالي مكاسب التصدير لبنما، و 48 في المائة لهندوراس، و 31 في المائة للصومال. [1] واكتسب البن أهمية حاسمة بالنسبة لإحدى عشرة دولة تعتمد عليه للحصول على25 في المائة أو اكثر من عائداتها الخارجية. ففي 1972، جلب البن 53 في المائة من العملة الأجنبية لكولومبيا ؛ و 78 في المائة لبوروندي ؛ و50 في المائة لرواندا ؛ و 50 في المائة

لأثيوبيا ؛ و 61 في المائة لأوغندا.[2]

على أن التركيز على عدد محدود من المحاصيل يخلق حالة من ضعف البنية الاقتصادية تتميز بها البلدان المتخلفة. وضعف البنية هذا يعني عدم القدرة على السيطرة على مصيرها.

فبالإضافة إلى سهولة التأثر بتقلبات السوق، الناجمة عن الاعتماد على محاصيل قليلة جدا هناك المشكلة الأكبر للانخفاض الكلي في قيمة السلع الزراعية التي تصدرها معظم البلدان المتخلفة. وفي الحقيقة فإن الخسارة الكلية في مكاسب العملة الأجنبية لأفريقيا بسبب انخفاض الأسعار، خاصة أسعار المنتجات الزراعية خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية تتجاوز كل الأموال الأجنبية المستثمرة أو المقرضة، أو الممنوحة لأفريقيا خلال نفس الفترة. (3)

والموز، وهو أهم فاكهة طازجة في التجارة الدولية يقدم مثالا طيبا على ما يعنيه ذلك. فقد انخفض سعر الموز نحو 30٪ خلال العشرين سنة الماضية بينما ارتفعت أسعار السلع المصنعة. ففي عام 1960 كانت ثلاثة أطنان من الموز تعادل ثمن جرار. وفي عام 1970 اصبح نفس الجرار يتكلف ما يعادل أحد عشر طنا من الموز.[4] (إنها لحلقة مفرغة حقا إذا كنت قد عدوت بأربعة أضعاف السرعة لمجرد أن تبقى في نفس المكان !)

أسعار لا يمكن الاعتماد عليها لمحاصيل التصدير

لكن بقدر ما يضر دخل التصدير المتناقص باقتصاديات البلدان المتخلفة فإن تقلبات السعر هي اللعنة الحقيقية بالنسبة للتخطيط الاقتصادي. فالأسعار المرتفعة لإحدى السنوات يمكن أن تعزي المخططين الاقتصاديين والزراع بالاستمرار في الاعتماد على محصول معين، وحتى بزيادة الإنتاج. وعندئذ توقع تقلبات السعر الحادة الفوضى في خطط التنمية طويلة الأجل. ولا يقتصر تقلب الأسعار على التفاوت الحاد من عام إلى عام، بل أنها تتفاوت بشدة من أسبوع إلى أسبوع وحتى من يوم لآخر.

وقد اختارت القوى المستعمرة تلك المحاصيل التي لا تتطلب زراعة متكررة. وكان ذلك غاية المرام بالنسبة للمستعمر الذي كان يريد تقليل الاعتماد على قوة العمل. لكن بالنسبة لتلك المستعمرات السابقة التي تجد

اقتصادياتها الآن حبيسة البن، أو زيت النخيل، أو الموز، فإن النتائج يمكن أن تكون كوارث فادحة. فشجرة البن تستغرق خمس سنوات حتى يتم نموها ؛ وتتطلب أشجار نخيل الزيت من ثلاث إلى أربع سنوات. وبالمثل، لا يمكنك مجرد دخول مجال إنتاج الموز والخروج منه استجابة لتغيرات السعر، كما يمكن لمزارع أمريكي أن يفعل مع القمح أو الشعير. فشجرة الموز لا تبلغ كامل طاقتها إلا بعد عامين من زراعتها، وحتى عندئذ، فإن الربح، لو كان هناك أي ربح، يأتي على مدى يتراوح بين خمس إلى عشرين سنة من الأثمار. أما بالنسبة لشجرة الكاكاو، فإن عليك الانتظار طوال عقد أو اكثر قبل أول محصول.

ماذا يحدث إذن إذا شجعتك الأسعار المرتفعة الحالية على الاندفاع إلى زراعة أشجار بن جديدة ؟ حين يأتي الوقت الذي يكون فيه أول محصول لك من هذه الثمار جاهزا قد تجد أن السوق قد بلغ أدنى مستوى له. وهذا هو الأمر المحتمل، حيث يكون المنتجون في بلدك وفي غيره قد زرعوا لمواجهة الطلب في نفس الوقت الذي زرعت أنت فيه. والنتيجة المرجحة هي الإنتاج الزائد فور أن تبدأ الأشجار الجديدة في طرح اكثر مما يكون المستهلكون مستعدين لشرائه حتى مع انخفاض السعر. (تذكر أن انخفاض عشرة في المائة في أسعار التجزئة تتقاضاه منك «جنرال فورد» على منتجات ماكسويل هاوس، من الأرجح انه يمثل انخفاضا في السعر أكبر بكثير بالنسبة للزراع. ورغم ذلك، فإنك قد لا تشرب مزيدا من القهوة). لقد حدثت أزمات عديدة في سوق البن. وخلال الكساد انخفضت أسعار البن بنسبة 80 في المائة. وحاولت الحكومة البرازيلية محاولة فاشلة لدعم الأسعار عن طريق إحراق 80 مليون كيس (يزن الواحد منها 132 رطلا !)، أو ما يعادل إجمالي الاستهلاك العالمي خلال عامين.[5]

كذلك فإن نشاطات المضاربة هي سبب رئيسي للتقلبات الحادة في السعر. ولنأخذ مثال الكاكاو. أن معظم الكاكاو الخام المصدر (نحو أربعة أخماس الإنتاج الإجمالي يصدر خاما) يباع من خلال وسطاء وشركات متخصصة في نيويورك، ولندن، وباريس، وأمستردام، وهامبورج على أساس أسعار تحددها العطاءات والعروض في سوق التعاملات المستقبلة. فما الذي يسبب التفاوت في الأسعار في سوق تعاملات الكاكاو المستقبلة ؟

ربما جرت الدعوة إلى اجتماع لمنتجي الكاكاو. وذلك وحده يمكن أن يعد سببا لرفع الأسعار من قبل المجموعة الضيقة من تجار الكاكاو، وبذلك تتضخم أسعار الكاكاو لفترة قد تقصر لتصير يوما واحدا أو تطول لتصبح شهرا. [6] كذلك يمكن أن يحدث نفس هذا الأثر الفوري نتيجة الشائعات حول تغيير سياسي في حكومة منتج رئيسي للكاكاو أو تقرير واحد عن وباء كاكاو غامض.

المهم هو أن مدى تقلبات السعر نتيجة التغيرات في العرض بسبب الطقس مثلا، يجري تضخيمها بشدة من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بزراعة المحصول، بل أن «مهنتهم» هي المقامرة. واهتمامهم مركز في سوق نشيطة التقلب سريعة التغير، حيث أن اللعب بطريقة صائبة يمكن المرء من كسب النقود سواء ارتفعت الأسعار أو انخفضت. وكما ذكر أحد مسئولي مجلس تجارة شيكاجو لندوة لمديري الشركات الزراعية عام 1975، فإن «الاستقرار، أيها السادة، هو الشيء الوحيد الذي لا نستطيع التعامل معه». وعلى خلاف التقلبات في أسعار سوق الأوراق المالية التي لا تؤثر على أرباح الشركات التي يجري التعامل في أسهمها، فإن المضاربة في سوق التعاملات المستقبلة يؤثر مباشرة على أرباح المنتجين وعلى إمكانية التنبؤ بالأرباح..

«كل بيضك في سلتين»

ماذا يمكن لمخطط قومي في غانا أن يفعل إذا سلمنا بأن أكثر من نصف أراضي بلده الصالحة للزراعة مزروعة الآن بأشجار الكاكاو ؟ ففي أواخر الخمسينات حين كانت أسعار الكاكاو مرتفعة، قررت غانا مضاعفة إنتاجها، ورسمت خطط تنمية تعتمد على زيادة المكاسب من العملة الأجنبية. لكن، بينما ارتفعت باستمرار الأسعار التي يجب على غانا دفعها لوارداتها، تأرجح السعر الذي يمكنها الحصول عليه مقابل الكاكاو. ففي إحدى السنوات يرتفع إلى حوالي 1000 دولار للطن، وينخفض في سنة أخرى إلى أقل من 400 دولار ؛ ثم يعود للارتفاع إلى 1000 دولار لينخفض إلى أقل من 600 دولار بعدها. [7] وقد قدر الانخفاض الإجمالي عن ذروة منتصف الخمسينات بأنه بلغ 80 في المائة. [8] ويمكنك تخيل ما يحدث لخطة التنمية في غانا.

فقد توقعت خطة السنوات الخمس الأولى في تنزانيا سعرا عالميا أدنى للسيزال يبلغ 90 جنيها. وسرعان ما انخفض السعر إلى 60 جنيها. وفي أواخر عام 1976، أعلنت كوبا أن انهيار أسعار السكر (من 64 سنتا إلى 6 سنتات للرطل خلال ثمانية عشر شهرا) سيجعل من الضروري مراجعة خطتها الخمسية للتنمية.

ومنذ بضع سنوات قامت حكومة ماليزيا، في واحدة من اكثر خطط التوطين طموحا في آسيا، بتحويل مئات الآلاف من أفدنة الغابات إلى مستوطنات جديدة تزرع زيت النخيل والمطاط للتصدير. وبدا الأمر ناجحا. فقد استطاع المستوطنون تحسين منازلهم وشراء بعض السلع الاستهلاكية وحتى توفير بعض النقود من اجل تعليم أطفالهم. عندئذ في 1974، تغيرت الصورة بكاملها. فقد دفع الركود في البلدان الصناعية أسعار المطاط وزيت النخيل إلى الانهيار. ودون محصول بديل يعتمدون عليه، انخفضت كذلك بشدة دخول المستوطنين. واليوم لا يقيم المستوطنون في أي من الأراضي المستصلحة حديثا. وقد لاحظ أحد أعضاء البرلمان الماليزي أن: (كل بيض تنميتنا الزراعية قد وضع في سلتين المطاط وزيت النخيل. وما من تنويع، فنحن نزرع القليل جدا من غذائنا. كل شيء من اجل العملة النقدية وحين تنخفض الأسعار العالمية التي لا نسيطر عليها، فإن شعبنا هو الذي يعانى.) [9]

وبالإضافة إلى ضعف البيئة الكامن في الاعتماد على محاصيل بطيئة النضج ذات أسعار بالغة التقلب، فإن اختيار المحاصيل التي تركها المستعمرون الأصليون ينطوي على قصور آخر. فالكثير منها سلع يبدو أنها بلغت نقطة التشبع بين المستهلكين. فمهما بلغ من ثراء المستهلكين أو انخفاض الأسعار، يبدو أن المستهلكين لا يأكلون أو يشربون سوى كمية معينة من المنتجات من قبيل الكاكاو، والقهوة، والموز.

«جوائز» زراعة التصدير

ظل عائد الصادرات الزراعية للبلدان المتخلفة متمشيا مع تكاليف وارداتها الغذائية المتزايدة من البلدان الصناعية-التي ارتفعت الآن، من القمح وحده، إلى ما يفوق 50 مليون طن سنويا. والمفارقة هي أن أسعار المحاصيل التي

تبيعها الدول الصناعية أساسا، وهي محاصيل مثل الغلال وفول الصويا، قد ارتفعت أسرع بكثير من أسعار السلع التي تصدرها البلدان المتخلفة.

أن ما صمم أصلا من قبل المستعمرين ليكون نظاما لنقل الثروة خارج البلدان الخاضعة ما زال يروج له الكثيرون باعتباره الطريق الوحيد إلى التنمية لنفس هذه البلدان. والغريب حقا أن معظم المراقبين لا يرون أو لا يودون أن يروا في ذلك تناقضا. لكن التناقض لا يمكن إنكاره.

فاليوم تخدم زراعة التصدير التي تسود اقتصاديات البلدان المتخلفة، المصالح الأجنبية بنفس الطريقة التي ظلت تخدمها بها لمئات السنين. فكيف يمكن، والحال كذلك، النظر إليها على أي نحو بوصفها أساسا للتنمية الذاتية ؟.

18 الخاسرون

لا يستفيد المنتجون من الفلاحين أو العمال الزراعيين سوى القليل من زيادة مكاسب التصدير الزراعية لبلادهم، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن جزءا ضئيلا من سعر التصدير يصل إليهم منذ البداية. وكمثال نمطي، فإنه في جواتيمالا، حيث يعاني 75 في المائة من كل الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية، يكسب العمال المهاجرون إلى مزارع البن حوالي دولار واحد يوميا.[1] ومثل كثير من السلع الأخرى، انتعش البن عام 1973. وارتفعت أرباح البرازيل إلى 48000, 1343 دولار. فكم من هذا ذهب إلى العامل في ضيعة بن تقليدية ؟ نحو 58 دولارا شهريا. (رغم انه في ارض البن) نفسها يتكلف شراء رطل واحد من البن المحمص 66, 1 دولارا. وفي عام 1975، بلغت صادرات سريلانكا من الشاي 860 مليون دولار أنتجها 650 ألف عامل في المزارع الحديثة التأميم. لكن أقصى ما كان يمكن للرجل أن يربحه كان 14 دولارا في الشهر ؛ والمرأة 40, 11 دولارا.[2]

وفي مالي، يتعاقد الفلاحون على زراعة الفول السوداني مع شركة فرنسية متعددة الجنسية. يساهمون بالأرض وبقوة عملهم لكنهم لا يتلقون

مقابل رطل من الفول السوداني سوى نفس المبلغ الذي تربحه في كل رطل الشركة التي لا تفعل شيئا سوى بيع الفول السوداني في الخارج.[3] ونفس النسق يوجد بالنسبة للفلاحين الذين يزرعون الفول السوداني في السنغال. وقد قرر أحد المسئولين السنغاليين أن صافي ربح الدولة يتجاوز المبلغ الإجمالي الذي تدفعه تعاونيات الدولة لمنتجي الفول السوداني.

أن الزيادة الضئيلة في الدخل، التي قد يحققها الزراع الفلاحون في البلدان المتخلفة نتيجة زيادة السعر العالمي لسلعتهم يجب أن توزن في مقابل التهديد المتزايد لإخراجهم من أراضيهم من جنب الزراع التجاريين أو الشركات التي ترى في الأسعار الأعلى أساسا جديدا للربح.

فالزيادات في السعر العالمي لسلعة قد لا تترجم إلى زيادة في السعر المدفوع للمنتجين الفلاحين. ويلاحظ تقرير حديث للأمم المتحدة عن «البلدان الأقل تطورا» انه بينما تحسنت أسعار البن الدولية بنسبة 58 في المائة في الفترة من 1968 إلى 1973، فإن الأسعار التي تدفع للمنتجين في رواندا قد ظلت ثابتة.[4]

وفي الحقيقة فإن الزيادة في السعر العالمي لسلعة ما قد يعني فعليا دخلا أقل لعامل المزرعة أو الفلاح المنتج. فحين ارتفع السعر العالمي للفول السوداني في 1968- 1969، انخفض فعليا السعر الذي تدفعه الحكومة السنغالية للزراع.[5] ونفس الأمر يجري في ساحل العاج: ففيما بين 1960 و 1971 ارتفع سعر التصدير بنسبة 11 في المائة بينما انخفض السعر المدفوع للمنتجين بنسبة 6 في المائة.[6] وحين تضاعف سعر السكر في السوق الدولية عدة مرات منذ سنوات قليلة، انخفض الأجر الحقيقي للعامل في مزارع القصب في جمهورية الدومينيكان إلى أقل مما كان عليه قبلها بعشر سنوات ؛ والأكثر من هذا، انه لم يكن يكفي لشراء كمية كافية من الغذاء.

أن صانعي السياسات الحكومية في كل مكان يسعون إلى المزيد من الإنتاج حينما يرتفع السعر العالمي لسلعة مصدرة. إلا أن ما أدهشنا في البداية هو أن بعض شركات التسويق الحكومية في أفريقيا تفعل ذلك بان تدفع للفلاحين المنتجين مبلغا أقل مقابل كل وحدة منتجة. والتبرير هو أن الفلاحين سيكون عليهم عندئذ أن ينتجوا اكثر لمجرد المحافظة على نفس مستوى دخولهم.

علاوة على ذلك فإنه في اقتصاد تحكمه مكاسب سلعة تصدير وحيدة، يمكن للانتعاش المفاجئ في السعر العالمي لتلك السلعة أن يسبب تضخما محليا يؤذي الفقراء بالضرورة. وعلى سبيل المثال فإنه خلال فترة 1977-1978 التي شهدت مكاسب غير مسبوقة للكاكاو في غانا، ارتفع سعر صندوق السكر إلى 7 دولارات واليام إلى 4 دولارات. أما الطماطم التي ظلت تستخدم في كل الأطباق التقليدية على مدى الأعوام الخمسمائة الماضية، فقد ارتفع ثمن الواحدة إلى دولار وعادة ما كانت عسيرة المنال.

وعادة ما يدمر إنتاج محصول التصدير مباشرة المعروض المحلي من الغذاء، فانه لا يحتكر افضل الأراضي فقط، بل كذلك يمكن للطلب على إنتاج محصول التصدير أن يتعارض مع زراعة الغذاء.

ففي كينيا، على سبيل المثال، تم بذل جهد كبير في إنتاج صنف من القطن اكثر إنتاجية. وكانت البذور المهجنة أخيرا اكثر إنتاجية لكنها لسوء الحظ، أقل تحملا. ولم يعد من الممكن زراعة المحاصيل الغذائية في نفس الحقل مع القطن، كما جرت العادة ؛ فالقطن الجديد لا يتحمل المنافسة. وهكذا بينما ارتفعت صادرات القطن، فإننا نتساءل ماذا كن تأثيرها على وجبات الناس. وفي الأقاليم الأشد جفافا في فولتا العليا فان موسم الزراعة قصير. ففي المناطق التي ترغم فيها الحكومة الزراع على زراعة مساحة معينة من القطن يكون عليهم أن يجدوا محصولا يمكن زراعته بعده لكن يمكن، في نفس الوقت، ضغطه في إطار موسم الزراعة. على أن الذرة الصفراء والشوفان، وهما المحصولان الغذائيان التقليديان، لا يناسبان هذه الدورة، لكن المينهوت وهو طعام اقل في قيمته الغذائية، يناسبها. كذلك يحتل المينهوت القليل القيمة الغذائية مكان المحاصيل الأكثر قيمة غذائية في تنزانيا بسبب الحاجة إلى قوة العمل في إنتاج التبغ خلال مواسم معينة ؛ فالمينهوت يتطلب عملا اقل من المحاصيل الغذائية الأخرى. [7] كذلك لاحظت خبيرة الاقتصاد الزراعي انجريد بالمر زيادة خطرة في إنتاج المينهوت بالنسبة للفرد في أمريكا اللاتينية. [8]

وتكتب خبيرة الاقتصاد الريفي بالبنك الدولي، «أوما ليل» عن الإحلال الكبير للمحاصيل النقدية مثل القطن، والشاي، والتبغ محل المحاصيل الغذائية في كينيا وتنزانيا. فخلال عقد واحد، تضاعفت المساحة المزروعة

بالشاي لكل عائلة اكثر من مرتين ونصف في كينيا. وفي تنزانيا تضاعفت المساحة القطنية لكل عائلة خمسة أضعاف. ونادرا ما كانت الموارد الحكومية المخصصة لتطوير الأساليب المحلية وأنظمة الحوافز للمحاصيل النقدية تنتقل إلى مجال إنتاج محاصيل الغذاء التقليدية. ولم يواكب الانخفاض في إنتاج الغذاء في مناطق المحاصيل النقدية في تلك البلدان توسع في محاصيل الغذاء في مناطق أخرى. [9]

وفي محاولة لجعل البرازيل مصدرا رئيسيا لفول الصويا حل إنتاج الصويا هناك على نطاق واسع محل زراعة الفول الأسود، وهو الغذاء التقليدي للشعب. وبحلول أكتوبر عام 1976، خلت لمستودعات التي تخدم فقراء ريودي جانيرو من الفول الأسود. وتظاهر الفقراء يأسا لتقمعهم الشرطة. ولم يعد الفول الأسود متوفرا سوى في السوق السوداء. إلا أن شراء رطل واحد منه يكلف قيمة عمل نصف يوم بالأجر الأدنى. [10] ومما يضاعف من مأساوية الأمر، أن البرازيل قد بدأت في استيراد الفول الأسود من تشيلي حيث ترحب حكومتها بالتضحية برفاهية السكان المحليين الغذائية لكي تكسب عملة أجنبية.

وأخيرا فإن إعطاء الأولوية لمحاصيل التصدير يعني أن بقاء العائلة الزراعية ذاته خلال العام تعتمد على النقود التي تأتي مرة أو مرتين فقط في السنة في وقت الحصاد. لكن تلك المدفوعات المجمدة تحول الفلاحين إلى أهداف مكشوفة أمام التجار النهابين الذين يتاجرون بالأدوات والأغذية الباهظة الثمن. وهكذا فان تنوع المحاصيل الغذائية هو الضمان الوحيد للأمن الغذائي على مدار العام للعائلة الريفية. وهناك عبارة شائعة في الصين التي تعتمد على نفسها هي انه حين يخطو الفلاحون خارج دورهم فإنهم يرون من أين ستأتي وجبتهم القادمة.

١٩ الرابحون

يستمر التركيز على زراعة التصدير لأنها بينما تضر بالأغلبية فإنها بالغة الفائدة بالنسبة للقلة. وأول المنتفعين هم كبار المنتجين وملاك المزارع الضخمة.

والمجموعة الثانية المستفيدة هي الطبقة الصغيرة من سكان المدن الميسورين فنسبة كبيرة من العملة الأجنبية التي يجري كسبها تنفق في النهاية على «احتياجاتها» من الغذاء والسلع الاستهلاكية. وزائير حالة نمطية لذلك. فقد أدت زراعة التصدير هناك إلى انخفاض في إنتاج الغذاء إلى درجة أن 30 في المائة من عملة زائير الأجنبية الآن تذهب إلى شراء المواد الغذائية المستوردة. والأغذية الأساسية للشعب تعاني من نقص حاد، لكن اللحوم المستوردة ما زالت متوفرة لمن يستطيع الدفع. وهي تأتي من جنوب أفريقيا من اجل نخبة زائير. [١]

وأخيرا، تفيد زراعة التصدير أولئك المرتبطين بالشركات متعددة الجنسية في بلادهم ومسئولي الحكومة الذين ينالون أجرهم مقابل إدارة نظام التصدير.

وبمكافأة مجموعات النخبة تلك، وهي نسبة

ضئيلة من مجمل السكان تعقد زراعة التصدير التفاوتات في الثروة والرفاهية. ويؤكد تقرير حديث للأمم المتحدة أن:

الأرباح من التجارة الخارجية.. . وخصوصا من أسعار التصدير الحادة الارتفاع تميل باستمرار إلى التركز في نطاق مجموعات الدخل الأعلى بدرجة اكبر بكثير من الدخل من الإنتاج المحلي. [2]

رعاية الإوزة

إذا اقتنعت حكومة ما بأن مكاسب التصدير هي الشرط الضروري للتنمية فان صناعات التصدير سواء كانت محلية أم أجنبية، ستبدو وكأنها خلاص البلاد. وكما يؤكد خبير الاقتصاد السياسي شيريل باير، فان الحكومة ستحجم بالتأكيد عن «قتل الإوزة التي تضع بيضا ذهبيا» وسوف ترعى الإوزة بقدر وفير من العناية. [3] لكن النظر إلى بلادها وفي ذهنها مصالح الإوزة يختلف عن وضع مصالح الشعب في موضع الصدارة، حيث أن اشد ما تحتاجه زراعة التصدير هو قوة عمل رخيصة سهلة القياد والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي دون اشتراط الاستثمار من اجل الحفاظ عليها.

أن الخرافة القائلة أن زراعة التصدير هي الطريق إلى التنمية تجعل من الممكن لملاك المزارع الضخمة، والشركات المتعددة الجنسية، وشركات التسويق الحكومية في البلدان النامية أن تدعي ضرورة تخفيض أجور العمال الزراعيين حتى يمكن لمنتجاتها أن تدخل مجال المنافسة في الأسواق الدولية. وعندما أدى البرنامج التليفزيوني (العالم يسير World In Action) في عام 1974 إلى كشف ظروف الحياة المقززة لعمال ضياع الشاي في سريلانكا ووجه بالاحتجاجات من قبل الحكومة وملاك الضياع الأجانب. فقد زعموا أن تحسين ظروف المعيشة ل 650 ألف عامل وزيادة أجورهم الهزيلة التي تتراوح من 36 إلى 48 سنتا يوميا، سوف يرفع سعر شاي سري لانكا بحيث يخرجه من السوق. [4]

وبأعذار مماثلة استبعدت الحكومات كبار ملاك الأراضي من خطط الإصلاح الزراعي. وهي تحتج بأن تقسيم الضياع الكبيرة المنتجة لمحاصيل التصدير سيعرض للخطر تجارة البلاد ووضعها المالي. وفي الفليبين، على

سبيل المثال أعفيت أية أراض مخصصة لإنتاج محاصيل التصدير، بما في ذلك ما يفوق سبعة ملايين فدان تزرع محاصيل من قبيل السكر وجوز الهند، من تشريعات الإصلاح الزراعي. [5] وبالطبع فإن المسئولين الحكوميين الذين يتخذون تلك القرارات يكونون هم أنفسهم عادة من كبار الملاك.

التوسع في محاصيل التصدير

نظرا لاستفادة الشركات الزراعية المتعددة الجنسية ومجموعات النخبة المحلية من استمرار التركيز على زراعة التصدير، ونظرا لأن زراعة التصدير تواصل تلقي التدعيم من وكالات الإقراض الدولية فليس من المستغرب أن نجد إنتاج محاصيل التصدير يتزايد بمعدل أسرع بكثير من إنتاج محاصيل الغذاء.

فمنذ منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات كان معدل نمو محاصيل التصدير أسرع بمقدار 2,2 مرة من مجمل معدل النمو الزراعي في البلدان المتخلفة. وكان هذا الاتجاه اشد بروزا في بلدان معينة. فقد ازداد إنتاج البن في أفريقيا اكثر من أربعة أضعاف خلال العشرين سنة الماضية، وازداد إنتاج الشاي ستة أضعاف وإنتاج قصب السكر ثلاثة أضعاف بينما تضاعف إنتاج الكاكاو والقطن. [6] وفيما بين عامي 1952 و 1967، ازدادت المساحة القطنية في نيكاراجوا بنسبة أربعة أضعاف بينما نقصت المساحة المزروعة بالغلال الأساسية بمقدار النصف. [7]

وقد شجعت الحكومات التي تسيطر عليها مجموعات النخبة هذا الاتجاه، ففي كولومبيا عام 1965، ذهب 90 في المائة من كل القروض الزراعية إلى المحاصيل النقدية-البن، والقطن، والسكر. [8] وكما وجدنا في الساحل الأفريقي، تواصل حكومات عديدة استخدام أساليب أنظمة ما بعد الاستعمار لفرض إنتاج المحاصيل النقدية. وفي جاوا الشرقية تشترط الحكومة أن تزرع نسبة 30 في المائة من الأرض بقصب السكر. [9] وحتى بلدان مثل تنزانيا وجهت نسبة كبيرة من مواردها إلى التنمية الزراعية وتحدثت عن الاعتماد على النفس، فإن القوانين الاستعمارية التي تحدد مساحة دنيا تزرع بمحاصيل التصدير قد وضعت من جديد موضع التنفيذ. [10] أن الألفاظ الرنانة لكثير من مخططي التنمية حول تنويع الزراعة تصبح في

الواقع تنويع محاصيل التصدير.

«الوقوع في قبضة» الصادرات

حالما يبدأ السير على درب زراعة التصدير يصبح (فخ محصول التصدير) مثل إدمان المخدرات. ففور أن يتم (الوقوع في قبضتها) يصبح الخروج منها مؤلما بدرجة مفزعة. [11] قد يود الزراع الذين يزرعون محاصيل التصدير تعويض الدخل الحاد التناقص نتيجة انخفاض أسعار المحصول بأن يتحولوا إلى إنتاج المحاصيل الغذائية لعائلاتهم لكن ما داموا قد استدانوا للحصول على المعدات اللازمة لزراعة محاصيل التصدير، فلن يعود أمامهم خيار. وقد يضطرون إلى كسب دخل نقدي لدفع ديونهم وإلا واجهوا احتمال خسارة أرضهم لأحد الدائنين.

وبالمثل على المستوى القومي، فحينما يتلقى بلد متخلف «معونة» من الخارج حتى لو ساعدت النقود المقترضة على زيادة قدرة البلاد الإنتاجية فلن يمكن سداد الدين ما لم تصدر البلاد ما يكفي لتربح العملة الأجنبية اللازمة. ولا فائدة للعملات من قبيل البيسو أو الروبية. فمعظم ما يسمى بالمعونة يجب أن يسدد بنفس العملة التي دفعت بها وهكذا تصبح البلاد في حلقة مفرغة. فما لم تكن الصادرات كافية للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لسداد الديون ولدفع ثمن الواردات الضرورية، فإن الحل الوحيد المباشر يبدو انه طلب دين آخر. وبالطبع لا يعني هذا سوى المزيد من الاندفاع إلى محاصيل التصدير لسداد دين اضخم!

ما يجب أن نتذكره هوا أن سبب استمرار هذه التركيبة ليس عدم فهم البلدان المتخلفة لطبيعة الفخ الذي تقع فيه. بل إنها تستمر كما رأينا لان زراعة التصدير تخدم مصالح مجموعات النخبة، من ملاك الأرض والحكومة، والمستهلكين في البلدان المتخلفة ومصالح الشركات الزراعية المتعددة الجنسية ووكالات الإقراض الدولية مثل البنك الدولي.

وهكذا فإن الدعوة إلى العدالة في التبادل التجاري يجب ألا تسبغ قيمة عل الفكرة القائلة أن زراعة التصدير يمكن أن تكون أساس التنمية. فلو فعلنا ذلك لكان الأمر بمثابة التسوية بين ميزان مدفوعات البلد ونموه الاقتصادي وبين رفاهية الشعب. وحين تجري إعادة هيكلة أساسية في

الدول المتخلفة، فان من المرجح أن يكون للأسعار الأعلى وصفقات التصدير الأفضل لسلعها تأثير مضاد على مصالح الأغلبية الفقيرة.

20 تغيير اللعبة

أن الصادرات الزراعية من بلد يجوع فيه الكثيرون هي بدرجة كبيرة انعكاس للمشكلة وليست المشكلة نفسها. فحتى لو توقفت كل الصادرات الزراعية سيظل هناك جوعى-أولئك الذين يظلون مستبعدين من السيطرة الفعلية على موارد بلدهم المنتجة للغذاء.

أن التركيز على الصادرات في بلدان يجوع فيها الكثيرون يعكس إفقار قسم كبير من السكان المحليين ومصالح النخبة. ورغم ذلك فإن التركيز على الصادرات قوة فعالة. فحيث تسيطر قلة على الأصول الإنتاجية، تؤدي زراعة التصدير إلى زيادة الوضع المتدهور للأغلبية. ولكي نوجز ما ذكرناه في الصفحات السابقة فإن زراعة التصدير في تلك البلدان:

- تجعل من الممكن للنخبة المحلية ألا تقلق بشأن الفقر المحلي الذي يحد بدرجة كبيرة من القوة الشرائية للسكان المحليين. فزراعة التصدير تعني أن بإمكان النخبة أن تربح في كل الأحوال بأن تجد مشترين في أسواق أجنبية مجزية.

- تزود مجموعات النخبة المحلية والأجنبية بالحافز على تشديد سيطرتها على موارد الإنتاجية

التي تنتج عنها أرباح التصدير، وعلى المقاومة الحازمة لأية محاولات لإعادة توزيع السيطرة على الأصول الإنتاجية.

- تستلزم ظروف عمل وأجور بائسة فالبلدان المتخلفة لا تستطيع المنافسة في أسواق التصدير إلا باستغلال قوة العمل، وخصوصا النساء والأطفال. ولن يقف الملاك والحكومات الخاضعة للتصدير عند حد لسحق جهود العمال لتنظيم أنفسهم.

- تلقي بالسكان المحليين إلى حلبة التنافس مع المستهلكين الأجانب على منتجات أرضهم ذاتها، وبذلك ترفع الأسعار المحلية وتخفيض الدخل الحقيقي للأغلبية. (وفي الباب الثامن نناقش بتفصيل اكثر ظاهرة السوبر ماركت العالمي هذه.)

وتكشف المقابلة بين بلدين من بلدان الكاريبي السبب في أن زراعة التصدير في حد ذاتها العدو الحقيقي. ففي كل من كوبا وجمهورية الدومينيكان، ينتج جزء كبير من الأراضي الزراعية السكر وغيره من الصادرات. وكلا البلدين يعتمد على الصادرات الزراعية في الحصول على العملة الأجنبية وكلاهما يستورد كميات كبيرة من الغلال. ورغم ذلك فان 75 في المائة على الأقل من السكان في جمهورية الدومينيكان اليوم يعانون من سوء التغذية، بينما لا يوجد في كوبا سوء تغذية على الإطلاق. فأين يكمن الاختلاف ؟

أولا، تجري السيطرة على العملة الأجنبية الناتجة عن صادرات السكر بطريقة شديدة الاختلاف في البلدين. ففي كوبا، كل العملة الأجنبية ملك للجمهور وتوظف في تنفيذ خطط التنمية في البلاد. وبذلك فإنها تستخدم في استيراد سلع إنتاجية تخلق أعمالا ذات معنى مثل بناء المدارس والمنازل وتصنيع الأدوات المنزلية الأساسية والآلات. أما في جمهورية الدومينيكان، فان قسما كبيرا من العملة الأجنبية الناتجة عن صادرات السكر تعامل باعتبارها ربحا لشركات خاصة مثل«جالف و وسترن» Gulf Western. ويعاد جزء كبير منها إلى الولايات المتحدة أو يبدد على مشروعات من قبيل المنتجع السياحي لجالف آند وسترن. والوظائف القليلة التي يخلقها مثل هذا المنتجع لا ترتبط بالتنمية الطويلة المدى للبلاد بل إنها ببساطة تغذي الخيالات الاستعمارية للرجل الأبيض (فخادمات الغرف يرتدين زي «العمة

جميما»). وهذه المشروعات تمثل حتى استنزافا متصلا للعملة الأجنبية، إذ تستورد، على سبيل المثال، طعاما جاهزا من الوطن لاحتياجات السياح.

ويمكن توضيح تعارض آخر في تأثير السكر على العمالة. فجمهورية الدومينيكان تعاني مما يتراوح بين 30 و 40 في المائة في معدل البطالة. وخمسة وسبعون في المائة من إجمالي من يعملون في الزراعة يعملون أقل من 135 يوم عمل في السنة. [1] وفضلا عن ذلك، فإن مصالح عمال الدومينيكان مهددة باستيراد زراع القصب للعمال التاهيتيين الذين يشكلون الآن اكثر من نصف قوة العمل المستخدمة في قطع القصب وقد خلق الطلب الشديد على قوة عمل موسمية في قصب السكر(الذي يفسد ما لم يتم قطعه وعصره خلال فترة قصيرة) كثافة سكانية عالية في المناطق المقتصرة على إنتاج القصب لكنه لم يخلق سوى القليل من الوظائف على مدار السنة.

كذلك تتعمق البطالة اكثر في جمهورية الدومينيكان مع ميكنة حصد القصب. أما الميكنة في حصد السكر الكوبي، والتي يتوقع أن تتم عام 1985، فإنها لا تعني البطالة ؛ بل أن الميكنة في كوبا تحرر قوة العمل البشرية من العمل الذي يقصم الظهر في قطع القصب لاستخدامها في الزراعة وغيرها من مجالات الاقتصاد الحيوية. وهكذا فإن تطوير اقتصاد موجه إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية يعني انه لا يوجد في كوبا نقص في الوظائف بالنسبة ل 180 ألفا من قاطعي القصب (حوالي نصف الإجمالي) الذين تحرروا من العمل في إنتاج السكر. [2]

ورغم أن التجارة الدولية ليست هي العدو في حد ذاتها فان السؤال الحقيقي هو التجارة لصالح من. أن أحد الشروط الحاسمة هو أن احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محليا. فالاعتماد الغذائي الأساسي على النفس-ونعني بذلك الإمداد المحلي الكافي لمنع المجاعة في حالة قطع مفاجئ للواردات الغذائية-هو الشرط الذي لا غناء عنه لأمن شعب من الشعوب. علاوة على ذلك، فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية طالما ظل يسعى يائسا لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء لمنع المجاعة. وبدون الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس، فان «الاعتماد المتبادل» الذي يحظى بالمديح الوفير، لا يصبح سوى ستار دخان للسيطرة الغذائية لبلد على آخر.

أن كوبا حالة لها دلالتها البالغة تكشف لنا عن التضاد بين الصادرات وهذا الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس. إذ تحاول كوبا زيادة إنتاج السكر بينما تزيد وتنوع من إنتاجها الغذائي المحلي. وخلال الفترة بين 1971 و 1975 ازداد الإنتاج الزراعي بخلاف السكر بنسبة 38 في المائة. [3] وخلال نفس الفترة ازداد إنتاج الخضراوات للسكان المحليين بأكثر من الضعف وزاد إنتاج الفواكه بما يفوق 60 في المائة. كذلك ازداد إنتاج البيض والدواجن، ولحم الخنزير عدة أضعاف منذ أوائل الستينات. ولم تحدث تقريبا أية زيادة في أسعار الغذاء خلال العشر سنوات الأخيرة. [4]

وفي نفس الوقت تستهدف كوبا زيادة صادرات السكر، جزئيا لكي تستورد كميات كبيرة من القمح. وحتى الآن لم يبلغ النجاح في زيادة إنتاج السكر ما بلغه بالنسبة للغذاء. والأسباب وراء ذلك معقدة وليست واضحة تماما ؛ ويكاد يكون من المؤكد أن الطقس المعاكس لزراعة القصب كان أحد العوامل في السنوات الأخيرة. إلا أن عقود المبيعات الطويلة المدى مع الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول (مثل كندا واليابان) لشراء نسبة كبيرة من السكر قد أنقذت كوبا جزئيا من الدمار الاقتصادي الذي تسببه التقلبات الحادة في سعر السوق الدولية، والذي عانت منه معظم البلدان المتخلفة. على أن هذا الترتيب الاستثنائي مع مشتري السكر الكوبي يجعل هذا البلد نموذجا اقل فائدة بالنسبة للبلدان الأخرى.

هناك إذن توترات وأسئلة دون إجابة. فهل ينبغي النظر إلى الاعتماد على الصادرات لدفع ثمن جزء كبير من الغذاء القومي على انه مفيد ويتمشى مع هدف الحكم الذاتي السياسي ؟ وهل تكون السياسة هي الاعتماد على البلدان الاشتراكية الأخرى لتلبية احتياجات الغذاء ؟ سيكون من المهم مراقبة ما سيفعله الشعب الكوبي خلال السنوات القليلة القادمة.

أن مفهوم الاعتماد الغذائي لا يستبعد بالتأكيد مسألة الصادرات. فمعظم البلدان التي يعتقد الناس الآن أن لديها موارد ضئيلة مثل بنجلاديش، لم تستطع فقط أن تلبي احتياجات الغذاء المحلية بل استطاعت كذلك أن تصدر كميات كبيرة من المنتجات الزراعية إذا كنا نعتبر ذلك مرغوبا فيه. والاعتماد الغذائي على النفس ليس نزعة انعزالية بل ينطوي على اعتراف بان الدخل الناشئ عن إنتاج الصادرات لا يمكنه أن يخدم احتياجات الجميع

إلا بعد إعادة توزيع السيطرة على الموارد المستخدمة في هذا الإنتاج. والباب العاشر يفحص بصورة اعمق مضامين الاعتماد الغذائي على النفس.

الباب السابع

الولايات المتحدة هل هي سلة غذاء العالم

21 العم سام السخي

إن الولايات المتحدة واحدة من اكبر البلاد المصدرة للغذاء، بحيث شبهها البعض بسلة غذاء للعالم. والانطباع العام هو أن جزءا كبيرا من هذا الغذاء يذهب إلى البلدان الجائعة في برنامج معونة متميز بأريحيته وكرمه. لكن هناك ثلاث فجوات واسعة في هذه الصورة التي تسود محليا:

. أولا، أن ما يصدر من الغذاء على أساس المعونة فعلا (أي بتمويل طويل الأجل، منخفض الفائدة) هو مجرد نسبة ضئيلة من الصادرات التجارية الأمريكية (6 بالمائة عام 1975).

● ثانيا: اقل من 30 بالمائة من الصادرات الزراعية يذهب أتساس (البلدان الأقل تطورا).

● ثالثا، رغم إلى الولايات المتحدة هي اكبر مصدري الغذاء في العالم، فإنها كذلك واحدة من اكبر مستوردي الغذاء في العالم. على إلى التمسك بهذه الحقائق بإصرار ليس سهلا، فكل ما يسمعه المرء أو يقرؤه، يبدو انه يعطي الانطباع المضاد تماما.

في السنة المالية 1975، كانت البلدان الأربعة التي تصدرت قائمة المتلقين للصادرات الزراعية الأمريكية هي اليابان، وهولندا، وألمانيا الغربية، وكندا. ولنقارن الصادرات أتساس هذه البلدان

بالصادرات الأمريكية أتساس الدول المتخلفة التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها (البلدان الأشد تضررا) (ب أ ت) بزيادات أسعار الغذاء والبترول في السبعينات [1]. لم تصدر الولايات المتحدة منتجات زراعية أتساس تسعة من الدول الأربعين الأشد تضررا لا عام 1973 ولا عام 1974. بينما تصدر ستة وثلاثون دولة من الأربعين الأشد تضررا أغذية ومنتجات زراعية أخرى أتساس الولايات المتحدة.

وفي كل من عامي 1973 و 1974، كانت صادرات الولايات المتحدة الزراعية أتساس كندا، وهى بدورها مصدرة للقمح، أكبر في قيمتها من كل الصادرات أتساس جميع البلدان الأشد تضررا مجتمعة، أو أتساس كل قارة أفريقيا. وفي الحقيقة، كانت هذه الصادرات أتساس كندا، عام 1973، تكاد تبلغ ضعف الصادرات أتساس أفريقيا. وكانت الصادرات الزراعية خلال أعوام الجفاف 1973 و 1974 أتساس أربع من دول الساحل الأفريقي-هي موريتانيا، مالي، والنيجر، وتشاد-أقل من نصف تلك الصادرات (بمعيار القيمة) أتساس أي من السويد والنرويج أو الدانمارك. وفي عام 1974، صدرت الولايات المتحدة لليابان 114,5 رطلا من القمح لكل فرد، وللهند ما لا يزيد عن 7,5 رطل للفرد. وبالنسبة للفرد، لم تتلق باكستان سوى 18 في المائة من القمح الذي تلقته هولندا.

وهكذا فإن الدول الصناعية هي على عكس المفاهيم الشائعة، كبرى مستوردي الغذاء. وليست الدول المتخلفة. ففي عام 1974، جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم، بعد اليابان وألمانيا الغربية مباشرة. وجاء اكثر من ثلثي واردات الولايات المتحدة الغذائية من الدول المتخلفة.

وبينما نعتقد أن أمريكا هي المركز العالمي للحم البقر، فإن الولايات المتحدة هي في الواقع اكبر مستورد في العالم للحم البقر.

فالولايات المتحدة تستورد أكثر من 40 في المائة من كل لحم البقر في السوق العالمية. وفي عام 1973 استوردت الولايات المتحدة حوالي 2 مليار رطل من اللحم. ويجري التركيز دائما على أن هذه ليست سوى كمية ضئيلة، لأنها لا تمثل سوى 7 في المائة من الإنتاج المحلي. إلا أن هذه الكمية ليست صغيرة بالنسبة لاحتياجات معظم البلدان. كما أنها تعني أن جزءا كبيرا من

موارد إنتاج الغذاء في دول عديدة بها كثير من الجوعى يخصص لإنتاج لحم البقر للأمريكيين. وفي السوق الدولية يتدفق من اللحم من الدول المتخلفة إلى الدول الصناعية أكثر مما يتدفق في الاتجاه العكسي [4].

من هم مانحو الغذاء الحقيقيون ؟ انهم عديد من اشد الناس جوعا في العالم.

22 السعي الأمريكي إلى القوة الغذائية

أكد مسئولو الحكومة الأمريكية. أن الصادرات الغذائية ضرورية لدفع ثمن (البترول المستورد والسلع الأخرى التي لا بد أن نستوردها للحفاظ على مستوى معيشتنا [1])، وقد أعلن الرئيس فورد أن (وفرتنا الزراعية قد ساعدت على فتح الأبواب بيننا وبين 800 مليونا من البشر في الصين الشعبية.. . وساعدت على تحسين العلاقات مع السوفيت. وساعدت على إقامة جسور إلى العالم النامي[2]).

ويقال للأمريكيين أن غذاءهم لن يخفف الجوع فقط، بل سيوجه الجوعى كذلك إلى الديمقراطية. إذ يأمل الرئيس السابق لجمعية مربيي الماشية بكولورادو. أنه عن طريق تحسين التغذية بالخارج فإن «الأمم ستتغير من مشاعرها السياسية وتبتعد عن الشيوعية إلى شكل حكم اكثر ديمقراطية[3]».

ولسوء الحظ، فإن النوايا الطيبة الأصيلة لمعظم الأمريكيين يجري خداعها حتى لا يروا أن استراتيجية تصدير الغذاء في السبعينات لم تكن تطورا ضروريا، بل كانت تعزيزا لمصالح معينة على حساب الأغلبية.

فماذا كانت الأسباب الكامنة وراء استراتيجية القوة الأمريكية الغذائية في السبعينات ؟

أزمة المدفوعات:

عند نهاية الستينات، كان مسئولو الإدارة قد قرروا انه لا بد من عمل شيء بصدد العجز في ميزان مدفوعات البلاد . وبالنسبة لمعظم الأمريكيين، ليس لميزان المدفوعات أية رابطة مفهومة برفاهيتهم اليومية-لا علاقة له بالتأكيد بثمن الغذاء أو بمصير المزارع ذو العائلة، فميزان المدفوعات شيء على البيروقراطيين، أن يقلقوا بشأنه. وليس الناس العاديين.

لكن هل هذا صحيح ؟ وما علاقته بمسألة الحاجة إلى الصادرات الغذائية ؟

أن معنى العجز في ميزان المدفوعات ليس لغزا كبيرا . فببساطة شديدة، يعاني بلد ما من عجز، من ميزان لغير صالحه، حين يخرج من البلد من النقود أكثر مما يدخله. والتوازن يدخل في اعتباره التعاملات الحكومية، وتعاملات الشركات، وحتى التعاملات الفردية.

وعلى مدى سنوات ظلت حكومة الولايات المتحدة تنفق المليارات والمليارات باعتبارها القوة العسكرية الثابتة للعالم المناهض للشيوعية، وقد كلفت حرب فيتنام وحدها الولايات المتحدة ما يفوق النصف تريليون دولار(000 , 000 , 000 , 000 , 500 دولار) .

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشركات التي مقرها الولايات المتحدة، بداية من أواخر الخمسينات وخلال الستينات، بوضع استثمارات رأسمالية ضخمة في أوروبا الغربية، وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية وآسيا . وشجعت قوانين الضرائب الفيدرالية تلك الشركات على إبقاء أرباحها الكبيرة خارج الولايات المتحدة، حيث لم تكن الأرباح تخضع للضريبة حتى تعود إلى الولايات المتحدة. وقد ضاعفت تلك الشركات من الميزان التجاري السلبي بتحويلها البلدان ذات العمالة الرخيصة، والضرائب المنخفضة مثل المكسيك، وتايوان، وسنغافورة إلى «قواعد» لإعادة تصدير السلع الاستهلاكية مثل الترانزستورات، وأجهزة التلفزيون، والكاميرات والمنسوجات إلى الولايات المتحدة. المفارقة إذن، هي أن الولايات المتحدة كانت ترسل الدولارات إلى

الخارج لاستيراد منتجات أنتجتها الشركات التي مقرها الولايات المتحدة.

وفي أواخر الستينات، أصبحت شركات عديدة بريطانية وأوروبية، ويابانية «عالمية» وبدأت تصدر إلى الولايات المتحدة، غالبا من مصانع ذات ضرائب منخفضة، وأجور منخفضة، جنبا إلى جنب مع الفروع المنافسة للشركات الأمريكية متعددة الجنسية. ولم يمض زمن طويل، حتى تم تفريغ كميات ضخمة من الدولارات خارج الولايات المتحدة لدفع قيمة البضائع المصنعة المستوردة. وقد وجدت دراسة في أوائل السبعينات، أن الشركات متعددة الجنسية التي مقرها الولايات المتحدة كان نصيبها 42 في المائة من كل الواردات، «بالشراء» عادة من نفس فروعها وراء البحار [4]. (وخلال الشهور الخمس الأولى لعام 1978 استوردت الولايات المتحدة من البضائع المصنعة رقما خطرا بلغ 14 مليار دولار، أكثر مما صدرت [5]. وكانت قيمة هذه الواردات اكثر من ضعف قيمة البترول المستورد خلال نفس الفترة). كذلك أصبحت شركات الولايات المتحدة تعتمد بصورة متزايدة على المصادر الأجنبية للمواد الخام الحساسة. وبحلول عام 1970، كانت الولايات المتحدة تستورد 80 في المائة أو أكثر من ثماني مواد خام أساسية. وزاد العجز التجاري في المواد الخام إلى 3,4 مليار دولار.

وفي عام 1971، وكنتيجة لاستنزاف الرأسمال ذاك، عانت الولايات المتحدة من أول عجز في ميزان المدفوعات في القطاع الخاص (قطاع الشركات والأفراد) خلال قرن. وهكذا، فقد تطورت أزمة ميزان المدفوعات قبل زمن من ارتفاع أسعار البترول المستورد.

مولد القوة الغذائية:

بحلول أواخر الستينات، كانت الولايات المتحدة قد قاربت على المستوى الدولي، حالة تعادل سحب بطاقات ائتمانها. وعندئذ، بدأت الدول الأخرى في القلق بشأن احتفاظها بالدولارات، إذ لم يعد من المؤكد بنفس الدرجة «أن يتم تحويلها دائما. واكثر من ذلك، بدأت الدول الأجنبية ترد على استيلاء شركات الولايات المتحدة على صناعتها الرئيسية باستخدام قوة الدولارات القوية كالذهب. وبدأت وزارات الخزانة الأجنبية تطلب الذهب بدل العملة الورقية في تسوية عجز ميزان المدفوعات. وبحلول عام 1970،

كان قد تم تخفيض احتياطيات الولايات المتحدة من الذهب إلى اقل من نصف ما كانت عليه عام 1950.

كان السؤال أمام إدارة نيكسون هو التالي:

ما هي صادرات الولايات المتحدة التي يمكن زيادتها بطريقة ضخمة فعلا لتعويض قيمة الواردات المتصاعدة ؟ في عام 1970، عين نيكسون لجنة مشكلة من مديري الشركات ومحاميهم لإيجاد إجابة. هذه اللجنة المختصة بالتجارة الدولية وسياسة الاستثمار، والمعروفة باسم لجنة ويليامز، استنتجت انه لا يوجد سوى نوعين من التجارة يمكنها جنى المبالغ الضخمة من العملات أسعار اللازمة لموازنة مدفوعات الولايات المتحدة: منتجات التكنولوجيا المتقدمة والسلع الزراعية.

وكانت الأسلحة هي أحد أنواع التكنولوجيا المتقدمة التي اعتقد أن من السهل ترويجها من الخارج. فقد أنتجت حرب فيتنام «أجيالا» جديدة من الأسلحة، وكان على كل دولة الأجنبية تحصل على أحدثها. وضاعف الملحقون العسكريون الأمريكيون ومروجو الشركات حول العالم من جهودهم (ومن رشاويهم غالبا) لينافسوا صانعي الأسلحة الفرنسيين والبريطانيين، وقدمت قروض ضخمة للبلدان المتخلفة. وسار كل شيء «على ما يرام» ؛ فسرعان ما بلغت المبيعات السنوية المليارات. وفي عام 1975، بلغت مبيعات الأسلحة 4,8 مليار دولار. وعلاوة على ذلك، لم يكن لتنشيط مبيعات الأسلحة أصداء داخلية سيئة بالنسبة للإدارة.

لكن التوصية الثانية للجنة ويليامز.. وهي تنشيط الصادرات الزراعية- كانت أمرا آخر. احتياطات كيف يمكن جعل المزارعين والمستهلكين الأمريكيين يستجيبون لخطة لزيادة الصادرات الزراعية زيادة ضخمة ؟ وكيف يمكنك جعل البلدان الأخرى تستورد من الغذاء الأمريكي ما يكفي لمعادلة نفقات الاستيراد التي لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لخفضها ؟ وبنفس الدرجة من الأهمية، كيف يمكنك رفع الأسعار، بحيث يقدم كل بوشل مباع أقصى ما يمكن لمساعدة ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ؟ وكيف تحقق ذلك في بلدان تريد حماية مصدر حياة مزارعيها ؟

لم يكن ذلك سهلا. إلا الأجنبية إدارة نيكسون، ظنت الأجنبية هناك استراتيجية صالحة. أولا، قدم الإغراء للمشترين المحتملين بجعل مشترواتهم

الأولى من القمح رخيصة وبتقديم تمويل وافر. ثم حث البلدان الأخرى على تقليل حمايتها ضد صادرات القمح الأمريكية بأن تعرض، تحت راية التجارة الحرة، إلغاء الدعم المحلي لأسعار المنتجات الزراعية الأمريكية. ولضمان ارتفاع الأسعار، أصدر التوجيهات إلى وزير الزراعة، ليأمر باقتطاعات في المساحة المحصولية للولايات المتحدة ؛ حينئذ تكون اللمسة الأخيرة اللازمة لرفع أسعار القمح، هي الطقس السيئ في الدول الرئيسية المنتجة للقمح.

وبدأت الخطوة الفعلية لتطبيق استراتيجية القوة الغذائية بتخفيض قيمة الدولار-بمقدار11 في المائة، أولا في ديسمبير 1971، ثم بمقدار 6 في المائة في أوائل 1973. وجعل ذلك صادرات الولايات المتحدة أرخص بالنسبة للمشترين الأجانب. (أما الدول المتخلفة التي تم تشجيعها على جعل احتياطياتها بالدولار أو على ربط قيمة عملتها بقيمة الدولار، فقد خسرت مئات الملايين بين عشية وضحاها.)

وكانت الطريقة الثانية لزيادة جاذبية السلع الأمريكية، هي ببساطة تقديم تمويل مناسب. وفي يوليو عام 1972، أعلنت الولايات المتحدة عن قرض قيمته 750 مليون دولار، من خلال هيئة الائتمان السلعي الحكومية، وذلك لمساعدة السوفيت على شراء القمح. وكان نيكسون قد غازل السوفيت بالفعل بإلغاء شرط أن تنقل سفن ترفع العلم الأمريكي النصف على الأقل من أية كميات قمح تباع إلى الاتحاد السوفيتي أو إلى أية دولة من دول أوروبا الشرقية. وكان السوفيت مستعدين للشراء. فرغم أن إنتاجهم من القمح، الذي يفوق بقليل الإنتاج الأمريكي، كان كافيا للاستهلاك المباشر، كان العديد من المواطنين السوفيت يطالبون بالمزيد من اللحم في وجباتهم. وقرر المخططون الاقتصاديون للكرملين أن 19 مليون طن من القمح الأمريكي الرخيص لتسمين الماشية بهذه الشروط الممتازة كانت هي الحل. وزاد الطقس السيئ الذي خفض إنتاجهم بمقدار الثلث، من اقتناعهم.

وكانت الخطوة التالية هي جعل الأسعار ترتفع. وكانت أسرع طريقة هي ببساطة تخفيض الإنتاج. فأمر وزير الزراعة ايرل بوتز بإخراج خمسة ملايين فدان أخرى من أراضي القمح من الإنتاج في سبتمبر 1972. ورفع هذا المساحة الإجمالية المعطلة عن الإنتاج إلى 62 مليون فدان، وهى مساحة تساوي في حجمها كل الأراضي المزروعة في المملكة المتحدة. وبشراء

السوفيت، وتخفيض قيمة الدولار، ومشكلات الطقس الحادة في كل أنحاء العالم، كان هذا الاقتطاع للأراضي كافيا لضمان النقص في المعروض، واستنزاف الاحتياطيات، والأسعار الأعلى لأية مبيعات أجنبية إضافية.

القوة الغذائية والسوق «الحرة»

سؤال واحد تبقى أمام إدارة نيكسون هو: كيف تجعل الاستراتيجية تثبت ؟

لقد انتهت لجنة ويليامز إلى أن الطريقة الوحيدة هي التفاوض حول سياسة «تجارة حرة» تفتح الأسواق الأوروبية واليابانية المتمتعة بالحماية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية. وهكذا اصبح مذهب التجارة الحرة، هو الذراع القوية للقوة الغذائية. فلا يمكنك، كما قالت اللجنة، أن تحقق أحدهما دون الآخر.

ففي ظل شروط سوق حرة فقط، يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على «ميزتها النسبية» في القمح وعلف الماشية. وكان هذا يعني أن على الولايات المتحدة أن تثبت التزامها «بالسوق الحرة» بالعمل على التخلص من دعم السعر الأدنى الذي تموله الحكومة، ومن تحديد مساحات المحاصيل، والبرامج الأخرى لتنظيم دخل المزرعة وطاقتها الإنتاجية.

وقدرت الحكومة أن تلك كانت اللحظة المناسبة لدفع المزارعين الذين كانوا مترددين حتى ذلك الحين إلى تأييد هذه الخطوة. فقد خفضت صفقة القمح السوفيتية مخزون القمح العالمي بدرجة ملحوظة، وكانت أحوال الطقس سيئة في مناطق عديدة من العالم ؛ ذلك كله أضاف إلى سوق بالغة الازدهار أمام المنتجات الزراعية الأمريكية.

وبنفس الطريقة كان من السهل إقناع الكونجرس بأن برامج الدعم الزراعية كانت غير ضرورية. وهكذا أنهى القانون الزراعي لعام 1973 المدفوعات مقابل الأراضي المعطلة عن الإنتاج، ووضع حدا أدنى للأسعار (وهو الحد الأدنى الذي انخفض عنه سعر السوق، تتدخل الحكومة لمساعدة المزارع) بلغ من ضآلته أن اصبح عديم المعنى لحماية المزارع الصغير، كذلك أنهى فعليا، احتياطيات القمح التي تخزنها الحكومة. وبعد الاقتطاعات السابقة التي استهدفت خلق أسعار ندرة، قيل للمزارعين عندئذ أن الولايات

المتحدة قد أطلقت زراعتها-وهى جزء ملحوظ من الاقتصاد الزراعي العالمي-لسوق المضاربة حيث يسبب أي تغير صغير في العرض، أو حتى التهديد بمثل هذا التغير، تقلبات ضخمة في السعر.

مطاردة العملاء

في الفترة ما بين السنتين الماليتين 1970 و 1974، زادت كمية صادرات القمح الأمريكي بنحو 90 في المائة بينما زادت قيمتها حوالي 400 في المائة ! [7] وعلى نفس المنوال تقريبا كان النجاح في حبوب العلف. لكن ماذا يمكن أن يحدث إذا زادت المحاصيل الجيدة على نطاق واسع القمح المتوفر على نطاق العالم ؟ كان من الضروري إيجاد بعض العملاء الجدد، لإبقاء الأسعار مرتفعة.

في عام 1974، أنفقت إدارة الزراعة الخارجية (F A S) اكثر من 10 ملايين دولار لتطوير الأسواق أمام الصادرات الأمريكية. وفي عدد حديث من مجلتها الزراعة الخارجية، كانت إدارة الزراعة الخارجية تشرح بزهو واضح كيف توسعت في (التطوير العدواني للسوق الخارجي) لتتغلب على (المنافسة العنيدة) في السباق من أجل صادرات زراعية أكبر. [8] كذلك فإن إدارة الزراعة الخارجية باعتبارها فرعا من وزارة الزراعة الأمريكية، هي الإسفين الرئيسي لاختراق الشركات الزراعية إلى أسواق البلدان الأخرى. ويندرج (تعاون) إدارة الزراعة الأمريكية مع صناعات تصدير الغذاء تحت ثلاثة أقسام تسمى(مخابرات السوق) و «خدمة التجارة» (وتنشيط الحاصلات).

فإذا أرادت شركة أمريكية أن تعرف هل من المربح أن تدخل سوقا معينة، فإنها تتوجه إلى صديقها في إدارة الزراعة الخارجية-أحد 96 ملحقا أو مسئولا زراعيا في الدول الأجنبية-الذي يهرع إلى العمل. أولا : هل يستوفي المنتج شروط استيراد الحكومة الأجنبية ؟ وثانيا : هل هو مقبول من الأذواق المحلية ؟ (راجع لوحة الأذواق المهنية !)

وإذا كان منتج الشركة يحقق الشرطين الأول والثاني، فإن إدارة الزراعة الخارجية تساعد على ضمان اختبار للسوق.

وبالإضافة إلى ذلك، ترعى إدارة الزراعة الخارجية إقامة معارض حول

العالم لصالح المنتجين الأمريكيين. وأحد المعارض المفضلة هو نسخة بالحجم الطبيعي لسوبر ماركت أمريكي. ولما كانت الولايات المتحدة تصدر 44 في المائة من كل القمح المطروح في السوق العالمي، فإن إدارة الزراعة الخارجية تساعد كذلك على رعاية مدارس تعليم الناس كيفية الطهو بالقمح في مناطق العالم التي ليس القمح فيها غذاء تقليديا. ففي اليابان، رعت إدارة الزراعة الخارجية حملة لترويج لحم البقر، مع ملاحظة أنها (موجهة إلى الفنادق الراقية والمطاعم التي تزود القطاع السياحي بالوجبات). [9] كذلك ساعدت جهودها هناك على نجاح فروع محلات الغذاء السريع مثل مكدونالد-الذي يستورد 90 في المائة من مكوناته. ورغم أن فروع الغذاء السريع على الطراز الأمريكي لم تبدأ العمل في اليابان سوى عام 1970، فقد توقعت إدارة الزراعة الأجنبية انه بحلول عام 1979 ستكون هذه السلسلة قد انتزعت 70 بالمائة من كل هذه المبيعات، مزيحة بذلك حانات الأرز، والسمك، والشعرية التقليدية. [10]

هكذا لا تقوم استراتيجية القوة الغذائية الأمريكية على شحن الغذاء إلى عالم من الجياع بل على تشكيل الأذواق والعادات لطبقة معينة من الناس لجعلهم يعتمدون على منتجات وأنماط لم يريدوها قط من قبل. ويشجع صانعوا السياسة الأمريكية الدول الأخرى على أن تصبح معتمدة غذائيا بصورة متزايدة على الولايات المتحدة بينما تصبح الولايات المتحدة ذاتها معتمدة اقتصاديا بصورة متزايدة على الصادرات الغذائية. والواقع أن المرء يظن، عند قراءة نشرات إدارة الزراعة الخارجية، أن بقاء الأمة يتوقف على نجاحها في خلق محب واحد جديد للهامبورجر في العالم.

أن المسألة توحي بأن القوة الغذائية قد ولدت باعتبارها الاستجابة الوحيدة الممكنة تجاه التكلفة المتزايدة للواردات البترولية لكن استراتيجية القوة الغذائية قد سبقت الاستجابة لزيادة أسعار البترول. واكثر من ذلك، لم تكن القوة الغذائية هي الاستجابة الوحيدة الممكنة، بل كانت هي اختيار صانعي السياسة الذين أرادوا حماية الأمر الواقع الاقتصادي. فقد ولدت القوة الغذائية من استنزاف الدولار الذي سببته حرب فيتنام، والتوسع عبر البحار للشركات الأمريكية التي تعيد استيراد سلع مصنعة بقوة عمل رخيصة إلى الولايات المتحدة، والاعتماد المتزايد للشركات على المواد الخام الأجنبية،

وقرار شركات البترول الأمريكية باستيراد كميات هائلة من البترول.

واليوم، ما زال يجري تنشيط القوة الغذائية كطريقة لدعم ميزان مدفوعات الولايات المتحدة. وأصبحت النفقات العسكرية تمثل الآن استنزافا أقل للعملة الأجنبية جزئيا بسبب تزايد مبيعات الأسلحة في الخارج. لكن واردات السلع الاستهلاكية التي تقوم بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسية ما زالت تمثل أهم استنزاف منفرد لميزان المدفوعات بعد واردات البترول والمواد الخام الصناعية. ففي عام 1973، استوردت الولايات المتحدة 9,5 مليار دولار من السلع المصنعة من مصانع أجنبية تملكها شركات أمريكية. (11)

وبالإضافة إلى ذلك تنفق الولايات المتحدة الآن اكثر من 13 مليار دولار على الواردات الزراعية. [12] وهكذا، فبينما لا يتحدث المسئولون سوى عن الصادرات الزراعية التي تجلب نحو 24 مليار دولار من العملة الأجنبية فإن ما يزيد عن نصف كل دولار يتم ربحه من الصادرات الزراعية ينفق على الواردات الزراعية ! والمفارقة هي أن نحو نصف هذه الواردات الزراعية هي سلع تستطيع الولايات المتحدة إنتاجها وتنتجها بالفعل: اللحم، والسكر، والزيت النباتي، والخضراوات، والتبغ، والخمر، ومنتجات الألبان.

صفقة القمح السوفيتية: دراسة تشخيصية لسوق «غير حرة».

تسبب البرد القارس مع تساقط الجليد الكثيف خلال الشتاء السوفيتي في 1971- 1972 في القضاء على 25 مليون فدان من القمح-أو ما يعادل كل المساحة المزروعة قمحا في الولايات المتحدة. ورغم الدلائل العديدة الواضحة على أن السوفيت قد نزلوا إلى السوق للشراء بكميات ضخمة والدليل الذي لا يمكن دحضه على أن الطقس السيئ في كل مكان في العالم تقريبا كان يعني أن الطلب سيكون استثنائيا على القمح الأمريكي، لم تبلغ وزارة الزراعة الأمريكية المزارعين، مخالفة بذلك القانون. وبدلا من ذلك حذرت وزارة الزراعة الأمريكية المزارعين من احتمال وجود فائض ضخم حتى بعد كل المبيعات المتوقعة. ولم يعرف بذلك سوى قلة من مسئولي الحكومة الأمريكية ومديري شركات القمح.

وفي أوائل يونيو 1972، اندفعت كونتيننتال جرين، وكارجيل، والأعضاء

الأربعة الآخرون في شركات تجارة القمح الأمريكية الضخمة إلى الجنوب الغربي المبكر المحصول لشراء القمح. كان المزارعون يعرفون أن المحصول سيكون كبيرا ولما كانوا لا يعرفون بالتوقعات القوية للسوق الخارجية فقد كانوا سعيدين بالتخلص من قمحهم. تقاضوا نحو 1,25 دولارا للبوشل. وبعدها بأسابيع قليلة كان يمكن للمزارعين بيع نفس القمح بمبلغ 2,25 دولارا للبوشل. (وفي أوائل 1973، كان من الصعب الحصول على القمح بسعر 5 دولارات للبوشل.)

وبحلول 5 يوليو، كان كلازنس بالمبي نائب رئيس كونتينتال جرين، قد ساعد الشركة في إنهاء اكبر صفقة قمح في التاريخ-قبل ثلاثة أيام من الإعلان الرسمي بتقديم قرض قيمته 750 مليون دولار للاتحاد السوفيتي جعل الصفقة ممكنة وكان قد تفاوض عليه بالمبي حين كان أحد مسئولي وزارة الزراعة الأمريكية. وفي مايو حين كان بالمبي لا يزال يعمل في وزارة الزراعة الأمريكية، كان يحضر الاجتماعات بين شركة كونتينتال والروس، وكان يعلم بالتأكيد أن صفقة كبيرة كانت على وشك أن تبرم. لكن بالمبي ورؤساءه في وزارة الزراعة الأمريكية ظلوا يتجاهلون إبلاغ المزارعين، رغم إلزام القانون لهم بذلك.

ولم تبلغ وزارة الزراعة الأمريكية المزارعين حتى منتصف يوليو. وفي ذلك الوقت كان ربع إجمالي القمح قد بيع فعلا في الجنوب الغربي ومناطق الحصاد المبكر في الغرب الأوسط. [13] وفي اوكلاهوما وحدها كلف إخفاء المعلومات من جانب وزارة الزراعة مزارعي القمح نحو 47 مليون دولار. ماذا كان تعليل بوتز؟ (لم يخسر الفلاحون نقودا بسبب المبيعات المبكرة، انهم فقط لم يجنوا الأرباح الإضافية التي كان يمكن أن يجنوها). [14]

وظل السوفيت يشترون وشركات القمح تبيع. وبينما كان يجري الالتزام بطلبات ضخمة ابلغ بيان وزارة الزراعة الأمريكية موقف القمح في أغسطس 1972 المزارعين بان السوفيت يشترون، لكنه ذكر أن الرقم الإجمالي المحتمل سيكون مجرد نصف ما كانت كونتيننتال جرين وحدها قد باعته للسوفيت بالفعل في أوائل يوليو. وبينما استمر السوفيت يشترون القمح، قام الوزير بوتز بجولة في البلاد متحدثا عن مبيعات الذرة.

وعلاوة على الأرباح الإضافية التي تحققت بسبب ترحيب المزارعين

الذين لم يجر إبلاغهم بالبيع بسعر رخيص، كان ما زال لدى شركات القمح ضمانة جديدة بربح غير مسبوق. فحتى تشجيع الحكومة الصادرات دعمت في ذلك الوقت الشركات المصدرة بدفع الفرق بين السعر المحلي الذي اشترت به الشركات والسعر المنخفض الذي باعت به في الخارج وبلغ هذا الدعم 47 سنتا للبوشل. (والواضح انه لم يكن هناك حاجة في حالة السوفيت لهذا الحافز الإضافي للزبون.) وحين بدأت الأسعار المحلية أخيرا في الارتفاع طالبت الشركات بدعم اكبر رغم أن بعض القمح الذي كانت تبيعه عندئذ كانت قد اشترته في الحقيقة في وقت مبكر بأسعار منخفضة.

وقد كشف تحقيق لاحق أجراه مجلس الشيوخ أن شركات تصدير القمح كانت في بعض الأحيان تأخذ الدعم على مبيعاتها لفرعها الأجنبي المملوك لها تماما. فأورد التحقيق مبيعات من كارجيل لفرعها في بنما. وهذا الفرع قام بدوره بالبيع لفرع آخر لكارجيل في أوروبا، الذي قام بدوره ببيع القمح بثمن غير معروف لكنه أعلى بلا شك لطرف ثان. وبهذه الطريقة كانت الشركات الأم تجمع دعما يبلغ ملايين الدولارات التي لا تعد دخلا خاضعا للضريبة بينما تظل الأرباح التي تجمعها الفروع الأجنبية محمية من فرض الضريبة عليها طالما بقيت في الخارج (وذلك رغم سعي هذا البلد إلى تحسين ميزان مدفوعاته !) وفي الحقيقة كانت كل هذه التعاملات تجري على الورق ؛ فلم يكن القمح يغادر أبدا السفينة التي حمل عليها أصلا.

وعلى مدى سبعة أسابيع فقط سلم دافعو الضرائب للشركات الست المصدرة للقمح 300 مليون دولار من الدعم. حقا أن القوة الغذائية يمكن أن تكون مفيدة للبعض !

وفي المقابل تحرك الدعم للمزارعين في الاتجاه المعاكس. ففي 1972 كان الدعم ما زال يدفع للمزارعين لتعويض الفرق بين سعر التكافؤ وهو مستوى للسعر يعد عادلا بالنسبة لتكاليف الآلات والأدوات التي لا بد أن يشتريها المزارع، وبين متوسط سعر السوق على مدى فترة خمسة شهور. وكانت الخدعة في 1972، هي أن الحكومة قد حددت بداية هذه الفترة بشهر يوليو، حين كان معظم المزارعين في الجنوب الغربي وبعضهم في الغرب الأوسط قد باعوا فعلا. وبينما انتشرت أنباء صفقة القمح الضخمة ارتفعت أسعار القمح مما قلل الفرق بين متوسط أسعار السوق وسعر

التكافؤ، مقتطعا بذلك من الدعم للمزارعين. وقدر الدعم الذي خسره المزارعون بمقدار 55 مليون دولار.

ومن ناحية أخرى زادت كوك انداستريز أرباحها السنوية خمسة عشر ضعفا بين 1972 و 1974. وكوك هي الشركة الوحيدة التي لديها مخزون معلن ومن ثم فهي الوحيدة المطلوب منها الكشف عن أرباحها. إلا أن دان مورجان من صحيفة الواشنطن بوست يقرر أن الشركات الخاصة مثل كارجيل وبونج قد ضاعفت مرتين أو ثلاث مرات أصولها الصافية منذ 1972، وذلك طبقا لمصادر تجارية موثوق بها.[15] وقد وجد مكتب المحاسبة العام أن كبار المتاجرين قد حققوا على تلك المئات من ملايين البوشلات أرباحا تتراوح بين 2 سنت و 53 سنتا،[16] بينما يعد ربح 1,6 سنتا للبوشل ربحا جيدا عادة [17]

إذن فقد أفادت «التجارة الحرة» والسعي الشامل نحو التصدير شركات القمح فائدة طيبة. وقد أضاف بوتز بوجه خاص الإهانة إلى ضرر المزارعين حين زعم أن شركات القمح ربحت وخسر المزارعون في مبيعات 1972 لأن المزارعين ببساطة (لم يكونوا أذكياء بما يكفي للاستفادة من الموقف). وقد جنت بعض شركات تجارة القمح مبالغ ضخمة من النقود في الصفقة، هكذا اعترف «لكن هذه هي أصول اللعبة».[18]

وبوتز على حق. فالمبالى الضخمة هي أصول اللعبة. فتحت مظلة التجارة الحرة يمكن لشركات التصدير أن تبسط سيطرتها وتزيد أرباحها. وخلال شتاء 1972- 1973، استطاعت ثلاث من هيئات تصدير الغلال الضخمة هي كارجيل وكونتيننتال وكوك، أن تحتجز 90 في المائة من محصول فول الصويا بسعر 4 دولارات للبوشل، وان تدفع الأسعار إلى 10 دولارات للبوشل بعدها بشهور قليلة.[19]

أن التجارة الحرة تسمح للمضاربين برفع الأسعار خارج أي ارتباط بالعرض الفعلي. وأثناء حديث رونالد بارلبرج، الذي كان عندئذ كبير الاقتصاديين بوزارة الزراعة الأمريكية عن أسعار الغذاء أن موظفيه استطاعوا تعليل من نصف إلى ثلثي الارتفاع المفاجئ للأسعار. وشرح: «كان الباقي نشاطا نفسيا ونشاط مضاربة، وهذان ليسا في نماذجنا».[20] لكن إلى أي مدى يكون أي نموذج للسوق الحرة حقيقيا إذا لم يتضمن المضاربة ؟

أن ما تفعله التجارة الحرة حقا هو إتاحة الحرية للشركات الخاصة ذات مليارات الدولارات في التلاعب بالأسعار وبالعرض لصالحها. وحين نقول «الخاصة» فإننا نعني الخاصة جدا-بلا أي مجال للتدقيق العام. فخمسة من احتكارات الغلال الست الضخمة تخضع للسيطرة الضيقة لأنها شركات خاصة يملكها قلة من الأفراد أو العائلات ولا تنشر أيها أية بيانات مالية تفصيلية.

وحين أعرب دان مورجان عن دهشته من صعوبة العثور على أعضاء لوبي * تجارة الغلال في واشنطن، شرح له أحد الأعضاء السابقين للوبي تجارة الغلال الأمر كالتالي: شركات الغلال «ليست بحاجة إلى أن يكون لها لوبي قوي-فليست لها لوائح». [21]

وسرعان ما بدأت وزارة الزراعة على أمل تجنب تكرار «صفقة الغلال الروسية» سيئة الصيت في طلب تقارير عن مبيعات الغلال الضخمة. وتعفي من طلب التقارير فروع شركات تجارة الغلال الأمريكية الموجودة في دول أخرى. وللاستفادة من هذه الثغرة لم يعد الروس يشترون سوى من تلك الفروع حين وصلت الأسعار إلى أدنى حد لها عام 1977. وقد حققوا نجاحا ساحقا قبل أن ترفع أنباء مشترواتهم الأسعار. كان مقدرو المحاصيل بوزارة الزراعة الأمريكية قد بالغوا في تقدير المحصول الروسي. ومرة أخرى كان أول الخاسرين هم مزارعو الولايات المتحدة، الذين كانوا قد باعوا محصولهم بالفعل، مفترضين مشتريات منخفضة من الاتحاد السوفيتي.

الضحايا المحليون للقوة الغذائية الأمريكية

كجزء من استراتيجية السوق الحرة، شجعت الإدارة المزارعين على زراعة «كل شبر» مؤكدة لهم أن «العالم الجائع» سيأخذ كل حبة يمكن أن تنتجها الولايات المتحدة. وبمساحة منتجة تفوق المساحة في أي وقت من التاريخ المعاصر، انتج المزارعون محاصيل قياسية بأسعار قياسية. وفي الحقيقة بدت استراتيجية القوة الغذائية جيدة لكثير من المزارعين عامي 1973 و 1974. فقد تضاعف الدخل السنوي لكل مزرعة في الفترة ما بين 1971 و 1973 ؛ وحتى بعد حساب التضخم، ارتفع الدخل بنسبة 60 في المائة. [23] لكن لم تستفد كل مزرعة بصورة متكافئة. فقد تراكمت مكاسب

الدخل بصورة ساحقة على من يديرون المزارع الضخمة. وزادت اكبر مزارع البلاد التي لا تمثل سوى 4 في المائة من كل المزارع متوسط صافي دخل المزرعة السنوي بمقدار مرتين وثلث مرة في الفترة ما بين 1971 و 1974، من 36 ألف دولار إلى ما يفوق 84 ألف دولار. (وقد سيطرت هذه ال 4 في المائة الأولى على 46 في المائة من كل مبيعات المنتجات الزراعية منذ عام 1973. [25] لكن غالبية المزارعين أولئك الذين تبلغ مبيعاتهم 20 ألف دولار أو أقل، لم تستطع زيادة متوسط صافي دخل المزرعة سوى بنسبة حوالي 20 في المائة-من 2000 دولار عام 1971 إلى أقل من 2500 دولار عام 1974, [26] وجاءت الزيادات في دخل عائلات المزارع الصغيرة فقط من خلال أعمالهم خارج المزرعة. هذا وحده يقول الكثير حول تأثير استراتيجية القوة الغذائية.

وقد اخذ كثير من المزارعين يستثمرون في المزيد من الأرض وفي الآلات الجديدة على أمل الازدهار بسبب أسواق التصدير الجديدة وللقيام بذلك، كان على معظم المزارعين أن يقرضوا قروضا ضخمة، خصوصا وان تكاليف الأرض والآلات كانت ترتفع (فالجرار الذي كان يكلف 9000 دولار عام 1966 أصبح يكلف 32 ألف دولار في أوائل السبعينات.) . [27]

حينئذ بعد أن راهن المزارعون على الوعد بالأسواق اللامحدودة للقوة الغذائية، تشعبت الأسواق. وبدأت أسعار المنتجات الزراعية في الهبوط. وبالمقارنة مع عام 1973، انخفض صافي دخل المزرعة بنسبة 65 في المائة عام 1977, [28] وكان المزارعون ما زالوا يزيدون من قروضهم ليس من اجل التوسع هذه المرة، بل لكي يظلوا يطفون. وتضاعف الدين الزراعي (مجموع ديون كل المزارعين) بالمقارنة مع عام 1971. وبحلول عام 1978، كانت أقساط الفوائد على دين زراعي ضخم بلغ 119 مليار دولار تلتهم نصف دخل المزارعين المتقلص. ولاحظ أحد اقتصاديي الاحتياطي الفيدرالي أن (هذه المعدلات للدين الزراعي بالنسبة للدخل الزراعي لم يسبق لها مثيل خلال هذا القرن).

علاوة على ذلك سببت استراتيجية القوة الغذائية في زيادة الإنتاج والصادرات اندفاعا فعليا لشراء الأراضي في الولايات المتحدة فخلال السنوات الأربع التي أعقبت عام 1972، ارتفعت أسعار الأراضي لأكثر من الضعف. وكما رأينا في البلدان المتخلفة، لم يكن كل من يناورون للاستفادة من الازدهار الزراعي من المزارعين. فقد بدأ المستثمرون غير المزارعين

وحتى المستثمرون الأجانب في دخول مجال الاستثمار في الأراضي الزراعية الأمريكية باعتباره افضل ضمان ضد التضخم. وقد قدرت شركة استشارية للاستثمارات في بروكسل أن المستثمرين الأجانب اشتروا ما قيمته 800 مليون دولار من الأراضي الزراعية الأمريكية عام 1977 فقط. وتلاحظ وزارة التجارة أن هذا الرقم، لو صح فإنه يبلغ 30 في المائة من كل الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة. وقد صرح مسئول بوزارة التجارة لمجلة البيزنس ويك: «إننا ببساطة لا نستطيع السيطرة على الأراضي الزراعية حيث أن الملكية تتخفى من خلال الاستخدام الكثيف للاحتكارات والمشاركات والشركات التي يوجد مقرها خارج البلاد». فالمشترون الأجانب للأراضي الزراعية الأمريكية يشترون عادة من خلال شركات مقرها في بلدان مثل جزر الأنتيل الهولندية، مثلا، تفرض ضرائب منخفضة أو لا تفرض أية ضرائب. [30]

وظلت أسعار الأراضي الزراعية ترتفع بحدة وذلك لأسباب منها الاستثمار غير الزراعي والأجنبي، حتى عندما بدأت دخول المزارع في الانخفاض عام 1975، ولم تنخفض بصورة طفيفة إلا عام 1977. ولا يدرك سوى قليلين أن 38 في المائة من كل الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة مؤجرة. [31] على أن ارتفاع تكاليف الأرض أمر شاق على الأخص بالنسبة للمزارعين الذين يستأجرون أرضهم. فبارتفاع أسعار الأرض ترتفع الإيجارات.

من، إذن الذي ربح ؟ في عام 1976 سجل تعداد السكان الزراعيين في الولايات المتحدة أسرع معدل للانخفاض خلال 13 عاما. وفي أيوا في ذلك العام كانت 166 مزرعة تتوقف عن النشاط كل أسبوع. [32] وهكذا كانت استراتيجيات القوة الغذائية تسارع من الاتجاه نحو زيادة تركز السيطرة على أراضي البلاد الزراعية.

ماذا نفقد ؟

من الواضح أن وزارة الزراعة الأمريكية لا تحاول منع هذا التركيز المتزايد لملكية المزارع. فوزارة الزراعة الأمريكية تعتبر أن أفول المزارع الصغير هو أمر واقع، وفي معرض تخمين ما ستكون عليه الزراعة الأمريكية في المستقبل تنبأ مدير الاقتصاديات الزراعية بوزارة الزراعة الأمريكية بأن

«من المحتمل جدا وجود صناعة بالغة التناسق للمزارع الكبيرة.. . تعمل بطريقة مشابهة للصناعات غير الزراعية». [33] ولا يهم أن تكون وزارة الزراعة الأمريكية قد بينت في دراساتها ذاتها أن الاقتصاديات لا تتوفر على نطاق اكبر من المزرعة التي يشغلها شخص أو اثنان. [34] وان أقصى قيمة لكل فدان تنتجها المزارع التي تشغلها العائلة.

وينظر إلى مؤيدي المزارع العائلية عادة على انهم رومانسيون يحنون للأيام الخوالي التي لم توجد بالفعل أبدا. فهل مجرد الحنين هو ما يجعل الكثيرين يريدون إعادة الحيوية إلى أمريكا المزارع الصغيرة ؟ وما الفرق بين أمريكا ريفية يسيطر عليها قلة من الملاك الكبار والشركات وأمريكا ريفية تسيطر عليها العائلة والتعاونيات ؟

في عام 1944 اجري بحث سوسيولوجي ممتاز في كاليفورنيا. فقد اختار باحث في وزارة الزراعة الأمريكية بلدتين هما آرفين ودينوبا، متماثلتين في القيمة النقدية للإنتاج لكنهما مختلفتان في متوسط حجم المزرعة- إحداهما ذات عدد قليل من المزارع الكبيرة والأخرى بها عديد من المزارع الصغيرة. والاختلافات بين هاتين القريتين تخبرنا بالكثير عن مستقبل أمريكا ما لم ينعكس الاتجاه الراهن نحو تركز السيطرة.

فقد اتضح أن نوعية الحياة في قرية المزارع الصغيرة أغنى بكثير بكل المقاييس، منها في قرية المزارع الكبيرة. وقد وضعت هذه الدراسة تحديدا كميا لمصطلح «نوعية الحياة» الذي هو مصطلح غامض عموما. فعلى سبيل المثال، كانت دينوبا، قرية المزارع الصغيرة، تعول:

- أناسا أكثر بنحو 20 في المائة وفي مستوى أعلى من الدخل ؛
- سكانا عاملين اغلبهم يعمل لحسابه مقابل قرية المزارع الكبيرة حيث يعمل اقل من 20 في المائة لحسابهم (وما يقارب الثلثين هم أجراء زراعيون)؛.
- عددا أكبر بكثير من منظمات صنع القرار الديمقراطية وتمثيلا أوسع بكثير فيها ؛.
- مدارس، وحدائق، وصحفا، ومجموعات مدنية، وكنائس، وخدمات عامة أفضل.
- ضعف العدد من المشروعات التجارية الصغيرة ونسبة 61 في المائة زيادة في تجارة التجزئة.

وكان الباحث والتر جولد شميت يعتزم مواصلة الدراسة بمقارنة قرى أخرى. لكن الفرصة لم تتح له أبدا. فقد بلغ من «سخونة» مضامين دراسته بالنسبة لوزارة الزراعة أن صدر الأمر لجولد شميت بوقف أبحاثه ثم في 1977 قام مسئولو كاليفورنيا بزيارة آرفين ودينوبا ليجدوا أن التفاوتات في دخل العائلة، التي سجلها جولد شميت عام 1946، استمرت في النمو خلال السنوات الإحدى والثلاثين التالية. ففي عام 1945 كان متوسط دخل العائلة في قرية المزارع الصغيرة دينوبا أكبر بنسبة 12 في المائة عنه في بلدة المزارع الكبيرة آرفن ؛ وفي عام 1970 كان الفرق قد ازداد إلى 28 في المائة. وفي شهادة أدلى بها مؤخرا أمام لجنة لمجلس الشيوخ بشأن احتكار الأرض في كاليفورنيا، قال شميت: «أن رؤية المستقبل في ظل السيطرة المتزايدة للشركات على الأرض هي رؤية قرى من طراز آرفين وليس من طراز دينوبا- وفي الحقيقة من طراز سوبر-آرفين». [36]

القوة الغذائية ضد «الغذاء أولا»

أن اخطر نقد للقوة الغذائية هو أنها تدفع الولايات المتحدة في الاتجاه المعاكس لسياسة الغذاء أولا. ومثلما حدث في كثير من الدول المتخلفة حيث يجوع الكثيرون فإن الزراعة ينظر إليها باطراد في الولايات المتحدة على أنها ساحة رئيسية لاستعمار المضاربة ووسيلة لكسب العملات الأجنبية لتخفيف حدة أزمة اقتصادية لا ترتبط جذورها بالزراعة. فلم تكن القوة الغذائية حلا لمشكلة بل كانت وسيلة لتجنب الحل. وكان الاعتماد على القوة الغذائية لكسب العملة الأجنبية مخرجا أمام حكومة لا ترحب بالمساس بقوة وأرباح شركات تجارة الغلال الضخمة وسواها والتي تتجه إلى الخارج بحثا عن أسواق جديدة وعن عمل وأرض رخيصين. وفي الحقيقة فإن استراتيجية التجارة الحرة للقوة الغذائية تدعم من قوة الشركات الضخمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة: إذ تستأصل صغار المزارعين الذين لا يمكنهم تحمل تقلبات السوق الحادة ؛ وتزيد تقلبات السعر التي تزدهر على أساسها الشركات المضاربة واكثر من ذلك فإن العملة الأجنبية المكتسبة من الصادرات الزراعية تستخدم لاستيراد سلع زراعية ومصنعة تنتجها في الخارج عادة الشركات الأمريكية-وهي سلع كان يمكن إنتاجها محليا. وأخيرا فإن القوة

الغذائية هي طريقة لدفع ثمن استراتيجية أمريكية باهظة التكاليف معادية للشعب تضع الوجود العسكري الأمريكي في كل ركن من العالم لحفظ «القانون والنظام».

وعلى النقيض فإن اقتصادا زراعيا على أساس الغذاء أولا في الولايات المتحدة سيوحد الإنتاج الزراعي مع تطور مجتمعات ريفية ملائمة ومع حماية طويلة المدى للتربة ومصادر المياه. وسوف تنظر إلى إنتاج الغذاء ليس باعتباره مصدرا لاستثمار المضاربة ولا باعتباره مجرد مصدر للعملة الأجنبية بل باعتباره مصدرا لمعيشة الملايين من المزارعين وضرورة أساسية لحياة الجميع.

كل قانون جديد يعوق الإنتاج الزراعي-كل جزء جديد من التشريع يتدخل في القرارات الإجرائية للمزارع الفرد، كل سيطرة اقتصادية تقلل من حافز ربحه-يدق مسمارا آخر في النعش المشترك للإنسانية.

إيرل بوتز وزير الزراعة 1968- 1976

في زمرة واحدة، اخبر مساعد لوزير الزراعة مجموعة من المزارعين انه في ظل الوضع الجديد للأمور لا بد أن يستجيب كل مزارع لإشارات الطلب من الأسواق العالمية، وان إدارتهم المستقيمة التفكير فقط هي التي يمكن أن تحميهم من «تقلبات» السوق. وفي الزمرة الغالية مباشرة، اخبر هذا الموظف العمومي المزارعين (أن الأسواق تتغير على نحو يومي، وأبوابها تنفتح وتنغلق بسرعة تبلغ حدا يعجز معه أي شخص عن التنبؤ بما قد يحدث بعد ذلك. حظا سعيدا ووداعا).

جيم هايتلور، امضغوا قلوبكم

الباب الثامن
جوع العالم بوصفه نشاطا اقتصاديا ضخما

23 شركات الغذاء المتعددة الجنسية وإطعام الجياع

إننا نعيش عصر تغلغل الشركات الزراعية في العالم بأسره وربط مزارع البلدان المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية: مزرعة عالمية تقوم بتزويد سوبر ماركت عالمي.

وهكذا فان جياع العالم يلقى بهم في حلبة تنافس مباشر مع حسنى التغذية والمتخمين. أما حقيقة أن غذاء ما يزرع بوفرة حيث يعيشون وان موارد بلدهم الطبيعية والمالية قد استهلكت في إنتاجه أو حتى انهم هم أنفسهم قد كدحوا ليزرعوه، فلن تعني انهم هم الذين سيأكلونه. فسوف يذهب، بالأحرى إلى سوبر ماركت عالمي ناشئ يتعين فيه على كل فرد في العالم، غنيا كان أم فقيرا أن يأخذه من نفس الرف. ولكل صنف ثمن، وذلك الثمن يتحدد، بدرجة كبيرة، بما يرحب بدفعه زبائن العالم الميسورون. ولن يستطيع أي شخص بلا نقود أن يقف في طابور الدفع. بل أن بإمكان كلابنا وقططنا المدللة أن تقدم ثمنا يفوق ما يمكن أن يقدمه معظم جياع العالم. هذا السوبر ماركت الناشئ سيكون تتويج «الاعتماد المتبادل» الغذائي في عالم من البشر

غير المتكافئين.

وبقدر ما تتحدث الشركات الزراعية عن إنتاج الغذاء في البلدان المتخلفة فإنها لا تتحدث عن الأغذية الأساسية التي يحتاجها الجياع-الفول، والذرة، والأرز، والقمح، والشوفان. فهي تشير بدلا من ذلك، إلى «المحاصيل الترفيه:> الأسبرجس، والخيار، والفراولة، والطماطم، والأناناس، والمانجو، ولحم البقر، والدجاج، وحتى الأزهار، حيثما وجدت سوق مزدهرة يمكنها شراء هذه المنتجات.

ومن أمثلة ذلك زيت النخيل فقد سمعنا عن تحالف لمنتجي زيت النخيل ودرسناه لنرى كيف يمكن أن يساعد البلدان المتخلفة التي تصدر زيت النخيل. وفي الواقع لم يكن تحالف المنتجين سوى الشركة الأنجلو-هولندية المتعددة الجنسية، يونيليفر UniIever، وهي من أوائل الشركات التي تربح من الزراعة المدارية وهي الآن تاسع اكبر شركات العالم. وتسيطر يونيليفر الآن على 80 في المائة من سوق زيت النخيل الدولية. وأعضاء تحالف المنتجين ستة، لكن زائير-بالم، وهي فرع يونيليفر في زائير، تصدر اكثر من 80 في المائة من إجمالي المجموعة. وحين ينخفض السعر الدولي لزيت النخيل، فإن الحكومة المحلية والفلاحين المنتجين هم الذين يعانون، وليس يونيليفر، فالشركة ببساطة، (تبطئ من نشاطاتها حين ينخفض السعر وتتقدم إلى الدولة بالتماسات بشأن الضريبة المركبة وغيرها من الإعفاءات). وهكذا تعزل يونيليفر نفسها عن تقلبات سوق زيت النخيل العالمية. إجراء طيب-بالنسبة ليونيليفر.

علاوة على ذلك فإن «خبرة» الشركات الزراعية ليست في الإنتاج بقدر ما هي في التسويق. إنها تعرف من هم مشترو العالم الميسورون وأين هم-مجموعة صغيرة في المراكز المدينية للعالم المتخلف مثل مكسيكو سيتي، ونيروبي، ودلهي، وريو، ومجموعة اكبر بكثير في نيويورك، وطوكيو، ولندن، وستوكهولم. والشركات الزراعية تعرف ماذا «يطلبون». وليست دل مونتي Del Monte سوى مثال واحد على الشركات الزراعية التي تخلق مزرعة عالمية لخدمة سوبر ماركت عالمي. فدل مونتي تدير مزارع، ومصايد أسماك، وتصنع النباتات في حوالي خمسة وعشرين بلدا. وقد كتب رئيس مجلس الإدارة ألفريد ايمز الأصغر متباهيا في تقرير سنوي حديث: «إن عملنا

ليس مجرد التعليب، إنه إطعام الناس». لكن أي ناس ؟ إن دل مونتي تدير مزارع الفليبين الضخمة لتطعم اليابانيين الجوعى للموز، وتتعاقد مع الزراع المكسيكيين لتطعم المتعطشين للأسبرجس في فرنسا، والدنمارك، و وسويسرا ؛ وتفتتح مزرعة جديدة في كينيا حتى لا يمضي البريطانيون دون الأناناس الذي يأتيهم طازجا بالطائرة.

تجد دل مونتي إن ثمرة الأناناس التي لا تساوي اكثر من ثمانية سنتات في الفليبين (وهي نسبة ملحوظة من اجر العامل) يمكن إن تجلب 50 , 1 دولار في طوكيو. ولا عجب في إن دل مونتي تصدر 90 في المائة من إنتاجها الفليبيني. ورغم ذلك فإن الشخص الفليبيني العادي يعاني من نفس نقص ما يتناوله من السعرات الحرارية الذي يعاني منه مواطن بنجلاديش العادي. ويعاني ما يقدر بنصف كل أطفال الفليبين تحت سن الرابعة من قلة تغذية خطيرة من البروتينيات والسعرات الحرارية-وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم.

ليس هناك ما هو جديد حقا في زراعة الغذاء لمن باستطاعتهم شراءه. الجديد هو مفهوم الشركات الزراعية القائل إن كل العالم يمكن إن يكون مزرعة عالمية واحدة. وهكذا يجري نقل إنتاج العديد من المحاصيل ذات القيمة الغذائية المنخفضة والتي يمكن إن تحقق أسعارا مجزية للبائع إلى خارج البلدان التي يعيش فيها معظم المشترين وبذلك تصبح مواقع الإنتاج وراء البحار تلك، التي تقع في عديد من البلدان ذات التعداد الواسع للسكان سيئ التغذية. مجرد امتدادات للنظم الزراعية للدول الغربية. وفي الحقيقة فإن الشركات نفسها تشير باستمرار إلى مزارعها ومصانع تجهيزها في البلدان المتخلفة على أنها «وحدات إنتاج في عرض البحر»-وهو اصطلاح له دلالته !

الوصلة المكسيكية

إن الاندفاع للارتباط بالسوبر ماركت العالمي في المكسيك قد بلغ درجة متقدمة جدا. فتقليديا، كان حزام المناطق المشمسة الأمريكية والمزارع المغطاة الواقعة إلى الشمال يمد الولايات المتحدة بالخضراوات خلال الشتاء وأوائل الربيع. لكن الشركات الزراعية العملاقة مثل دل مونتي، وجنرال فودز،

وكامبل، وكذلك «سماسرة الغذاء» العديدين المتمركزين في الجنوب الغربي وسلاسل السوبر ماركت المقاولة مثل سيفواي Safeway و جراند يونيون Grand Union، تغير الآن ذلك كله.

ولنأخذ مثالا من صناعة الأسبرجس. حتى سنوات قليلة مضت كان يمكنك المراهنة على إن الاسبرجس الذي يصدر من الولايات المتحدة إلى أوروبا كان يزرع في كاليفورنيا الوسطى. والآن، انتقل جزء كبير من الإنتاج إلى إيرابواتو، على مسافة 150 ميلا إلى الشمال الغربي من مكسيكو سيتي. [1] ومنذ عام 1975، على سبيل المثال، لم يعد الأسبرجس الأبيض يزرع في كاليفورنيا. ففي المكسيك، تسيطر شركتان على اكثر من 90 في المائة من إنتاج الأسبرجس. إحداهما هي شركة دل مونتي. وفي عام 1973، دفعت دل مونتي لزراع الأسبرجس الأمريكيين 23 سنتا للرطل من محصولهم ؛ بينما تلقى المقاولون المكسيكيون من دل مونتي 10 سنتات للرطل. [2] ولا يدفع المقاولون المكسيكيون للعمال الموسميين سوى 23 سنتا في الساعة. [3] وحيث إن تكاليف العمالة تمثل ما يبلغ 70 في المائة من تكاليف زراعة الخضراوات فإن دل مونتي تترجم العمالة الرخيصة إلى هوامش ربح اكبر. [4]

وبالفعل تقدم التربة وقوة العمل المكسيكيتان من نصف إلى ثلثي سوق الولايات المتحدة من عديد من خضراوات الشتاء وأوائل الربيع. [5] وكان معدل الزيادة غير عادي.

وهاهي أمثلة قليلة على التحول في المكسيك من الزراعة للاستهلاك المحلي إلى الإنتاج من اجل الولايات المتحدة-[6] ومعظمها عمليات تجري المقاولة عليها وتمويلها من قبل الشركات الأمريكية. ففيما بين 1960 و 1974 تضاعفت واردات البصل من المكسيك إلى الولايات المتحدة بما يفوق خمسة أضعاف لتبلغ 95 مليون رطل. ومن 1960 إلى 1967، ارتفعت واردات الخيار من اقل من 9 مليون رطل إلى اكثر من 196 مليون رطل. ومن 1960 إلى 1972 تضاعفت واردات الباذنجان عشر مرات، وتضاعفت واردات القرع ثلاثا وأربعين مرة. والآن تقدم الفراولة المجمدة والقاوون «الشهد» الواردتان من المكسيك ثلث الاستهلاك السنوي للولايات المتحدة. ويلاحظ البنك الوطني للمكسيك أن استهلاك الفراولة المحلي يعتمد على (ما يتبقى بعد التصدير). [7] ونحو نصف كل الطماطم التي تباع في الشتاء في الولايات المتحدة يأتي

من المكسيك، أو بصورة أدق من نحو 50 زارعا في ولاية سينالوا باعوا عام 1976 نحو 600 مليون رطل من الطماطم إلى الغرب والغرب الأوسط بالولايات المتحدة.

وبلغ من تقدم هذا التحول أن رأى جولدبرج، من كلية التجارة في جامعة هارفارد، ملاحظا في دراسته عام 1974 عن إدارة الشركات الزراعية للبلدان المتخلفة، انه (إذا استمرت المعدلات الحالية لنمو الواردات من المكسيك، فان المكسيك خلال فترة قصيرة نسبيا ستمثل تقريبا كل المعروض الشتوي من معظم هذه الفواكه والخضراوات) وتمضي نفس الدراسة إلى التوصية بأن «تسعى» المكسيك إلى «المزيد من التوسع» في صادرات الخضراوات.[8]

أن الشركات الزراعية المتعددة الجنسية تغير بصورة جذرية من توفر الغذاء لفقراء المكسيك، لكن في الاتجاه الخطأ. فمنذ سنوات قليلة مضت كان الإنتاج القومي لكثير من الفواكه والخضراوات كافيا لإبقاء الأسعار منخفضة بما يسمح للعائلات ذات الدخل المنخفض بأن تأكل بعض هذه المنتجات المحلية ولو من حين إلى آخر. أما الآن فإن المحاصيل الترفيه التي تزرع من أجل السوبر ماركت العالمي تطرد عادة المحاصيل ذات القيمة الغذائية الأكبر والتي تزرع للاستهلاك المحلي. [9] مسئولية على الأراضي التي كانت من قبل تزرع ما يبلغ اثني عشر من المحاصيل الغذائية المحلية.[10] والأراضي التي تتعاقد دل مونتي الآن على زراعتها كانت فيما مضى تزرع الذرة والقمح، وبذور عباد الشمس للاستهلاك المحلي. (ومما له مغزاه أن المحاصيل التي تزرع للسوبر ماركت العالمي تحتكر الأموال والخدمات في البرامج الزراعية الحكومية.) وبقدر ما يبدو ذلك بديهيا، فإننا يجب أن نذكر أنفسنا بأن الأراضي التي تزرع المحاصيل للسوبر ماركت العالمي هي أراض لا يمكن للسكان المحليين استخدامها لزراعة المحاصيل الغذائية لأنفسهم. ذلك لأن الأسعار الأعلى للأغذية الأساسية الناجمة عن تشوه في أولويات الإنتاج تجعل الفول ذاته ترفا لم يعد الفقراء المكسيكيون قادرين عليه.

جمهورية خيار ؟

من اجل الضغط على كل من منتجي المكسيك والولايات المتحدة، بدأت الشركات الزراعية في التعاقد مع رجال الأعمال-الزراع في أمريكا الوسطى

للحصول على موارد بديلة لتشكيلة واسعة من الفواكه والخضراوات الطازجة. وبينما لم تكد صادرات الموز تزداد، زاد حجم الفواكه والخضراوات الطازجة الأخرى (مثل الخيار، والقاوون، والمن، والبامية) التي تدخل إلى الولايات المتحدة من أمريكا الوسطى ثلاثة عشر ضعفا فيما بين 1964 و 1972. وقد أبدى الاقتصاديون الزراعيون ووكالات المعونة والإقراض الدولية ترحيبهم بهذا التنويع في الفواكه والخضراوات «غير التقليدية» في مقابل «التقليد» العظيم للموز، والبن، والقطن، مركزين في ذلك تركيزا ضيقا على الإنتاج الإجمالي وأرقام العائدات دون التساؤل عمن يربح ومن يخسر.

ويرى المتحمسون في هذه الزيادة الحادة مجرد البداية لأمريكا الوسطى. وطبقا لما يذكره جولد برج، فإن تلك الصادرات غير التقليدية يمكن أن تقفز من 18 مليون رطل عام 1972 إلى ما يفوق 100 مليون رطل في السنة بحلول عام 1980 ويمكنها أن تصبح تقليدا جديدا! وبالفعل، ففي عام 1969 كان اكثر من 19 في المائة من إجمالي مساحة المحاصيل في أمريكا الوسطى مزروعا بالفواكه والخضراوات غير التقليدية. [11] وإذا أضفنا إلى هذه ال 19 في المائة نسبة ال 29 في المائة من أراضي المحاصيل المخصصة لصادرات البن، والقطن والسكر-[12] ناهيك عن ذكر المساحة غير المعلومة للموز وصادرات الماشية-لأصبح في استطاعتنا فهم السبب في أن كثيرين من سكان هذه البلدان يعانون من سوء التغذية.

لقد ظهر لنا بوضوح العجز المطبق للمزرعة العالمية في تلبية احتياجات غالبية الناس-وعبثية المخطط بأسره-في حقيقة واحدة جرى ذكرها بهدوء شديد في دراسة كلية تجارة هارفارد المذكورة. فإن 65 في المائة على الأقل من الفواكه والخضراوات المنتجة للتصدير في أمريكا الوسطى (تلقى في القمامة حرفيا، أو، حين يكون ذلك مجديا، تستخدم غذاء للماشية) [13] لأنها إما تواجه سوقا متخما في الولايات المتحدة أو لا تستوفي المعايير «الجمالية» للمستهلكين هناك، بينما في الوطن حيث تنتج يعجز الناس عن شرائها بسبب ففقرهم.

حقول فراولة إلى الأبد ؟

خلال ما لا يزيد عن خمسة عشر عاما كانت مناطق بأكملها من المكسيك

قد تحولت إلى إقطاعيات فراولة عن طريق الموردين المتمركزين في الولايات المتحدة للسوق الدولي: بت ميلك Pet Milk، وأوشن جاردن Ocean Garden وامبريال فروزن فودز Imperial Frozen Foods، وجريفين آند براند Griffin and Brand، وبترفود سيلز Better Food Sales. وبالفعل، ففي عام 1970 كان ما يزيد على 150 مليون رطل ثلاثة أرباعها مجمدة تصدر إلى الولايات المتحدة سنويا.

وقد ظل الدكتور إرنست فيدر D.Ernest Feder، الخبير السابق في شئون فلاحي أمريكا اللاتينية في منظمة الأغذية والزراعة، يجري على مدى عامين بحثا مرهقا حول صناعة الفراولة بالمكسيك. لم يكن منبهرا بالفراولة بشكل خاص-وفي الحقيقة فلديه حساسية تجاهها-لكنه كان يعتقد أن الصناعة يمكن أن تبين كيف تؤثر الشركات الزراعية في السكان الريفيين في بلد متخلف.[14]

ويوضح بحث الدكتور فيدر قبل كل شيء إننا لا يجب أن نتحدث عن صناعة فراولة مكسيكية بل عن صناعة الفراولة الأمريكية الواقعة في المكسيك. فرسميا ينتج المكسيكيون الفراولة ويملكون حتى بعض تسهيلات التجهيز. إلا أن السيطرة الحقيقية تظل في أيدي المستثمرين وتجار الجملة الأمريكيين. وباستخدام عقود الإنتاج والتسهيلات الائتمانية تقوم هذه الشركات الأمريكية باتخاذ كل القرارات الهامة: كمية الإنتاج ونوعيته وأنواعه، وأسعاره، كيف ومتى يزرع المحصول ؛ عمليات التسويق بما في ذلك الأسعار التي تعطى للمنتجين ؛ النقل والتوزيع ؛ العائدات على الاستثمارات الرأسمالية. ويبلغ من قوة سيطرة التسويق في الولايات المتحدة أنه برغم جهود الحكومة المكسيكية لتطوير أسواق في أوروبا، فإن كل الفراولة المكسيكية تمر من خلال مصدرين أمريكيين حتى عندما تباع بالمفرق في بلد ثالث مثل كندا أو فرنسا. والأكثر دلالة في هذه السيطرة هو أن كل نباتات الفراولة تأتي من مشاتل في الولايات المتحدة. فبعد خمسة عشر عاما من زراعة الفراولة التجارية لا تملك المكسيك بعد مصدرها الخاص لشتلات الفراولة الممتازة القائمة على فصائل أفضل ملائمة لظروف المكسيك. ولا يباع للمنتجين المكسيكيين سوى فصيلتين فقط ؛ ليستا بالضرورة افضل ما يلائم ظروف المكسيك بل ما يفضله المستهلكون

الأمريكيون.

ورغم أن المنافسة بين منتجي الفراولة قد تبدو حربا بين المنتجين المكسيكيين والمنتجين في كاليفورنيا، فالحقيقة أن التنافس قائم بين مجموعتين أمريكيتين، لهما مواقع إنتاج مختلفة. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها لموقع الإنتاج المكسيكي أن ينافس موقع إنتاج كاليفورنيا (حيث تتيح المعدات والإدارة الحريصة عائدات أعلى لكل عامل ولكل فدان) هي إبقاء تكاليف الإنتاج منخفضة للغاية. فأولا، لا بد من إبقاء الأجور منخفضة بصورة بائسة. ولذا فإن متوسط الأجور لا يبلغ سوى سبع الأجور في كاليفورنيا، حتى مع الأخذ في الاعتبار تكاليف المعيشة الأعلى في الولايات المتحدة. وفيدر مقتنع بأن مجرد تطبيق قوانين الحد الأدنى للأجور في المكسيك سوف «يميل إلى دفع صناعة فراولة الولايات المتحدة الواقعة في المكسيك إلى العودة إلى الولايات المتحدة أو إلى بلد آخر بأمريكا اللاتينية».

وثانيا، فإن مصلحة صناعة فراولة الولايات المتحدة في المكسيك ترتبط بصورة وثيقة بالأرض والمياه الرخيصين. والمياه تكون رخيصة بالنسبة للمستثمرين حين تدفع معظم نفقاتها خطط الري الممولة فيدراليا.

ويلاحظ فيدر، ثالثا، أن المستثمرين لا يستخدمون من التكنولوجيا سوى ما يكفي للحفاظ على الإنتاج دون رفع النفقات. ولو أرادوا أن يستخدموا أموالا تنتج محاصيل تقارن بمحاصيل كاليفورنيا، لكان خيرا لهم أن يظلوا في الولايات المتحدة.

وأخيرا فإن جاذبية المكسيك تكمن في أن الأرض التي يتم الحصول عليها بثمن رخيص يمكن استخدامها بصورة رخيصة. فبدلا من اشتراط الزراعة الحريصة واستخدام المعدات لزيادة المحاصيل، يتم حرث أراض أكبر. وطبقا لما يذكره فيدر، فإن الأرض يجري «نهبها:< بنباتات سيئة، واستخدام مدمر للري، وفلاحة سيئة سوء استخدام للمبيدات تدمر كلها التربة في أماكن عديدة. لكن الشركات الزراعية تدرك أن بإمكانها الانتقال إلى أراض جديدة أو حتى إلى بلد آخر حيث يمكن بدء العملية برمتها من جديد.

ولأن مثل هذا النظام الزراعي ليس موجها إلى تلبية احتياجات السكان المحليين، فإنه طبقا لهذه الحقيقة ذاتها، ملقى في حلبة المنافسة مع مراكز

إنتاج في بلدان أخرى. ومن اجل المنافسة لا بد للزراعة التجارية في المكسيك من الإبقاء على التخلف (الأجور والأرض الرخيصتين) حتى لو كان ذلك على حساب تهديد خطير للمستقبل على المدى الأبعد. إنها حلقة شريرة: فهذا الحفاظ على التخلف يضمن استمرار غياب سوق محلية قوية يمكن لها وحدها أن توجه الإنتاج نحو الاستهلاك المحلي.

قد تزدهر الصحراء... لكن من أجل من ؟

يتطلب ملء طائرة نفاثة من طراز دي سي-10 الكثير من البضائع. لكن طائرة دي سي-10 خاصة تقلع ثلاث مرات أسبوعيا من مطار داكار المترب بالسنغال منذ أوائل ديسمبر وحتى مايو محملة بالفول الأخضر، والشمام والطماطم، والباذنجان، والفراولة، والفلفل الأخضر. المفارقة أن هذه الشحنات الغذائية الجوية بدأت بالضبط عندما بدأ الجفاف في السنغال وتزايدت بصورة درامية حتى عندما اخذ الجفاف يسوء.[15]

ففي أواخر الستينات رسمت شركات غذائية معينة دائرة على خرائط العالم حول أقاليم أفريقيا شبه المجدبة. فهل كانت قلقة بشأن الجوع هناك؟ لا. لم يكن ما رأته في الساحل الأفريقي هو الجوع بل مواقع إنتاج قليلة التكلفة يمكنها الربح منها، آخذة في الاعتبار الطلب الأوروبي على منتجات الشتاء الطازجة.

ففي عام 1971، زار السنغال فريتز مارشال Fritz Marschall، أحد مديري الفرع الأوروبي لشركة باد آنتل انكوربوريتيد Bud Antle Inc. الممتدة على نطاق العالم، والتي هي الآن فرع لشركة كاسل آندكوك دول Castle & Cooke Dole. وأدهش مارشال التشابه بين مناخ السنغال ومناخ كاليفورنيا الجنوبية، حيث أدت مشروعات الري لحكومة الولايات المتحدة منذ جيلين فقط إلى جعل الصحراء تزدهر. وفكر، لماذا لا يمكن للسنغال، أن تحل محل كاليفورنيا كمصدر شركته للخضراوات للسوق الأوروبي الشتوي المجزي الثمن ؟ وكما لاحظ تقرير سري للبنك الدولي فإن، (السنغال هي اقرب بلد للسوق الأوروبية يمكن فيها زراعة الخضراوات خلال الشتاء في العراء دون حماية زجاجية أو بلاستيكية). وبحلول فبراير في العام التالي، كان مارشال قد أسس شركة باد سنغال Bud Senegal كفرع لشركة هاوس أوف باد House Of

Bud التي هي فرع بروكسل لشركة باد آنتل Bud Antle.

واليوم تدير «باد سنغال» مزارع خضراوات عملاقة ولا تستخدم فيها سوى احدث تكنولوجيا. وقد أقام المهندسون الإسرائيليون، والهولنديون، والأمريكيون شبكة ري بالرش ذات أميال من أنابيب البلاستيك المثقبة. وتتزود هذه الشبكة بالمياه عبر مسافة طويلة من شمال السنغال خلال خطوط أنابيب مقامة على نفقة الحكومة. وحتى تفسح المجال لميكنة الإنتاج اقتلعت شركة باد عشرات من أشجار الباوباب المعمرة قرونا طويلة. وكان اقتلاع شجرة الباو باب، التي يبلغ قطرها أحيانا ثلاثين قدما يتطلب قوة جراري كاتر بيلار أو ثلاثة. وقد شرح لنا القرويون المحليون القيمة غير العادية لهذه الأشجار: فهي لا تحمي التربة فقط، بل كذلك تزود السكان المحليين بالمادة اللازمة لصنع كل شيء من الثياب حتى المنازل.

ولما كان المشروع يحمل صفة «التنمية» لم يكن على شركة باد أن تقدم شيئا من رأسمالها تقريبا. فقائمة حملة الأسهم الرئيسيين ومقدمي القروض الميسرة تضم الحكومة السنغالية وهاوس أوف باد، والبنك الدولي، وبنك التنمية الألماني. كذلك ساعدت الحكومة السنغالية بأبعاد القرويين من الأراضي التي كانت ستصبح مزارع شركة باد. بل إن أربعة أعضاء في «فيالق» السلام قد عاونوا على تطوير مزارع الخضراوات للتسويق من خلال شركة باد.

ورغم الكلمات الرنانة حول التنمية وواقع سوء التغذية الواسع الانتشار في السنغال فإن كل الإنتاج موجه لتغذية المستهلكين في السوق الأوربية المشتركة. هذا على الرغم من حقيقة انه في عام 1974 وحده انفق دافعوا الضرائب الأوربيون مبلغ 53 مليون دولار لإتلاف (إخراج من السوق) الخضراوات المنتجة أوروبيا لإبقاء الأسعار مرتفعة. وفي إحدى السنوات أصبحت أسعار الفول الأخضر في أوروبا اقل من تكاليف قطف وتعبئة، وشحن محصول باد الضخم في السنغال. فهل كان ذلك يعني المزيد من الغذاء لجياع السنغال ؟ لا. فكما اعترف مدير باد هولندا، «باول فان بلت» فانه (لما كان السنغاليون غير معتادين على الفول الأخضر ولا يأكلونه كان علينا إن نتلفه.)

ومن مايو إلى ديسمبر تجعل التعريفات الأوروبية من غير المربح تصدير

أية خضراوات فهل تترك باد سنغال مزارعها دون زراعة أو تسمح للسكان المحليين بزراعة الغذاء لأنفسهم خلال هذه الشهور ؟ مرة أخرى، لا . ففكرة باد الأفضل هي زراعة العلف للماشية.

وفي يوليو عام 1977، أممت الحكومة السنغالية بالكامل شركة باد سنغال وتردد إن السبب هو إن الحكومة تعتقد إن الشركة تخفي بعض أرباحها. ورغم ذلك فإن هاوس أوف باد تستمر في تولي تسويق خضراوات المزارع في أوروبا-وهو أربح جزء في العملية. وعند زيارتنا للسنغال في أواخر عام 1977، علمنا إن باد بدأت العمل أو تخطط لذلك في تسعة بلدان أفريقية أخرى.

كذلك تضع عينها على أفريقيا شركة أمريكان فودز شيركومباني . American Foods Share Co، وهي شركة متعددة الجنسية تملكها شركتا شحن بحري سويديتان. ويذكر رئيسها روبرت ف. تسفارتيوس إن «أي شخص يقول أننا نذهب إلى أثيوبيا لكي نساعد تلك المخلوقات البائسة» كاذب. والشركة الآن «تختبر» بلدانا مثل ساحل العاج، ومصر، وكينيا، وأثيوبيا كمواقع إنتاج لإمداد أوروبا . وهو يقدر إن الاستثمارات في أفريقيا يمكن إن تتوقع عائدا على رأس المال يعادل من مرتين إلى مرتين ونصف العائد في السويد. [16]

ويقر تسفارتيوس بأن الحاجة إلى «مدد مستمر» تجعله يفضل بلدانا مثل مصر (التي ليس لديها أي سوق محلي لهذه المنتجات) ويتنبأ بأن (أفريقيا ستصبح اكبر منتج في العالم للخضراوات ليس فقط لأوروبا بل كذلك لأمريكا.) كذلك ترى تقارير البنك الدولي الأخيرة عن السنغال وموريتانيا مستقبل المنطقة في صادرات المانجو، والباذنجان، وثمرة الأفوكادو*

فلماذا تكون أفريقيا جذابة بهذه الدرجة للشركات الزراعية ؟ ليس فقط لقربها من المستهلكين الذين يدفعون ثمنا مجزيا في الشرق الأوسط وأوروبا الغربية، بل كذلك لأن كثيرا من البلدان الأفريقية تقدم إمكانية الأراضي غير المستغلة. خذ مثلا حالة أثيوبيا حيث لم تستغل معظم الأراضي الصالحة للزراعة، التي تضمنها ضياع ضخمة برغم المجاعات الشديدة الأخيرة وكان وجود ضياع ملكية أو تابعة للكنيسة ضخمة وغير مزروعة

بمثابة دعوة مفتوحة للشركات الزراعية الباحثة عن مواقع إنتاج رخيصة. وفي أوائل السبعينات منحت حكومة هيلاسيلاسي امتيازا لشركة مايسكو MAESCO الإيطالية لإنتاج الحلفا لعلف الماشية في اليابان. ويتيح مناخ أثيوبيا قطع الحلفا مرات عديدة كل عام، مقابل مرتين أو ثلاثة فقط في الولايات المتحدة. وتقع مزرعة مايسكو في المنطقة التي حدث فيها عام 1973 أن آلاف البشر، الذين أخرجتهم تلك المزارع التجارية من افضل أراضي رعيهم، ماتوا جوعا مع قطعانهم من الجمال والخراف، والبقر، والماعز. وفي ذلك العام بدأت مايسكو في تربية الماشية والخراف للتصدير.(17)

تصدير عقيدة شرائح لحم البقر (Steak)

شرعت شركات الولايات المتحدة، بحماسة تبشيرية، في نشر عقيدة شرائح لحم البقر الأمريكية في العالم. لكننا نسأل، من المستفيد ؟ هل يذهب اللحم إلى الجياع ؟ أم انه يعني مجرد واردات رخيصة لمجموعات مطاعم الوجبات السريعة في الولايات المتحدة؟

إن ما يتراوح بين ثلث ونصف إجمالي إنتاج اللحوم في أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان يجري تصديره-أساسا إلى الولايات المتحدة. ويلاحظ آلان برج، في دراسته لمعهد بروكينجز عن التغذية في العالم، انه رغم الزيادات الضخمة في إنتاج اللحم للفرد في أمريكا الوسطى، فإن اللحم (ينتهي به الأمر ليس في بطون أمريكا اللاتينية بل في ساندويتشات مطاعم الهمبرجر المتميزة في الولايات المتحدة). (18) وقد أصبحت أمريكا الوسطى الموقع المختار للاستثمار في عمليات تصدير اللحم، أولا، لأنها بالغة القرب من الولايات المتحدة، وثانيا، لأنها خالية من مرض القدم والفم *، بعكس الأرجنتين والبرازيل اللتين لا تسمح لوارداتهما من اللحم الطازج والمجمد بالدخول إلى الولايات المتحدة. فهل يجب أن تعتبر أمريكا الوسطى نفسها محظوظة ؟

في عام 1975، أرسلت كوستاريكا، التي يبلغ تعداد سكانها 2 مليون، 60 مليون رطل من لحم البقر إلى الولايات المتحدة. وكان استهلاك الفرد من لحم البقر في كوستاريكا قد انخفض من 49 رطلا عام 1950 إلى 33 رطلا

عام 1971. ولو كانت ال 65 مليون رطل المصدرة قد بقيت في كوستاريكا، لكان استهلاك اللحم المحلي قد تضاعف.

ورغم ذلك، فإن أرقام الاستهلاك للفرد خادعة. فالعديد من أهالي كوستاريكا-أولئك الذين هم دون ارض أو عمل ليكسبوا النقود-لا يمكنهم مطلقا شراء اللحم مهما بلغ حجم المتاح منه، ونصف أطفال البلاد لا ينالون غذاء كافيا لطعامهم، واقل من ذلك من اللحم، لكن من الحقيقي أيضا، نظرا لظاهرة السوبر ماركت العالمي، أن قلة من مواطني كوستاريكا الميسورين يمكنهم شراء بعض لحم البقر الكوستاريكي مثل الأمريكيين تماما-في واحد من مطاعم مكدونالد الثلاثة في سان خوسيه. والآن اصبح (البيبج ماك) الآن موجودا في كل عواصم أمريكا الوسطى.)

وقد أغرى سوق تصدير لحم البقر الزراع، في بلدان مثل كوستاريكا وجواتيمالا، بالتخلي عن تربية أبقار إنتاج الحليب. وكانت النتيجة ارتفاعات حادة في سعر اللبن، وضعته بعيدا عن متناول معظم العائلات.

وربما نتصور انه، رغم أن معظم اللحم يصدر لان الناس أفقر من أن يشتروه، فإن أناسا محليين على الأقل هم الذين يكسبون النقود من تلك الصادرات. لكن هل نتحدث حقا عن منتجي أمريكا الوسطى المتواضعين الذين يزدهرون في سوق البلاد الضخمة؟.

ليس بالضبط. فالذين يربحون في سوق تصدير اللحوم هم الحكام المتسلطون، التقليديون وكذلك الدبلوماسيون الأمريكيون السابقون (السفراء السابقون في نيكاراجوا وهندوراس البريطانية، مثلا)، ومدير فيالق السلام السابق في كوستاريكا، وأصحاب مزارع الماشية الضخمة في الغرب الأمريكي (بما في ذلك محامي مزرعة كينج رانش بتكساس، التي تبلغ مساحتها مساحة بلد كامل)، وشركات التجهيز العملاقة مثل شركة جون موريل كومباني. John Morrell Co التي هي فرع اللحوم لشركة يونايتيد براندز 19(. United Brands) وحتى الشركات الصناعية المتعددة الجنسية مثل فولكس واجن بدأت تدخل مجال تجارة اللحوم. فكما يلاحظ أحد مديري فولكس واجن (إنك تحصل من رطل من لحم البطن على ربح اكبر بكثير من رطل من سيارة فولكس واجن في طوكيو).

أما البنك الدولي، والبنوك الإقليمية والهيئات الزراعية، الذين يعملون

في مشروعات تتكلف عدة مليارات من الدولارات، فيبدون ملتزمين اكثر من أي وقت مضى بزيادة إنتاج الماشية للتصدير من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وتشير دراسات عديدة إلى أن ذلك يمكن أن يكون مجرد البداية. [20] فمعدل النمو في الطلب العالمي على لحم البقر أعلى من معدلات نمو الطلب على أي منتج زراعي آخر.

أن من يطلبون لحما في كل وجبة أن ينتزع منهم سعر يعلو باستمرار من اجل الحصول عليه. وقد بدأت عقيدة شرائح لحم البقر الأمريكية في الانتشار فعلا في اليابان وغرب أوروبا وتتحول إلى «موضة» في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي والدول المصدرة للبترول في الشرق الأوسط. وفي عديد من البلدان الآسيوية يتطور ذوق جديد يفضل اللحوم التي تتغذى على الحبوب، لكن لماذا يتحول إنتاج الماشية إلى البلدان المتخلفة ؟ أولا، لأن كبار مربيي الماشية في الولايات المتحدة قد تحولوا عن النفقات الأكثر ارتفاعا للأرض وقوة العمل في الولايات المتحدة، وكما يعبر عن ذلك أحد مربيي الماشية: «هذا ما يتلخص فيه الموضوع-95 دولارا للبقرة في السنة في مونتانا، و 25 دولارا في كوستاريكا.» [21].

ثانيا، من اجل تجنب النفقات المتزايدة لحبوب العلف، تبحث صناعة لحم البقر عن مناطق يكون فيها الرعي اقتصاديا. علاوة على ذلك، فإن الشركات العملاقة متعددة الجنسية قد استولت مؤخرا على شركات تجهيز اللحم الرئيسية. (فشركة آرمور Armour الآن هي في الحقيقة جراي هاوند Grey hound، وويلسون Wilson هي إل تي في LTV، وسويفت Swift هي إزمارك ,Esmark وموريل Morrell هي، كما رأينا تعبير آخر عن يونايتيد براندز United Brands.) وكما بدأ العاملون في الجزارة في الولايات المتحدة وأوروبا يدركون لتوهم، فإن هذه الشركات تحاول الآن نقل عمليات تجهيز اللحم الكثيفة العمالة (التشفية، التعليب الأولي) إلى مواقع الإنتاج الجديدة في البلاد الرخيصة العمالة. وأخيرا، فإن الشركات الزراعية العملاقة لا تود الانشغال بالشراء من عديد من الموردين المستقلين والتنافس فيما بينها على أولئك الموردين. هكذا، فإن يونايتيد براندز تضم إليها فروع تربية ماشية، ذات جاذبية خاصة بسبب العمالة الرخيصة، والحوافز الحكومية، وأرصدة التنمية المتاحة، في بلدان مثل هندوراس. إن مزرعة الماشية العالمية

ليست سوى نوع متفرع عن المزرعة العالمية.

دافع آخر وراء تحول صناعة لحم البقر إلى الخارج هو سعي حكومة الولايات المتحدة والشركات إلى بناء أسواق لصادرات الغلال وفول الصويا الأمريكية. وربما اصبح إنتاج اللحم هو المعادل الجديد لصناعات «التجميع» التي انتشرت بين العديد من بلدان العالم الثالث. فمثلما بدأت البلدان المتخلفة في الستينات تجميع السلع الاستهلاكية المصنعة في البلدان الصناعية للشحن مرة أخرى إلى الأسواق الصناعية، يقوم عمليات تربية الماشية التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسية باستيراد الغلال الأمريكية لعلف الحيوانات التي يتم شحنها عندئذ إلى الولايات المتحدة.

وقد فرضت العديد من حكومات البلدان المتخلفة في سعيها لزيادة الصادرات إلى أوروبا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة، سلسلة كاملة من الإجراءات لتقليل استهلاك لحم البقر المحلي داخلها. ووصل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، بما في ذلك الأرجنتين وأوروجواي، إلى حد تحديد أيام وأسابيع معينة من السنة لا يمكن خلالها بيع اللحم. (وكانت النتيجة الأساسية هي إن الميسورين قرروا فجأة إن الوقت قد حان لشراء فريزر !).

وتتمتع أفريقيا بكثير من نفس الخصائص الجذابة لمستثمري الماشية التي تتمتع بها أمريكا اللاتينية. ويتردد أن الشركات الأوروبية تدرس عددا من مشروعات تربية الماشية في كينيا والسودان-وهي من أفضل وارخص أراضي المراعي قرب أوروبا-وطبقا لما ذكره أحد مسئولي منظمة الأغذية والزراعة الذي يخشى ذكر اسمه، فإن الخطة هي استخدام معدات الثورة الخضراء في مزارع مميكنة بالكامل لإنتاج حبوب العلف. وهذا العلف يسمن الماشية المجلوبة من مزارع تربية الماشية. والهدف هو التصدير.

دجاجة في كل قدر ؟

إننا نميل إلى النظر إلى الدجاج باعتبار(غذاء شعبيا) حقيقيا بمقارنته باللحم. وهكذا قد يبدو تشجيع تربية الدجاج في البلدان المتخلفة فكرة طيبة: أليس ما يحتاجونه هو مصدر رخيص للبروتين ؟

لكن شركة رالستون بورنيا لا ترى الأمر على هذا النحو. فقد درست

رالستون بورينا Ralston Purina إنشاء صناعة دواجن في كولومبيا، لا لكي يحصل الفقراء على المزيد من الدجاج في وجباتهم، بل لكي تخلق احتياجا إلى منتجها الأساسي، الأعلاف المركزة. فقد علمت التجربة شركات الأعلاف المتعددة الجنسية مثل رالستون بورينا إن تنشيط إنتاج الدواجن هو أسرع وسيلة لخلق زبائن للأعلاف المركزة. فتجارة الدواجن تتطلب رأسمالا. ابتدائيا أقل وأرضا أقل من عملية تربية الماشية. علاوة على إن أعلاف الدواجن بين أكثر البنود ربحية لشركات العلف.

في البداية، قدمت بورينا فروضا للزارع التجاريين لشراء الكتاكيت والعلف. وسرعان ما أصبح عدد الدواجن يفوق ما يمكن إطعامه بحبوب العلف. وهكذا قدمت الشركة قروضا لزراع تجاريين آخرين لزراعة محاصيل العلف وشجعت الحكومة والمقرضين الأفراد على عمل نفس الشيء. وأزيحت المحاصيل الغذائية التقليدية مثل الذرة المجال للذرة الصفراء من اجل العلف. واصبح جزء من محصول الذرة الذي كان مخصصا للاستهلاك الآدمي يجلب سعرا أعلى باعتباره مادة لمطاحن بروينا، أما الفول، وهو الآخر غذاء أساسي للفقراء فقد أفسح المجال لفول الصويا من أجل العلف. ففيما بين عامي 1958 و 1968، تناقصت المساحة المزروعة بالفول التقليدي إلى النصف بينما قفزت زراعة فول الصويا-وكلها تزرع لعلف الماشية-إلى ستة أضعاف.

إن محنة الفقراء تزداد سوءا بسبب طبيعة السوق. إذ بينما يستولي إنتاج علف الحيوانات على الأراضي التي كانت تزرع الفول والقمح للاستهلاك الآدمي، ترتفع أسعار هذه الأغذية الأساسية.

وما زال يحلو لرالستون بورينا الحديث عن كيف أنها كانت قوة دافعة وراء إنتاج مصادر جديدة للبروتين: الدجاج والبيض. صحيح أن كولومبيا، التي كانت تستورد البيض في عام 1957، لم تعد تستورد بيضا بحلول عام 1961. ومن عام 1966 إلى عام 1971، تضاعف إنتاج الفراريج السنوي من 11 مليونا إلى 22 مليونا. إلا انه، وكما تلاحظ الدراسة الممتازة التي أجريت برعاية اتحاد المستهلكين ! فإن «تحويل أراضي المحاصيل عن إنتاج البقول (الفول) إلى محاصيل العلف لم يستبدل فقط مصدرا رخيصا للبروتين بآخر مكلف. بل انه قلل أيضا من إجمالي توفر البروتين في البلاد، لأن

المصادر الحيوانية للبروتين اقل كفاءة في الإنتاج من المصادر النباتية» [22].

أن رقعة من الأرض تستخدم لزراعة الفول والذرة يمكنها تلبية الاحتياجات البروتينية لعدد من الناس يفوق بكثير عدد من تلبى احتياجاتهم لو استخدمت لإنتاج محاصيل العلف الحيواني فعلى أساس الخبرة الفعلية في إقليم الفاي بكولومبيا، توصلت جامعة الفاي إلى التقديرات التالية: أن فدانا واحدا من الأرض يزرع بمحاصيل العلف للدواجن لا يقدم للناس سوى ثلث كمية البروتين التي يمكن أن تقدمها نفس الأرض لو زرعت بالذرة أو الفول ؛ وأن الفدان لو كان مزروعا بفول الصويا للاستهلاك الآدمي، فإنه يمكن أن يقدم من البروتين ستة عشر أضعاف ما ينتجه باستخدام تلك الأرض لإنتاج علف الدجاج. [23] واستخدام العلف لإنتاج البيض بدل الدجاج يقلل هذه الفروق بعض الشيء. لكن وفقا للحسابات على أساس إحصائيات الحكومة الكولومبية لعام 1970، فإن «دستة» من البيض تكلف اكثر من مكسب أسبوع كامل بالنسبة لاكثر من ربع السكان.

ويروق لرالستون بورينا وغيرها من شركات العلف في كولومبيا أن تورد الأرقام التي تبين الزيادات في استهلاك الفرد من البيض. لكن، وكما هو معتاد، فإن الأرقام للفرد مضللة. فالمتوسطات الأعلى يمكن أن تعكس مجرد زيادة استهلاك البيض من جانب مجموعات الدخل المتوسط والأعلى المحدودة، أما بصورة مباشرة أو في شكل سلع مصنعة مثل الوجبات الخفيفة والمايونز، وبالنسبة للبيض الإضافي يمكن لرالستاون بورينا أن تحسب على أساس قومي، وهناك دلائل على أن الفجوة البروتينية في كولومبيا تنمو أسرع بثمان مرات من نمو السكان. [24]

هكذا فإن ما بدا انه الطريق لخلق مصدر مطلوب للبروتين الرخيص للكولومبيين يتضح انه يدمر المصادر الوحيدة المتاحة للبروتين للناس. وتساعد رالستون بورينا في تعليمنا، كما ناقشنا من قبل في الباب الخامس، إن الوسائل «الحديثة» ومهارات الإنتاج في حد ذاتها لا تعني شيئا. فلا بد إن نسأل دائما: من أجل ماذا ؟ ومن اجل من ؟ وعلى حساب أية بدائل ؟ والذي سيحدد الإجابة على هذه الأسئلة سيحدد هو من يتولى الإنتاج: الناس أنفسهم أم الشركات المتعددة الجنسية.

أين ذهبت كل الأزهار ؟

«خبرة» أخرى تتحرق الشركات الزراعية شوقا لجلبها إلى البلدان المتخلفة هي إنتاج «محاصيل الزينة»-الاسم الأكاديمي للأزهار والأغصان المقطوفة.

فإذا لم يكن الفلاحون المحليون قادرين على شراء الدجاج أو البيض فربما أمكنهم إضفاء البهاء على أكواخهم بالأزهار المقطوفة. ومنذ عام 1966 ازدادت قيمة الأغصان والأزهار المقطوفة المستوردة إلى الولايات المتحدة بما يفوق ستين مرة لتبلغ 20 مليون دولار عام 1975- يأتي 90 في المائة منها من أمريكا اللاتينية. [25] ويشعر بعض الخبراء انه بحلول عام 1980 لن يعود من المربح إنتاج الأزهار المقطوفة في عديد من مناطق الإنتاج الحالية بالولايات المتحدة.

والبلد المفضل حتى الآن هو كولومبيا، حيث تمثل تجارة الأزهار المقطوفة الآن 17 مليون دولار سنويا. وفي عام 1973، قدر لنا أحد الاقتصاديين بالحكومة الكولومبية أن الهكتار المزروع بأزهار القرنفل يحقق ربحا مقداره مليون بيسو في السنة، أما إذا زرع بالقمح أو الذرة، فان نفس الهكتار سيحقق ربحا لا يزيد على 500 ,12 بيسو. [26] وإذا عرفنا إن ما لا يقل عن 70 في المائة من الأراضي الزراعية في كولومبيا يسيطر عليها مجموعة صغيرة من المزارعين الأثرياء الذين ليسوا بحاجة إلى التفكير في الأرض في علاقتها بزراعة الغذاء للمعيشة، فلن يكون مما يدعو إلى الدهشة على الإطلاق إن تنضم محاصيل الزينة إلى علف الماشية والماشية في قائمة أولوياتها المحصولية.

كذلك فإن اكوادور وجواتيمالا، و بدرجة اقل المكسيك، تتحول هي الأخرى إلى مواقع إنتاج رئيسية للأزهار من أجل السوبر ماركت العالمي. وبالفعل كانت جواتيمالا تزود الولايات المتحدة عام 1972، ب 421 278 159- وزارة الزراعة الأمريكية تعدها بالواحدة !-زهرة كريزانتيم، ووردة، وزهرة داليا، وزهرة مارجرتيا، وزهرة شاميدوري Chamaedorea، وزهرة قابضة بحرية statice.

إن نقل الشركات الزراعية لإنتاج الأزهار إلى البلدان المتخلفة لتزويد السوبرماركت العالمي يتبع النسق المزدوج الذي رأيناه في حالة المحاصيل الأخرى. [27] فأولا يأتي البحث عن مواقع إنتاج أقل تكلفة (وقد قدرت

تكاليف إعداد الأرض لزراعة الأزهار في أمريكا الوسطى بأقل من 10 في المائة من التكاليف المقارنة في فلوريدا). وثانيا يأتي جهد الشركات في الجمع بين كافة العمليات، من البذرة، إلى متجر الأزهار. فتجارة الأزهار في الولايات المتحدة كانت تتكون تاريخيا من أعداد كبيرة من المنشئات المستقلة: صغار الزراع، وكبار الزراع-الشاحنين، وعشرات الآلاف من متاجر التجزئة. لكن شركات زراعية معينة مثل سيرز Sears، وجرين جاينت Green Giant، وبيلزبوري Pillsbury، ويونايتيد براندز، وسلاسل السوبر ماركت بدأت تتطلع إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها بربط تجارة التجزئة بمواقع الإنتاج الأجنبية الرخيصة [28] وهي عملية تكامل تخرج قليلا عن مدى أدارك تاجر الزهور المجاور لك ! والمعروف عن يونايتيد براندز أن لديها بالفعل عمليات إنتاج على مساحة بضع مئات من الافدنة في أمريكا الوسطى وإنها تخطط لتوسع كبير. وسوف تسوق الأزهار من خلال سلاسل سوبرماركت ومحلات متميزة (من خلال فلاورز فروم سيرز (Flowers From Sears) وباكما نزيروبيان فلاورماركتس Backman' s European Flower Markets، وهي أحد فروع بيلزبوري). أما محلات الزهور المحلية الأحياء فيمكنها أن تمضي إلى حيث مضت عشرات الآلاف من المحلات الأخرى-أي أن تتوقف عن العمل.

هكذا تفعل الشركات الزراعية ما يوحي به السؤال بالضبط. أي جلب خبرتها الإنتاجية إلى بلدان يظل فيها الكثيرون بلا غذاء. لكن ماذا تزرع الاسبرجس، والخيار، والفراولة، والباذنجان، ولحم البقر، والأزهار-أي «المحاصيل الترفيه». ومن أجل من ؟ من أجل جيدي التغذية الذين يكون من المربح البيع لهم. ويجري توجيه نسبة أكبر فأكبر من الموارد الزراعية الأولية التي يحتاجها الجياع في الخارج لغذائهم، من اجل تزويد جيدي التغذية الأجانب.

على أن الشركات التي وصفناها ليست أسوأ الشركات إذ يديرها مديرون ربما لا يكونون أفضل أو أسوأ نية من غيرهم. لكن هناك عقبة واحدة: أن الشركات لا بد أن تبيع من اجل الربح. ثم تقول أن الشركات الزراعية لا يملكها سوى أن تكون ناجحة ؟ أنت على صواب. فقد ذكر لنا جيمس ماكي James Mckee، كبير مديري شركة سي بي سي انترناشيونال، في حديث معه

أن «خط الربح ما يهمنا، ولو غاب ذلك عن بصرنا، مهما كان أداؤنا جيدا، فلن نبقى طويلا». لكن هذا هو بالضبط السبب الذي لا يجعلهم قادرين على مساعدة الجياع. فمهما كان العدد الذي يبلغه الجياع، فطالما ظلوا فقراء، يؤثر هؤلاء الجياع على السوق.

مساعدة الاقتصاد المحلي:

لكي ندرك ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسية تساعد بلدان العالم الثالث بتقديم الوظائف والدخل، علينا أن نلقي نظرة على طريقة عملها وراء البحار. تقليديا، كان الاستثمار الزراعي الأجنبي في بلد متخلف يعني امتلاك المزارع وإداراتها، ولكن الوضع اخذ يتغير. فنتيجة لخطر «نزع الملكية، أو الثورة، أو التمرد» فإن المزارع «مخاطرة بائسة» كما تقول هيئة الاستثمار الخاص وراء البحار (OPIC)، [29] وهي إدارة حكومة الولايات المتحدة التي تؤمن الشركات الأمريكية ضد هذه المخاطر بالضبط. علاوة على ذلك، فإن الملكية المباشرة للإنتاج، ليست جذابة بالنسبة لشركة تسعى إلى استثمار أقل ما يمكن من رأس المال.

الزراعة التعاقدية

في عام 1965 كانت استثمارات الشركات الزراعية في الملكية المباشرة للأرض في الخارج تعادل نصف قيمتها قبل ذلك بعقد واحد. [30] ورغم ذلك جاء هذا الانخفاض في وقت اهتمام متزايد بالاستثمار في زراعة العالم الثالث. فهل هذا تناقض ؟ ليس تناقضا في الحقيقة: إذ تتحول كثير من الشركات الزراعية من نموذج المزرعة الضخمة إلى نموذج «الزراعة التعاقدية». وتوجد الاستثناءات حيث تجعل الدكتاتوريات العسكرية الشركات الأجنبية تشعر بالأمن التام وحين تجد الشركات أنها لا بد أن تنتج مباشرة حتى تتحكم في الجودة.

فبدلا من امتلاك الأرض والزراعة مباشرة، تعني الزراعة التعاقدية أن الشركة تجعل المنتجين المحليين يوقعون عقدا يلزمهم باستخدام معدات معينة لإنتاج كمية متفق عليها من منتجات معينة مع تحديد تاريخ التسليم للشركة والسعر. وبديهي أن الشركة تظل تحتفظ بالسيطرة التي تتطلبها،

مع استثمار رأسمال قليل-وافضل ما في الأمر، هو انه لا يوجد ما يمكن تأميمه.

ولا يوجد شركة تفوق شركة نسله Nestle في الحجم بوصفها شركة غذائية إلا شركة يونيليفر الانجلو-هولندية العملاقة. واكثر من 50 في المائة من أرباحهما ينتج عن منتجات تستخدم اللبن، أو الكاكاو، أو البن كمواد خام. [31] ورغم ذلك لا تملك نسله بقرة واحدة ولا فدانا واحدا من البن ولا مزارع منتجة للكاكاو. فهي ليست بحاجة إلى ذلك. بل أن في استطاعتها السيطرة على الإنتاج بطريقة اكثر كفاءة وبمخاطرة اقل عن طريق التحكم في أسواق السلع المحلية وعن طريق احتكار لوازم المنتجين.

فمثلا، يبذر مزارعو الألبان في البرازيل مراعيهم ببذور تختارها محطة أبحاث نسلة البرازيلية. وتقدم القروض للمزارعين لشراء هذه البذور وكذلك علف الماشية، واللقاحات والآلات الزراعية، ثم تشتري نسلة إنتاج المزارعين من اللبن وتخصم من مدفوعاتها جزءا لسداد الدين. ومن غر المحتمل أن يكون المزارعون الصغار أو الكبار في وضع يمكنهم من رفض تلك القروض-فليسوا على استعداد للمخاطرة بإغضاب المشتري الوحيد للبن. [32] وهذا وضع مثالي بالنسبة لنسلة(ولا نقصد هنا السخرية من واحدة من اشهر ماركاتها) *. فباستطاعتها التحكم في جودة اللبن وكميته. وما من نقود موظفة في الزراعة. فالفلاحون يتحملون كل المخاطرة ويدفعون فائدة لنسله على القروض التي نالوها.

كذلك فإن وجود نسله في هذا الوضع القوي يمكنها من الحصول على سلعها بسعر زهيد. ففي غانا، دفعت نسلة متوسطا قيمته 1135 دولارا للطن من الكاكاو عام 1974 (حين كان السعر العالمي هو 2163 دولارا). ودفعت لساحل العاج 393 دولارا للطن من البن (اقل من ثلث السعر العالمي) كما دفعت لمنتجي السكر في كل أنحاء العالم نسبة 57 في المائة من السعر الجاري. [33].

وتجد نسلة في العالم الثالث موردا عظيم القيمة لسلعة أساسية أخرى-قوة العمل.. ففي كل أنحاء العالم تبلغ قائمة أجور نسلة نحو 16 في المائة من الأرباح بينما هي في أفريقيا عشر الأرباح وفي آسيا لا تمثل سوى 2,8 في المائة من الأرباح. [34].

قد نظن أن جامعي الضرائب في العالم الثالث سيحصدون نصيبا محترما من أرباح فروع نسلة في بلدانهم. ولا حتى تامة. فآخر السجلات تبين أن هذه الفروع في أمريكا اللاتينية ككل-حيث تتعدى أرباح نسلة مبلغ 500 مليون جنيه إسترليني سنويا-تحقق خسارة. سوء إدارة ؟ غير محتمل. فنسلة معروفة بتدريبها الصارم لطاقمها الإداري.

الأقرب إلى الصواب هو فن «التثمين المتغير»، الذي تنقل به الأرباح من أحد البلدان إلى بلد آخر تكون فيه الضرائب اقل. ومن هذه الأساليب، الأموال إلى يتم إقراضها لفرع وراء البحار من جانب الشركة الأم بسعر فائدة مرتفع، [35] أو المدفوعات السخية من جانب الفرع إلى الشركة الأم مقابل امتياز استخدام علامة تجارية مشهورة. [36].

على أن التثمين المتغير لا يقتصر استعماله على العالم الثالث فقط. إذ يساعد على توضيح السبب الذي تحقق من اجله عمليات نسلة في الولايات المتحدة، التي تبلغ قيمتها 650 مليون دولار (حيث تبلغ الضرائب نحو 40 في المائة) خسارة، [37] كما هو حال فرعها الضخم في الملكية المتحدة. ورغم ذلك فإن فرع نسله في سويسرا (حيث لا تدفع نسله في المتوسط سوى 5 في المائة من أرباحها كضرائب [38] يعلن أرباحا تتعدى 300 مليون جنيه إسترليني.

أما يونايتيد براندز (التي تسوق موز فايف Fyffe في المملكة المتحدة) فكانت الرائدة عل طريق التخلص من الملكية المباشرة والحفاظ على السيطرة. وقد رأت إشارة الخطر عام 1960 حين أممت الحكومة الكوبية 271 ألف فدان. [39].

وهكذا بدأت الشركة في تطوير «برنامج المنتج المشارك»، الذي سمح لها ببيع اغلب أراضيها. ففي أمريكا الوسطى وحدها انخفضت ملكية يونايتيد براندز المباشرة من نحو 2 مليون فدان عام 1954 إلى ثلث هذا الرقم عام 1971 وفي اكوادور كانت الشركة قد باعت كل ممتلكاتها الواسعة بحلول منتصف الستينات. لكن في كل الحالات كانت يونايتيد براندز تحافظ على السيطرة الكاملة.

والمنتج المشارك هو شخص محلي يشتري أو يؤجر الأرض من شركة المزارع. ومثل هذا الشخص ليس زارعا صغيرا مكافحا. ففي جواتيمالا،

يملك أحد المنتجين المشاركين لدى دل مونتي، وكان من قبل مقاولا لدى يونايتيد فروت، ما يفوق 3 آلاف فدان. [40] وقد وجدت دراسة للأمم المتحدة أن منتجي دل مونتي المشاركين الثلاثة عشر في كوستاريكا يملك كل منهم ما متوسطه 612 فدانا. [41] ويتعاقد المنتجون المشاركون على شراء معداتهم ومساعداتهم الفنية من الشركة وعلى بيع كل إنتاجهم لها. وإذا اعتقدت الشركة أن أحدهم ذو مكانة سياسية جيدة، فبإمكانه أو بإمكانها كذلك الحصول على قرض من الشركة لينطلق به. وتحسب الشركة الفرق بين مجمل تكلفة الإنتاج وسعر الشراء الذي تحدده الشركة، علاوة على ذلك تستخلص الشركة ربحا إضافيا عن طريق التسويق الناتج فيما وصفته البيزنس ويك بانه «السوق الكبيرة المختبرة جيدا» ؛ [42] وهناك مكسبان إضافيان للشركات الأجنبية في مثل هذا التعاقد: أحدهما اقتصادي والآخر سياسي. فحين تزدهر السوق الخارجية، تعتمد الشركات على المنتجين المشاركين لزيادة إنتاجهم المباشر، لكن حين يمكن لزيادة العرض أن تخفض الأسعار، فإن الشركات ترفع معايير الجودة حتى تقلل من مشترواتها من منتجيها المشاركين. وسياسيا، يمنح هذا النظام الشركات الأجنبية كتلة ذات نفوذ من أبناء البلاد، تكون رفاهيتها مرتبطة برفاهية الشركات-وهذا أفضل ضمان ضد تأميم الممتلكات الباقية أو ضد الإصلاحات الضريبية القومية، كما أثبتت شركات الموز عام 1974.

قد لا يكون اسم الشركة «يونايتيد فروت» وقد لا تعود هناك مزارع كبرى للشركة. لكن لم يتغير سوى القليل بالنسبة للناس العاديين. فافضل الأراضي ما زالت تزرع بالفواكه مثل الموز وبالخضراوات من اجل جيدي التغذية في العالم. وما زال افضل ما يرجوه السكان الريفيون هو الأعمال الموسمية قليلة الأجر في حقل المنتج المشارك. وما زال معظم القيمة المنتجة يذهب إلى يونايتيد براندز.

أما وزير زراعة الولايات المتحدة السابق اورفيل فريمان Orville Freeman، وهو متحدث رئيسي باسم الشركات الزراعية، فيعتقد أن هذا النوع من الزراعة التعاقدية يحمل مستقبلا مشرقا لزراعة العالم الثالث. وهو الآن رئيس بيزنس انترناشيونال Business international ورئيس شركة زراعية تسمى ملتينا شيونال اجريبيزنس سيستمز. انكور بوريتيد Multinational Agribusiness

Systems ففي مؤتمر نظمته الأمم المتحدة حول الشركات الزراعية والجوع في العالم، [43] عرض رؤيته على آخرين من مديري الشركات المتعددة الجنسية حول «نوع من الزراعة التعاقدية» يفضل أن يسميه «زراعة الأقمار الصناعية». وهو يتنبأ بأن «عديدا من الشركات الزراعية»-ذكر دل مونتي، وإف إم سي، وانترناشيونال سيستمز آندكونترولز International Systems & Controls، وشركات هاواي العملاقة، و نسله-التي تملك «الخبرة، والتكنولوجيا، والخبرة الإدارية، ستقوم بزراعة» وحدة إنتاج أساسية ذات حجم امثل، باستخدام احدث التكنولوجيا) وتقدم «خدمات إشرافية» «لمئات من صغار الزراع المتجاورين» وتتعاقد على إنتاجهم.

هذه الرؤية ليست جديدة. فالشركات الزراعية لم تخترع الزراعة التعاقدية من أجل البلدان المتخلفة. إنها أداة مجربة بالفعل للشركات الزراعية لتحقيق السيطرة على إنتاج الغذاء في البلدان الغربية أيضا.

أن تجارة الغذاء في أوروبا تخضع لسيطرة محكمة، لكنها لا تبلغ في أي مكان الدرجة التي بلغتها في المملكة المتحدة. فمع خروج بريطانيا من العصر الاستعماري وهي تعتمد اعتمادا تقليديا على الغذاء المستورد، طورت صناعة غذائية بالغة المركزية-فبالمقارنة بشركاتها تصبح الشركات الأوروبية المماثلة أقزاما. وهكذا فإن أربع عشرة شركة غذائية في المملكة المتحدة تتجاوز أرباحها 100 مليون جنيه إسترليني سنويا، بينما لا يستطيع الأعضاء الستة الأصليون في السوق الأوروبية المشتركة معا سوى تجميع أربع من تلك الشركات، [44] ومن بين ال 200 شركة أوروبية التي تأتي في المقدمة والمسجلة في «فيجان <Vigion، توجد 12 شركة غذائية بريطانية، و 6 شركات غذائية فقط من أماكن أخرى.

ويصاحب هذا التركيز للسلطة حتميا شبه احتكار لسوق المواد الخام. وعلى سبيل المثال، فإن يونيليفر (التي تملك بيردز آي Birds Eye وباتشلورز Batchelors) تملك سيطرة شبه مطلقة على سوق البسلة في ايست آنجليا دون أن تملك بنفسها فدانا واحدا من الأرض الزراعية. وهي تكتفي بان تحدد للزارع فصيلة البسلة المعنية التي يجب أن يزرعها، بل تحدد له أيضا متى يزرع، وأي سماد يستخدم، ومتى يجنى المحصول وأي سعر ستدفعه. [45] ولا تتحمل يونيليفر أية مخاطرة. فإذا حدث تشبع للسوق، أو إذا أصبحت

البسلة صلبة جدا لسبب أو لآخر، لا تكون لديها مشكلة البحث عن زبون آخر.

ولا تكتمل أية دراسة عن الزراعة التعاقدية بدون إلقاء نظرة على صناعة الدواجن الأمريكية: وهي الزراعة التعاقدية الأولى في الولايات المتحدة التي تجري عمليات تعاقدية على نطاق واسع.

كان عقد الإنتاج هو الإدارة التي استطاعت بها شركات مثل رالستون يورينا، وكارجل، و بيلزبوري، وكونتيننتال جرين Continental Grain انتزاع السيطرة على إنتاج الدجاج في الولايات المتحدة في أواخر الخمسينات. ولما كان السعر في ذلك الوقت لا يتعدى بضعة بنسات للرطل، لم يكن المزارع المستقل المعسر يستطيع أن يرفض عرضا بتقديم قرض من الشركة. وقد سيطرت نفس هذه الشركات على سوق العلف، وبالطبع، كان العقد يشترط على المزارع إلا يستخدم سوى العلف الذي ينتجه من يمنحه القرض.

وخلال عشر سنوات ارتفعت نسبة إنتاج دجاج الولايات المتحدة الخاضعة للعقود من 4 في المائة إلى 92 في المائة. (46) وفي الحقيقة لا يختلف هؤلاء المزارعون المتعاقدون كثيرا عن إجراء في مصنع متكامل. لكن هناك فرقا واحدا ضخما: فهم الذين لا بد أن يستدينوا ليبنوا «المصنع» ويزودوه بمعدات جديدة وكما اخبر أحد المسئولين في مكتب زراعة ميسيسيبي الباحثين بوزارة الزراعة الأمريكية، «لا يستطيع أحد مزارعي ميسيسيبي اليوم أن يبيع الفراريج في السوق لو أراد إنتاجها. فالمزارعون لا يملكون هذه الطيور، انهم يقدمون قوة العمل والحظائر فقط. وهم يفعلون ما يقال لهم بالضبط».[47].

وقد وصف جورج انثان، وهو صحفي باحث من الطراز الأول لصحيفة دي موان ريجستر Des Moines Register، زيارة أخيرة إلى منطقة الدواجن في الاباما الشمالية بعد دخول «الدامجين» (integrators):(لكي يحصل المزارعون على عقد، كان يجب أن يجروا «تحسينات» معينة تحددها الشركة في مزارعهم . وكان المزارعون يمولون هذه الاستثمارات من خلال البنوك المحلية. والفشل في تلبية المواصفات ينتج عنه سحب العقد، ليبقى المزارع دون سوق تماما، ولم يكن الدامجون يقدمون عقودا طويلة الأجل مقابل قيام المزارعين بإجراء التغييرات التي تصر عليها الشركات. وقد ذكر

المزارعون الذين تحدثت معهم انه في كل مرة كان يبدو انهم على وشك تسديد الدين، كان الدامجون يأتون «بتحسين» جديد مثل السخانات الغازية، وحظائر الدجاج العازلة، ومعدات التغذية الآلية. وطالما ظلوا مدينين، كان على المزارعين أن يظلوا يمارسون العمل، لكن لكي يواصلوا العمل كان عليهم أن يغرقوا اكثر في الدين. وقد وصف أحد المزارعين نفسه وغيره من مزارعي الدواجن بأنهم «العبيد الجدد». وكان على معظم المزارعين أن يعملوا في أعمال في المدينة لتدعيم دخولهم. وكانوا عادة يجعلون زوجاتهم أو بناتهم يعملن في مصنع تجهيز الدواجن المحلي بأدنى الأجور. كان المزارعون يحصلون على 2 سنتا للرطل من دواجنهم. ولم أجد مزارعا واحدا يكسب في الرطل أكثر مما كان يكسب منذ خمس أو عشر سنوات، لكن تكاليفهم قد تضاعفت. [48].

وطبقا لما يذكره هاريسون ويلفورد في فصل «سخرة الدواجن» من دراسته الرائدة، بذار الريح [49] وجد اقتصادي بوزارة زراعة الولايات المتحدة أن مربيي دواجن آلاباما يحققون 36 سنتا بالسالب (-36) لكل ساعة من خدمتهم للشركات. وقد استنتجت نفس الدراسة لوزارة الزراعة الأمريكية عام 1967 أن مزارعي الدواجن يجري إفقارهم بسبب افتقارهم إلى القدرة التفاوضية في تعاملهم مع الشركات. وفي عام 1962، حاول بعض مربي الدواجن في اركنساس المتعاقدين مع شركات التجهيز تكوين نقابة، فقامت الشركات بوضع المربين في القائمة السوداء ودمرتهم بأن ضمنت إلا ينالوا عقودا على الإطلاق.

ولا يجرؤ المربون على التصريح بمعارضتهم للممارسات التجارية غير العادلة خوفا من وضعهم في اللائحة السوداء. ووصل هذا الخوف إلى أحد هائل في حديث مع مربية دجاج تعاقدية في آلاباما في تليفزيون آيه بي سي عام 1973, [51] فقد بلغت خشية المرأة من الإجراءات الرادعة أن اشترطت عدم إظهار وجهها وعدم إيراد أي ذكر للشركة التي كانت تربي الدواجن لها. وفي النهاية، سأل المذيع، «لماذا تظلين تعملين في تربية الدجاج ؟» فكانت الإجابة «نحن مضطرون إلى ذلك ! وإلا فسوف نخسر منزلنا المرهون لندفع 59600 دولار ثمنا لحظائر الدجاج، ومزرعتنا، وكل ما عملنا لأجله».

في عام 1958 كتب إيرل بوتز، الذي كان قد ترك لتوه منصب مساعد وزير الزراعة ليصبح عميد الزراعة في بورديو Pudue ومديرا في رالستون بورينا في نفس الوقت، كتب مقالا واسع الانتشار موجها إلى المزارعين الأمريكيين بعنوان «لا تخافوا من الدمج» (عنوان يخطف البصر بالتأكيد في الجنوب في 1958). واليوم تريد الشركات الزراعية، وحكومة الولايات المتحدة، والبنك الدولي من الزراع في البلدان المتخلفة أن يثقوا باليد الممدودة للشركات، آملين ألا يكون هؤلاء الزراع قد سمعوا بمصير صغار مزارعي الدواجن الأمريكيين.

أن عشرات الآلاف من المزارعين الأمريكيين، الذين ليسوا ساذجين تجاه أساليب العالم الحديث والذين يعيشون في بلد به حشد من قوانين التجارة العادلة المناهضة للاحتكار علاوة على الوكالات المنظمة، لم يستطيعوا حماية مصالحهم ضد حفنة قوية من شركات توريد الدواجن وتسويقها. فما هي إذن إمكانية أن يكون الزراع، حتى الميسورين منهم، في بلدان مثل الباكستان، أو المكسيك، أو كولومبيا، أو تايلاند، افضل حظا ؟

الشركات الزراعية والفلاح

ما هي ظروف الحياة الفعلية لأولئك الذين يعملون ليوردوا إلى السوبر ماركت العالمي ؟ هل كان مجيء الشركات الزراعية يعني أعمالا لائقة، ودخلا يتيح غذاء كافيا وأساسا مأمونا للتنمية ؟ بالتأكيد ليست تلك حال صناعة الفراولة المزدهرة في المكسيك التي درسها دراسة معمقة إرنست فيدر في كتابه: إمبريالية الفراولة: بحث في آليات التبعية في الزراعة المكسيكية.

كما يحكي فيدر، في منتصف الستينات، قبل أن تصيب موجة الفراولة وادي ثامورا، كانت ثامورا وخاكونا المجاورة بلدتين صغيرتين. واليوم يسكن ثامورا 100 ألف نسمة وخاكونا 30 ألفا. وتأتي الآلاف أخرى إلى الوادي بحثا عن عمل وتعود إلى قراها بالليل لتنام في الطرقات، حيث أن نفقات المواصلات تمثل بالنسبة للبعض 30 في المائة من أجرهم اليومي إذا وجدوا عملا. ويعيش اكثر من ثلاثة أرباع السكان في أحياء من عشش الورق المقوى تطوق البلدتين بعرض نصف ميل بلا مرافق صحية، ولا مياه جارية،

والقليل من الكهرباء. باختصار حالة كلاسيكية من «التضخم السكاني».

لكن بإمكانك أيضا أن تجد بيوتا من طراز الضياع في وادي ثامورا يملكها «مليونيرات الفراولة». وباعتبارهم مستخدمين يستفيد هؤلاء الأشخاص المعدودون هم وشركاؤهم الأمريكيون مباشرة من البؤس المدقع للأغلبية. ولما كان عدد الباحثين عن العمل يفوق بكثير عدد الأعمال المتاحة، فان باستطاعة الزراع خفض الأجور. ورغم الأعداد الكبيرة من العاطلين الموجودين بالفعل في ثامورا يرسل بعض الزراع شاحنات جمع العمال إلى القرى البعيدة لأن الفلاحين هناك يرحبون بالعمل مقابل اجر اقل.

وفي ثامورا خلال الشهور الأربعة التي تمثل فترة الذروة للعمل في الحقول يمكنك أن تجد اكثر من 5 آلاف باحث عن العمل محتشدين في الساعة الخامسة والنصف صباحا بجوار محطة القطار. وفي حراسة عسكريين مسلحين بالبنادق نصف الآلية، ينتظرون مجيء المزارعين أو وسطائهم في الشاحنات. ويأتي اكبر المزارعين لينتقوا بضع مئات من العمال كل مرة. لكن عديدين لا يجدون عملا رغم ذلك. ولا بد لهم من العودة على الأقدام إلى قراهم ليرجعوا في الصباح التالي راجين حظا افضل.

أما أولئك الذين يجري استخدامهم فينالون اقل من الأجر الأدنى القانوني وهو 3 دولارات يوميا. ويصدق هذا خصوصا على النساء والأطفال الذين ينبغي عليهم رغم قانون الأجور المتساوية مقابل العمل المتساوي، أن يقنعوا بثلثي الأجور التي تدفع للرجال. ويقول المستخدمون انهم يفضلون النساء والأطفال «لأنهم لا يضطرون إلى الانحناء مسافة كبيرة»، لكن هذا المكر قد جمع ثروات كبيرة. ومثلما هو حال الأجراء في صناعة الفاكهة والخضراوات بالولايات المتحدة (حيث يفوق ثمن صندوق البرتقال فارغا ثمن قوة العمل اللازمة لملئه)، فإن على العائلة أن تجد عملا لكل فرد فيها بما في ذلك الأطفال الصغار حتى يمكنها البقاء.

وحين تصل الشاحنات لا يجرؤ أي عامل على السؤال عن الأجر الذي سيدفع لهم، إذ ستكون الإجابة كما يذكر فيدر، هي ببساطة: «لا يوجد عمل لك». يركب العمال الشاحنة دون أدنى فكرة لا عن المكان الذي سيؤخذون إليه، ولا عن كم سيدفع لهم، ولا عن احتمال أن يعملوا في اليوم التالي. وكما يعبر عن ذلك أحد العمال، «لكي لا نجوع فإننا لا نوجه أي أسئلة».

والمستخدمون مشهورون باستخدامهم عدة أساليب لزيادة ربحهم من كل عامل مثل تقليل فترة استراحة الغذاء وتشغيل العمال وقتا إضافيا وسبعة أيام في الأسبوع دون أجرا إضافي. وفي كل يوم يتسبب التعرض للمبيدات في حالات قيء، وإغماء، وصداع حاد، وحتى وفاة. أما محاولات التنظيم من اجل ظروف عمل افضل فكانت تواجه دائما بعنف المستخدمين.

وماذا عن مصانع تجهيز وتجميد الفراولة ؟ هل تقوم من خلال «نقل التكنولوجيا» الشهير بتطوير مهارات جديدة وتقديم عمل لائق ؟ أن مصانع الفراولة موجهة إلى هدف واحد فقط-هو الفراولة. ولما كانت الفراولة تجمع لفترة اقل من نصف العام، فإن المصانع تظل عاطلة من ستة إلى سبعة شهور دون أن تستخدم أحدا. ورغم هذا الاستخدام التبديدي للمعدات الرأسمالية فإن امتلاك مصنع قد يكون مجزيا جدا. إذ يذكر فيدر أن بعض الشركات قد استعادت استثماراتها الرأسمالية خلال عام واحد. وخلال أسابيع الذرة القليلة تستخدم مصانع التجميد في ثامورا (ومعظمها برأسمال أمريكي) من 10 آلاف إلى 12 ألف امرأة وفتاة معظمهن بين الرابعة عشرة والخامسة والعشرين من العمر. لكن العمل بالنسبة لمعظمهن قصير الأجل جدا لأن المصانع تعمل بأدنى من طاقتها خلال بداية المحصول ونهايته.

ورغم أن تشغيل الأطفال غير مشروع يقرر فيدر انه وجد في مصانع يسيطر عليها رأسمال أمريكي نحو ستين طفلا يعملون. والعمل رتيب وظروف العمل بشعة فعلى العمال أن يظلوا واقفين طول اليوم رغم أن ذلك خلال موسم الذروة يعني الوقوف لمدة تصل إلى ثمان عشرة ساعة يوميا، مقابل من 40 إلى 50 سنتا للساعة. وفي بعض المصانع يكسب الملاحظون نقودا إضافية عن طريق بيع الزي الأبيض الإجباري الذي يكلف اجر ما بين أربعة إلى خمسة أيام.

لكن ماذا عن صغار الزراع في الإقليم-أليس بإمكانهم على الأقل أن يربحوا من زراعة الفراولة ؟ نظريا فقط. فمنذ البداية، تنظم التراخيص الحكومية التي تستهدف منع زيادة الإنتاج، من الذي يمكنه أن يزرع وكم من الأفدنة يزرعها. ولما كانت هناك أموال تكسب فإن من يملكون نفوذا سياسيا واقتصاديا يضمنون الحصول على التراخيص.

ففي إحدى قرى الإصلاح الزراعي بإقليم اخيدو، حصلت 19 عائلة من

بين 220 عائلة على التراخيص. وكان لكل واحد من المتلقين علاقة واضحة بالسلطة. ولم يكن أي منهم يعمل فعلا في الأرض.

كذلك فإن مصانع التجهيز طبقا لبحث فيدر، تقلل بدورها من عدد الزراع. إذ تحابي عقود الإنتاج الموردين الكبار، مانحة إياهم الأولوية والشروط الأفضل في توزيع المعدات وشراء إنتاجهم.

ويستخدم بعض الزراع الكبار نفوذهم ليستولوا بالمعنى الحقيقي على مفاتيح بوابات المياه في شبكة الري. وعندها يكون بإمكانهم استخدام المياه اكثر من الحد القانوني بينما يترك صغار المنتجين ليتقاتلوا على المياه الباقية. التي لا يصلهم منها إلا النزر اليسير. ونجد صغار زراع المقاطعة الذين يزرعون المحاصيل الغذائية أن لديهم مياها تتضاءل باستمرار وبسبب إغراق حقول الفراولة بالمياه بصورة أساسية فقد انكمشت فعليا المساحة التي ترويها شبكة الري في ثامورا. إذ تستخدم الفراولة 75 في المائة من المياه لري مساحة لا تزيد عما يتراوح بين 20 و30 في المائة من المساحة الإجمالية المزروعة.

وعلى نقيض الزراعة الأحادية التي تسيطر عليها الشركات الزراعية في ثامورا اليوم، فإن زراعة يسيطر عليها الفلاحون سوف تقوم بشكل طبيعي على تنويع المحاصيل. فتنويع المحاصيل ليس سليما فقط من زاوية البيئة (كما ناقشنا في الفصل الثالث عشر) لكنه كذلك يعني موردا للغذاء والعمل على مدار السنة. وعلاوة على ذلك فعندما يملك السكان الريفيون فرديا أو جماعيا ويسيطرون على الموارد الزراعية، سيكون من الأرجح أن يستخدموا وقت فراغهم في تحسين الموارد الزراعية-الصرف، والري، وتسوية الأرض، وزرع الأشجار والتخزين وما إلى ذلك. وبالمقابل، فإن افضل ما يمكن لمعظم السكان الحصول عليه في ثامورا اليوم هو مجرد عمل موسمي بعض الوقت. وينتج عن السيطرة على موارد الوادي الزراعية من قبل صناعة موجهة للتصدير ذات ذروة موسمية محددة وأسواق تصدير غير مستقرة أعمال موسمية وغير مضمونة في أغلبيتها وتعامل مع الأرض يبدد إمكانياتها.

في ثامورا ينتج نفس النظام مليونيرات ومعدمين ويساهم في عملية تبديد مذهل للحياة الإنسانية وكذلك للموارد الزراعية وحتى في قلة

استخدام رأس المال المستثمر. وليس ذلك أساسا للتنمية.

الإصلاح الزراعي المضاد

يشير الكثير مما عرفناه إلى حقيقة واحدة: إن الناس لا بد أن يسيطروا على مواردهم الزراعية إذا كان لهم أن يحرروا أنفسهم من الجوع. إلا أن تلك البرامج التي يفترض فيها أن تعمل على إعادة توزيع للأرض في بلدان مثل البرازيل، وكولومبيا، وأمريكا الوسطى، وإيران الشاه، والفليبين، قد استثنت أراضي الشركات الزراعية رغم أنها تكون عادة افضل الأراضي.

والفليبين، وهو بلد به ما يقدر بنحو 3 ملايين فلاح معدم، مثال حديث واضح. فبرامج الإصلاح الزراعي (الساحق) الذي يقدم أحيانا في وسائل الإعلام باعتباره المبرر وراء تعطيل قانون الطوارئ لكل حقوق الإنسان-قد استثني تماما ثلثي الأراضي الزراعية في البلاد لأنها خصصت للإنتاج من اجل السوبر ماركت العالمي.

وفي إقليم بوكيدنون Bukidnon تحاول دل مونتي إجبار صغار الملاك الذين يطعمون أنفسهم على تأجير أراضيهم للشركة. وقد أطلق عملاء الشركة المسلحون الماشية وساقوها عبر الحقول المزروعة لمن رفضوا التأجير.[52] وقد وصف قس أمريكي، اعتقل لمعاونته الفلاحين على المقاومة اغتصاب دل مونتي للأراضي قائلا. «لقد ساقوا الناس خارج الأرض. والآن يستخدمون الرش بالطائرات، فيؤذون الحيوانات الزراعية ويسببون للناس طفحا جليديا فظيعا».[53]

وإيران كذلك مثال مناسب: فهي بلد جسد فيه التطور الزراعي المعدل مع استثمارات الشركات الزراعية عكس الإصلاح الزراعي. وكانت النتائج كارثة للسكان الريفيين وتعد سببا هاما للقلق الاجتماعي الذي اكتسح الشاه من السلطة في فبراير 1979.

ففي عام 1962 أعلن شاه إيران إصلاحا زراعيا جوهريا حطم بصورة نهائية السلطة السياسية لكبار ملاك الأرض. لكن شعار «الأرض لمن يفلحها» طبق حرفيا. فما لم تكن العائلة ميسورة بما يكفي لامتلاك محراث وحيوان جر-والكثيرون لم يكونوا-لا تكون مؤهلة لنيل نصيب من الضياع المقسمة.[54]

وفي كل أنحاء إيران بدأ الزراع الذين نالوا أرضا في إنتاج الغذاء. ففي

إقليم خوزستان المجاور للعراق والخليج كانت إنتاجية الزراع غير عادية، خصوصا مع اعتبار النقص في المساعدات الفنية والري ونسبة الأمية البالغة 98 في المائة. وقدمت طرق الفلاحة التقليدية العمل للجميع.

كذلك خلال الستينات بدأت الحكومة في إنشاء عدة سدود ضخمة تحت إشراف ديفيد ليلينتال David Lilienthal, الذي صمم لروزفلت هيئة وادي تينسي. ويقع اضخم السدود على نهر دز في خوزستان. كان يفتح أمام صغار الزراع آفاق ما يزيد على 200 ألف فدان من الأرض المروية. وبدأ الأمر مشجعا. ثم عندما أوشك السد على الاكتمال، قرر الشاه ومستشاروه من النخبة أن ما تحتاجه خوزستان هو الشركات الزراعية الأجنبية.

وحتى الإطاحة بالشاه لم يعد الزراع في خوزستان يستطيعون الحديث عن إصلاح زراعي. كما لم يعودوا ينتظرون أن تصل مياه نهر دز إلى أراضيهم الظامئة. فقد كانت قنوات الري، التي حفرت على خمس المساحة الممكنة الري فقط، تحمل المياه إلى «المزارع» التي تديرها شركات مثل هاوايان اجرونوميكس Hawaiian Agronomics، ودياموند أ. كاتل كومباني. Diamond A. Cattlle Co وميتسوي Mitsui، وتشيز مانهاتن Chase Manhattan، وهيئة ترانس وورلد اجريكالتشورال ديفيلوبمنت Transworld Agricultural Development، وبنك أمريكا وداو كيميكال Daw Chemical، وجون دير وشركاه. John Dear & Co، وشل. Shell، وميتشل كوتس Mitchell Cotts، وهاشم نراغي (وهو مهاجر إيراني اصبح من كبار مزارعي كاليفورنيا). [55] و بالنسبة لأغلب هذه الشركات، لم تكن خوزستان سوى آخر مشروع من مشروعات المزرعة العالمية. فها وايان اجر ونوميكس، على سبيل المثال، هي فرع لشركة سيبريور C.Brewer-المشهورة في معظم البلدان الأوروبية بسلسلة علاماتها التجارية التي تحمل اسم س آند إتش H&C حققت عام 1974 ربحا صافيا بلغ 8, 3 مليون دولار من العمليات الزراعية في إيران وإندونيسيا، واكوادور، وجوادالكانال.

وبدلا من أن تصبح خوزستان منطقة العديد من المزارع العائلية الصغيرة التي تستخدم الري الجديد، أصبحت مقاطعة تسيطر عليها وحدات المحاصيل النقدية الكبيرة الحجم (من 12 ألف إلى 50 ألف فدان)، العالية الميكنة، الكثيفة الرأسمال. ودفع نحو 17 ألف إيراني إلى الخروج من

أراضيهم. [56] وتفاخرت هاوايان اجرونوميكس بأن «الأرض الجرداء لمدة 23 قرنا تنتج الآن الغذاء وتربي الماشية». [57] ولكن أغفلت حقيقة أن الفلاحين كانوا ينتجون الغذاء هناك قبل مجيء الشركات الزراعية. والاهم من ذلك أن شبكة الري الضخمة التي أنشئت على حساب الإنفاق العام قبل دخول الشركات الزراعية هي التي جعلت الأرض الظامئة منتجة. وكما لاحظ أحد مديري الشركات الزراعية، «انهم يطورون المياه أولا ونأتي نحن لنزرعها. انه ترتيب شديد الإغراء.». [58]

لكن كيف كان حال سكان خوزستان الريفية؟ اغلبهم معدمون وعاطلون. ولم يجد بعضهم خيارا سوى الهروب إلى الأحياء الحضرية البائسة المكتظة فعلا. كان يسعدهم أن يزرعوا و كانوا يملكون أرضا ؛ فمهاراتهم هي مهارات صغار زراع الأرز. لكن الحكومة لم تدربهم حتى للمهن المتوسطة المهارة مثل مهن عمال البناء، وسائقي الشاحنات، والميكانيكيين في «الازدهار» الاقتصادي الترفي بإيران. وبينما قفزت البطالة في المدن كانت الحكومة تستورد العمال-80 ألفا من كوريا الجنوبية، وباكستانيين بلا عدد-لمثل هذه الأعمال. ولا عجب أن كان كثيرون من الإيرانيين مستعدين للمخاطرة بكل شيء في مظاهرات دامت عاما قبل الإطاحة بالشاه.

الذرة الحلوة:

بالطبع ليست كل مشروعات الشركات الزراعية التعاقدية موجهة للتصدير. ففي ندوة حول الجوع في العالم في سبتمبر1975 عرضت شركة سي بي سي انترناشيونال CPC International تاريخ استثماراتها في الباكستان لتبين الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه شركة أجنبية للزاد الغذائي من بلد من البلدان. وسي بي سي انترناشيونال (المعروفة للأمريكيين بمنتجات فطائر توماس الإنجليزية، وزبدة الفول السوداني سيكبي، وزيت الذرة مازولا) ليست قادما جديدا في البلدان المتخلفة ومن ثم يمكن اتخاذها مثالا له مغزاه لما يمكن أن تقدمه الشركات الزراعية.

هناك طريقتان لقراءة الدراسة الميدانية التي قدمتها سي بي سي. فالصيغة التي تستهدف إبراز الانتصار على الجوع تمضى كما يلي تقريبا: في 1962، اشترت سي بي سي انترناشيونال حق السيطرة على شركة رافهان

لمنتجات الذرة، وهي اكبر شركات طحن وتجهيز الذرة في باكستان. وعند أواخر الستينات، كانت رافهان قد توسعت بقروض من وكالة التنمية الدولية الأمريكية (AID) والحكومة الباكستانية. لكن مطاحنها كانت لا تزال عاجزة عن الحصول على ما يكفي من الذرة. وهكذا في يناير عام 1970، بدأت رافهان (برنامج تطوير الذرة). وقررت سي بي سي استخدام الخبرة الزراعية لشركاتها وجلبت من الولايات المتحدة فرعها، شركة فانك للبذور. Funk Sead Co، لتستنبط شتلة عالية المحصول. ولاحظت سي بي سي أن لديها «أناسا يملكون الخبرة».

ووضعت رافهان نظام عقود مع كبار الزراع تمدهم الشركة بمقتضاه بالبذور المناسبة والمبيدات، والأسمدة بقروض تخصهم عند الحصاد من سعر العقد. و«جنى الزراع المتعاقدون محصولا متوسطا يفوق المتوسط القومي». كذلك بنت رافهان تسهيلات حديثة لفرط الحبوب وتجفيفها وتخزينها. وبلغ من نجاح رافهان أن قررت التوسع في مصنع التجهيز.

يبدو ذلك أمرا حسنا. لكن لنقرأه قراءة ثانية فاحصة لماذا لم تكن سي بي سي تحصل على ما يكفي لمطاحنها من الذرة؟ طبقا لما ذكرته الشركة فانه:

في باكستان كانت الذرة تاريخيا، هي المحصول الغذائي الذي يستهلكه المحرومون «هكذا» في البلد وفي القوى. وقد أصبحت سلعة غذائية شعبية لأنها كانت متاحة بوفرة طول الوقت تقريبا نحو ستة أشهر في السنة.. . وكان سعرها اقل من الحبوب الغذائية البديلة-القمح والأرز. كذلك كانت الذرة تستخدم في المقايضة من جانب الزراع في المناطق القروية. (59)

وفور قدوم سي بي سي، في الستينات، ارتفعت أسعار الذرة وزاد بعض الزراع الميسورين إجمالي إنتاج الذرة. ورغم ذلك، وطبقا لما تذكره الشركة فان (كمية الذرة المتوفرة لمعامل التجهيز لم تزد إلا زيادة ضئيلة). وترى الشركة لذلك أسبابا ثلاثة: أولا، أن الزراع (كانوا يأكلون الكثير جدا من ذرتهم) أو كانوا يقايضون به على غذاء «آخر». وثانيا، نظرا إلى أن أعداد الفقراء ازدادت بسرعة فإنهم فيما بينهم (كانوا يستهلكون كميات متزايدة من الذرة في غذائهم). وثالثا أن صناعة الدواجن المتنامية كانت تتنافس على كميات الذرة.

ومن اجل ضمان كميات الذرة التي تحتاجها أدخلت رافهان نظام عقود «غير تماما من تركيبة إنتاج الذرة». فلم تعد الذرة محصول كفاف للزارع الصغير. وتلاحظ سي بي سي أن (الذرة كانت تزرع على مساحات صغيرة جدا-لا تزيد عن خمسة افدنة لكل زارع-والآن تزرع في حقول اكبر». أما بالنسبة لتخزين المحصول، فان سي بي سي تقرر (كان هناك أسلوبان بديلان). أحدهما أن يبني الزراع مخازن ذرة ضيقة يمكن أن يمر فيها الهواء بين كيزان الذرة (مانعا التعفن-لحين يريد الزراع البيع) «التشديد لنا». إلا أن رافهان اختارت البديل الآخر: «شراء الذرة من الزراع وقت الحصاد وتجفيفه في مجففات آلية وتخزينه في صوامع (الشركة). لماذا ؟ لما تقوله سي بي سي. فان (بديل مساعدة الزراع على الحصول على مخازن ذرتهم وامتلاكها له نقطتا ضعف). أولا، أن رافهان «تحتاج» الذرة وليس القوالح. ولان معدات فرط الذرة التي يملكها المزارع أو تملكها القرية الصغيرة، (بطيئة وغير كفئة) وثانيا لأن الزراع حين يخزنون الذرة في مخازنهم الخاصة يظل هناك دائما احتمال في أن يتركوا العائلة أو الأصدقاء يستهلكونه ؛ أو ربما باعه الزراع أو قايضوا به مع شخص آخر !

ولكن رافهان لا بد أن تحصل على الذرة وهنا تلاحظ سي بي سي ميزة إضافية للشركة، ألا وهي أنها بالشراء عند الحصاد بدلا من الشراء (حين يريد الزراع البيع) فانه من الأرجح أن تحصل الشركة على المزيد وبسعر ارخص حيث أن كميات الحصاد الكبيرة تخفض السعر.

لقد دخلت زراعة الذرة (المحسنة) البكستان. فالذرة التي كانت فيما مضى محصول الكفاف، تزرع الآن بواسطة كبار الزراع باعتبارهم مجرد حلقة واحدة في عملية تسيطر عليها من البذرة حتى المخزن شركة رافهان التابعة لسي بي سي.

ذلك كله من اجل ماذا ؟ من اجل صنع «سكر الذرة» كبديل للسكر في السوق السريعة النمو للمشروبات الغازية وغيرها من الوجبات الخفيفة بين الطبقات الميسورة في الباكستان.

وإذن فإن الشركات الأجنبية في زراعة بلد متخلف ليست عونا للجياع أو المعدمين أو الزراع الصغار. بل أن الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، والموارد البشرية ومبالغ طائلة من الأموال يجري إنفاقها على جني الأرباح

للهيئات وللقلة من شرائها المحليين. ولا يستفيد الجياع. فليسوا هم من يأكلون الغذاء (إذا كان ما يزرع حقا هو الغذاء). وليسوا هم من يبيعون المنتجات. وأجورهم لا بد أن تظل بائسة إذا كان للإنتاج أن يتنافس في السوبر ماركت العالمي. ووظائفهم القليلة نسبيا والموسمية بالمقارنة مع البدائل الممكنة غير مضمونة بصورة أساسية والأغذية التي كانت رخيصة نسبيا تصبح تجارية بأسعار لا يمكن أن يقدمها سوى الشبعانين في العالم. واكثر من هذا تعكس الشركات الزراعية اتجاه الإصلاح الزراعي وتحكم عليه بإهلاك.

وطالما اختارت نخبة بلد ما أن تجعل من الشركات الزراعية محرك التنمية فلا بد للحكومة أن تعول الشركات الزراعية. إذ تحرم الحكومة بصورة متزايدة من القدرة على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي المستقل. ويصبح من المستحيل تمييز مصلحة الدولة عن مصالح الشركات الزراعية المتعددة الجنسية فوق أراضيها. (والحوافز المالية) تؤدي إلى المزيد من (الحوافز المالية). وهناك التهديد الدائم للشركات بسحب أموالها أو التحول إلى موارد بلد آخر.

أن الشركات الزراعية المتعددة الجنسية التي تبني دائما ميراثا استعماريا ما هي إلا اسم آخر لزراعة تصدير تسيطر عليها النخبة. من أهم أسباب تدويل الشركة المتعددة الجنسية زيادة فائدتها في العالم النامي في أمريكا اللاتينية وآسيا، وأفريقيا. ودورها في عملية التنمية يصبح اشد وضوحا كل يوم بينما نشهد حدود الحكومات المحلية ومعوقاتها.. . فحتى لو كانت الحكومات المحلية قوية والدعم المقدم لها وفيرا، فالحقيقة هي أن التعقيدات الهائلة لعملية التنمية تتطلب قدرات وصفات تعد طبيعية بالنسبة للشركة متعددة الجنسية بقدر ما هي غير طبيعية للحكومة.

هربرت. سي كورنوبل. التقرير السنوي لليونايتد فروت كومباني. 1968، بوسطن.

إننا نجد أنفسنا في العمل المناسب في الوقت المناسب. فالزراعة وصناعة الغذاء ستنال الأولوية المطلقة في عالم يعاني من النقص. وسوف تخلق

زيادات السكان والدخل طلبا غير مسبوق. سيكون الغذاء صناعة النمو على الأقل طوال بقية القرن.

إدارة هاينز، 1975

كنت اجلس مائدة بجوار حوض السباحة قي فندق بلتمور في جواتيمالا سيتي واكتب نصيبي من أحاديث اليوم، حين أدركت أن ستة رجال على المائدة المجاورة كانوا يناقشون مشروعات التنمية من اجل جواتيمالا.

وحين ذهبت بعدها وقدمت لهم نفسي، علمت أن مستشار المجموعة كان المدير التنفيذي السابق لمؤسسة اقر كفاءتها في تقديم المساعدة الخارجية للرؤساء كنيدي، وجونسون، ونيكسون. كان اثنان من الرجال في المجموعة من رجال الأعمال الأثرياء من شمال ولاية نيويورك قررا بسخاء الإسهام بالمال والوقت لإقامة مشروعهما للمساعدة على إطعام الناس على الأقل في بلد واحد جائع.

أن إخلاص رجال المجموعة وحسن نيتهم المسيحية نموذجيا كذلك وأنا أرجو إلا تفسر المحادثة التي دارت بينهم على أنها كاريكاتير يسخر من سذاجتهم. على العكس، فقد كانت دوافعهم لهذا العمل قوية جدا.

(ما هي المحاصيل التي يزرعونها هنا ؟)

(لا ادري، لكن يمكننا سؤال وكالة التنمية الدولية أو وزارة الزراعة «الأمريكية»).

(أن العالم سيموت جوعا عام 1976، ولذلك فليس أمامنا وقت طويل).

(وكم لدينا من الوقت ؟).

(عامان)

(لنعمل على هذا الأساس)

(معنى هذا أن يكون لدينا برنامج عاجل).

(كيف يزرعون الذرة ؟ هل زرع أحدكم الذرة ؟) (صمت.)

(اللعنة، وزارة الزراعة يمكن أن تخبرنا بذلك. ما نحن بحاجة إلى معرفته هو كيف نغير النظام هنا. فسوف يكون الأمر جنونا).

(تقصد إننا لا نملك عقدا لعمل ذلك بعد؟ كيف نحصل على عقد؟)

(هذا ما نتحدث عنه الآن. علينا أن نملك خطة أولا).

(حسنا. هذا ما نحتاجه، عقد وخطة. اعتقد أن الخطة تأتي أولا).

(هؤلاء الناس (الجواتيماليون) لا يعرفون حتى كيف يستخدمون مفكا. لا يمكنك أن تتصور السهولة التي يمكن بها مضاعفة إنتاجهم الغذائي لو أقنعتهم بقبول أفكارنا).

(أية أفكار تقصد ؟)

(الآلات الحديثة، أنت تعلم. هذا ما يحتاجونه)

(تمام. فكر فيما يمكن أن يفعله جرار هنا !) (ما رأيك في الفراولة ؟ انهم يستخدمون الكثير من الفراولة في الولايات المتحدة).

(هذه فكرة عظيمة !)

(الفراولة تنمو عشرة اشهر في السنة، كل ما عليك هو غرسها وزراعتها لا ادري لماذا لا يزرعونها هنا) (أنا شخصيا، اعتقد أن فكرة جوز الهند تستحق البحث. بالطبع لا يمكنك استخدامها كلها، لكن ما رأيك في نحو 15 أو 20 مليون جوزة ؟)

(لا بد من سوق لكل هذه الكمية)

(لماذا لا ندخل في أعماق الماشية أو نربي الخنازير ؟ يمكننا إطعام الخنازير بجوز الهند. نجعل السكان المحليين يجمعون جوز الهند لإطعام الخنازير).

و. بادوك و ا. بادوك «لا ندري كيف»، ص ص 61- 64.

24 تغيير الوجبات التقليدية

إن وجبة الفول والذرة في أمريكا اللاتينية، والعدس والأرز في الهند، وفول الصويا والأرز في الصين تبدو لمعظمنا في الغرب نشوية وقليلة التغذية. ولكنها ليست كذلك في الحقيقة. فقد تطورت هذه الوجبات لأنها تصلح. وهذه الخلطات بارعة جدا في الحقيقة كوجبات غذائية أساسية. ففي كل حالة يعطي الصنفان من البروتين المفيد بيولوجيا اكثر مما لو تم تناول كل واحد منهما على حدة. ومن ثم، فعندما نبحث مشكلة الجوع في العالم، لا بد أن نتذكر دائما أن الوجبة التقليدية مناسبة-حين يمكنك الحصول على ما يكفي منها. فالمشكلة ليست هي النوعية في العادة. المشكلة في الكمية.

فيم، إذن، تفكر شركات الغذاء من أجل «تحسين غذاء الفقراء» ؟

منذ سنوات قليلة مضت كان ارتباط الشركات الأجنبية بتجهيز الغذاء في الدول المتخلفة غير ملحوظ. إذ مع الأسواق المزدهرة في الوطن وقلة أسواق المستهلكين المدينية في البلدان المتخلفة، لم يكن هناك سبب للقلق. لكن، وفجأة، بدأت شركات تجهيز الغذاء المتعددة الجنسية في اتخاذ موقف

آخر. فالشريحة العليا من السكان في البلدان المتخلفة التي تتألف مما يتراوح بين 15 و 20 في المائة تشكل طبقة مستهلكة صاعدة-لكن تفتقر إلى الخدم الذين كانوا يجعلون «الأغذية السريعة» غير ضرورية، وفي نفس الوقت أصبحت السوق في الدول الصناعية «مشبعا» أمام الأصناف السريعة، العالية التجهيز، الأكثر كلفة.

ففي عام 1973، تضمن مقال في مجلة بيزنس ويك بعنوان «الهلاك جوعا من اجل الربح» دراسة تشير إلى أن شركات تجهيز الغذاء في الولايات المتحدة قد حققت اقل معدل سنوي لنمو المبيعات المحلية «5 في المائة» بين كل الصناعات موضوع الدراسة [2] وكان كل دولار جديد يستثمر في الدعاية لجعلك تشتري هذا الغذاء السريع المثير أو ذاك يحقق نتائج تسويقية اقل فأقل. كان النمو السكاني قد انخفض. ولم يكن من المحتمل أن تستهلك الطبقات الوسطى في الدول الصناعية اكثر من استهلاكها عندئذ والذي يتراوح بين 1700 إلى 2000 رطل من الحبوب للفرد سنويا.

لكن ربما كان النذير «الأسوأ بالنسبة إلى شركات تجهيز الغذاء، طبقا لرأي جوزيف وينسكي من ال وول ستريت جورنال، هي انه «بعد سنوات من البحث عما هو سريع وسهل، يعود الأمريكيون إلى الأساسيات في استهلاكهم الغذائي». ومع المزيد من سلال الساندويتش للغذاء، والمزيد من زراعة الخضر في الحديقة وتعبئتها، والمزيد من الخبز والطهي المنزلين «من الصفر»، أخذت تتدهور مبيعات الغذاء السريع. وطبقا لأحد التقديرات انخفضت الوحدات المباعة من الغذاء المعلب بنسبة تتراوح بين 25 في المائة و 60 في المائة حسب نوعها. وقررت سلسلة سوبرماركت ضخمة أن حجم الغذاء الجاهز المجمد فيها قد انخفض بنسبة 16 في المائة في عام واحد فقط. وحسب تعليق رئيسها رونالد س. بركينز، فإن «مستهلكي اليوم يرحبون بصناعته بأنفسهم». والأكثر تثبيطا لهمة مديري تجهيز الغذاء هو أن دراساتهم تبين أن الانخفاض في الأغذية السريعة العالية الربح ليس مجرد مرحلة عابرة تعزى إلى الكساد. فقد كشفت دراسة في مجلة بترهومز اندجاردنز لله Better Homes Gardens أن 63 في المائة ممن أجابوا على استجوابها وافقوا على مقولة انهم كانوا يجرون «تغييرات هامة ودائمة» على طريقة شرائهم وعلى الأغذية التي يأكلونها بانتظام. [3].

لكن بريطانيا لم تشهد بعد حركة للابتعاد عن الأغذية السريعة-بل على العكس تماما في معظم الحالات. فعديد من كبرى شركات منتجات الألبان مثل نسلة ويونيليفر تبتعد عن مجال اللبن السائل ومنتجات الألبان شبه المجهزة إلى سوق الأغذية السريعة العالية التجهيز والمربحة. [4]. واكثر من 60 في المائة من الإنفاق الغذائي قي المملكة المتحدة الآن يذهب إلى الأغذية الجاهزة [5] وما بين 35 إلى 40 في المائة من تجارة البقالة في المملكة المتحدة تسيطر عليه تسكو Tesco، وآلايد سبلايز Allied Supplies، وفاين فير Fine Fare، وسينز بوريز Sainsbunys وكو-اوب. 6(. Co-op).

في هذه الناحية، تقود بريطانيا المجال الأوروبي. فقطاع الغذاء المجمد في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أكبر من نظير الفرنسي بمقدار 16 مرة. [7].

لكن اتجاها «للعودة إلى الطبيعة» واضح جدا في بعض المجالات فاستهلاك الخبز من المخابز الحديثة الضخمة، مثلا، يتراجع بانتظام رغم ميزانية الدعاية السنوية البالغة 4 مليون جنيه إسترليني والتي تقوم بها شركتا خبز عملاقتان هما رانك هوفيز مكدوجل Rank Hovis Mc Dougall واسوشيتيد بريتش فودز Associated British Foods إذ يعيد المستهلكون اكتشاف متعة الخبز الطازج الأسمر الجاف من خلال مطابخ الخبز الساخن، والمخابز في السوبر ماركت، ومن خلال الخبيز المنزلي.

وربما كان اشمل تكامل حدث لمنتج غذائي هو ما قامت به ثلاث شركات عملاقة للدقيق والخبز «رانك هوفير مكدوجل، وسبيللرز Spillers، واسوشستيد بريتيش فودز» عادت إلى الوراء عبر السلسلة الغذائية لتسيطر على موردين زراعيين كبار، ومن خلال شركات العقارات، لتملك أراض. وفي طرف المستهلك من السلسلة الغذائية تملك هذه الشركات موردي أغذية، وتجار جملة، ومطاعم ومتاجر وسوبر ماركت، (فاين فير مثلا). وهي تنتج سلعا أخرى كثيرة على ارفف السوبر ماركت (مثل أغذية التسلية، والشاي، والملح، والبسكويت، والرقائق، والكعك، والعجائن، والبيض، وفطائر اللحم) وتستخدم نواتج الطحن الثانوية وكأساس لقطاع ضخم من علف الحيوانات (الذي يؤدي بدوره إلى أعمال تجارية ضخمة في ميدان اللحوم، والدواجن، ومنتجات الألبان [10] ولا نجد في أي مكان آخر مثل هذا المثال

المنطقي والشامل لتكامل الشركات، رغم أن شركات الغذاء الأخرى قد توسعت بطرقها الخاصة التي لا تقل عن ذلك إثارة للاهتمام.

فمن كان يظن أن «نسلة»-رجال القهوة-تنتج أيضا أغذية فندوس Findus المجمدة، ومخللات برانستون، واللبن ماركة ايديال، والحلوى، و-صبرا- التشكيلة الواسعة لأدوات تجميل اوريال Oreal ؟

ويأتي التنوع الأكثر مدعاة للدهشة من بوكر مكونل Booker Mc Connell شركة الغذاء الصحي الضخمة. فمنتجاتها الفرعية هي السكر والمشروبات الروحية (وخصوصا الروم)-لا شك أن اغلب زبائنها للغذاء الصحي يتجهمون لذلك ؛ وتضم قائمة فروع بوكر كذلك صيدليات (لمن لم يشفهم الغذاء الصحي)، وخطوطا ملاحية، وهل تصدق.. . أغلبية في اسهم حقوق الطبع لاجاثا كرستي، وهارولد بنتر، وايان فلمنج.

إلا أن الجائزة الأولى في التنوع، لا بد أن تكون من نصيب جراند متروبوليتان Grand Metropolitan. فبالإضافة إلى ملكية منتجات ألبان اكسبريس Express Dairies (. وهي ثاني اكبر شركة للبن ومنتجات الألبان في بريطانيا) تملك كذلك 55 فندقا في أنحاء أوروبا، و500 مطعما، و10 آلاف بار وحقوق علامات تجارية لشركات واطني مان Watney Man وترومان truman، وبيتر دومينيك Peter Dominic، وفنادق إنز Bernni Inns، راديو بنجو Radio Binego (لجزيرة مان)، ومكاإمباير Mecca Empire، ولنشيون فاوتشارز ليتمد. Lunxheon Vouchers Ltd، واتحاد البوكر العالمي World Poker Federation، وحديقة ملاهي، وعقود توريد غذاء صناعية (تضم أبراج بترول بحر الشمال وبرنامج الوجبات المدرسية في المملكة العربية السعودية)، و 8 كازينوهات، وسيتي توت City Tote، وانترناشيونال دستيللرز آند فنتنرز International Distillers & vintners، (بما في ذلك ويسكي جي آند بي J&B)، ومطاعم تشيكين إنز Chicken Inns، ونادي خمر المديرين Directors Wine Club (دايركنورز وآين كلوب)، وخدمات نظافة أوليمبي Olympia Cleaning IServices و (أوليمبيا كلينيج سيرفيسيز، وحقوق توزيع لكوكاكولا في المملكة المتحدة، و بطولات الرقصة العالمية World Dancing Chawlaonships، وحقوق توزيع بيرة كارلسبرج ليجر Carlsberg Lager وهولستاين Holstein وبيلز Pils.

وقبل كل ذلك يأتي تنوع اهتمامات مديري الشركات. فالرئيس السابق

هو والمدير الحالي لإمبراطورية بوكر مكونل التي تربح 587 مليون جنيه إسترليني سنويا هو السير جورج بيشوب الذي يتصادف انه أيضا رئيس شركة الرهونات الزراعية (اجر يكلتشورال مورتجيدج كومباني Agricultural Mortgage Company) وعضو في مجلس إدارة بنك باركليز، وباركليز انترناشيونال ورانك هوفيز مكدوجل. ولنختم القائمة، فإنه أيضا رئيس معهد التنمية وراء البحار. انه لعالم صغير عندما تكون في القمة !

وبالنسبة لمدير شركة غذائية على نطاق العالم، لا ينبغي النظر إلى البلدان المتخلفة من حيث عدد سكانها، ناهيك عن عدد سيئ التغذية. فالبلدان هي أسواق:

أما بيتر دروكر، الذي يؤدي، بإنتاجه الغزير، دور الواعظ الديني بالنسبة إلى الشركات الكبرى، فينصح المديرين ألا يؤثر فيهم فقر الهند الواضح، بل أن يظل في أذهانهم أنه «في قلب الكتلة الهائلة من الفقر التي هي الهند» هناك «اقتصاد حديث ضخم، يضم 10 في المائة من سكان الهند، أو 50000000 يمكنهم الاستهلاك على نفس مستوى معظم الأمريكيين والأوربيين الغربيين». [11] وحين ناقشنا مستقبل «نابيسكو» في العالم المتخلف مع لي بيكمور، كبير مديري الشركة، اخبرنا بحماسته لنتائج الاستطلاعات الأولية التي تشير إلى أن البرازيل يمكن أن تعني 20 مليونا من ماضغي لبان ريتيز Rits المحتملين، حتى لو كان حوالي نصف سكانها البالغين 100 مليون نسمة فقراء إلى حد انهم لا يتعاملون بالنقود مطلقا. وفي المكسيك، التي تعد واحدا من اكبر الأسواق وأكثرها ديناميكية بالنسبة لشركات تجهيز الغذاء، يملك أقل من ثلث السكان ما يتيح له شراء نوع من الغذاء المعلب-بالمقارنة مع 90 في المائة في الولايات المتحدة [12].

أما اندريه فان دام، الذي يخطط الاستراتيجيات لما يونيزا هليمان، وزبدة الفول السوداني سكيبي، ومكعبات شوربة كنور، وغيرها من منتجات سي بي سي «للتغلغل» في أسواق أمريكا اللاتينية، فيدرك جيدا أن نسبة كبيرة من السكان تقع خارج شبكة صناعته. لكن هذا لا يفت في عضده. فمع وجود هذا التعداد الضخم من السكان تثير فان دام الأرقام المطلقة لمن يمكن تحويلهم إلى زبائن. وهكذا ففي خطاب ألقاه عام 1975 على مسامع كبار المديرين لشركات الغذاء في أمريكا اللاتينية قدر الزبائن المحتملين:

خلال عشر سنوات.. . سيكون سكان أمريكا اللاتينية 444 مليونا.. . من بين هذا العدد، سيكون الخمس قادرين، من خلال قدرتهم الاقتصادية، على شراء كل المنتجات التي يصنعها حاليا كل الصناعيين هنا تقريبا، بينما سيكون نحو ثلثهم قادرين على شراء بعض هذه المنتجات بصفة غير منتظمة. أما بقية السكان، البالغين نحو نصف المجموع الكلي، فليسوا زبائن إلا لأكثر المنتجات بساطة وأساسية، وربما ظلوا على مستوى الكفاف. أن السوق المحتملة تختلف من بلد إلى بلد، ومن منتج إلى آخر، لكن من يملكون رؤية للقارة بمجموعها يدركون أن السوق المحتملة عام 1985 في أمريكا اللاتينية ستتضاعف بالمقارنة بما هي عليه اليوم [13]

لا شك أن المستر فان دام كان يود أن يقلق بشأن الجياع. لكن مع «رؤية للقارة» ذات 89 مليون أمريكي لاتيني ميسورين ومستعدين للشراء، لا يسعه القلق بشأن أولئك ال 208 مليونا الذين يبلغ من بؤس فقرهم ألا يتمكنوا أبدا من شراء زجاجة من مايونيز هليمان أو من زبدة الفول السوداني سكيبي.

وقد تغنت الفينانشال تايمز بالأسواق المفتوحة أمام الأغذية نصف الجاهزة في أفريقيا، ووصفت نوع العملية المطروحة قائلة: «إن يونيليفر اكسورت ترتاد أسواقا جديدة للأيس كريم، والسجق، والأغذية المجمدة البريطانية الصنع في المناطق النائية في سيراليون وليبيريا. ومن الممكن، في الموقف الحالي، إقامة ثلاجات تجميد حافظة في محلات تجزئة في القرى، تزودها الشاحنات من كميات مثلجة يجري شحنها بالسفن من ليفربول أو لندن وهناك تطور آخر لسوق الأغذية المجمدة يتضمن شحنات تصل إلى ميناء ماتادي في زائير وقد أجريت الترتيبات لإرسال منتجات «بيردزآي» و «وولز». في حاويات عبر سفن منتظمة إلى انتويرب. ويتم شحن الحاويات إلى ماتادي ثم تنقل بالسكة الحديدية لمسافة 400 كيلو متر في قلب البلاد إلى كنشاسا، عندئذ يجري توزيع البضائع إلى المناطق الأخرى بواسطة حاويات عازلة تنقل بالطائرات ؟ [14].

في وطنهم خارج الوطن

هل تجلب الشركات الغذائية نظاما غذائيا افضل خارج الوطن ؟ إن

الشركات مثل الأفراد، تتصرف خارج الوطن بنفس الطريقة تقريبا التي تتصرف بها في الوطن. [15] ولو كان هناك أي اختلاف، فخارج الوطن تقل القيود والموانع. ففي الوطن لم تصبح الشركات عملاقة بتقديم منتج افضل وكفاءة اكبر بل بكلمة مزدوجة من الاستيلاء المحلي على الأسواق والخبرة الإعلانية. وهذه بالضبط هي كيفية توسع شركات الغذاء المتعددة الجنسية في أرجاء العالم المتخلف.

وبدلا من البدء من الصفر، تكسب شركات الغذاء موطئ قدم أولي بشراء شركة محلية تعمل على الأقل في أحد خطوط الإنتاج المماثلة. فقد استولت نابيسكو على شركات بسكويت وقراقيش محلية في بلدان مثل فنزويلا، والمكسيك، والعراق، والبرازيل، ونيكاراجوا، و بويرتوريكو. واستولت وولز، فرع يونيليفر للآيس كريم والسجق، على شركة آيس كريم الدورادو Eldorado عام 1968، وعلى سول-إز-أ-س. Sol-Is-A-S، وهي شركة تصنيع دانمركية عام 1971، وعلى هيوز بروزرز للآيس كريم في ايرلندا عام 1973، وعلى الناسا، وبر شركة آيس كريم برازيلية، عام 1974 . أما بيبسيكو Pepsico، الضخمة في سوق الوجبات الخفيفة بالولايات المتحدة منذ ضمها لشركة فريتو-لاي-Frito Lay، فقد استولت على شركة مخابز فنزويلية محرمة. واشترت بوردن Borden اكبر شركة شركة لصناعة العجائن في البرازيل. وفي عام 1966، قامت و. ر. جريس W.R.Grace، وهي شركة عملاقة قاعدتها التاريخية تقوم على الجوانو(وهو سماد من زبل الطيور) والشحن البحري في أمريكا اللاتينية بشراء شركة أليمنتوس كورن Alimentos Korn في جواتيمالا. وطورتها جريس إلى خط للغذاء المجمد. ومع عام 1969، كانت جريس تزعم أنها تسيطر على 60 في المائة من سوق أمريكا الوسطى للأغذية المجهزة المعبأة بمبيعات تنمو بمعدل 70 في المائة سنويا. [16]

أما جنرال فودز فهي من نجوم عمليات الضم. وقد تأمل الرئيس السبق لها س. و. كوك في الدروس المستفادة من خبرة الشركة فقال: (مع التقدم السريع الذي حققناه في إنجلترا من خلال ضم الفريد بيرد آند سونز Alfred Peired & Sons، استنتجنا أننا يحب إن نبحث قدر الإمكان عن شركة عاملة ذات إدارة تعرف البلد، والمهنة، والتسهيلات المصرفية، والحكومات والناس. ولاحظ أن (البدء من الصفر) في ألمانيا قد اثبت انه «تجربة

صعبة». هكذا كان السؤال هو-أين ما زال يمكن إجراء عمليات استيلاء ؟ حين تطلعنا حولنا وجدنا أوربا ممشطة تماما. إلا إن أمريكا اللاتينية تقدم آفاقا ممتازة.[17]

وفي 1956، ضمت جنرال فودز شركة لا انديا La India، وهي اكبر صانع شكولاته واشهر صانع للأغذية البحرية في فنزويلا. وفي 1960، استولت على كيبون Kibon، اكبر صانع للآيس كريم في البرازيل. ومنحت عمليات الضم الأخرى جنرال فودز ثلثي سوق اللبان في البرازيل. وكانت جنرال فودز قد طوقت السوق في أوربا جيدا من خلال عمليات الاستيلاء هناك (هوليود ومايل ليف Mayle Leaf و Hollywood). وفي المكسيك ضمت جنرال فودز، في الستينات عدة شركات لصناعة البن والشوربة.

وللتوسع من خلال الضم مزاياه. إذ تقلل النفقات الأولية إلى الحد الأدنى. وعلاوة على ذلك تشترط جنرال فودز على كل فرع جديد أن يمول نفسه من خلال الأرباح المقتطعة والقروض المحلية وبمثل هذه الاستراتيجية القليلة التكاليف بالنسبة للمركز الرئيسي، تستطيع شركة غذائية ضخمة أن تدخل بضعة أسواق قومية في نفس الوقت تقريبا. كذلك فإن هناك ميزة سياسية. فالفرع الجديد يمكن أن يكون «واجهة متواضعة» لشركة أجنبية متعددة الجنسية لا تثير الاحتجاجات الوطنية للمستهلكين المحليين بينما تكون واثقة من تأمين الاستثمار من جانب الحكومة الأمريكية أو البريطانية ومن دعمهما الديبلوماسي إذا لزم الأمر.

ما الذي تقدمه الشركات الزراعية ؟

أن شركات الغذاء التي تتوسع وراء البحار هي تلك التي تتركز عملياتها الغربية في المنتجات كثيفة الدعاية. (وفي استثمار هذه الشركات في الخارج، كانت تسعى إلى الأغذية السريعة الأسرع نموا، حيث تكون الدعاية وليس خفض السعر، هي أداة المنافسة)[18].

هكذا تنال البلدان المتخلفة أسوأ ما لدينا وليس أفضله. إنها تنال تلك الشركات الأقل استعدادا لتلبية احتياجات حقيقية، أو لأن تكون نموذجا مفيدا. والبلدان المتخلفة ليست سوى آخر الأسواق التي فتحتها تلك الشركات التي جعلت الأسواق ضخمة وصارت ضخمة لأنها حققت صيغة من هوامش

الربح الكبيرة وأقصى تجهيز ممكن والدعاية. فهل هذا ما نحتاجه نحن أو تحتاجه البلدان المتخلفة؟

أن 92 في المائة على الأقل من تكاليف (البحث والتطوير) لهذه الشركات الغذائية الضخمة يخصص لتطوير الوصفات السريعة ومزاج المستهلك أو ما تسميه المؤسسة الوطنية للعلوم (بحوث الدوافع وترويج المنتج). [19] وأغذية (الوصفات السريعة)، «الخفيفة» تعني الأغذية المغسولة سلفا والمقشرة سلفا، والمطهية سلفا، والمسحوقة سلفا، والمخلوطة سلفا-تكاد تكون الأغذية المأكولة سلفا ! ولنأخذ مثالا البطاطس العادية، وهي غذاء أساسي في الوجبات الإنسانية منذ قرون-وليس لمجرد إنها تملأ بطنك. إذ إنها تحتوي فعلا على مجموعة واسعة من الفيتامينات، والمعادن، والبروتين حتى أن بإمكانك أن تعيش عمليا على البطاطس وحدها. ينطبق هذا على البطاطس كما يأتي من الأرض: طعام رخيص، مغذ يمكنك تناوله مقابل 9 سنتات للرطل. إلا انه كلما زادت درجة تجهيز البطاطس، ارتفع ثمنها وانخفضت قيمتها الغذائية (أي انك تحصل على المزيد من الدهون والمواد الكيميائية لكل وحدة من البطاطس الحقيقية).

وسعر بيع البطاطس في المملكة المتحدة هو 8- 10 بنسات للرطل (1979 .) وحين تكون مجففة ومحولة إلى مسحوق مثل «سماش <Smaash الذي تنتجه كادبوري Cadbury يعادل سعرها نحو 24 بنسا للرطل. وبوصفها شرائح مقطعة جافة كالتي تنتجها بيردز آي (يونيليفر) يصل ثمنها إلى 53 بنسا للرطل، أما رقائق البطاطس العادية فتبلغ نحو30 , 1 جنيها للرطل. أما الفائز بأكثر من 2 جنيه إسترليني للرطل فهي الوجبة الخفيفة الجديدة كالتي تنتجها فرازل (سميت)-وهي رقائق ذات شكل خاص مصنوعة من البطاطس المجففة التي يعاد تشكيلها وكل خطوة تجهيز تقدم فرصة جديدة للربح.

بالطبع، فإن البطاطس هي مجرد مثال واحد لغذاء أساسي رخيص قليل الربح تحول إلى غذاء باهظ، عالي الربح، و «حديث».

ويتم جني أرباح طائلة في صناعة الغذاء البريطانية عن طريق تحكم شركتين أو ثلاثة في سوق التجزئة لإنتاج معين. ففي صناعة الحلوى تقتسم ثلاث شركات-هي كادبوري شويبس، ورونتري ميكنتوش Rowntree Macintosh،

ومارس Mars-80 في المائة من المبيعات. وتملك شركتان-هما وولز (يونيليفر) وليونز Lyons-احتكارا فعليا لسوق الآيس كريم. وبالمثل فإن فندوس (نسلة) وبيردز آي (يونيليفر) تسيطر على الأغذية المجمدة في المملكة المتحدة. وتبيع تيت Tate ولايل Lyle وبريتيش شوجار British Sugar 85 في المائة من سكر البلاد ؛ ويأتي اكثر من 60 في المائة من القهوة التي تشربها المملكة المتحدة من مكسويل هاوس (جنرال فودز) ونسلة. [20]

وكما لاحظ الباحث الغذائي البريطاني كريس واردل، فإنه في كل مجال رئيسي لإنتاج غذائي تمثل شركة، أو اثنتان وأحيانا ثلاث شركات النصيب الأكبر من مبيعات التجزئة. وفي حالة الزبد الصناعي قد يعتقد المستهلكون في المملكة المتحدة أن أمامهم خمسة أصناف مختلفة يختارون من بينها ؛ بلوباند، وستورك، وسمركاونتي واكو، وامبريال. فكم منهم يعرفون أن كل هذه الأصناف تصنعها شركة واحدة (يونيليفر) تصل مبيعاتها إلى 70 في المائة من سوق التجزئة ؟

والخطر الكامن في سيطرة عدد محدود من الشركات على مجال ناتج معين هو أن أهداف الكفاءة والمساواة سوف تتأثر. فنقص المنافسة يمكن أن يشجع عدم الكفاءة. كذلك يمكن أن يغري الشركات في مجال ناتج معين على التواطؤ بطريقة تتعارض مع مصلحة الجمهور. ومؤخرا فإن انكشاف أن شركات الخبز الثلاث الكبرى التي تتحكم في 70 في المائة من سوق المملكة المتحدة الذي يبلغ 450 مليون جنيه إسترليني (أصبحت شركتين فقط عام 1978- ملحوظة المحرر) أجرت فيما بينها 77 عملية تقييد للتجارة بين 1968 و 1974، هو مثال لما يمكن أن يحدث.). [21]

في الأغذية عالية التجهيز تكون الطزاجة، واللون، والشكل، والملمس مضافة كيميائيا في العادة. وهذا يمكن شركات التجهيز الكبرى من الاكتفاء بالنوعيات الأرخص للمنتجات الزراعية. ففي عام 1971، وصف الفريد ايمز الأصغر رئيس شركة دل مونتي، حلوى بودينج الشركة بأنها مثال على «التحول المستمر» إلى «المنتجات العالية الربح المشكلة أو المصنعة». وتساءل (ماذا يجب أن تقدم ؟) ليجيب «بين أشياء أخرى هوامش ربح فوق المتوسط واعتماد ضئيل أو لا اعتماد على الإطلاق على أسعار السلع الزراعية». [22]

المفارقة، حسب دراسة للجنة التجارة الفيدرالية هي أن اغلب تكنولوجيا

التجهيز قد طورت بأموال عامة-كثير منها من خلال عقود البنتاجون-مما يذكرنا بمنح نابليون لأول عقد للغذاء المعلب عام 1810 من اجل جيشه المرتحل لمسافات طويلة. كانت دولارات الضرائب هي التي دفعت تكاليف الأبحاث للتوصل إلى العصير المركز المجمد، والخلطات الجاهزة، والأغذية والمشروبات المنخفضة السعرات الحرارية وأغذية الأطفال، ومنتجات اللبن المجفف، والمشروبات الفورية الأعداد، والدواجن المجمدة والبسكويت المثلج.[23]

وإعلان هو الجزء الثاني من «وصفة» نمو العمالقة. ففي خطوط الإنتاج التي يسيطر عليها ثلاثة أو أربعة من الشركات يسمح الإعلان لكل شركة أن تزيد حجم مبيعاتها بدون تخفيض سعرها أدنى من سعر المنافس-وهو عمل غير رياضي يضيق هوامش الربح المريحة لكل أعضاء (النادي).

ففي عام 1973 أنفقت صناعة الغذاء في المملكة المتحدة 88 مليون جنيه إسترليني على ترويج منتجاتها (1,50 جنيه إسترليني لكل رجل وامرأة وطفل في البلاد). وكان ذلك يتجاوز خمس كل نفقات الدعاية في بريطانيا، واكثر مما انفق على أي نوع منفرد من المنتجات.[24] وحتى ذلك الحين أنفقت أعلى نسبة من نفقات الدعاية الغذائية-88 في المائة-على الإعلان في التلفزيون.

أن الشركات الغذائية العملاقة التي نجحت عن طريق التجهيز الأقصى والدعاية إلى ابعد مدى هي على وجه الدقة تلك التي أخذت تتوسع في الخارج-أولا في كندا، وأمريكا اللاتينية، وأوربا الغربية، وجنوب أفريقيا، ثم في الشرق الأقصى، والآن حتى في أفريقيا.

الوعي بالصنف

الهدف المباشر لأي شركة غذائية هو الوعي بالصنف: أي جعل المستهلكين واعين بالاختلافات المفترضة بين منتجها والصنف س. وبإمكانك التأكد من انك تملك الوعي بالصنف إذا تناولت المنتج الذي يحمل اسم الصنف حتى لو كان يبدو متماثلا (وربما كان كذلك) مع المنتج الذي يحمل العلاقة الخاصة بسلسلة السوبر ماركت. أن تطوير هذا الولاء للصنف، وليس إطعام الناس هو هدف الشركات متعددة الجنسية في البلدان المتخلفة. وقد اخبرنا

لي بيلمور، الرئيس السابق لنابيسكو، أن معياره لقياس نجاح شركته في البرازيل هو إلا يعود الناس يطلبون المحمصات بل يطلبون بدلا من ذلك ريتز RitZ. قال «هذا ما اسميه طلب المستهلك».

أن ما على شركة غذاء عالمية أن تقدمه للبلدان النامية، إذن ليس الغذاء الجيد، بل الدعاية الجيدة. وبوصفها متعددة الجنسية تعمل في بلدان عديدة يمكنها أن تكرر نفس السلوك مع كل جمهور جديد-أي تصنيع حملة دعاية ناجحة تقوم على أساس الأبحاث التي دفعت ثمنها أصلا المبيعات في السوق الأمريكي.

ولا يمكن أبدا لشركة محلية أن تتحمل تكاليف تصميم تلك الجملة. وكما يلاحظ روبرت ليدوجار في تحقيقه الجيد التوثيق لشركات الغذاء والأدوية الأمريكية في أمريكا اللاتينية فان (ترجمة هذا النجاح (لحملة إعلانية بالولايات المتحدة) إلى لغة أخرى اسهل بكثير على شركة متعددة الجنسية من تطوير منتجات جديدة تلبي الاحتياجات المحلية النوعية). [25]

وقد جلبت جنرال فودز معها خبراء في التسويق والدعاية حين ضمت كيبون، فرعها البرازيلي للآيس كريم. [26] فقد تساءلت لماذا لا تروج منتجات كيبون في المناطق الريفية بتقديم لعب مصنوعة من أصابع الآيس كريم ؟ لكن المشكلة الحقيقية هي كيفية جعل البرازيليين في المدن يأكلون الآيس كريم في فصل الشتاء الممطر. وكانت إحدى الأفكار النيرة هي «زيارات الحظ:< فذات مساء قد يدق بابك مندوب لشركة كيبون ويمنحك شهادة هدية إذا كان في ثلاجتك وعاء من آيس كريم كيبون. (وقد حرم الملايين من الإثارة لأنهم أفقر من أن يملكوا ثلاجة).

وفي المكسيك استولت جنرال فودز على شركة حساء مجفف لتكون مركبة إطلاق جل-أو Jell-O. واعتمدت على لعبة ترويج حقيقية ومجربة: أن تلصق على ظهر كل عبوة من ثلاث قطع صورة من البلاستيك لوالت ديزني (تتكلف الواحدة 6 بنسات) ثم تشبع وسائل الإعلام بتشجيع الصبية على التطلع لان يكونوا أول من يجمع (24 صورة). وفي أحد الاختبارات قفزت مبيعات جل-أو بنسبة 1000 في المائة خلال أسبوع واحد. (وليست لجل-أو أية قيمة غذائية.)

كذلك صممت جنرال فودز في المكسيك طريقة تجعل المكسيكيين يدفعون

اكثر من واحد من اصنافهم الغذائية التقليدية مسحوق الفلفل الأحمر. فقد أضافت إليه بضعة أعشاب مثل الكزبرة والعترة، وفكرت كم يجب أن تكون العبوة صغيرة ليكون الثمن في متناول المشترين ذوي الدخل المنخفض (50 سنتافو للواحدة) وشكلت العبوات، المسماة تريا نجوليتوس Triangulitus، لتحاكي بها حساء شعبي محلي. ثم غطت جنرال فودز الجميع بحملة ضخمة وصلت الأمريكية حد الأغنية المقفاة والشارات في آلاف المتاجر الصغيرة في كل أنحاء الريف، والحيل الترويجية مثل اليانصيب ومسابقة التليفزيون.

وقد اكتشفت بيشامز Beachams بعض الطرق الماكرة لفتح سوق أمام هورليكس Horlicks في الهند وغيرها من أمريكا آسيا ففي البداية زعمت أن منتجهم «يفضل اللبن مرتين» لكن الحكومة الهندية منعت ذلك. وكانت شعاراتهم البديلة تقوم على خصائص اللبن الباعثة للنشاط أي الحياة والحيوية التي يمنحها (نعم-نفس المشروب الذي يباع في بريطانيا ليبعث النوم في جفونك !) ومن المهم أيضا أن تعلي من قدره كما تفكر بيتشامز وهكذا تعلن أن (الأطباء يوصون به). وربما اكثر ما يقلق هي الإعلانات السينمائية (فالهنود رواد سينما متحمسون، ورسوم الدخول من الانخفاض بحيث يقدر على دفعها معظمهم). وفي هذه الإعلانات تأخذ أم طفلها المريض إلى عيادة طبيب وتتلقى روشتة بصرف هورليكس. (27)

المشروبات الغازية - هل هي للجميع ؟

رغم أن معظم شركات تجهيز الغذاء المتعددة الجنسية توجه منتجاتها إلى المجموعات الصغيرة ذات الدخل الأعلى فإن بعضها مصممة على بيع شئ للفقراء-وحتى لشديدي الفقر. لكن هل من الممكن العثور على منتج يريده الفقراء ويمكن أن يكون ثمنه في متناول الملايين وفي نفس الوقت يحقق ربحا من الكبر بحيث يتحمل ميزانية الدعاية الضخمة اللازمة لجعل الفقراء يرغبونه ؟ لا شيء يناسب هذا الوصف افضل من المشروبات الغازية. فمكوناتها تكلف القليل-فهي سكر وماء في الأساس. إلا أن من الممكن جعل الفقراء يفكرون في المشروبات الغازية باعتبارها رموزا للحياة المترفة.

أن أوسع تأثير غذائي للشركات الأجنبية في العالم المتخلف يأتي بلا

جدال من المشروبات الغازية. ففي عديد من البلدان المتخلفة المتنوعة ثقافيا تنوع إيران وفنزويلا تعزي زيادة استهلاك السكر بدرجة كبيرة إلى زيادة مبيعات المياه الغازية. فالمكسيكيون يتجاوزون بكثير 14 مليار زجاجة سنويا، أو حوالي خمس زجاجات لكل رجل وامرأة وطفل كل أسبوع. [28]

مع هذا الحجم للأسواق فإن ربحا صغيرا في كل زجاجة يترجم إلى ميزانيات دعاية ضخمة وأرباح ضخمة. وطبقا لما يذكره البرت ستريدزبرج في عصر الإعلان، فإن الدعاية التي تصل إلى حد التشبع هي التي تصنع الفرق. وهو يلاحظ برضى انه (في أفقر مناطق المكسيك حيث تلعب المشروبات الغازية دورا وظيفيا في الوجبة (ما معنى ذلك !) فان الأصناف الدولية (الكوكا والبيبسي-وليس الأصناف المحلية هي التي تسد) والكوكا Coke التي استولت على أصناف عديدة من شركات التعبئة المحلية، «اقتنصت» 42 في المائة من السوق المكسيكية.

وواضح أن ستريدزبرج يعتقد انه يجب امتداح معلني كوكا كولا أن «لاجئا فلسطينيا صبيا بائسا يمسح الأحذية في بيروت، يوفر قروشه من اجل كوكاكولا حقيقية، بضعف ثمن الكولا المحلية» [29].

ولكي نقدر العمق الذي تتغلغل به المشروبات الغازية في ابعد مناطق بلد متخلف، نود أن نقتبس من خطاب كتبه قس مكسيكي هو الأب فلورنيثو عام 1974:

يبدو أن المشروبات الغازية عنصر هام جدا في تنمية القرى. فقد سمعت بعض الناس يقولون انهم لا يستطيعون الحياة يوما واحدا دون أن يتناولوا مشروبا غازيا. وهناك آخرون لا بد لإظهار مكانتهم الاجتماعية أن يتناولوا المشروبات الغازية مع كل وجبة خصوصا إذا كانوا ضيوفا.. .

وقرب البلدان الأكبر حيث الأجور اليومية أعلى قليلا تكون المشروبات الغازية ارخص لكن في القرى النائية جدا حيث يكسب الناس اقل بكثير وحيث لا بد من جلب المشروبات الغازية بواسطة الحيوانات يبلغ ثمن المشروبات الغازية في أماكن عديدة ما يصل إلى الضعف. أن العائلة النموذجية في متلاتونوك لا يمكن أن تكسب اكثر من 1200 إلى 2000 بيسو في السنة. لكن حتى القليل الذي يكسبونه كل عام ينفقونه على تناول المشروبات الغازية. وفي أغنى قرى هذه المنطقة اولينالا، حيث غالبية الناس

حرفيون يكسبون من 25 إلى 70 بيسو في اليوم (من 2 الى5 دولارات) يجري استهلاك نحو 4000 زجاجة مشروبات غازية يوميا. وسكان أولينالا عددهم 6000 نسمة.

إن الغالبية العظمى من الناس مقتنعون بضرورة استهلاك المشروبات الغازية كل يوم. ويرجع ذلك أساسا إلى الدعاية المكثفة خصوصا في الراديو الواسع الانتشار في الجبال.. ..وفي نفس الوقت تستهلك المنتجات الطبيعية مثل الفاكهة في هذه القرى ذاتها بدرجة اقل-مجرد مرة في الأسبوع في بعض العائلات. وتبيع عائلات أخرى منتجاتها الطبيعية لكي تشتري مشروبات غازية.. .[30]

وقد وجد روبرت ليدوجار أن كوكاكولا مشغولة في البرازيل أيضا. فقد جاءت المنافسة لكوكاكولا من مشروب شعبي محلي ذي خصائص منشطة يصنع من فاكهة الجوارانا guarana التي يزرعها صغار الزراع في حوض الأمازون. وبعكس الكوكاكولا فإن الكافيين في الجوارانا مركب طبيعي، مستخلص من بذور شجرة الجوارانا. ولأنه مبستر فانه يتجنب المواد المضافة المختلف عليها والتي تستخدمها منتجات كوكاكولا (وبيبسي كولا). ولكنه في عام 1972، قررت كوكاكولا أن تهزم المشروب الشعبي المحلي مرة واحدة والى الأبد. فبدأت إنتاج جوارانا فانتا. إلا أنها صناعية برمتها، وليست «الشيء الحقيقي».

أن فانتا البرتقال هي اكبر منتجات كوكاكولا مبيعا في البرازيل بعد الكوكا ذاتها. ورغم اسمها فإن فانتا البرتقال لا تحتوي على أي عصير برتقال، مع أن البرازيل اكبر مصدر في العالم لعصير البرتقال. فالبرازيل تبيع كل محصول برتقالها للأجانب، وخصوصا للولايات المتحدة، حيث كوكاكولا واحدة من المشترين الرئيسيين لتصنع منه عصير البرتقال من علامتي سنوكروب Snow Crop و مانيوت ميد Minute Maid. أما استهلاك البرازيل من البرتقال فقليل جدا، ويعاني كثير من البرازيليين من نقص فيتامين سي. فقد وجدت دراسة أجريت عام 1969- 1970 عن عائلات الطبقة العاملة في ساوباولو المزدحمة أن اسر الطبقة العاملة الفقيرة لا تحصل إلا على نصف الحد الأدنى اليومي الضروري من فيتامين سي.

ويعلق ليدوجار في دراسته قائلا أن الشركات (تسعى لتجنب إضافة

مكونات غذائية (طبيعية) مكلفة إلى منتجاتها) قد تجبرها على الخروج من سوق «فقيرة» متنامية. وفانتا-أوبا «عنب» ليس بها قطرة واحدة من صير العنب. رغم أن من جنوب البرازيل «فائض» مزمن من العنب-أحيانا اكثر من 200 ألف طن-يحتاج إلى برامج دعم حكومية.

الاستراتيجية الأخرى هي الوصول إلى سوق شابة أكثر فأكثر من المستهلكين الجدد. وقد قام البرازيلي روبرت اورسي، المكلف ببرنامج دعاية بيبسي الذي يتكلف مليون دولار، بتعديل حملة بيبسي الدعائية الأمريكية لتناسب «احتياجات» السوق البرازيلية فاصبح «جيل البيبسي» هو «ثورة البيبسي». ويشرح اورسي الاختيار قائلا:

في هذا البلد لا يملك الشاب قنوات احتجاج ؛ والجيل الحالي لم يتلق أية تربية سياسية أو اجتماعية وهكذا نزودهم بآلية للاحتجاج.

انه احتجاج من خلال الاستهلاك ؛ فالمراهق يتحول عن كوكاكولا العتيقة الطراز ويتبنى البيبسي، البيبسي ذات الصورة الجديدة الشابة وهو سعيد لأنه شاب والشباب يشربون البيبسي.

يبدأ إغراء سوق الشباب في المدرسة ذاتها. إذ تقدم شركات الكولا أو تمول الثلاجات وغيرها من المستلزمات وتقدم مشروبات غازية مجانية في احتفالات المدرسة مقابل السماح لها بالبيع في المدارس. وقد قامت الدكتورة آن دياس من معهد التغذية بريودي جانيرو بمسح على أطفال المدارس من ست سنوات إلى أربع عشرة سنة. ووجدت مستويات مرتفعة لاستهلاك الكوكا، والفانتا، والبيبسي (زجاجة أو اثنتين يوميا) من جانب الجميع فيما عدا الفقراء جدا الذين يقل دخل عائلتهم عن 80 دولار شهريا. كذلك اكتشفت الدكتورة دياس نقص الفيتامينات حتى في وجبات الأطفال الأغنياء (الذين كانوا أعلى المستهلكين للمشروبات الغازية). أما أطفال الطبقة المتوسطة فقد اظهروا أعراض أطفال سوء تغذية بروتينية بالإضافة إلى نقص الفيتامينات. وبالطبع كان أطفال الأسر الفقيرة يعانون من كل من سوء التغذية في البروتينيات والسعرات الحرارية وكذلك من نقص الفيتامينات. ولم يكن أي من الأطفال تقريبا يشرب اللبن.

وفي زامبيا كتبت مجلة النيو انترناشيو ناليست-New Internation alist إن الأطفال الرضع قد اصبحوا سيئي التغذية لأن أمهاتهم كن يطعمنهم الكوكا

والفانتا، معتقدات إن ذلك افضل ما يمكن إن يقدمنه لأطفالهن. وفي ذلك الجزء من البلاد الذي ينتج اغلب نحاس العالم، يقرر الدكتور ستيفنز، طبيب الأطفال الوحيد في حزام النحاس بزامبيا، إن 54 في المائة من الأطفال السيئي التغذية بدرجة خطيرة والذين يتم إدخالهم مستشفى الأطفال في ندولا يكتب على البطاقات المعلقة في طرف أسرتهم «أطفال الفانتا». ويتردد الآن إن حكومة زامبيا قد منعت إعلانات الفانتا (بسبب تأثيرها على الفقراء). [31]

الأناناس المعلب.. بالشريحة

بالإضافة إلى المشروبات الغازية فان بعضا من اقل الأطعمة قيمة غذائية بين ما استطاعت الشركات ابتكاره يصل الآن إلى الفقراء. وبينما الأطعمة المجمدة ولايروسول لا يمكن بوضوح بيعها للفقراء على الإطلاق، توجد منتجات أخرى يمكن إن تصلهم بتقسيمها إلى وحدات اصغر ووحدة البيع الأصغر تعني ثمنا اقل-لكن بالطبع تكاليف اكبر لكل وحدة.

إن مجرد زيارة لعديد من المتاجر البائسة في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية في كل أنحاء العالم الثالث ستجعلك ترى لبان المضغ يباع بالقطعة وحتى نصف القطعة ؛ وقراقيش ريتنز تعد بالواحدة ؛ ورقائق كيللوج Kellogg المجمدة تغرف من صناديقها العادية لتباع بالكوب ؛ والسجائر تباع بالواحدة ؛ وعبوة من اثنتين من كعك هوستس توينكي Hostess Twinkies من إنتاج أي تى تي ITT تفتح لتباع بالواحدة وفي المكسيك الغنية بالأناناس، يمكنك إن تصادف متاجر تبيع الأناناس المعلب لشركة دل مونتي بالشريحة.

وكما رأينا، فان قوة شركة الغذاء المتعددة الجنسية ليست في الغذاء بل في استراتيجيات الدعاية والتسويق. فالدعاية تصل إلى ابعد القرى في العالم المتخلف. ومن هنا كان المستر ف. ج. راجادباكشا، الرئيس السابق في الهند لشركة يونيليفر الأنجلو.

هولندية المتعددة الجنسية (بيردز آي للأغذية المجمدة، وأخوان ليفر، وآيس كريم وول، وماكفيشريز) متحمسا (تجاه التحدي الجديد والمثير للتغلغل في الأسواق الريفية). [32]

هدفه هو بيع منتجات يونيليفر في 565000 قرية هندية. وقد ظلت

يونيليفر تحت «الوكلاء» في البلدان الأكبر على فتح فروع خصوصا في القرى التي يكون لهم أقارب فيها. ولا تستبعد أي وسيلة للترويج بما في ذلك سيارات السينما ذات الأفلام الدعائية وعروض العرائس والمهرجين، والرسوم الحائطية ومندوبو المبيعات الذين يمشون على عصي طويلة. والإعلانات الإذاعية ممكنة في القرى التي يقال أنها ميسورة الحال حيث يملك ما بين 30 و 50 في المائة من الناس أجهزة ترانزيستور. اذهب في أي بلد من بلدان العالم الثالث إلى اصغر متجر في ابعد قرية وسوف تكون أمامك فرصة طيبة لأن تجد إعلانا لنسلة أو لكوكاكولا.

ومنذ زمن بعيد أدرك «لي بيكمور» الرئيس السابق لنابيسكو الذي اقتبسنا كلمات له من قبل، العلاقة بين الدعاية في أجهزة الإعلام وتوصيل قراقيش ريتز إلى اصغر المتاجر:

حقا إننا نخطط لكي ننشر إعلاناتنا يوما ما، في كل العالم، ربما أنفقنا لنقل 8 ملايين دولار مقابل إعلان في شبكة اتصال بالأقمار الصناعية وسيصل إلى 359 مليون شخص. وهكذا فإن ما نفعله الآن هو إتاحة توفر منتجاتنا في متاجر التجزئة في كل أنحاء العالم [33].

بهذا الجهد الإعلاني، يتم الوصول حتى إلى من يملكون اقل النقود. ويجري إقناعهم بأن الغذاء المعبأ يملك قدرات خاصة. والرسالة الخفية هي أن وجباتهم التقليدية من الفول والذرة، والشوفان، والأرز لا قيمة لها بالمقارنة مع ما يأكله الغربيون.

وقد درس خبير التغذية المكسيكي خواكين كرابيوتو تغير العادات الغذائية في القرى المكسيكية. فاخبرنا بأن الكامبسينو يتحولون عن العجة التقليدية بالذرة إلى أنواع الخبز الأبيض مثل بان بيمبور Pan Bimbo (وهو الاسم الذي تطلقه آي تي تي على واندر بريد Wander Bread جنوبي الحدود). قد تجادل آي تي تي بأن به فيتامينات أكثر «مطعم» لكن الحقيقة هي أن القروش القليلة لعائلة فقيرة يمكن أن تشتري المزيد من المواد المغذية إذا استخدمت في شراء العجة. ذلك لأن (التجهيز الصناعي كما يلاحظ خبير التغذية آلان برج، يرفع حتما سعر المنتج إلى ما يتجاوز كمية مساوية من الغذاء الأساسي التقليدي). [34] ومن خلال العمل لعدة سنوات في الهند، وجد برج أن (دعاية التشجيع الغذائية قد أقنعت العديد من العائلات

المنخفضة الدخل بأنها لا بد أن تشتري منتجات غذائية معينة مرتفعة الثمن حتى تجعل أطفالها أصحاء معافين (. ونتيجة لذلك وجد «برج» العائلات ذات الدخل المنخفض وقد أغريت على إنفاق كمية غير متناسبة من دخلها على أغذية الأطفال المعلبة ومثيلاتها من المنتجات على حساب الأغذية التقليدية التي هي في مزيد من الحاجة إليها).

إذا أصر الناس في الغرب عل الغذاء المجهز ذي العلامة التجارية فإن الأمر ينتهي بهم بإنفاق المزيد من دخل العائلة على الغذاء ولكن أحدا لا يجوع رغم أن التغذية تتأثر سلبيا. أما في البلدان المتخلفة حيث يكون على العائلة عادة أن تنفق 80 في المائة من دخلها على الغذاء فإن تأثير التحول إلى غذاء اكثر كلفة لكنه اقل قيمة غذائية يكون خطيرا.

كم من مرة نرى في البلدان النامية انه كلما ازداد فقر المظهر الاقتصادي، ازدادت أهمية الترف المتواضع لمشروب غازي محلي أو للدخان... ولخيبة أمل كثير من المنتفعين المقبلين، فكلما زاد فقر سيئ التغذية زاد باحتمال أن ينفقوا كمية غير متناسبة من أي نقود يملكونها على بعض الترف بدلا من إنفاقها على ما يحتاجونه.. . لاحظوا، وادرسوا وتعلموا (كيف تبيعون في مجتمعات ريفية سريعة التغير). إننا نحاول أن نفعل ذلك في آي إف إف. ويبدو أن الأمر مجز بالنسبة لنا. ربما سيكون كذلك أيضا بالنسبة لكم.

هـ. والتر، رئيس مجلس إدارة انترناشيونال فلافورز آند فراجرانسز IFF (الشركة الدولية لمكسبات الطعم (الرائحة، التسويق في البلدان النامية)، كولومبيا جورنال أوف وورلد بيزنس، شتاء 1974.

أن الافتقار إلى وسائل إعلام فعالة في المجتمعات النامية يعوق عمليات تنشيط الطلب ولذا كانت لتطبيقات الخلاقة المطورة لأساليب تنشيط الطلب مطلوبة للمجتمعات النامية.

تشارلز س. سلاتر (مساهمة الشركات الزراعية الأجنبية في تسويق المنتجات الزراعية) مايو 1972.

ماذا يمكن لجي إف سي GFC أن تسهم به بالنسبة لفرع أجنبي ؟ حسنا،

أولا لدينا اكثر من ١٥ في المائة من كل الباحثين الغذائيين في الصناعة الخاصة في هذا البلد، ومن ثم فلدينا قدرة نسهم بها في تكنولوجيا الغذاء. وعلى سبيل المثال فإن إنتاجنا المسمى دريم ويب Dream Whip وأكل الكلاب المسمى جينزبورجر Gainsburger، كانا من إنجازاتنا التكنولوجية.

رئيس جنرال فودز.

25 فضيحة غذاء الأطفال

حين بدأ معدل المواليد في الانخفاض في البلدان الصناعية خلال الستينات، أعلنت الأزمة مقالات مجلات الأعمال. (أزمة الأطفال) و (أخبار سيئة من بلاد الأطفال). [1] وكانت إحدى استجابات شركات إنتاج غذاء الأطفال هي التنويع في منتجات أخرى. أما الاستجابة الأخرى فكانت التسويق للعدد السريع النمو من الأطفال في البلدان المتخلفة.

وبدأت مبيعات اللبن المجفف للأطفال في البلدان المتخلفة في التزايد أسرع من المبيعات في الوطن وذلك من خلال شركة معامل وايث Wyeth Labs (إس إم إيه S M A) ونسله، ويونيجليت Unigate (كاو آند جيت Cow & Gate)، وبريستول مايرز Bristol Myers (من خلال فرعها ميدجونسون ديفيجان Mead Johnson Division). فنسله، ولديها 81 مصنعا في 27 بلدا متخلفا و 728 مركز بيع في جميع أنحاء العالم، تروج بشدة منتجاتها لاكتوجين Lactogen ونان Nan. وسيريلاك Caerelc. أما جلاكسو Glaxo و كارنيشان Carnation فتعملان أيضا في هذه التجارة المتنامية.

وكانت مجلة النيو انترناشيوناليست New Internationalist هي أول من فجر، عام 1973، فضيحة

أن الشركات التي تروج أغذية الأطفال في البلدان المتخلفة كانت تسهم في سوء تغذية حاد وزيادة ملحوظة في وفيات الأطفال بدلا من المساعدة على تغذيتهم. وكان المقال يقوم على أساس حوارات مع أستاذين بارزين لصحة الأطفال عملا في مستشفيات وعيادات أفريقيا لفترة تزيد على ثلاثين عاما. وسرعان ما اغرق المجلة سيل من المكالمات والخطابات من أطباء وممرضات، ومتطوعين، ومبشرين في العالم الثالث يدعمون ويوسعون الأدلة ضد شركات صناعة غذاء الأطفال الغربية.

وفي عام 1974، اقتفت الجمعية الخيرية لما وراء البحار، «الحرب على الفاقة»، آثار موجز النيو انترناشيوناليست بنشرة مدروسة جيدا بعنوان «قتلة الأطفال». [2] وترجمت النشرة إلى الألمانية تحت عنوان (نسلة تقتل الأطفال)، فطالبت نسلة بتعويض يبلغ 5 مليون دولار أمام المحاكم السويسرية. وزعمت نسلة أن الاتهامات الواردة بالنشرة-وهى أن جهودها غير أخلاقية وغير قومية، وان أساليب تسويقها تسببت في وفاة الأطفال وأنها تخفي مندوبيها باعتبارهم أعضاء في الهيئة الطبية-كانت كلها تشهيرا. وفي نفس اللحظة قررت نسلة إسقاط تهم التشهير الثلاثة هذه. والتهمة الوحيدة التي أصرت عليها نسله كانت أن عنوان النشرة «نسله تقتل الأطفال» يعد تشهيرا. ورغم أن القاضي حكم لصالح نسله في هذا الصدد، فإنه أعلن، (أن هذا الحكم ليس تبرئة «لنسله»).

وقد نتج عن الموضوع حتى الآن اكثر من ألف مقال في الصحافة الشعبية، وكان موضوعا لعدد من تقارير التلفزيون والأمم المتحدة، وأثار ما يمكن أن يكون اشد الحملات كثافة وغضبا ضد نشاطات شركات الغذاء المتعددة الجنسية في العالم الثالث على الإطلاق. لماذا ؟ لأن معدل الوفاة في البلدان المتخلفة بين الأطفال الذين يتغذون على الرضاعة الصناعية يبلغ نحو ضعف المعدل بين الأطفال الذين يرضعون من الثدي. وقد قرر بحث اجري حديثا عن الوفيات بين الأطفال في عدة دول أمريكية، ويبحث في أسباب 35 ألف وفاة، أن «نقص التغذية» كسبب رئيسي أو مساعد للوفاة كان «أقل حدوثا بين الأطفال الذين يتغذون بالرضاعة الطبيعية ولم يفطموا عنه بين الأطفال الذين لم يرضعوا من الثدي على الإطلاق، أو رضعوا لفترات محدودة فقط». [3] وفي البنجاب الريفية بالهند، وطبقا لتقرير لعام 1974

في المجلة الطبية, The Lancet، (بين من شملتهم الدراسة مات تقريبا كل الأطفال الذين لم يرضعوا لبن الأم خلال شهور حياتهم الأولى). [4] ومنذ عقدين من الزمان حين كانت الرضاعة الطبيعية منتشرة بين الفقراء كان سوء التغذية الحاد يؤجل عادة إلى ما بعد العام الأول الحاسم جدا في حياة الطفل. أما الآن، وطبقا لرأي خبير التغذية بالبنك الدولي آلان برج، فان الانخفاض السريع في التغذية بلبن الأم خلال العقدين الماضيين قد سبب انخفاض متوسط العمر الذي يبدأ فيه سوء التغذية من ثمانية عشر شهرا إلى ثمانية شهور في عدة بلاد أجريت عليها الدراسات. [5]

أن تركيبة لبن الأطفال المجفف تحل محل لبن الأم، لكن لبن الأم، نظرا إلى انه قد تغير وتطور مع تطور الجنس البشري كما تشير الأبحاث العلمية فإنه يمكن أن يعول الطفل الحديث الميلاد خيرا من أي شيء آخر. وهو لا يحتوي على (أعلى الكميات) من البروتينيات والدهون للطفل بل على الكميات المناسبة منها. فلبن الأم لا يحتوي إلا على 3 ,1 في المائة من البروتين ؛ بينا يحتوي لبن البقر على 5 ,3 في المائة. [6] ويلاحظ الدكتور هيو جولي، وهو طبيب أطفال بارز في لندن يكتب لصحيفة التايمز. [7] أن مستويات البروتين، والمعادن والدهون في لبن الأم تناسب تماما قدرة كلية الطفل. أما العجول فتحتاج، ويمكنها أن تهضم بروتينا اكثر لأنها تنمو أسرع بكثير. فالعجل البالغ من العمر ستة أسابيع هو بالفعل بقرة صغيرة.

. ولبن الأم ليس متوازنا بطريقة مناسبة في البروتينيات والدهون فقط، بل كذلك يأتي مكملا بالمحصنات ضد العدوى، البالغة الحساسية في ظروف حياة غير صحيحة. [8] ويفترض العلماء أن الحصانة ربما تنتج عن الجرعة الأولية من الأجسام المضادة في اللبأ (وهو السائل المائل إلى الصفرة الذي يأتي من ثدي (الأم بعد الولادة بأيام قليلة). ويبدو أن اللبأ يحمي الطفل من العدوى الشائعة محليا، خصوصا عدوى القناة المعوية، ومن الحساسية للأغذية. ويعلق الدكتور آلان برج، (وقد يفسر هذا السبب في أن أنواع الحساسية اكثر شيوعا بين الأطفال الذين يتغذون صناعيا). ويلاحظ الدكتور جولي (أن التهابات القناة الهضمية تكاد تكون غير معروفة في الأطفال الذين يتغذون بلبن الأم، بينما يمكن أن تكون قاتلة بين أولئك الذين يرضعون لبن البقر، خصوصا حيث يكون تعقيم الزجاجات مستحيلا). [9] والإسهال

الذي يمكن أن يمنع امتصاص أية مواد غذائية على الإطلاق، نادر بين الأطفال الذين يرضعون لبن الأم. (10) وتستطيع الأم تغذية طفلها بصورة مناسبة لستة اشهر على الأقل. وحتى الأمهات السيئات التغذية قادرات على الإرضاع بصورة مناسبة-رغم أن ذلك يكون على حساب أنسجتهن جزئيا. ويتفق الفسيولوجيون على أن الأشهر الأولى من العمر حاسمة في النمو الطبيعي للمخ. أما التأثيرات السلبية لسوء التغذية المتأخر، رغم أنها غير مرغوبة تماما، فيمكن علاجها بدرجة اكبر بكثير.

وفي الواقع يمكن للطفل أن يتغذى جيدا على لبن الأم لمدة عامين أو اكثر إذا أضيفت إليه بضع أغذية أخرى-ولا يجب بالتأكيد أن تكون من علبة لبن مجفف. وفي بعض الثقافات يظل الأطفال يرضعون مدة أطول. فمنذ ما لا يزيد على أربعين عاما، كانت الأمهات في الصين واليابان يرضعن أطفالهن لفترة خمس أو ست سنوات ؛ وأمهات جزر كارولين لمدة عشر سنوات والإسكيمو لفترة تصل إلى خمسة عشر عاما.

إلا أن العديد من الشركات المتعددة الجنسية لم تكن راضية عن الطبيعة-أو على الأقل، لم تكن راضية عن أن الطبيعة بدا أنها لا تترك مجالا للاستغلال التجاري. لذا فإن الشركات المتعددة الجنسية رغبة منها في خلق سوق لم تكن موجودة، وجدت أن باستطاعتها اللعب على جانب آخر من الطبيعة الإنسانية-الرغبة الطبيعية للأبوين في تأمين طفل معافى. وفي ظل تعرضهم لملصقات، وإعلانات صحف، ويافطات ملونة لا تحصى، يصل الآباء في البلدان المتخلفة إلى الاعتقاد بأن الطفل السعيد الصحي هو ذاته زجاجة أو علبة من اللاكتوجين. فهم يعرفون أن العائلات المتعلمة والراقية تستخدم الرضاعة الصناعية. وهم كذلك يريدون الأفضل لأطفالهم. إلا أن المفارقة المأساوية تكمن في أن الغذاء الصناعي بالنسبة لمعظم الآباء في البلدان المتخلفة، يعد خطرا على حياة أطفالهم.

أولا لان معظم العائلات لا تستطيع ببساطة شراء الكمية الضرورية فتغذية طفل له من العمر أربعة شهور في جواتيمالا يتطلب حوالي 80 في المائة من دخل الفرد. وتغذية هذا الطفل في ليما، ببيرو، بالزجاجات بطريقة مناسبة يتطلب حوالي 50 في المائة. (11)

ولا تتضمن هذه التكاليف التقديرية الزجاجات والبزازات، وأدوات إعداد

الطعام، والتبريد، والوقود، والرعاية الطبية (التي تكون عادة ضرورية للطفل الصناعي التغذية عشرة أضعاف ضرورتها للطفل الطبيعي الرضاعة). فكيف يمكن لأسرة أن تكرس اكثر من نصف دخلها للغذاء لأصغر أعضائها غير المنتج إطلاقا ؟ الإجابة هي أنها لا تستطيع.

الحل الواضح هو«تخفيف» اللبن الصناعي بالماء. والتقارير عن ذلك شائعة. فقد وجد مسح اجري عام 1969 في باربادوس أن 82 في المائة من العائلات التي تستخدم اللبن الصناعي كغذاء وحيد للأطفال في سن شهرين إلى ثلاثة اشهر، كانت تجعل علبة مدتها أربعة أيام تبقى ما بين خمسة أيام إلى ثلاثة أسابيع. [12] وقد قرر الدكتور أديوالي أومولولو أستاذ التغذية في نيجيريا، انه عالج طفلا يعاني من سوء تغذية حاد كانت أمه قد تحولت من الإرضاع إلى التغذية بالزجاجة. وعلى مدى شهر لم يكن الطفل يتناول سوى الماء من الزجاجة إذ لم يكن يوجد من النقود سوى ما يكفي للزجاجة ؛ واستغرق التوفير لشراء علبة لبن شهرا !

وبالتغذي على اللبن المخفف، يفقد الطفل وزنه ويتدهور باستمرار إلى حالة سوء التغذية المعروفة باسم الضوى Marasmus. ويصبح الطفل اكثر عرضة للعدوى، وهي مشكلة تعقدها الرضاعة الصناعية كما سنرى.

ثانيا، تتطلب التغذية الصناعية ماء نقيا وظروف إعداد صحية لا توجد غالبا حتى بالنسبة للطبقات المتوسطة في البلدان المتخلفة. (اغسلي يديك جيدا بالصابون كل مرة تعدين وجبة للطفل)، هكذا يرد في كتب الأم الذي توزعه نسله في مالاوي. [13] لكن 66 في المائة من البيوت حتى في العاصمة لا تملك تجهيزات غسيل. (وضعي الزجاجة والغطاء في طاسة بها ما يكفي من الماء لتغطيتهما. اغلي الماء واتركيه يغلي 10 دقائق)، هذه هي نصيحة شركة كاوآند جيت في كتيب رعاية الطفل لغرب أفريقيا. وتصاحب النص صورة لطاسة ألومنيوم لامعة على سخان كهربي. لكنك ستمضي بعيدا قبل أن تجد سخانا كهربيا في غرب أفريقيا. إذ أن على معظم أمهات غرب أفريقيا أن يرضين بمطبخ «ثلاث طوبات»، أي ثلاث طوبات تسند قدرا فوق نار الخشب. ولا يوجد سوى قدر واحد. قدر واحد لتعقيم زجاجة الطفل وطهي طعام العائلة. وبالنسبة للأم، فإن وضع الزجاجة في ماء مغلي لا يبدو شديد الأهمية على أية حال وهكذا فمن المرجح نسيان التعقيم.

أن الزجاجة والبزازة، واللبن الصناعي توجد دائما سياق من الأمية، ومصدر الماء الملوث، ونقص معدات الغسيل، والتبريد، أو الثلج، والصحة المنزلية. وهكذا فإن تركيبة سوء التغذية مع التعرض للبكتيريا يصنع حلقة شريرة. إذ يصاب الطفل بإسهال مزمن، ومن ثم يصبح عاجزا عن امتصاص اللبن المخفف ذاته. وتسوء حالة الطفل الغذائية فيصبح اكثر قابلية للعدوى التنفسية والتهاب الجهاز الهضمي. وهذه حالة ملايين الأطفال الذين كان يمكن أن ينالوا تغذية مناسبة عن طريق لبن أمهاتهم.

يروق للشركات أن تجادل بأنها تلبي احتياجا ولا تخلقه. إذ يتساءل إيان بارتر من شركة كاو آند جيت: (فكروا فقط ماذا يمكن أن يكون عليه الوضع لو قلنا: حسنا، إننا نعتقد أن هؤلاء الناس «الناقدون» على حق. ماذا ستكون النتيجة ؟ ستكون وفاة آلاف الأطفال لأن هناك عشرات الآلاف من الأمهات في تلك البلدان يجب أن يكون لديهن بديل عن لبنهن حتى يطعمن أطفالهن).[14]

لننظر إلى الحقائق. يعترف خبراء التغذية بأن هناك بعض النساء اللائي لا يستطعن الإرضاع لأسباب فسيولوجية. لكن حتى الشركات تعترف بأن أولئك الأمهات اقل من 5 في المائة على الأكثر.[15] وقد أجرى الدكتور ديفيد مورلي مسحا على الأمهات في قرية نيجيرية فوجد أن الأمهات اللائي لديهن مشكلات إرضاع خطيرة اقل من 1 في المائة. وعلاوة على ذلك فإن عديدا من المجتمعات ابتكرت ترتيبات «المرضعة» لتلبي احتياجات الطفل الحديث الميلاد الذي لا تستطيع أمه إرضاعه.

وفي الحقيقة فإن الثقة-انعدام القلق-يبدو أنها مفتاح الإرضاع بلا صعوبة. والآن يعتقد أطباء عديدون أن اكثر ما تفعله الدعاية التقليدية للشركات هو تحطيم ثقة الأم. إذ بمجرد ذكر (الأمهات اللائي ليس لديهن لبن) واللبن «القليل الجودة»، تضع الشركات شكوكا واضحة في ذهن الأم حول قدرتها على الإرضاع.

كذلك تشدد الشركات على أن منتجاتها لازمة للمرأة التي تعمل. وفي الحقيقة فإن نسبة نساء العالم الثالث اللائي يعملن بعيدا عن العائلة ضئيلة جدا. (والبلدان التي تعمل فيها النساء بصورة اكبر بكثير مثل الاتحاد السوفيتي وكوبا، تقدم إجازات وضع طويلة مدفوعة الأجر وحضانات في

مكان العمل، تسمح للأمهات العاملات بالإرضاع عدة مرات يوميا.)

لكن حتى لو كانت هناك حاجة إلى الرضاعة الصناعية فهل ينتج عن ذلك أن بلدا ما يحتاج إلى نصف دستة من الشركات المتعددة الجنسية التي تستهدف الربح؟ هل هذا هو البديل الوحيد الذي يمكنك كوزير للصحة مثلا، أن تفكر فيه لبلدك؟ وهل تكنولوجيا عمل غذاء معادل للأطفال بهذه الصعوبة حقا؟ لقد أوصت مجموعة البروتين الاستشارية بالأمم المتحدة بان تبتكر البلدان المتخلفة منتجا أفضل من المنتجات الغالية، السريعة التلوث لأكبر شركات العالم.[17] وصمم عديد من خبراء التغذية للأمهات اللاتي لا يمكنهن الإرضاع، أنظمة غذائية صناعية مغذية تلائم البيوت المنخفضة الدخل وتستلزم حدا أدنى صحيا ولا تقتضي تبريدا، وتحتاج إلى تجهيزات أعداد محدودة-والعديد منها لا يكلف سوى ربع الأغذية الصناعية الحالية المرتفعة الثمن.[18]

وأخيرا تحاول الشركات الدفاع عن نفسها بادعاء أنها توجه منتجاتها حقا إلى الأغنياء فقط. إذ يقول ديفيد أ. كوكس رئيس معامل روس Ross Laboratories، «أن نشاطات ترويج هذه الشركة لا تصل إلى الفقراء إلا بشكل عارض».[19]

ومرة أخرى لا يتفق هذا الزعم مع الحقائق. فقد ابتكرت الشركات فعلا استراتيجيات ترويج معقدة وماكرة دوما خصيصا لكي تزيد المبيعات في السلم الأدنى للدخول. فمنذ البداية تقابل الملصقات الحائطية الملونة، التي تصور طفلا صحيحا يمسك زجاجة إرضاع النساء، الفقراء والأغنياء، اللاتي يدخلن إلى المستشفيات والعيادات. كما تستخدم الشركات ممرضات الأطفال وهن عادة نساء مدربات تماما على التمريض. وفي نيجيريا، تعتقد 96 في المائة من النساء اللائي تستخدمن الإرضاع الصناعي أن نصحهن بذلك جاء من أفراد هيئة طبية نزيهين، وأساسا من الممرضات وفي الحقيقة كانت هؤلاء الممرضات مندوبات للشركة. إذ تستخدم نسله من 4000 الى5000 من (مرشدات الأمومة) أولئك في البلدان المتخلفة. وفي زيهن الأبيض الزاهي، يزرن الأمهات الجديدات بصرف النظر عن مستوى دخلهن. وفي عديد من البلدان يسمح لهؤلاء الممرضات بدخول عنابر الوضع. وعادة ما ينلن عمولة بالإضافة إلى المرتب. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي المرتبات الكبيرة

التي تقدمها الشركات للممرضات اللاتي تدربن على حساب الأموال العامة إلى إبعادهن عن التفرغ للعمل الصحي الأساسي.

علاوة على ذلك تقدم الشركات عينات مجانية من خلال المستشفيات عادة. وتبين الدراسات أن عددا من الأمهات المتعلمات يساوي عدد الأميات يتلقين العينات مما يشير إلى عدم وجود محاولة لانتقاء الأمهات القادرات على شراء المنتج. [20] وتمد الشركات المستشفيات غالبا برصيد من اللبن الصناعي المجاني، آملة أن تشعر الأمهات بأن عليهن مواصلة استخدام المنتجات. وقد باعت معامل أبوت Abbott مؤخرا ما قيمته 300 ألف دولار من السيميلاك إلى مستشفيات مدينة نيويورك مقابل 100 ألف دولار فقط. وقال متحدث باسم المدينة (وهذا استثمار بالنسبة للشركة. فهي تأمل في الحصول على الربح المستقبلي). [21]

الوسيلة الأخرى الموجهة إلى الفقراء بوضوح هي (بنوك اللبن)، في المستشفيات والعيادات عادة. [22] إذ تبيع الألبان الصناعية التجارية بثمن مخفض للأمهات القادرات على إثبات أنهن فقيرات فعلا. بهذه الطريقة يمكنها زيادة المبيعات بين الفقراء فعلا دون تخفيض الثمن في السوق التجارية العادية. وبنوك اللبن في المستشفيات تخدم في إقناع النساء بأنهن في حاجة إلى شيء لا يحتجنه في الحقيقة. لكن حتى بالسعر المخفض (من 30 إلى 40 في المائة عادة)، تكون الألبان الصناعية أغلى من أن يشتري منها الآباء ما يكفي. ففي جواتيمالا سيتي تم استجواب خمسين أما تشترين من بنك اللبن. ورغم التخفيض، لم يستطعن شراء ما يكفي. وهكذا فإنهن (اعددن الزجاجات بلبن اقل وماء اكثر، وبهذه الطريقة بقي اللبن مدة أطول)، وغالبا ما يجري إحلال الشاي أو الشكولاته محل اللبن.

والراديو كذلك وسيلة دعاية تصل إلى الفقراء. فاليوم العادي في سيراليون يشهد خمسة عشر إعلانا إذاعيا مدته 30 ثانية لنسله: (يعني لاكتوجين غذاء افضل لأنه فيه بروتين وحيد زيادة وكل الحاجات المهمة التي تخلي العيل قوي وسليم.. . لاكتوجين والحب) ولا شك أن استخدام لهجة الفقراء الشائعة يجعل من الصعب على نسله أن تقنعنا بأنها توجه دعايتها فقط إلى القادرين عليها. [23]

وتحت ضغط السمعة غير المستحبة تقول الشركات أنها قد عدلت من

دعايتها. [24] فالآن يروج المنتج التجاري باعتباره (افضل شيء بعد لبن الأم)، للحالات التي (تجدين انك تحتاجين فيها إلى بديل أو مكمل للبن الثدي). وتوصي نسله الآن (بتغذية صناعية مؤقتة-إذا كنت لا تستطيعين إرضاع الطفل تماما بنفسك).

وهذا الأسلوب ماكر. فكما تقول دراسة مولها اتحاد المستهلكين فإنه (بالتوصية صراحة بالرضاعة بالثدي يمكن للشركة تحسين صورتها. وفي نفس الوقت يمكن للشركة نسف الإرضاع بالثدي بالتلميح بصورة متكررة إلى أن الأم قد لا يكون لديها ما يكفي من اللبن، وقد تحتاج إلى زجاجات لبن صناعي (تكميلية). [25] وتعلق الرابطة الدولية «لالتشي Laleche «اللبن» وهي منظمة مكرسة لمساعدة النساء على الإرضاع الطبيعي فتقول أن اللبن الصناعي المكمل واحد من اكبر العقبات أمام تقديم تغذية جيدة باللبن. والإرضاع الطبيعي المتكرر من اكبر الفوائد. [26]

كذلك يمكن للشركات تثبيط الأمهات المحتمل أن يقمن بالإرضاع الطبيعي بإقناعهن بأن لبنهن غير كاف للإرضاع، أو أن ظروف حياتهن غير صحية على الإطلاق.

ويوجد كتيب تنتجه نسله وتوزعه مجانا على الأمهات في العالم الثالث يقول لهن (يجب أن تغسلن أثداءكن يوميا بمسح الحلمات بقطعة مبللة بمزيج من النشادر والجليسرين)(ربما كان متوفرا في الصيدلية المحلية ؟) بعد ذلك يقدم الكتيب نصائح عن التغذية. فالأمهات المرضعات، كما تقول نسله، يجب أن تأكلن 3500 سعر حراري يوميا-لا بد أن تأتي نسبة كبيرة منها من الأغذية الغنية بالبروتين مثل اللبن، واللحم، والسمك، والدواجن، والبيض. سيعتبر اغلب قراء هذه النشرة أن قطعة اللحم بين الحين والحين ترف وسوف تقتنع النساء بأنهن غير قادرات على الإرضاع الطبيعي. فما البديل ؟ تأكد أن النشرة ستخبرك !

مثل هذا التعديل الماكر للأساليب يفيد في التأكيد على أن الحل لهذا الموقف الخطير لا يكون بمجرد «لائحة سلوك» أخرى للشركات. فمن هذه اللوائح التي وضعت فعلا قاعدة تقضي بان تضع ممرضات الشركة شارة الشركة على زيهن. ولا بد أن الشركات تعتقد فعلا أن نقادها من السذج ! فكل اللوائح تتغاضى عن استخدام التسهيلات الطبية لبيع منتجاتها. [27]

كانت نسله ترجو أن تحقق مكسبا في ميدان العلاقات العامة من زعمها بأنها لن تلبس مندوبي مبيعاتها زيا أبيض. إذ من الواضح أن الزي الأبيض كان يعطي الانطباع بأن وراءه سلطة طبية ولكن ما أغفلت نسله ذكره هو أن مندوبي مبيعاتها يرتدون الآن زيا ازرق واصفر. حقا. ألا يزال الزي، أي زي، معبرا عن سلطة ؟

أن الإقلال من الرضاعة الطبيعية لا يعد فقط مأساة شخصية للأطفال الذين يقاسون من سوء التغذية والأمراض بل يمكن كذلك حسابه كخسارة للموارد الطبيعية للبلاد. ففي كينيا كما يلاحظ آلان برج، فإن، (الخسارة التي تقدر سنويا ب 5 ,11 مليون دولار في لبن الثدي تعادل ثلثي ميزانية الصحة القومية، أو خمس متوسط المعونة الاقتصادية السنوية). [28] وفي الفليبين جرى تبديد 17 مليون دولار على اللبن المستورد عام 1968، كان عدد الأمهات اللاتي يرضعن طبيعيا قد انخفض بنسبة 31 في المائة وتضاعفت خسارة البلاد من الدولارات. ومع الانخفاض الحاد في الإرضاع بالثدي خلال الستينات، قفزت واردات كولومبيا من اللبن ؛ وفي عام 1968 كانت اكبر سبع مرات من متوسطها خلال 1964- 1967. ويستنتج برج أن (الخسائر بالنسبة للبلدان النامية يحتمل أن تكون بالمليارات).

والآن يجري هجوم على مأساة أطفال الزجاجات في بعض البلدان المتخلفة. وها هي أمثلة قليلة. في بابوا، بغينيا الجديدة، يجند مدير الصحة العامة مساندة كل العاملين الصحيين لحث أصحاب المتاجر على عدم عرض إعلانات لبن الشركات الصناعي. [29] أما جامعة دار السلام بتنزانيا فقد أصدرت دليلا جديدا لرعاية الأطفال للعاملين المساعدين في مجال الصحة يحذر من أخطار التغذية باللبن الصناعي. وفي سجبونيا، بسيراليون تقوم وحدة معالجة غذائية بإطعام الأطفال سيئي التغذية بالأغذية المتوفرة محليا، وتعلم الأمهات كيفية إعداد وجبات متوازنة ورخيصة لعائلاتهن. [30] كذلك منع مجلس مدينة نيروبي بكينيا، ممرضات اللبن وقد ذهبت بعض الحكومات الإفريقية إلى حد إصدار التعليمات للعاملين بالصحة الريفية بإعدام إعلانات اللبن الصناعي أينما وجدوها.

وعلى نقيض الشركات الخاصة متعددة الجنسية تعلن شركة تملكها الدولة في زامبيا على علبة اللبن التي تنتجها: (ارضعي طفلك طبيعياً).

ويمضي الإعلان ليحث المشتريات المحتملات على عدم شراء المنتج إذا لم تكن المشترية قادرة على شراء ما يكفي لشهور عديدة.

وفي البلدان الصناعية لم يتوقف العمل العام لوضع حد للمأساة المستمرة عند حدود محاكمة نسله صيف عام 1976. ففي وقت لاحق من ذلك الصيف اجتمعت في برن الجماعات العاملة في مجال سوء تغذية الأطفال باللبن الصناعي في ثماني دول لتخطط جهودها وتنسقها. وفي ذلك الخريف في نيويورك قامت أخوات الدم الزكي Sisters of the Prcious Blood، العاملات مع المركز المشترك بين العقائد للمسئولية العامة .Inter Faith Centre For Corporate Responsobility I C C R، برفع قضية على بريستول مايرز، واتهمت الأخوات بريستول مايرز بالغش في بيانها لحملة الأسهم. إذ تزعم بريستول مايرز في بيانها أنها كانت «مستجيبة تماما» للمخاوف التي عبر عنها القرار السابق لحمله الأسهم. وعلاوة على ذلك تزعم الشركة أنها لا تروج منتجاتها لأناس لا يمكنهم استخدامها بطريقة مأمونة، وانها لا تبيع مباشرة للمستهلكين على الإطلاق بل من خلال أفراد طبيين محترفين. وقد جمعت الأخوات بالعمل مع I C C R، اكثر من ألف صفحة من الشهادات وغيرها من الأدلة من كل أنحاء العالم تتناقض مباشرة مع هذه الادعاءات. واظهر هذا التوثيق أن بريستول مايرز تستخدم فعلا أساليب عديدة لتصل إلى الفقراء، بما في ذلك بيع منتجاتها في متاجر الفقراء وتوزيع عينات مجانية من خلال العيادات الصحية واستخدام مندوبات المبيعات المرتديات زي الممرضات.

ورغم أن القضية لم تنجح-فقد رفضت محكمة الولايات المتحدة دعوى الأخوات في 1977- بان الدعاية للقضية بالإضافة إلى محاكمة نسله قبلها جعل القلق بشأن سوء تغذية الأطفال باللبن الصناعي يتحول إلى حملة عالمية. وتشكل تحالف العمل في لبن الأطفال The Infant Formula Action Coalition I N F A C T لينسق الحملة. وكان أول خطواته بدء مقاطعة لنسله حتى توافق الشركة على وقف كل ترويج للبن الصناعي في العالم الثالث. وعلى الفور ساندت جماعات عديدة مثل (القساوسة والمؤمنون الملتزمون Clergy & Laity Concerned) ونساء الكنيسة المتحدات Church Woman United حملة تحالف العمل ومقاطعة نسله. وعلاوة على ذلك عقدت لجنة فرعية

بمجلس الشيوخ جلسات حول المشكلة في مايو 1978. وهكذا تنتشر أنباء مأساة أطفال الزجاجات بسرعة. وتقوم جماعات الكنيسة والأحياء في طول البلاد بتثقيف جمهورها باستخدام فيلم «أطفال الزجاجات» (يمكن الحصول عليه منINFACT). هكذا تصبح أزمة سوء تغذية الأطفال باللبن الصناعي لعدد متزايد من الناس مثالا على الطريقة التي يمكن بها للأطماع الاقتصادية للشركات لا أن تفشل في خدمة مصالح الناس فحسب بل أن تسهم مباشرة في زيادة آلامهم.

ونأمل أن نكون قد أتحنا لك الآن فهم ما كان يعنيه القاضي في المحكمة السويسرية حين أضاف بعد أن حكم لصالح نسله: «هذا الحكم ليس تبرئة (لنسله)».

وفي حديث إذاعي لراديو ألمانيا الغربية عام 1975 قصت الدكتورة اليزابيث هيلمان، طبيبة الأطفال في طاقم مستشفى كينياتا القومي بنيروبي، هذه القصة:

منذ فترة قصيرة.. . جاء مندوبو نسله لزيارتنا في مستشفى نيروبي ليسألوا عن رأينا في نشر «نسله تقتل الأطفال». وكانوا يريدون منا فعلا أن نقول أن نسله لم تقتل الأطفال.

ناقشنا ذلك معهم بإسهاب، ولم نستطع بالطبع أن نقول أن نسله تقتل أو لا تقتل الأطفال، من الناحية الإحصائية. لكن ولكي أوضح كلامي، ذكرت أن لدينا طفل في عنبر الطوارئ.. . كان مشرفا على الموت، لأن الأم كانت ترضعه بالزجاجة بمنتج نسله (لاكتوجين، تحضيره لبن)، وبدافع الفضول سألتهم هل يودون رؤية الطفل. أخذت المندوبين إلى عنبر الطوارئ وبينما كنا ندخل من الباب انهار الطفل ومات. واضطررت لترك هذين السيدين غير-الطبيين للحظة.. لأعاون في عملية الإنعاش. لكنها فشلت وبعد إعلان أن الطفل قد مات، راقبنا جميعا الأم وهي تستدير بعيدا عن الطفل الميت وتضع علبة لبن نسله في حقيبتها قبل أن تغادر العنبر.. . بمعنى من المعاني.. . كان ذلك مثلا حيا على ما يمكن أن تصنعه الرضاعة الصناعية لأن هذه الأم كانت قادرة تماما على الإرضاع الطبيعي. وخرج السيدان من الغرفة بالغي الشحوب، مرتجفين وساكنين، ولم يكن ثمة حاجة لقول المزيد. [31]

أن انتشار نسله على مدى جغرافي واسع، وتنوع منتجاتها وارتباطها بالانفجار السكاني في البلدان المتخلفة حيث تصنع غذاء أطفال رخيصا، وأخيرا، حقيقة أنها تحفظ نقودها بالفرنكات السويسرية القوية تجعل اسهم شركة نسله تأمينا جيدا ضد الكساد أو التضخم أو الثورة.

بارونز Barrons، **20 مايو 1968**

الباب التاسع

صدقات المساعدة: المعونة لمن ؟

26 ثالوث المعونة

نشأ مصطلح «ثالوث المعونة <Triage من المذابح الجماعية للحرب العالمية لأعوام 1914- 1918. وكان يستخدم لوصف نظام تقديم المساعدة الطبية في مستشفيات الميدان في منطقتي السوم والايير. فقد كان الجرحى يقسمون إلى ثلاث مجموعات-من سيعيشون ليحاربوا مرة أخرى دون مساعدة طبية، ومن لن يشفوا حتى بالمساعدة الطبية، ومن ستكون المساعدة الطبية حاسمة بالنسبة لهم. والتشابه واضح تماما بين هذه الحالة وتلك، التي يتعين علينا فيها تجديد البلد المتخلف الذي يستحق أن يمنح المعونة.

أن هذا الكتاب بأكمله، إنما هو رد على نظرية الثالوث الفظة هذه. لأن المجاز من مصطلح الثالوث يصبح غير ذي معنى إذا قورن بواقع إنتاج الغذاء العالمي وتوزيعه اللذين وصفناهما..

● أولا، أن مفهوم ثالوث المعونة مضلل، لأنه يتضمن أننا كنا نمنح المعونة بناء على مفهوم طيبة القلب لمعنى الحاجة، وأننا يجب الآن أن نكون واقعيين، ونختار متلقيها طبقا لمن يحتمل أن ينجح منهم. لكن ما من أحد درس بجدية سياسات المعونة للولايات المتحدة يمكنه أن يتهم البلاد بأنها طيبة

القلب ! وكم عبر عن ذلك أحد أعضاء مجلس الأمن القومي فإن (منح المعونة الغذائية للبلدان، لمجرد أن الناس جوعى هو سبب بالغ الضعف) لا، فالمعونة الخارجية شديدة الانتقاء بالفعل، وتذهب لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية الضيقة لمجموعات معينة في الغرب..

● ثانيا، يفترض الثالوث أن البلدان المتخلفة من الطرف المتلقي للمعونة فقط، بينما الحقيقة أن عديدا من البلدان المتخلفة مصدرة للغذاء، خصوصا للأغذية عالية البروتين مثل اللحوم، والأغذية البحرية، والبقول، وهو يؤكد فكرة أن هذه البلدان هي العبء الأكبر، لأن بها بشر اكثر مما يجب.

وفي الحقيقة كما بينا في الفصل الثاني، فإن البلدان الصناعية هي أكبر مستورد للغذاء، فيما بين 1970 و 1974، استوردت أربعة من أعلى البلدان في إجمالي الناتج القومي-ذي اليابان، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا الغربية-من القمح اكثر ست مرات مما استوردت الصين والهند، رغم أن بهذه البلدان الأربع ما لا يتجاوز ربع سكان الصين والهند [1]..

● ثالثا، أن الثالوث يقوم على أساس مقولة الرعب القائلة، بأننا ندخل عصر الندرة المطلقة. وبناء على هذه النظرية، يجب توزيع الغذاء بحرص لضمان بقاء أنفسنا (ولنكن صرحاء في ذلك)

تشبيه آخر يقترحه جاريت هاردين، أستاذ الايكولوجيا البشرية في جامعة كاليفورنيا: هو تشبيه قارب النجاة. فإذا سمحنا لأي شخص بركوب قارب نجاتنا، فسوف نغرق جميعا. لكن العالم لم يبلغ هذه النقطة، كما رأينا طوال هذا الكتاب. وقد ناقشنا ما سميناه (بعدم كفاءة اللامساواة)-أي أن الضغط الرئيسي على إنتاج الغذاء هو التفاوتات الكبيرة في السيطرة على موارد إنتاج الغذاء في العالم. إذ تتناقص باستمرار سيطرة الجياع على عملية الإنتاج. والنتيجة ؟ تبديد هائل: قلة استخدام الأرض، توسع المحاصيل الترفيه وغير الغذائية لإطعام الشبعانين فعلا، وإطعام اكثر من ثلث إجمالي قمح العالم وما لا يقل عن ربع صيد العالم من الأسماك للماشية. وطالما ظل لدينا نظام يقوم بنشاط يخلق الندرة من قلب الوفرة، فإن القول بأننا نبلغ الحدود القصوى للطبيعة، أسوأ من مجرد التضليل. فالإيحاء بذلك يسمح للنظام الحالي الذي يولد الندرة بالاستمرار دون أن يفهم على حقيقته.

وفي نفس الوقت يجري خداع الناس بصورة مرعبة عن (النقص) (والانفجار السكاني). هكذا تعمل الاستعارات من قبيل «الثالوث المعونة» لصالح أفراد القلة الذين استولوا على السلطة والثروة لأنفسهم-وهى القوى التي تخرب باستمرار رفاهية الناس هنا وفي البلدان المتخلفة.

27 فخ الديون

حين تنشر البلدان الغربية التي تمنح المعونة أرقام التزامها السنوي بمساعدة العالم الفقير، فإنها تميل إلى المبالغة في كرمها. لكن اكثر من نصف معونتنا لا يمنح، بل يقرض بفائدة. وجميعنا نعلم أن القرض ليس هدية حتى لو كانت معدلات الفائدة منخفضة. ولم تمنع معدلات الفائدة المنخفضة على تلك «المعونة» صكوك الدين للدول المتخلفة من أن تصبح عبئا غير محتمل بصورة متزايدة. ففيما بين عامي 1967 و 1976 تضاعف إجمالي عبء الدين العام والخاص، للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول، اكثر من أربعة أضعاف، من 7 , 43 مليار دولار إلى حوالي 180 مليار دولار.[1]

وكل عام يتعين تخصيص نسبة متزايدة من المعونة الواردة لمجرد سداد الديون التي تم تلقيها في العام الأسبق. ففي عام 1973، تم إنفاق نحو 40 في المائة من كل القروض والمنح التي تلقتها البلدان المتخلفة من الحكومات الأجنبية على أقساط خدمة الدين «للمعونة» السابقة. لكن إذا وضعنا في الاعتبار كذلك أقساط خدمة الديون على القروض من مقرضين أفراد يكون مجموع ما دفعته البلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول-ما يفوق 13 مليار دولار-

وهو ما يقرب من إجمالي مساعدات التنمية القادمة من مصادر حكومية في البلدان الصناعية. وفي الحقيقة، وطبقا لما يذكره مسئول وكالة التنمية الدولية الأمريكية (A I D) أبلاردو ل. فالديز، فإن المقرضين في البلدان الصناعية يتلقون الآن في بعض الأحيان من تسديد القروض اكثر مما يقرضونه. ويقول فالديز إن حكومة الولايات المتحدة تلقت عام 1977 من سداد الديون من أمريكا اللاتينية 150 مليون دولار اكثر مما قدمت في شكل قروض لوكالة التنمية الدولية ولبنك التصدير والاستيراد. [3]

علاوة على ذلك، فان أقساط خدمة الديون تنمو أسرع من معدل زيادة المعونة. ففيما بين منتصف الستينات ونهاية العقد، ازداد إجمالي تدفق المعونة الخارجية إلى البكستان بنسبة 5 في المائة ؛ لكن أقساط خدمة الديون ارتفعت بنسبة 91 في المائة ! (وبالنسبة لكثير من البلدان يشهد مستوى المعونة انخفاضا، وليس ارتفاعا.) كذلك تتزايد أقساط خدمة الديون بمعدل أسرع مرتين من مكاسب التصدير التي تجلب العملة الأجنبية اللازمة لسداد الديون. [4] وفي بعض البلدان مثل بنجلاديش لا بد أن يخرج نحو ربع مكاسب التصدير مرة أخرى لمجرد سداد الديون السابقة. وتتزايد النسبة بسرعة، بينما نسبة الربع اكثر بكثير مما يعده المصرفيون محتملا. [5]

بديهي انه موقف لا تربح فيه البلدان المتخلفة. لكن تبذل المحاولات لجعل الكثيرين منا يظلون على اعتقادهم بان كل ما يمكننا المساعدة به هو زيادة المعونة. ولكن المزيد من المعونة من هذا النوع لن يعقد فقط عبء الديون، بل انه سيجبر هذه البلدان أيضا على الاندفاع الكامل المدمر نحو التصدير. فالطريقة الوحيدة للحصول على العملة الأجنبية لسداد الديون هي البيع في السوق الدولية. أما التنمية الداخلية (بناء التسهيلات الصحية، والمدارس، والعيادات، مثلا) فلا تهم ؛ لأنها لا تكسب عملة أجنبية. وهكذا تقود صكوك الدين معظم البلاد مباشرة إلى فخ التبادل التجاري الذي ناقشناه في الباب السادس.

لا يجب أبدا نسيان هذه الحقائق في أية مناقشة لمساعدات التنمية: «فالمساعدة» تكون عادة قروضا والدين الذي تخلقه يمكن أن يكون في حد ذاته العقبة النهائية التي تعترض طريق الاعتماد على النفس. والديون تقضم جزءا متزايدا من موارد التنمية، وتضمن أن يتم تحديد اختيارات

البلد الاقتصادية بالأسواق الأجنبية، والبنوك الأجنبية ووكالات التنمية الأجنبية التي تعارض عادة احتياجات البلد الداخلية.

28 "هجوم" البنك الدولي "على الفقر"؟

البنك الدولي لا يمكن تناوله باستخفاف. فقد بزغ بسرعة كأكبر مؤسسة لتمويل التنمية وبلغت التزامات الإقراض التي خطط لها لعام 1979 8,9 مليار دولار. وقد طلب الرئيس كارتر من دافعي الضرائب الأمريكيين أن يضاعفوا تقريبا مساهمتهم في البنك. وقيل لنا (أي الأمريكيين) أن ملياراتنا من الدولارات البالغة 2,2 مليارا في السنة المالية 1979، ستساعد البنك على مواصلة (هجومه على الفقر). [1]

وضع الغمامة

يمكن التبصر بخطة المعركة التي يريد البنك الدولي خوضها بالاطلاع على أي من وثائق التخطيط السرية للمشروعات الريفية (ذات الأغلفة الرمادية). [2] هنا يبدو أن طاقم البنك يتبع صيغة طقسية-لا تتأثر فيما يبدو بعبارات البنك الرنانة طوال السنوات الخمس الماضية عن «الاحتياجات الأساسية».

يبدأ أولا عرض البيانات التكنيكية والإحصائية،

ويأخذ الفقر شكلا كميا. ورغم التأكيد على «المشاركة» في نشرات تحديد السياسة التي تلقى المديح العلني (من قبيل، أن فقراء الريف لا بد أن يشاركوا في تصميم وتشغيل برنامج يضم عددا كبيرا منهم) [3]، فإن الفقراء كما توحي وثائق المشروعات يمكن الوصول إليهم من أعلى إلى اسفل. ونادرا ما ينظر إلى الفقراء باعتبارهم المشاركين ناهيك عن كونهم الحافزين، في تنميتهم ذاتها. وفي لغة شبه عسكرية يصبح اللفظ المعبر عن الفقراء هو(السكان المستهدفون).

أما اقتراحات المشروعات، التي يفترض أن تكتبها الحكومة المحلية، فتكتبها في معظم الحالات، بصورة خفية، «بعثات» البنك التي تطير إلى هناك-بنفقات ليست قليلة-من واشنطن لأيام قليلة. والافتراض المسبق خلال كل تخطيط المشروع هو أن التنمية لا يمكن تحقيقها سوى بجلب موارد خارجية. والاستثمار الأجنبي يعد أساسيا. ومن ثم يجب عمل كل شيء لتطوير مناخ مناسب للبنوك والهيئات الأجنبية. أما كون تخطيط المشروع يتضمن استمرار الاعتماد على الاستيراد فلا يعتبر مشكلة.

أما قسم تنفيذ المشروع في تقارير الأغلفة الرمادية فيعد سلسلة من الاسقاطات التي تتحدث عن عالم وردي. فتحديد الأهداف زائد النقود يساوي النجاح. والفقر موجود ببساطة دون إشارة إلى عمل القوى التي تخلقه وتبقيه. أن خطة المشروع هي تدريب في الاقتصاد المنفصل عن العوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية. وفي الحالات النادرة التي يجري فيها الإقرار بالمصالح المتعارضة، يتم تجاهل تأثيراتها على تطبيق المشروع. إذ يفرض أن الحكومة وغيرها من المنفذين يعملون سويا للقضاء على الفقر. ولا تقاس نتائج المشروعات سوى بالإحصاءات وليس بتأثيرها على حياة البشر الواقعيين.

ليس من قبيل المفاجأة إذن أن يخبر أحد مسئولي وزارة الخزانة محققي مجلس الشيوخ الأمريكي بأن «10 في المائة من كل مشروعات ليمكنوا أنفسهم من هذا المورد الرائع. وحين يطير المسئولون إلى هنا من واشنطن في زيارة مدتها ثلاثة أيام لدكا، فإنهم ينظرون إلى هذه الأوراق ولا يعلمون ما يجري هنا على الطبيعة ولن يخبرهم أحد. [8]

ولما كانت كمية الأرض التي يملكها المالك الغني لا تتعدى نصف المساحة

الدنيا التي يستطيع البئر ريها، فإن البئر يعاني من قلة الاستخدام بدرجة كبيرة. وفي الحقيقة فإن قلة استخدام الآبار السائدة هذه هي اكثر ما يقلق تكنوقراطيي البنك.

أما مسئولو البنك الدولي الذين يجدون أنفسهم مضطرين للإقرار بفشل ذلك المشروع فلا يناقشون فرضياته وهم يقولون أن المطلوب هو«مديرون اكثر».

لكن ما هي المأساة الحقيقية هنا ؟ هل هي أن عشرات الملايين من الدولارات (هي في الحقيقة قروض يجب أن تسدد بعمل شعب بنجلاديش) قد بددت ؟ هل هي أن موردا قد اصبح قليل الاستخدام بدرجة كبيرة ؟ هل هي أن فقراء الزراع لم يلقوا المساعدة ؟ نعم، كل هذه الأشياء وأكثر.

فلا ينبغي فهم تأثر البنك على انه مجرد الفشل في مساعدة المجموعة «المستهدفة». فمثل ذلك المشروع يضر في الواقع من يفترض أن يساعدهم من خلال إثراء أعدائهم، ففي القرى التي جرت دراستها، يتردد أن المالك الكبير-مثل أقرانه في القرى الأخرى-(يضع عينه بالفعل على قطع الأرض الأقرب إلى بئره) وبفضل هذا الدخل الجديد من بئر البنك الدولي، سيكون في وضع افضل لشراء أراضي الزراع الأصغر حين تأتي الأوقات السيئة، وبذلك يقودهم إلى صفوف المعدمين المتزايدة.

لا جيران، بل خصوم

وقد درسنا بأنفسنا مشروعا آخر قام به البنك للتنمية الريفية في بنجلاديش، وهو برنامج «رائد» رئيسي يسمى ت ر-1 (التنمية الريفية المرحلة الأولى). وكان الهدف المعلن لمشروع ت ر-1، وقيمته 16 مليون دولار، هو (تقليل السيطرة على المؤسسات الزراعية من جانب الزراع الأكثر ازدهارا وذوي النفوذ السياسي وجعل القروض الزراعية والمعدات الزراعية.. . متاحة لصغار الزراع من خلال النظام التعاوني). [9]

هكذا، وقبل كل شيء يفترض البنك مسبقا أن من الممكن وجود نظام تعاوني يشارك فيه الميسورون لكن لا يسيطرون. إلا أن الناس، في كل قرية زرناها، اخبرونا بأن التعاونيات المزعومة كانت للميسورين-بشكل عام للعشرة في المائة الأعلى الذين يملكون ستة أفدنة فأكثر-الذين يتحكمون في

السجلات ويحددون من يمكنه الانضمام والحصول على القروض. أما بالنسبة لبقية القرويين، وخصوصا النصف الذي يملك أفراده فدانا أو أقل، فليست شروط السداد بالغة الصرامة فقط بل أن رسوم العضوية ذاتها مرتفعة جدا. وبدون الأرض فإن توفير الضمانة مستحيل عمليا. وقد اشتكى أحد القرويين المعدمين قائلا (حتى إذا استطعت تقديم خطة لسداد القرض، فان التعاونية لن تعطيني قرضا).

وفي رأينا أن تقييم الهيئة السويدية للتنمية الدولية لبرامج التعاونيات القروية المولة بالمعونة، يبدو صادقا: (أن التعاونيات المدارة بشكل ديمقراطي لا يمكن أن تنجح أبدا، إذا استمرت حيازات الأرض موزعة بطريقة غير متساوية كما هي الآن. أما محاولة إبقاء كبار ملاك الأرض خارج التعاونيات... فليست سوى أمنيات). (10)

إن المشروعات التي يجري الحلم بها في فراغ اجتماعي لا بد أن ينكشف زيفها في عالم الظلم والنزاع الواقعي. وكما اخبرنا أحد الخبراء الزراعيين بمنظمة الأغذية والزراعة (F A O) يملك خبرة 15 عاما في بنجلاديش فان (ما يجب أن نتذكره عن القرى هو أن الناس ليسوا جيرانا بل خصوم). (11) وبالمثل، اخبرنا عالم انتروبولوجي يدرس مجموعة مختلفة من قرى بنجلاديش أن الحقيقة الاجتماعية الأساسية هي الصراع من اجل الأرض: فالميسورون يصنعون كل ما يمكنهم ليوقعوا جيرانهم الأصغر في الدين لهم حتى يحجزوا على أرضهم ؛ وصغار الزراع يصنعون كل ما يمكنهم للتشبث بالقليل من الأرض الذي يملكونه، حتى لو جعلوا زوجاتهم وبناتهم يقمن بعمل الخادمات المهين. فالملاك الميسورون لا يريدون فقط إلا يزدهر صغار الزراع أو العمال المأجورون بل انهم يريدونهم أن يصبحوا اكثر تبعية، اكثر دينا لهم.

هكذا فان النخبة الريفية التي تغتصب البئر-أو الآلة الجديدة أو توجيه الخدمات المحلية أو أي شيء يفترض أن تخصصه مشروعات البنك لصغار الزراع-ستضمن إلا يستفيد الفقراء. ويصدق هذا حتى لو كان يعني قلة استخدام الإدارة الجديدة بدرجة هائلة. وبتجاهل هذه الحرب الاقتصادية الدائمة، فان مشروعات البنك الدولي لا تفشل فقط بالمعنى الاقتصادي الضيق (فالإنتاج في قرى ت ر-1 في بنجلاديش على سبيل المثال، ليس

أعلى منه في الأماكن الأخرى) بل إنها كذلك تدعم من يقهرون المعدمين وصغار الزراع اليائسين فعلا.

لا تهزوا القارب

تشرح ورقة ترسم سياسة التنمية الريفية للبنك صدرت عام 1975، كيف يجب على المشروعات أن تتعامل مع (النظام الاجتماعي القائم). وتنص الورقة على انه: (في عديد من البلدان يكون تجنب معارضة أقسام قوية وذات نفوذ في المجتمع الريفي أساسيا حتى لا يجري تخريب برنامج البنك من الداخل). (13)

ويخبرنا رئيس البنك روبرت مكنمارا بأن برنامج البنك الزراعي (لن يضع تركيزه الأولى على إعادة توزيع الدخل والثروة-بقدر ما هو ضروري في عديد من البلدان الأعضاء-بل بالأحرى على زيادة إنتاجية الفقراء، وبذلك يساعد على اقتسام اكثر تكافؤا لفوائد النمو.) (14)

لكن هل تفيد الفقراء زيادة إنتاجيتهم إذا استمر التجار، ومقرضو النقود، وغيرهم من المستغلين ينتزعون نصيب الأسد ؟ ألن تؤدي برامج البنك لتحسين إنتاجية أراضي إقليم (من خلال مشروع سد للري ؛ مثلا) في مجتمع تعمل بنيته ضد الفقراء إلى زيادة احتمالات شراء أراضي صغار الملاك أو التحايل عليهم، أو إخراجهم من الأرض بالقوة ؟

ويتضح التزام البنك (بتجنب معارضة الأقوياء) حين نكتشف كذلك أن عديدا من برامجه الريفية لا تتظاهر حتى بمساعدة صغار الملاك. ففي الهجوم على الفقر في العالم ينص البنك على انه يخصص النصف تقريبا من قروضه الريفية لصغار الزراع. (15) يبدو ذلك حسنا. لكن مهلا. إذ يعني ذلك إذن أن اكثر من نصف قروض البنك الريفية ستذهب إلى متوسطي الزراع وكبارهم الذين لا البنك تعاني من (مشكلات معطلة) و 50 في المائة منها تعانى من مشكلات (رئيسية أو خطيرة) خلال التنفيذ». (4)

من نصيب «الفتية الكبار»

هل من المستغرب إذا كانت خطط مشروعات البنك تختار عمدا أن تتجاهل الجذور الاجتماعية للفقر، أن يبدو المرة بعد الأخرى أنها تحقق

عكس الأهداف الموضوعة ؟

لنأخذ قرض البنك لحكومة بنجلاديش لتمويل حفر 3000 بئر، [5] ولكل بئر طاقة ري لمساحة 60 فدانا، مما يتيح محصولا إضافيا من الأرز خلال فصل الشتاء الجاف في شمالي بنجلاديش. وطبقا لبيان صحفي للبنك يخدم كل بئر ما بين 25 و 50 زارعا منضمين إلى جماعة ري تعاونية لكن الباحثين المستقلين بنس هارثمان وجميس بويس اللذين عاشا تسعة اشهر في إحدى القرى التي يشملها المشروع وجدا ما لم يعد سرا على أحد في القرية: أن البئر في الواقع قد تحول ليصبح ملكا لشخص واحد، هو أغنى ملاك الأرض في القرية. ولم تكن جماعة الري التعاونية التي جرى التفاخر بها لتعدو أن تكون بضعة توقيعات جمعها المالك على قصاصة ورق.

وقد دفع البنك الدولي الحكومة في بنجلاديش في الحقيقة مبلغ 12 ألف دولار لكل بئر ؛ بينما دفع هذا المالك اقل من 300 دولار مقابل بئره معظمها رشاوي للمسئولين المحليين. وسوف يسمح المالك لصغار الزراع الذين يفلحون قطع ارض مجاورة باستخدام (مائه)-لكن بالسعر الذي يحدده، وهو سعر بالساعة يبلغ ارتفاعه حدا جعل القليلين وحدهم هم المهتمين به. هل كانت تجربة هارتمان وبويس تجربة غير عادية ؟ كلا، على الإطلاق فقد أعربا عن دهشتهما لخبير أجنبي يعمل في مشروع البنك فقال لهما:

إنني لم اعد اسأل من الذي يحصل على البئر. فأنا اعرف الإجابة ولا أريد أن أسمعها. أن مائة في المائة من هذه الآبار تذهب إلى «الفتية الكبار» والأولوية الأولى لذوي السلطة والنفوذ الأكبر: القضاة، ورجال النيابة، وأعضاء البرلمان، ورؤساء الاتحادات. وإذا تبقت أية آبار، فإن السلطات المحلية تبيعها بالمزاد. ويتنافس كبار ملاك الأرض، ومن يدفع اكبر رشوة ينال البئر. [6]

لكن هل كان يجب على البنك أن يعرف ذلك مسبقا ؟ هل كل ما نريد أن نثبته هو أن النظر إلى الوراء أوضح دائما النظر إلى الأمام ؟ كلا على الإطلاق. فقد قامت دراسة أجرتها الهيئة السويدية للتنمية الدولية (S I D A) التي شاركت البنك في تمويل مشروع الآبار بفحص 270 بئرا واستنتجت انه:

ليس من المستغرب أن الآبار حفرت في أراضي الزراع الميسورين، أو أن نفس الزراع الميسورين هم رؤساء ومديرو جماعات الري. بل أن الاستغراب

كان يمكن أن يكون اشد لو أن الآبار لم تحفر في أراضيهم مع وجود هيكل السلطة الريفي الحالي، القائم أساسا بسبب التوزيع غير المتكافئ للأرض.[7]

ورغم ذلك فإن البنك سيخبر العالم بأن مشروع الآبار كان ناجحا وقد أضاف خبير البنك الدولي الذي اخبر هارتمان وبويس بأن الآبار لن تذهب سوى «للفتية الكبار» قائلا: على الورق يبدو كل شيء طيبا. ها هم الفلاحون ينتظمون يشكلون على الأكثر سوى 20 في المائة من كل ملاك الأرض في البلدان المتخلفة.[16]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفحص الأكثر دقة لتقييم المشروعات قد علمنا أن تكون على حذر حتى بشأن ذلك «النصف تقريبا» الذي يفترض أن يذهب إلى «صغار الزراع» فوصول قرض البنك الدولي أو عدم وصوله إلى فقراء الريف يعتمد جزئيا على كيفية تحديد البنك «للصغار» ففي جواتيمالا، على سبيل المثال، يمكن أن يخصص برنامج قروض مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي نصف القروض للثلاثة في المائة الأعلى من ملاك الأرض، أولئك الذين يملكون 112 فدانا أو اكثر. والنصف الآخر يذهب إلى ما يسميه البنك «صغار الزراع» أولئك الذين يملكون اقل من 112 فدانا. والواقع انه بالنسبة لشخص أمريكي يبدو أن 112 فدانا مساحة صغيرة. لكن هذه النقطة الفاصلة لا تكاد تفصل فقراء الريف في جواتيمالا حيث يملك 97 في المائة من كل الزراع اقل من 112 فدانا. ويمثل هذا الخط الموجه يمكن لمشروع البنك أن يتجاوز تماما الأغلبية الفقيرة الحقيقية في جواتيمالا-أي الزراع الذين يملكون اقل حتى من فدان واحد، وبالطبع، العديدين الذين لا يملكون أرضا على الإطلاق. كذلك يقدم حجم القروض الفرعية إشارة أخرى إلى من تستهدفهم تلك المشروعات. ففي فئة المزرعة الصغيرة سيكون الحد الأقصى هو 10000 دولار. لكن أي نوع من الضمانات يمكن للزارع الصغير حقا أو للمعدم أن يقدمه ليكون مؤهلا لقرض بالحجم الذي يوحي به الرقم ؟

وحتى حين يكون الهدف المعلن هو إفادة صغار الملاك حقا، فإن البنك يقر بأن القروض تذهب من خلال البنوك القومية للزراعة والتنمية وتدور لتنتهي إلى أيدي كبار الملاك.[17] ففي الفليبين على سبيل المثال، قدم البنك الدولي قرضين للبنوك الريفية التي كانت مملوكة جزئيا للحكومة.

ورغم أن الهدف المعلن كان مساعدة صغار الزراع، فإن صغار الزراع الذين يملكون اقل من سبعة افدنة (والذين يشكلون 73 في المائة من كل الزراع في الإقليم) تلقوا فعلا اقل من واحد في المائة من القرض المقدم. [18]

المعدمون

إذا كان البنك جادا في مهاجمته للفقر في الريف فماذا يقدم لملايين المعدمين في بلدان تحتكر الأرض فيها قلة ؟ حتى في تقديرات البنك المتحفظة ذاتها، يشكل المعدمون ما بين 40 إلى 60 في المائة من السكان في عديد من بلدان العالم الثالث. هنا يعود البنك بلا حياء إلى إحياء سياسة (القطرات المتساقطة) السيئة الصيت: إذ يقال لنا مثلا، أن ملايين الدولارات من اجل سد للري سوف تخلق المزيد من العمل الزراعي-هبة للمعدمين. لكن، وكما يتساءل هارتمان وبويس، (هل منح المعونة للأغنياء ليتمكنوا من استئجار المزيد من الفقراء بأجور الكفاف هي حقا افضل طريقة لمساعدة الفقراء)؟ [19]

لقد وضع البنك بالفعل برنامجا في بنجلاديش لإفادة القرويين المعدمين مباشرة وكانت تلك حالة استثنائية نادرة تماما. فضمن مشروع ت ر-1 في بنجلاديش يوجد بند بتعاونية للمعدمين في قرية واحدة. لكن حتى في تلك القرية الوحيدة يستبعد البرنامج ثلثي المعدمين ولا يفعل شيئا لمواجهة الأبنية التي تولد فقرهم. وقد وفر هذا البرنامج قرضا هزيلا قيمته 4 آلاف دولار وبركة لتربية الأسماك بالإضافة إلى ثلاثة افدنة من الأرض الحكومية. (وفي القرية الكثير من الأراضي الحكومية لكن الميسورين قد اغتصبوها.) ولما كان دخل العمال ما زال يضطرهم للعمل كذلك لدى ملاك القرية للبقاء فإن هذا المشروع العاطفي يعتبر علاوة اجر بالنسبة للملاك الأغنياء.

وعند زيارتنا لهذا المشروع اليتيم للمعدمين، لم نستطيع تجنب الإحساس بأنه يستخدم عن وعي أو عن غير وعي، للدعاية. فعند التوقيع في سجل زوار التعاونية لاحظنا انه قد سبقنا زوار من عديد من البلدان الأوربية ومن كندا. فهل كان الفقراء الذين صادفناهم هناك يتلقون أجرا ضئيلا مقابل خدمتهم غير الذكية لصورة البنك ؟

وينحرف البنك عن طريقه حتى لا يهز القارب حتى في حالات الفساد

الواضح لمجموعات النخبة. ففي بنجلاديش قفز السعر المحدد للطلبات لمشروع آبار البنك من 9 إلى 12 مليون دولار لمجرد تلبية الطلب بأرباح أعلى لصانع الطلمبات وهو أغنى مواطن في بنجلاديش. وطبقا لما تذكره صحيفة فار ايسترن ايكونوميك ريفيو، رفض مقر البنك الرئيسي في واشنطن محاولة من جانب بعثة البنك المقيمة لإلغاء العقد:

يبدو أن مسئولي البنك الدولي قد اخبروا بان أعلى السلطات الحكومية في دكا مرتبطة بإبرام العقد، وان إلغاء كل الخطة الآن قد يخلق مشكلات سياسية محرجة في منطقة يأمل البنك أن ينال فيها نفوذا متزايدا في سنوات قادمة. [20]

البنك بنك:

بينما قد يدفئ «إطعام الجياع» قلب رئيس البنك روبرت مكنمارا فليس في دفاتره عمود تحت عنوان «بطون مليئة» فالجياع الذين يزرعون الغذاء حتى يأكلوا افضل لا ينتجون الكثير من النقود والعملة الأجنبية. إلا عندما يزرعون ما يكفي للبيع، أي «فائضا تسويقيا». إذ لا يمكنهم تسديد الديون بفائدة. وهذا ما يقلق البنك.

فالبنك الدولي، مثل أي بنك آخر، يسعى لتقليل المخاطرة. والبنك نفسه يلاحظ أن (تقديم القروض فقط لأولئك الذين لديهم فرص استثمار كافية لإنتاج فائض تسويقي معقول ربما كان افضل طريقة لتخفيض مستوى التخلف عن السداد). [21] (ومن لديهم فرص استثمار) هو تعبير مهذب عن الزارع الأكبر. وهكذا فإن من الصعب بمكان أن تحاول أن تكون بنكا ومخلصا للعالم في نفس الوقت !

وعلاوة على المراهنة على الزارع الكبير، يقدم البنك كذلك قروضا للمحاصيل غير الغذائية وبذلك يضمن فائضا تسويقيا. وفي الحقيقة ففي حالة محاصيل مثل المطاط والقطن، سيذهب كل الإنتاج إلى السوق، فليس من المحتمل أن يأكلها المنتج. واكثر من ذلك، كما يلاحظ البنك، (فقد قلت حالات التخلف (عن سداد الديون) حين كان السداد ينسق مع تسويق المحاصيل التي تجهز مركزيا، مثل التبغ، والقطن، والكاكاو، والشاي، والبن). [22]

وفي عام 1978, وردا على مقال صحفي لمعهدنا نفى البنك انه قدم أية

قروض لمحاصيل التصدير غير الغذائية منذ عام 1973، وهو العام الذي يحدده البنك كبداية لتركيزه على الفقراء. ويمكنك تصور مدى عدم تصديقنا. ففي عام 1978 وحده يدرج التقرير السنوي للبنك 5 ,258 مليون دولار قروضا لمحاصيل مثل الشاي، والتبغ والجوت، والمطاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القروض الموجهة إلى محاصيل غذائية مثل الخضراوات، والسكر، وبندق «الكاشيو Cashews والمخصصة صراحة لترويج الصادرات-بلغت 221 مليون دولار. [23]

والماشية هي «محصول» آخر يمكن اعتباره طعاما مغذيا. وهو بالتأكيد أحد القطاعات التي تلقى التحبيذ الشديد من قروض البنك. إلا أن ما تسانده قروض البنك هو أولا المزارع التجارية التي تخدم الإقبال المتزايد على اللحوم من جانب النخبة المحلية والمستهلكين الأجانب. وفي عام 1975، أعلن البنك أن (قروض الماشية تشكل حوالي ثلث كل مشروعات القروض الزراعية واكثر من 70 في المائة من قيمتها لأمريكا اللاتينية). [24] ومنذ ذلك الحين، قلت التزامات البنك تجاه مشروعات تربية الماشية رغم أن أكبر قرض منفرد (للتنمية الزراعية والريفية) عام 1978 ذهب إلى مشروع لإنتاج الماشية في المكسيك قيمته 200 مليون دولار. [25]

وهناك مشروع ضخم لتربية الماشية يموله البنك في كينيا حاليا ويقسم فيه القروض على النحو التالي: 54 في المائة لبضع زراع تجاريين ؛ و 33 في المائة لبضع مزارع للشركات ؛ و 9 في المائة ل 42 مزرعة فردية ؛ و 4 في المائة قروضا ل 25 مزرعة جمعية تعول 1500 زارع. وتلاحظ الخبيرة الاقتصادية للبنك «أوما ليلى» انه حتى (إمكانية فرص العمل منخفضة). [26] وتقدم تبريرا كلاسيكيا لتقديم البنك كل هذه النقود لتلك القلة: (أن عائدات الضرائب الناتجة من هذه المزارع من المتوقع أن تساعد الحكومة على تقديم الخدمات الريفية إلى المناطق المحتاجة الأخرى). وهذا مثال آخر يبين كيف أن نظرية (القطرات المتساقطة) ما زالت تلقى التصديق في البنك.

وقد اصبح قصب السكر أحد الأشياء الأثيرة لدى البنك. فعند زيارتنا لإندونيسيا علمنا أن البنك يجمع قرضا (بلغ حتى ذلك الحين نحو 50 مليون دولار) لاعادة بناء معامل تكرير السكر التي بناها المستوطنون

الهولنديون. ولسوء الحظ، لا يريد الزراع المحليون زراعة القصب وذلك لأسباب منها قولهم أن باستطاعتهم كسب الضعف بزراعة الأرز. وطبقا لصحيفة وول ستريت جورنال، فإن مسئولي معمل التكرير «يجبرون الزراع التعساء على زراعة القصب تحت تهديد البنادق».[27]

وبالمثل قرر البنك أن ما يحتاجه المستوطنون الجدد في واي ابونج، بسومطرا (إندونيسيا) هو أشجار المطاط.[28] لكن الزراع قاوموا فما هي أسبابهم ؟

(سأكسب المزيد من النقود بزراعة الأرز).

(لم اعمل في المطاط مطلقا ولا افهمه).

(أريد أن أزرع الغذاء، لا شيئا لا أستطيع أن آكله).

(أن سعر المطاط يتذبذب بشدة).

(لا يوجد مصنع قريب وهكذا ستكون تكاليف النقل عالية جدا).

(إذا قضيت الوقت كل يوم في بزل المطاط، فلن يكون لدي وقت للمحاصيل الأخرى).

وكمحصول إضافي بجانب الأرز يفضل الزراع والمسئولون جوز الهند على المطاط. فجوز الهند مطلوب للطهو، والقشرة تصبح وقودا، والسعف يستخدم في الأسقف وعمل الحوائط. ولحم جوز الهند ولبنه غذاء. وإذا نقصت النقود فالسوق محلية ولا تتطلب نقلا مكلفا.

لكن المطاط هو الذي فاز. وقيل لنا أن أحد الأسباب كان ببساطة أن خبير البنك الدولي في الموقع كان أخصائيا في المطاط وليس في جوز الهند. والآن يرفض الزراع التخلي عن أراضيهم لمشروع المطاط. وفي الحساب الأخير لم يزرع سوى ١١ في المائة من منطقة المطاط. وكما لاحظ أحد التقارير السرية للبنك عن المشروع، فإن مثل هذه المشكلات تنشأ (حين تتجاهل استراتيجية التنمية الاقتصاد الأساسي للمستوطنين أنفسهم).[29]

وعلاوة على التركيز على كبار ملاك الأراضي وأصحاب المزارع الكبيرة وعلى المحاصيل غير الغذائية فالطريقة الأخرى لضمان إلا يؤكل الفائض التسويقي هي إرسال «مشرفين» ليتأكدوا من عدم حدوث ذلك. ومرة أخرى نورد كلمات البنك ذاتها: «الغرض من الإشراف هو مساعدة الزراع، لكن

كذلك منع سوء استخدام أموال القرض في تمويل الاستهلاك وضمان السداد.. . لكن الإشراف لا يمكن أن يمنع تماما زيادات الاستهلاك اثر تلقي القروض حتى حين يقدم القرض عينا (خط التشديد لنا) [30] وهكذا حتى البنك الدولي لا يمكنه دائما منع الناس من أكل ما يزرعونه !

أننا لا نقول أن الصادرات الزراعية سيئة بالضرورة. لكنها تتجه إلى تدعيم الآليات التي تسبب الجوع. ولقياس تأثير زراعة التصدير على المرء أن يسأل: من يسيطر على العائد من مكاسب التصدير تلك ؟ وهل تمثل قرارات التركيز على الصادرات اختيارا للسكان الريفيين أنفسهم الذين حققوا بالفعل الأمن الغذائي الأساسي والذين يمكنهم التعامل مع تقلبات سوق التصدير ؟ وكيف يؤدي صبغ الزراع الصغار الذين يطعمون أنفسهم بصبغة المنتجين التجاريين إلى اخذ مصالح العديدين المحرومين من الأرض في الاعتبار؟ مع عمل حساب العجز الراهن للفقراء الذين يقول البنك الدولي انه (يستهدفهم)، أيكون من الواقعي الاعتقاد أن باستطاعتهم حقا المشاركة في تلك الاختيارات ؟ لا يمكن أن يحدث ذلك دون تعبئة وتنظيم مسبقين من جانب السكان الريفيين-وهو تطور تقف ضده مباشرة المشروعات من طراز مشروعات البنك الدولي كما رأينا في الأمثلة السابقة.

الزراعة.. . مجرد ربع الفطيرة

في كل مناقشتنا للتنمية الزراعية نخشى أن نتركك بانطباع زائف. فنظرا إلى أن خطباء البنك الدولي يسهبون في الحديث عن مساعدة الجياع، قد ينسى المرء إن ثلاثة أرباع قروضه تذهب ليس إلى الزراعة بل إلى التنمية التجارية-القوى الكهربائية والسكك الحديدية، والطرق، والفنادق، والموانئ، والاتصالات عن بعد، والتعدين، ومنشئات التصنيع. وهذه الاستثمارات-ومعظمها يدعم توجه الاقتصاد إلى التصدير-هي بالضبط ما تحتاجه مجموعات النخبة المحلية والشركات الأجنبية لجعل استثماراتها مربحة ومما يسعدهم، بالطبع، أن يوقع البنك الدولي قائمة الحساب. كذلك تساعد قروض البنك تلك، الشركات في البلدان الصناعية عن طريق تحويل صادرات سلعها الرأسمالية إلى العالم الثالث. فحتى حين تزعم هذه المشروعات الضخمة أنها جزء من التنمية الريفية، فإن من يسيطرون بالفعل

على الأصول الإنتاجية هم الذين يربحون منها.

كل هذا لا يعني القول أن البنك يجب أن يقدم قروضا اكبر للزراعة بل يهدف إلى إبراز جانب آخر من تناقض واقع ممارسة البنك مع عباراته الطنانة عن (الاحتياجات الأساسية). والأمر الذي اضطررنا إلى استنتاجه هو انه حيث أن استراتيجية البنك للتنمية تعوق الإنتاج فإن تشجيع البنك على (أن يكون في مستوى) خطابته هو أمر خطير. فالمطلوب هو الإقلال من تدخل البنك الدولي، لا زيادته.

إغداق النقود

نسمع باستمرار خلال أبحاثنا أن البنك «مغدق نقود». فماذا يعني ذلك؟.

أولا ضمن قروض البنك المستهدفة تحدد حصص لكل بلد، ويحكم على مسئولي المشروعات حسب صلاحية المشروعات التي يجدونها لإنفاق تلك الحصص.

والشكوى التي يرددها هؤلاء المسئولون عادة هي عدم وجود ما يكفي من المشروعات الجيدة. وبالطبع فإن التركيز على إيجاد منافذ لإنفاق مبالغ طائلة من النقود لا يؤدي بالدقة إلى إمعان مسئولي البنك في العواقب الاجتماعية لمشروعاتهم. وقد اخبرنا أحد مستشاري البنك الذي عمل في كل إدارة من إداراته (أي شخص يتوقف ليطرح أسئلة يعتبر معوقا-أي لا يتمتع بروح الفريق). (وهناك تقارير متكررة عن اندفاع البنك بسرعة تصل إلى حد إغفال جوانب تكنيكية وتجهيزية حاسمة إلى أن يصبح الوقت متأخرا لإصلاحها.)

هذا (الإفراط في وباء الأرصدة)، كما يسميه العاملون في المجال، يبدأ في تنفيذ مشروعات ضخمة غير ناضجة حيث يمكن أن تكون المشروعات الأقل حجما والأبطأ تولدا أقل ضررا على الأقل. وعلاوة على ذلك، فانه يعمل على استمرار الفساد البالغ في الحكومة. وتقرر صحيفة وول ستريت جورنال انه في إندونيسيا (يقدر بصورة موثوقة) أن من 10 الى15 في المائة من إجمالي تكاليف المشروعات التي يمولها البنك (والتي تبلغ الآن ما يفوق 500 مليون دولار سنويا) يتبدد من خلال «التسرب». [31]

يمكن للبنك كذلك بوصفه اكبر مقرض منفرد في معظم البلدان، أن

ينسف جهود الوكالات الرسمية والتطوعية الأصغر، التي تحاول تطويق الفساد والهياكل الاستغلالية بوضع شروط محكمة على المعونات. فلماذا تهتم الحكومة بتلك الوكالات إذا كان البنك مستعدا لإقراض مبالغ ضخمة دون ربطها بضوابط فعالة ؟ ففي بنجلاديش علمنا أن إحدى وكالات المعونة ظلت تجتهد طوال أربع سنوات لجمع 4,5 مليون دولار لتمويل معهد الأبحاث الزراعية وفي آخر دقيقة جاء البنك الدولي واغرق المشروع بعشرة ملايين دولار إضافية (لتدعيم) المعهد. وأصيب مسئولو وكالة المعونة بالرعب فقد خشوا أن يكون هذا النوع من النقود المفاجئة سيئا بالنسبة للمعهد. وكانت وجهة نظرهم هي انهم لو كانوا يحتاجون إلى المزيد من النقود، لدبروها بأنفسهم. وهكذا فإن البنك، كما اخبرنا الكثيرون، يميل إلى أن يكون «مانحا متهورا».

وفي تنزانيا، ذهب الجزء الأكبر من أموال البنك الدولي لمشروع إنشاء حدائق في المدن إلى مقاول خارجي لبناء وحدة تخزين. وقد اخبرنا باحث اجتماعي قريب الصلة بالمشروع انه تكلف لكل قدم مربع أربعة أضعاف ما تكلفه بناء مماثل أقامه المشاركون أنفسهم في مشروع مشابه قريب. كذلك اخبرنا الباحث الاجتماعي بأن البنك قد خصص للمشروع في ذلك العام ضعف كمية النقود اللازمة. وأكد أن (الإفراط يؤدي إلى التبديد وعدم الفاعلية).

أن البنك يغدق النقود، نعم لكنه لا يمنحها. فالقروض لا بد أن تسدد-وبالعملة الأجنبية التي يجري كسبها كما رأينا من خلال جهد السكان الريفيين الذين ينتجون للتصدير. وفي احسن الأحوال، يقوم البنك من خلال وكالة التنمية الدولية I D A التابعة له، بتخفيض معدل الفائدة، إذ يتقاضى مجرد 0,75 في المائة من الفائدة السنوية ويسمح بالسداد خلال 40 إلى 50 سنة. إلا أن اغلب هذه القروض لا يستخدم سوى في توفير السيولة النقدية التي تسمح بدفع أقساط البنك العادية السابقة.

كذلك يجب ألا نغفل أن مشروعات البنك تتطلب دائما أن تسهم الحكومة المحلية (بمبالغ مقابلة) تبلغ من 20 إلى 60 في المائة من تكاليف المشروعات. هكذا يجري تقييد الموارد المالية النادرة والموارد البشرية، أيضا-في مشروعات البنك.

أن تسديد الديون المتزايدة يضع البلد تحت ضغط اكبر لتوجيه كل مجالات الاقتصاد نحو التصدير ويدفع «فخ الديون» البلاد بعيدا عن بناء أساس للاعتماد على النفس وهو الأساس الوحيد لنظام اقتصادي عالمي جديد.

تمويل الصادرات

خصص البنك الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية لتنشيط وتمويل صادرات السلع الرأسمالية من بلدان مثل الولايات المتحدة وفي منتصف عام 1978 قدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة انه مقابل كل دولار دفعته واشنطن للبنك تم إنفاق دولارين في اقتصاد الولايات المتحدة-مما قد يقود البعض إلى التساؤل: من يعين من ؟ [32] وهذا يقود حتما إلى تعريف (للتنمية) إنها أشياء تكلف مبالغ ضخمة من النقود ولا بد أن تستورد-مبان، وفنيين أجانب بأجور مرتفعة والسيارات التي يحتاجونها، وسدود، وطرق، ومعامل، ومعدات سمعية-بصرية، وما إلى ذلك. وهكذا فليس من غير المعتاد أن يذهب ما لا يقل عن 50 في المائة من مشروع تغذية للبنك في إندونيسيا إلى الطوب والأسمنت والمعدات الترفيه من اجل المباني الترفيه كما اخبرنا أحد الفنيين الأمريكيين العاملين في الأمم المتحدة بإندونيسيا. وحتى تحت يافطة الزراعة والتنمية الريفية تذهب قروض البنك الدولي في أغلبيتها الساحقة إلى بناء البنية التحتية-من الطرق إلى السدود-التي تثري المقاولين المحليين والأجانب ومستشاريهم. ولا تمس هذه المشروعات القبضة الاقتصادية الخانقة للنخبة التي تمنع التقدم الزراعي الحقيقي وتسبب الفقر الريفي، بل إنها في الواقع تدعم هذه النخبة.

وبالنظر إلى بعض وثائق التخطيط السرية للبنك، وجدنا أسعارا متضخمة بصورة مفزعة للسلع التي يجب أن تستورد من اجل المشروعات ففي مشروع للخدمات الزراعية المحلية في تايلاند عام 1977، تشكل المعدات السمعية البصرية المعقدة وغيرها من المعدات الإلكترونية المستوردة في اغلبها، ما يفوق 000, 1000 دولار من إجمالي الميزانية. وبالطبع يبدو ذلك أشبه ببرنامج في هارفارد للخريجين في وسائل الإعلام، منه بمشروع للتنمية الريفية في آسيا !

وها هي بعض «صفقات» البنك التي يجب الحصول عليها للمشروع عن طريق «المناقصات الدولية:< 420 حاسبة يد بسعر 50 دولارا للواحدة ؛ و 30 حاسبة مكتب بسعر 160 دولارا للواحدة ؛ و 30 آلة عرض سينمائية مقاس 16 ملم بسعر 1200 دولار للواحدة ؛ واثنا عشر جهاز تليفزيون ملون مقاس 21 بوصة بسعر1050 دولارا للواحد ؛ وهكذا وهكذا.

البنك الدولي والشركات الزراعية

في بعض الأحيان تفيد مشروعات البنك الدولي الشركات الخاصة بطريقة اقرب إلى الطابع المباشر بكثير من مجرد خلق الطلب على المبيدات الحشرية والأسمدة، والجرارات وآلات تمهيد الطرق، وحاسبات المكتب وما إلى ذلك. إذ أن جزءا من البنك الدولي منذ عام 1964، هو هيئة التمويل الدولية (IFC)، قد انشيء ليقوم بدور العامل المساعد الذي يجمع بين رأس المال الخاص الأجنبي والمحلي وبين فرص الاستثمار، ويسهل الاستثمار بأرصدته الخاصة. (34) وتقدم هيئة التمويل الدولية القروض للفنادق وغيرها من المشروعات المدرة للربح، بالإضافة إلى الشركات الزراعية.

هل تتذكر عمليات تصدير الخضراوات التي قامت بها باد سنغال Bud Senegal من الساحل الأفريقي ؟ لقد ساعدت هيئة التمويل الدولية «باد» على البدء بالمشروع. وفي الحقيقة، قدمت هيئة التمويل الدولية ثلاثة قروض إلى باد سنغال. وقدمت قروضا أخرى إلى مجهزي الغذاء والمزارع الكبرى لمحاصيل التصدير، في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في اغلب الأحيان.

علاوة على ذلك، فإن وكالة التنمية الدولية (I D A) وهي جناح القروض الميسرة في البنك الدولي، التي يفترض أن تكون مخصصة للحكومات «المعسرة» يبدو أنها وجدت بعض الشركات المعسرة. وعلى سبيل المثال، فإن قرضا قدم عام 1978، لتحسين مزارع زيت النخيل التجارية في زائير«سوف يفيد» طبقا للبنك، «ثلاث شركات»-فرعا للشركة العملاقة يونيليفر (المعروفة في الولايات المتحدة باسم ليفربروز Lever Poros (، وفرعين للشركة البلجيكية المساهمة كومباني جنرال 35. Compagnie Generale

وسوف تستفيد هذه الشركات بالتأكيد على نقيض مستخدميهم الزائيريين. إذ أن عمال المزارع (نظريا يخلق المشروع 3500 فرصة عمل)

سيربحون خو 200 دولار في السنة، وهذا يعني 4 دولارات في الأسبوع، وهو رقم منخفض حتى بالنسبة لعمل المزارع في العالم الثالث. ورغم ذلك فإن صافي الدخل السنوي للشركات المشتركة من المتوقع أن يصبح 3 ملايين دولار عند استحقاق الدين عام 1987, [36]

وعند مناقشة المخاوف من أن تنخفض ربحية المشروع إذا عجز عن ضمان قوة العمل يشير تقرير البنك السري ذو الغلاف الرمادي عن المشروع، إلى أن الإسكان الأفضل والخدمات الاجتماعية للعمال ستقدم «لتقليل خطر نقص القوى العاملة». هكذا بينما يتحدث البنك الدولي علنا عن دوافعه الإنسانية، يبدو أن الحياة الأفضل للفقراء تصبح هدفا حين تخدم المصالح الاقتصادية للمنتفعين الحقيقيين، وهم في هذه الحالة الشركات المتعددة الجنسية.

وأخيرا قد يبدو عند هذه النقطة شيئا لا مبرر له أن نشير إلى أن المشروع يتجاهل تماما احتياجات المزارع العائلية التقليدية الصغيرة في زائير التي يتراوح عددها ما بين الثلاثة أو أربعة ملايين. فقد اختير تحسين مزارع زيت النخيل التجارية بدلا منها لأنه كما يقول البنك (يقدم افضل إمكانية لزيادات إنتاجية مستقبلية بأقل التكاليف). [37] النمو.. ربما، لكن التنمية.. . لا.

أكثر من مجرد بنك

البنك الدولي ليس مجرد مقدم لقروض التنمية. فعلى مدى السنوات الماضية اصبح قوة رئيسية تشكل السياسات الاقتصادية لعديد من البلدان. وبعبارة البنك ذاته:

أن مقترضي وكالة التنمية الدولية (I D A) وهي جزء من مجموعة (البنك الدولي)، بوجه خاص، ليس من المحتمل أن يحصلوا من أي مصدر آخر على تمويل بشروط مرضية مثل شروط الوكالة ومن ثم فليس من المحتمل أن يتجاهلوا نوع النصيحة الذي يمكن أن توجهها بعثات وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك والتي تتضمن دراساتها الدورية عن اقتصادياتهم تقييمات لصحة سياساتهم الاقتصادية. [38]

وقد بدأ البنك في تشكيل بعثات دائمة في البلدان المتخلفة، غالبا ما

يضعها مباشرة داخل وزارات التخطيط القومي والبنوك المركزية. وفي عدد متزايد من البلدان يجمع البنك ويرأس كونسورتيوم من المقرضين الرئيسيين الثنائيين والمتعددي الأطراف للتنسيق بين مساهمات وسياسات المانحين. وفي عديد من البلدان مثل بنجلاديش يدبر البنك بهدوء ويقود الأرصدة للمستشارين في الوزارات الرئيسية في الحكومة والورقة الرابحة للبنك هي انه يحدد التقييم الدولي للحكومة من حيث الائتمان.

وباختصار، يتزايد الحديث عن البنك باعتباره السلطة في كثير من بلدان العالم الثالث التي زرناها.

ويعطي مقال لصحيفة الجارديان نشر عام 1975 لمحة عن استخدام هذه السلطة في بلد مثل بنجلاديش:

أن تخفيض قيمة العملة ليس سوى اكثر الإجراءات وضوحا في برنامج البنك الدولي، وهو إجراء يجب أن تصاحبه لكي يكون ناجحا تغييرات مالية وتغييرات أخرى تعيد الاستقرار النقدي. ويعد خلق (مناخ مناسب للاستثمار) جزءا لا يتجزأ من البرنامج.. . ورغم اللغة العلاجية المحايدة.. . فإن برنامج إقرار الاستقرار ليس مجرد ممارسة تكنيكية في الإدارة النقدية. إنه يعادل فرض دخول حقيقية أدنى أساسا على الطبقات العاملة من سكان المدن وغيرها. [39]

لا يجب أن يدهشنا إذن أن القروض تذهب بصورة متزايدة إلى اكثر نظم العالم قمعية تلك التي ترحب بفرض إجراءات يمليها البنك تعاقب أبناء الشعب العاملين بفرض أسعار أعلى وضوابط على الأجور. وهكذا فإن أربع دول شهدت انقلابات عسكرية أو قوانين طوارئ منذ بداية السبعينات-هي الأرجنتين، وتشيلي، والفليبين، وأوروجواي-قد نالت زيادة بلغت سبعة أضعاف من قروض البنك الدولي حتى عام 1979. بينما لم تزد القروض للمقترضين الآخرين سوى ثلاثة أضعاف. [40]

البنك الدولي، والولايات المتحدة وحملة حقوق الإنسان

هنأ الكثيرون حكومة الولايات المتحدة على محاولتها تغيير اتجاه قروض البنك التي تذهب بصورة متزايدة إلى أشد النظم قمعية. ومنذ تعديل هاركين Harkin بصدد «حقوق الإنسان» الذي اجري على قانون المؤسسات

المالية الدولية عام 1977، يطلب من ممثلي الولايات المتحدة في المصارف الدولية أن يعارضوا القروض للحكومات التي تنخرط في (نسق متصل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا). ورغم ذلك تعفى من هذا القانون، القروض للمشروعات التي تستهدف احتياجات إنسانية أساسية.

ويبني أولئك الذين يهنئون الولايات المتحدة على التزامها بتعديل هاركين تأييدهم على حقيقة انه خلال العام الأول لسريان القانون امتنع ممثلو الولايات المتحدة عن التصويت في 17 اقتراعا وصوتوا (بلا) مرتين فقط بصدد قروض البنك الدولي إلى 12 بلدا معرفة رسميا بأنها (منتهكة لحقوق الإنسان) خلال تلك الفترة. (وفي وكالات الإقراض الدولية الأخرى صوت ممثلو الولايات المتحدة «بلا» 7 مرات وامتنعوا عن التصويت 4 مرات.) [41]

ومع ذلك فقد تمت الموافقة على معظم هذه القروض «فالامتناع» ليس معارضة شديدة الفعالية. لكن عدم جدوى هذا السجل في إثبات أن الإدارة الأمريكية جادة في إجبار البنك على وقف مساندة النظم القمعية ينكشف في حقيقة واحدة: أنه خلال العام الأول بعد تعديل هاركين (السنة المالية 1978)، ذهب ربع كل القروض الجديدة للبنك الدولي (بما في ذلك وكالة التنمية الدولية IDA) إلى أربعة بلدان فقط، معروفة جيدا بإنكار الحقوق الاقتصادية والسياسية لشعوبها-البرازيل، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، والفليبين. [42]

كيف يمكن لهذا السجل من القروض أن يحدث بينما الإدارة تزعم إنها تلتزم بتوجيهات مبدأ هاركين ؟ أولا، يفقد تعديل هاركين الكثير من معناه حين يدرك المرء أن الإدارة يمكن أن تقرر من هي البلاد التي تعد «منتهكة انتهكا صارخا» وما هي حقوق الإنسان (المتعارف عليها دوليا)، مثلما تقرر أية قروض تستهدف (الاحتياجات الإنسانية) الأساسية فتستثنيها بناء على ذلك. وواضح أن هناك مجالا واسعا للإدارة لتأييد القروض لأية حكومة تريد. وكما يبين جيمس موريل من مركز السياسة الدولية، [43] فإن بإمكان الإدارة دائما أن تمتنع عن استخدام اللغة المضبوطة في التشريع وبدلا من ذلك تقرر ببساطة أن (لدى بلد ما مشكلات خطيرة في حقوق الإنسان). وبهذه الطريقة يمكن للإدارة أن تبدو حساسة تجاه الموضوع لكنها تتجنب

الالتجاء إلى تعديل هاركين.

ثانيا أن تشريع «حقوق الإنسان» ذاك يسمح لسوء الحظ بتضييق معيار الحكم على من يعد منتهكا ومن يعد غير منتهك لحقوق الإنسان، بحيث يصبح هذا المعيار هو عدد السجناء السياسيين الذين يقبض عليهم أو يطلق سراحهم في نفس الأسبوع. وهكذا فعندما تقوم الحكومات التي تطبق الأحكام العرفية مثل حكومات الفليبين، والأرجنتين، وتشيلي، وكوريا الجنوبية بإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين يقال أن وضع حقوق الإنسان فيها قد تحسن، وينسب ويمتدح الفضل إلى الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة من خلال شروط مثل تعديل هاركين لحقوق الإنسان. ولكن إلا نرى أن المقياس الحقيقي الوحيد الذي له معنى دائم لتطبيق حقوق الإنسان، قد أسدل عليه ستار من الغموض ؟ ذلك المقياس هو: هل تنكر السياسات الاقتصادية لحكومة ما «الحق الإنساني» للأغلبية في البقاء أم لا ؟.

وأخيرا فإن هناك على الأقل افتراضين زائفين وراء جهود من قبيل تعديل هاركين من حيث هي وسائل لمساعدة الفقراء في الخارج. إذ أن التعديل يفرض أن مشروعات البنك الدولي التي تزعم أنها تخدم (الاحتياجات الإنسانية الأساسية) يمكنها فعلا أن تدعم مصالح الأغلبية الفقيرة بدلا من تقوية الآليات التي تجعل من الفقراء فقراء. وعلى طول هذه الفصول عن المعونة كنا نطرح تساؤلات حول هذا الافتراض.

كذلك تفترض الجهود من قبيل تعديل هاركين أن حكومة الولايات المتحدة يمكن وسوف تصبح «باحثا اجتماعيا» كونيا تضغط على (الحكومات المنحرفة) لكي (تصبح مستقيمة). إلا أن الحقيقة هي أن كل إدارة وإدارة كارتر ليست استثناء-ستتجاهل حتى أقسى الانتهاكات لحقوق الإنسان الأولية حينما تسعى إلى إبقاء حكومة في السلطة تخدم احتياجات ومطالب شركات الولايات المتحدة والمصالح العسكرية بها. وسوف تمضي إلى مدى بعيد للإبقاء على اقتصاد تسيطر عليه النخبة ولا يمثل تناقضا يهدد تركيز السلطة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة ذاتها.

وزائير موبوتو هي مجرد مثال واحد.[44] فقد تم تنصيب الرئيس موبوتو في السلطة بتواطؤ من الغرب عام 1965، في أعقاب اغتيال الرئيس الشعبي

باتريس لومومبا بتحريض من بلجيكا. وقد أبقى زائير (الكونغو سابقا) مفتوحة على مصراعيها أمام استغلال الشركات متعددة الجنسية للثروة المعدنية. وعلى سبيل المثال، فإن 45 في المائة بالكامل من الكوبالت المستخدم في الولايات المتحدة مأخوذ من زائير. (45)

ورغم ثروة زائير المعدنية الهائلة، فإن سياسات استثمار موبوتو النخبوية، والفاسدة والموالية للأجانب قد ولدت الفقر الواسع الانتشار وقرينه الحتمي- القمع الوحشي-بالنسبة ل 20 مليونا من الفلاحين. فقد خرج مئات الآلاف من فقراء الريف يلتمسون ملاذا في البلدان المجاورة. وفي يناير عام 1978، ذبح ما بين 700 إلى 1000 قروي-بين رجل، وامرأة وطفل-في مقاطعة باندوندو. (46) ورغم ذلك أعلن البيت الأبيض بعدها بشهرين فقط أن نظام موبوتو هو (حكم معتدل). (47) وسارع الرئيس كارتر بإرسال الطائرات الحربية للولايات المتحدة لنقل القوات البلجيكية والفرنسية لسحق تمرد ضد موبوتو. وفي نفس الوقت تقريبا وافق البنك الدولي، بتأييد الولايات المتحدة، على قرض آخر للبنك الدولي، هذه المرة لمزارع زيت النخيل التي ناقشناها. وقد جاءت قروض البنك الدولي وغيره من القروض الدولية بغزارة وصلت إلى حد انه مع حلول 1977 تضافرت خدمة تلك الديون مع انهيار أسعار النحاس لتجعل البلاد مفلسة عمليا. (48)

ولكن الولايات المتحدة لا تتحرك أخيرا لقطع المعونة إلا حين تبعث السياسات الوحشية لحكومة ما المخاوف لدى الحكومة الأمريكية بأن تغييرا ثوريا سيجلب حكومة لا تعود ترحب بخدمة الشركات والمصالح العسكرية للولايات المتحدة. وهذه على سبيل المثال هي حالة سياسة إدارة كارتر تجاه دكتاتورية اناستاسيو سوموزا في نيكاراجوا، والي سنناقشها فيما بعد.

لا خضوع للمحاسبة

ليس البنك بأي معنى من المعاني، مؤسسة ديمقراطية أو حتى واسعة التمثيل. فهولا يخضع للمحاسبة من أي جهة سوى نفسه.

ومن السذاجة أن نتوقع من مؤسسة قوية كهذه أن تكون قادرة على رقابة فعالة على نفسها، أو راغبة في ذلك.

أن وثائق البنك سرية. ولا يخضع البنك حتى لدراسة علماء الاجتماع ؛

فليس هناك سوى حوالي عشر مقالات وكتب تحلل هذه المؤسسة القوية. ولن يقبل أي عضو في طاقمه الشهادة أمام أية جلسات للكونجرس أو البرلمان. ومؤخرا فقط بدأ البنك يدرس إجراءات التقييم (سرية، بالطبع) لكل المشروعات التي يمولها. والذين اطلعوا على بعض تقارير إدارة تقييم عمليات البنك يخبروننا بأنها قد «صححت» بنسبة ضخمة عند تلخيصها للنشر العام.

وأحيانا يكلف مستشارون خارجيون بعمليات التقييم ؛ لكن ما هي درجة استقلالهم، إذا كان من المحتمل أن يأتيهم عقد البحث التالي من البنك نفسه ؟ أحد هذه التقييمات الرئيسية التي سمعنا بها كان نقديا. وقد حجب وأمر الكاتب بالقيام «بإعادة صياغته». ويقال لنا أن التقارير العامة لا بد أن تكون متفائلة حتى تكسب التأييد في الكونجرس وفي برلمانات البلدان المانحة للمعونة.

وبينما كنا في بنجلاديش علمنا من مصادر أجنبية مطلعة أن بعثة قد طارت حديثا من واشنطن وأعلنت أن برنامج ت ر-1 الذي ناقشناه ناجح (لأنه يقوم على أسس قوية) ويجب التوسع فيه. لكن قبلها بيوم واحد اطلعنا مسئول بحكومة بنجلاديش على مذكرة داخلية للبنك تدرس كل جانب من جوانب تنفيذ المشروع وتستنتج أن النظام التعاوني يعمل (بإفراط لصالح الزراع الأكثر ثراء).

بالإضافة إلى ذلك، يطمح العديدون من مفاوضي الحكومة المحلية حول قروض البنك عادة في الحصول على منصب في البنك في واشنطن. فهل سيناقشون مشروعا للبنك ؟ وكما اخبرونا في سري لانكا وهي بلدينال الآن قروضا ضخمة من البنك لمشروع سد للري، فإن مجموعات النخبة الحكومية في العاصمة تتطلع بالفعل إلى «احتساء كأس ويسكي، مع كل الخبراء الأجانب الذين يأتون بمثل هذه المشروعات. أنها باختصار، حلقة مغلقة إلى حد بعيد.

ولما كان البنك لا يخضع للمحاسبة فإن له الحرية في ادعاء أية مزاعم ضخمة يشاء حول عدد الناس الذين يستفيدون من مشروعاته.

فالمستر مكنارا، على سبيل المثال، يريدنا أن نصدق أن برنامج البنك للتنمية الزراعية والريفية» سيبلغ «60 مليونا في (مجموعة الفقر المستهدفة)

بالإقراض خلال 1975- 1979. وها أنت ترى أن البنك يروق له حساب عدد المنتفعين بإجمالي عدد الناس الذين يعيشون في المنطقة التي يتنفذ فيها مشروع للبنك. وهذا يعادل القول بأن سدا في بالوبا، بكاليفورنيا، يفيد سكان كاليفورنيا البالغ عددهم 20 مليونا-وكذلك الملايين الأربعة من الذين يعيشون تحت حد الفقر. وعلى ذلك فمن المرجح أن يبلغ حساب البنك للعدد الإجمالي لمنتفعيه في وقت قريب رقما اكبر من إجمالي عدد الفقراء في العالم.

ورغم أن البنك لا يقبل المحاسبة بطريقة صارخة، فلا يعني هذا عدم إمكان تحديد المسئولية. فالمملكة المتحدة تملك 9 في المائة من الأصوات [49] وقد ساهم دافعو الضرائب البريطانيون مباشرة بنسبة 12 في المائة من أرصدة قسم «القروض الميسرة» في البنك-وهي وكالة التنمية الدولية. علاوة على ذلك، فرغم أن الفرع التجاري البحت للبنك لا يحصل على رأسماله من المساهمات الحكومية بل من خلال بيع السندات (التي يملك الكثير منها بلا شك الجامعات وصناديق المعاشات والكنائس)، فإن دعم الحكومات لهذه السندات هو عامل هام في جعلها جذابة للمستثمرين الأفراد.

وكلما عرفنا اكثر عن البنك الدولي زادت دهشتنا من أن البنك كان ناجحا بهذه الدرجة في إقناع العديدين بأنه يدعم مصالح الفقراء والجوعى. ولما كنا نحن باعتبارنا مواطنين، مرتبطين مباشرة بالبنك الدولي من خلال حكوماتنا، فإننا نحن الذين يجب أن نتولى مسئولية كشف التأثير الحقيقي لبرامج البنك الدولي وإنهائها. يجب أن نوضح أن البنك الدولي ما زال بنكا وان اهتمامه منصب على استقرار الاقتصاديات الحالية التي تسيطر عليها النخبة ؛ ولن يكون عملاؤه أبدا هم جياع العالم. وفي الحقيقة، فعن طريق تقوية أعداء الجياع، تساهم برامج البنك الدولي في زيادة حرمان الفقراء الذين تزعم أنها تساعدهم.

... . ربما اكثر من أية مؤسسة أخرى في العالم يساعد (البنك الدولي) أعدادا كبيرة من الناس على الخروج من الفقر المدقع إلى حياة اكثر ملاءمة.

روبرت س. مكنمارا رئيس البنك الدولي النيويورك تايمز

20 أبريل 1978

... . بدأ ملء (الخزان) حسب الخطة ومضى في البداية حسب الخطة فيما عدا انه خلال فترة قصيرة، كان لا بد من إبطاء ارتفاع منسوب الخزان للسماح لعدد من ال 80 ألف شخص الذين كانوا بطيئين في الخروج من منطقة الخزان، بالإفلات من المياه المتصاعدة.

من تقرير البنك الدولي عن مشروع سد تربيلا (باكستان)

يوليو-أغسطس 1975 ورد في كتاب سوزان جورج «كيف يموت النصف الآخر».

أن التنمية الريفية شيء حديث ؛ عمره لا يتجاوز بضعة أعوام.

الرئيس التنفيذي لبعثة البنك الدولي، بنجلاديش.

ما ليس معروفا بصورة عامة وما أود التركيز عليه هو أن مرتبات طاقم البنك لا يدفعها سواء بكاملها أو في جزء منها دافعو الضرائب بالولايات المتحدة بل البلدان النامية التي تخدمها.

روبرت س. مكنمارا.

رئيس البنك الدولي نيويورك تايمز، 2 أبريل 1978.

29 قيمة المعونة الغذائية

السوق الأوربية المشتركة والمعونة الغذائية:

بدأ برنامج السوق الأوربية المشتركة للمعونة الغذائية عام 1967. وبحلول عام 1978 اصبح اكبر مانح للمعونة الغذائية في العالم، يسهم بنسبة 30 في المائة من كل الحبوب، و 50 في المائة من مسحوق اللبن المنزوع القشدة (S M P)، و95 في المائة من الزبد بتكاليف تبلغ 490 مليون جنيه سنويا. والآن ترسل السوق الأوربية المشتركة إلى ما وراء البحار سنويا 150 ألف طن من مسحوق اللبن المنزوع القشدة و45 ألف طن من الزبد. [1]

وقد أوضحت السوق الأوربية المشتركة للأوربيين في محاولة لتمرير برنامجها للمعونة الغذائية، انهم هم اكبر المستفيدين: وذكرت السوق المشتركة بوضوح أن شحنات المعونة الغذائية (لا يجب اعتبارها مجرد عمل من أعمال البر). وأكدت السوق المشتركة أن نفقات المعونة الغذائية يجب موازنتها مقابل نفقات (الإجراءات البديلة للتعامل المرضي مع الكميات التي لا يمكن بيعها)، [2] مشيرة بذلك، كما سنرى، إلى استخدامها لعلف الماشية. وقد صرح المستر لاردينوا Lardinois، مفوض الزراعة السابق للسوق الأوربية المشتركة بأن (افضل طريقة للتخلص

من فوائض مسحوق اللبن المنزوع القشدة هي استخدامها بكثافة في المعونة الغذائية). [3]

تقدم المعونة الغذائية، إذن للسوق الأوربية المشتركة وسيلة للتخلص من السلع الفائضة-صداعها المزمن. والإنتاج الزراعي الزائد هو نتيجة للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) للسوق المشتركة التي تستهلك نحو 70٪ من مجمل إنفاقها على دعم الأسعار والبرامج المتصلة به لحماية دخل الزراع الأوربيين. وتحسب السياسة الزراعية المشتركة الأسعار المضمونة للمنتجات الزراعية بحيث تجعل حتى مكاسب الزراع الصغار نسبيا في مستوى يمكن مقارنته بالدخول الصناعية. والأسعار مرتفعة-إذ تكون عادة ضعفي أو ثلاثة أضعاف سعر السوق العالمية. وهذه المدفوعات تعد حوافز للزراع ليتحولوا إلى طرق اكثر تركيزا من اجل زيادة إنتاجهم-خصوصا من منتجات الماشية فأسعارها هي الأفضل. والنتيجة هي الإنتاج الزائد-المزمن أحيانا-لعديد من المنتجات الزراعية الأساسية.

والصداع الأكبر للسوق الأوربية المشتركة هو قطاع منتجات الألبان. ففي الوقت الراهن ينتج ما يفيض عن الاحتياجات من اللبن بمعدل لتر واحد بين كل ستة لترات وفي عام واحد يفوق وزن اللبن الفائض المنتج الوزن الإجمالي لكل سكان السوق الأوربية المشتركة-كل السكان البالغ عددهم 260 مليونا !

ولكي تحقق الأبقار هذا الإنتاج الغزير من الألبان، تحتاج إلى وجبة دسمة-عالية القيمة في البروتين والسعرات الحرارية-وهي وجبة يقدمها الآن القمح وفول الصويا المستوردان. وتاريخيا كان هذا العلف يأتي بصورة أساسية من الولايات المتحدة لكن الأغذية من البلدان المدارية وشبه المدارية مثل حب العزيز والمنيهوت أخذت تجد طريقها بصورة متزايدة إلى علف الحيوانات الأوربي. وقد اصبح محصول التصدير الأول لتايلاند الآن هو المنيهوت للعلف ؛ تضاعفت صادراتها لأوربا ثلاث مرات منذ عام 1971, [4] (حتى وقت قريب وكان المنيهوت مجرد مصدر رخيص للسعرات الحرارية للملايين من أفقر فقراء العالم). أما صادرات السنغال من حب العزيز المضغوط-وخصوصا لفرنسا-فقد زادت بنسبة 125 في المائة من عام 1971 إلى عام 1974 رغم العجز الذي يقدر ب 300 ألف طن في الحبوب للاستهلاك

الآدمي في ذلك البلد.[5]

وتمثل تكاليف فائض منتجات الألبان من هذا العلف المستورد حوالي 40 في المائة من نفقات السياسة الزراعية المشتركة-حوالي 180 جنيه إسترليني لكل بقرة-وهي مصدر حقيقي للضيق السياسي والاقتصادي.

ماذا نفعل بالفائض

اللبن يفسد بسرعة. وأول مشكلة هي تحويل اللبن الفائض إلى منتجات يمكن تخزينها-زبد ولبن منزوع القشدة يمكن بعدها تجفيفه إلى مسحوق لبن منزوع القشدة. والمشكلة الثانية هي إيجاد زبون لتلك المنتجات. ولأنها بضعف أو بثلاثة أمثال السعر العالمي، فإنها غالية جدا للتسويق سواء داخل السوق المشتركة أو خارجها. من هنا تأتي المبيعات المدعومة للسوق المشتركة رغم أن بعض المبيعات المدعومة لا تلقى الموافقة الجماهيرية. فقد تعرضت مبيعات الزبد للاتحاد السوفيتي عام 1974 لانتقادات عنيفة في الصحافة وغيرها. (إذا كان علينا أن ندفع لنبيعها فلماذا لا ندفع لنبيعها لأصحاب المعاشات من كبار السن)، الخ. وفي الحقيقة، فإن المبيعات المدعومة للعجائز ستكون نتيجتها ألا يشتروا الزبد بالسعر الكامل، وهكذا لن يخفضوا الفائض بصورة متناسبة). وما زالت الصفقات من قبيل صفقة الاتحاد السوفيتي مستمرة لكنها عموما بحجم اصغر.

أما تقديم الدعم لمنتجي الماشية فهو اقل إحراجا من الوجهة السياسية على ما يبدو، من تقديم الدعم لآكلي الزبد الروس. ومعظم اللبن المنزوع القشدة ومسحوق اللبن المنزوع القشدة المنتجين يذهب إلا علف الماشية. إذ إلى مسحوق اللبن المنزوع القشدة نظرا لكونه غنيا بالبروتين يشكل بديلا مثاليا لوجبة فول الصويا.

لكن إطعام اللبن للأبقار لا يحل المشكلة. فالمبيعات الرخيصة من غذاء عالي القيمة الغذائية لعلف الحيوانات يخلق ناتجا اكبر من المنتجات الحيوانية-ومزيدا من الفائض-وهكذا نبدأ من جديد ! علاوة على ذلك، ليست الولايات المتحدة بالغة السعادة بالخطة. إذ تعتقد إلى دعم اللبن المنزوع القشدة كعلف للماشية هو ظلم لمصدري فول الصويا بها. وقد هددت الولايات المتحدة باتخاذ إجراء قانوني حين فرضت التعريفات

الجمركية على واردات فول الصويا. [6]

وفي الحقيقة، بدأ أمام لجنة السوق الأوربية المشتركة طريقا واحدا للتخلص من فائضاتنا لن يعترض عليه أحد بالتأكيد: وهو إعطاؤها للبلدان الفقيرة كمعونة غذائية. ولما كان ما يقدر بنحو ١٥ ملايين شخص يموتون جوعا كل عام في العالم الثالث، فسيكون شخصا قاسيا في الحقيقة ذلك الذي يعترض على إرسال السوق المشتركة لبعض فائضها غير المطلوب إلا المحتاجين.

لكن لسوء الحظ، ليس الأمر بالبساطة التي يبدو بها. فنصف معونة الألبان الممنوحة هي مسحوق لبن منزوع الدسم لاعادة عمل اللبن وبيعه في البلد المتلقي. وعندئذ يدر، نظريا الأموال لمشروعات التنمية [7] وخصوصا بناء صناعات ألبان محلية. لكن هل يمكن حقا للبن المستورد أن يساعد على إقامة صناعة محلية؟ في بنجلاديش ذهبت نسبة كبيرة من الأموال الناتجة عن بيع اللبن إلى مشروع لزيادة إنتاج اللبن المحلي. وفي الحقيقة، فإن سعر اللبن المنخفض بسبب الكميات الأوربية الوفيرة، قد خفض الأسعار لدرجة أن الزراع في بنجلاديش ينتجون لبنا اقل، وليس اكثر. [8]

وقد يتساءل البعض عما إذا كانت تنمية الألبان في العالم الثالث شيئا طيبا يجب تنشيطه على أية حال. إذ أن إنتاج اللبن في كثير من بلدان العالم الثالث يمثل استخداما اقل كفاءة للأرض الزراعية من زراعة القمح والفول على سبيل المثال. لكن الافتراض هو انه ما دام اللبن غذاء عالي البروتين، فيجب تشجيعه. ويجري إغفال أن وجبات القمح والبقول (الفاصوليا، والفول أو العدس) لمعظم الثقافات التقليدية صحية في تركيبها الغذائي في الواقع. وما ينقصها هو الكمية. [9] والحل هو إتاحة قدر اكبر من الوجبات الحالية- وليس الأغذية الغنية بالبروتين.

وهناك عيب آخر. فالمعونة الغذائية يمكن أن تؤدي إلى ذوق مكتسب للأغذية الجديدة وبالتالي إلى اعتماد على الواردات حين تنتهي المعونة. وقد حدث هذا بالتأكيد في سري لانكا حيث أدت معونة القمح إلى ذوق يفضل الخبز-وحل الخبز محل الأرز كغذاء تقليدي في عديد من المنازل. [10] وهذا ما حدث أيضا في تايوان وكوريا الجنوبية كما سنناقش فيما بعد في هذا الفصل.

وأخيرا يذهب كثير من خبراء التغذية إلى أن اللبن هو غذاء مشكوك فيه بوجه خاص للتوزيع في العالم الثالث على أية حال لأن كثيرا من غير القوقازيين غير قادرين على هضم سكر اللبن. وعدم القابلية للبن هذه تقدر بما يبلغ 60 في المائة بين غير القوقازيين. ويمكن أن تؤدي إلى إسهال مزمن والى فقدان للمواد الغذائية، وليس إلى كسب لها. [11] وتكون الإثارة حادة بشكل خاص بالنسبة للأطفال. وهكذا طلب من السوق المشتركة أن تلتزم جانب الحذر في استخدامها لمسحوق اللبن في أغذية الأطفال. [12]

الثورة البيضاء. دروس من الهند

على الرغم من كل هذه التحفظات، يجري تشجيع الثورة البيضاء من جانب مخططي التنمية-والثورة البيضاء مصطلح صيغ لوصف مشروعات تنمية الألبان الطموحة في العالم الثالث. والهند-المضيف الرئيسي للثورة الخضراء، التي وصفناها في فصول سابقة-هي الآن مسرح اكثر برامج العالم طموحا. وكما هو الحال في الثورة الخضراء، فإن الثورة الدافعة هي الأساليب والآلات الزراعية الغربية. ونجاح المشروع-المعروف باسم عملية «فيضان»-يقوم على بناء مصانع ألبان ضخمة حديثة، تطور بسرعة زراعة الألبان في المناطق الريفية، والسيطرة على أسواق الألبان في المدن. وهدف المشروع تقديم كميات مستمرة من اللبن الصحي في المدن ليحل محل اللبن القذر، المخلوط بالماء غالبا، الذي يبيعه باعة اللبن التقليديون.

في مصانع ألبان بنيت خصيصا، يعاد تركيب الزبد ومسحوق اللبن المنزوع القشدة إلى لبن ومنتجات ألبان أخرى. هكذا إذن تعطي المعونة الغذائية الدفعة الأولى لإدارة المضخة. وفور أن يصبح لمصنع الألبان سوقه، يمكنه عندئذ أن يبدأ في شراء اللبن من الزراع في المناطق الريفية المحيطة. كذلك يمكن استخدام الأموال الناتجة من مصانع الألبان في تشكيل تعاونيات ألبان قروية حتى يتمكن الزراع من تخطي الوسطاء وتحقيق صفقة افضل. ويمكن استخدام الأموال قي بناء مصانع ألبان جديدة في أماكن أخرى وفي إعادة توطين أصحاب الأبقار من سكان المدن العتيقين، غير الأكفاء الذين سيكونون قد فقدوا سوقهم وكسب عيشهم لصالح عملية «فيضان»، في مناطق ريفية. كذلك يمكن استخدام الأموال من حيث التعاونيات في تنشيط

النواتج الحالية غير الفعالة من اللبن وفي تحسين الخدمات الاجتماعية، والصحية، وخدمات النقل والتعليم في القرى. والمخطط مصمم بحيث يتطور إلى شبكة توزيع (شبكة ألبان قومية) ؛ تربط نحو 10 ملايين عائلة منتجة مع 150 مليون مستهلك في 142 بلدة ومدينة. [13]

ترجع أصول عملية «فيضان» إلى عام 1946 حين أقيمت تعاونية تجريبية لمنتجي الألبان في مقاطعة كايرا، بولاية جوجارات. ونجحت التعاونية وانتشرت في أنحاء المقاطعة انتشار النار في الهشيم. وبعدها بعشرين عاما كانوا يفخرون بأحدث مصنع لتجهيز الألبان في الهند ويزودون بومباي بغالبية اللبن ومعظم الزبد. وتضم الشبكة 500 تعاونية قروية كما أصبحت نموذجا لأجزاء الهند الأخرى.

لكن المفارقة هي أن نقطة انطلاق عملية «فيضان» نشأت من المخاوف من أن المنحة التي رددت الشائعات أنها 20 ألف طن من زبد السوق الأوروبية المشتركة للهند كانت ستقتل سوق زبد التعاونيات. [14] ومن هنا رسمت الخطط لمشروع على غرار مشروعها الناجح، لكنه يهدف إلى تقديم اللبن من خلال مصنع ألبان حديث إلى المدن الأربع الرئيسية في الولاية. ووافق برنامج الغذاء العالمي (الوكيل لنحو 25 في المائة من المعونة الغذائية للسوق الأوربية المشتركة) على تقديم الكميات اللازمة من الزبد ومسحوق اللبن المنزوع القشدة ابتداء من عام 1970. وبنيت مصانع الألبان في المدن الأربع، وتدفقت المعونة الغذائية وولدت عملية «فيضان».

في نظر السوق الأوربية المشتركة، والبنك الدولي (الذي اقرض الأموال للبرنامج) وشركات الألبان الضخمة المتعددة الجنسية كان المشروع نجاحا لا نظير له. وقد امتدحه حتى رئيس شركة يونيليفر في تقريره السنوي لعام 1978. إلا أننا يجب أن نتذكر أن أحد النواتج الثانوية لمشروع فيضان كان تصاعد الطلب الهندي على علف الحيوانات. والمورد الرئيسي للهند هو شركة تسمى هندوستان ليفر-أحد فروع يونيليفر.

وطبقا لما يقوله البنك الدولي، فإن عملية «فيضان» تساعد على تطوير افضل تكنولوجيا تناسب الظروف الهندية [15]. لكن إلى أي حد تناسبها في الحقيقة ؟

يرى نقاد البرنامج، أولا أن اللبن وغيره من منتجات الألبان (تضم الزبد،

والجبن، والشكولاته) يقتصر على سوق النخبة. ورغم أن الهدف المعلن هو تحسين وجبات فقراء المدن فإن للبن في الحقيقة سعرا يخرجه عن متناولهم.[16]

ثانيا، لم تتم مساعدة باعة اللبن التقليديين على التوطين في الريف. فبدلا من نسبة ال 15 في المائة من الميزانية المخصصة لهذا القطاع لا يستخدم سوى 3 ,0 في المائة لإعادة التوطين [17]. وتواجه فرص العمل في المدينة تهديدا إضافيا من الانتشار السريع لاستخدام آلات بيع اللبن الأتوماتيكية-وهي تجديد غريب في بلد به عمالة رخيصة جدا وبطالة واسعة الانتشار.

النقد الثالث هو أن مصانع الألبان تصبح معتمدة بصورة متزايدة على واردات الزبد ومسحوق اللبن المنزوع القشدة، وليس على المشتريات المحلية، كما كان مقصودا. ومن الصعب الحصول على معلومات دقيقة لكن هناك دلائل على أن الإنتاج المحلي بين الأهالي، على الأقل في بعض المناطق، ينخفض بالفعل. ففي دلهي على سبيل المثال انخفضت فعليا المشتروات اليومية بنسبة 40 في المائة من 1976 إلى 1977 , [18] ومنذ عام 1974 إلى عام 1976 ازدادت واردات الهند من الزبد ومسحوق اللبن المنزوع الدسم اكثر من 50 في المائة، كما أن مصانع اللبن المتطورة هي الأخرى مستوردة في قسم كبير منها أو مبنية بواسطة الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الهند. وفور إقامة المصانع تتغذى على الزبد واللبن المنزوع الدسم المستوردين. فلا عجب أن شركات مثل يونيليفر تحب المشروع !.

النقد الرابع «لفيضان» هو أنها اكثر تمشيا مع الزارع الغني، الذي يمكنه شراء علف الماشية وفصائل الأبقار الأكثر إنتاجية، مما هي مع الزارع الأفقر. ولذا كان 10 في المائة فقط من أعضاء تعاونية «كايرا» من الفلاحين المعدمين. [20]

وأخيرا، فإن البرنامج يشجع الزراع على استخدام أراضيهم لزراعة العلف للأبقار لا لزراعة الغذاء للاستهلاك المحلى، مما يحتمل أن يسيء إلى المعايير الغذائية في المناطق الريفية.

أن الخطط من قبيل عملية «فيضان» تكمل دورة «الفائض» والتصدير التي يخلقها عجز من يحتاجون الطعام حقا عن شرائه. وبعبارة أخرى، فإن

جزءا كبيرا من الفائض في منتجات الماشية التي تمثل ذلك الصداع للمخططين الزراعيين بالسوق المشتركة، قد نتج هو نفسه من العلف المستورد من العالم الثالث-حيث لو كان قد بقي، لكان الجياع قد استطاعوا شراءه. وحين تصل أغذية العالم الثالث هذه إلى أوربا كعلف، تساعد على خلق الفائض الذي لا بد عندئذ من إعادة إرساله إلى العالم الثالث على شكل منتجات ألبان-وهي أغذية اقل مناسبة للاحتياجات المحلية من الأغذية المحلية التي يجري شحنها إلى الخارج كعلف. في هذا النسق المحير من التصدير، والفائض، واعادة التصدير، ليس هناك غير شيء واحد واضح: أن فقراء العالم ليسوا هم المستفيدين. والرابحون الوحيدون هم مجالس التسويق الحكومية، وشركات التجارة، وبعض المنتجين والمستهلكين الأوربيين، بالإضافة إلى الميسورين في العالم الثالث.

من الولايات المتحدة

تاريخيا، كانت الولايات المتحدة اكبر مانح للمعونة الغذائية. فمنذ عام 1950 قدمت ما يزيد على 25 مليار دولار من المعونة الغذائية، لكن هدفها الأول لم يكن في أي وقت من الأوقات هو إطعام الجياع. وفي الحقيقة فان تلك النوايا الإنسانية تسجل في قانون المعونة إلا في عام 1966. فقد كانت المعونة الغذائية امتدادا للسياسة الخارجية والمصالح التجارية للولايات المتحدة، وهما في معظم الحالات أمران متبادلا النفع.

ولفهم أصول المعونة الغذائية ليس عليك أن تنظر إلى أبعد من حوار مع منسق المعونة الغذائية في إدارة فورد، وهو روبرت ر. سبيتزر Robert R. Spiter. فبعد أن حكى كيف انه في أوائل الخمسينات، كانت منظمات المزارعين تطالب بعمل شيء تجاه الفوائض المتراكمة التي تهدد دخولهم، وكيف كان «الانسانيون» يكرهون تبديد الغذاء، يواصل سبيتزر حديثه قائلا:

كان هناك آخرون أدركوا أن هناك إمكانية ضخمة لمنتجات المجتمع الزراعي الأمريكي، وأننا ربما استطعنا عن طريق تقديم بعض هذه الأغذية بحكمة إلى بلدان معينة، تطوير مشترين للسلع المستقبلة. لم نكن عندئذ نفكر كثيرا في البترول، لكنني اعتقد أن بعض مفكرينا المتقدمين كانوا قد بدأوا يدركون أننا لم نكن مستقلين فيما يتعلق بكثير من المواد التعدينية.

ولذا كان على شخص ما أن يفكر في حل حسنا، ماذا علينا أن نشحن للخارج؟ هكذا أجيز القانون العام رقم (480) (قانون المعونة الغذائية).[21]

تناول سبيتزر كل دوافع المعونة الغذائية تقريبا. اهتمام المزارعين بالتخلص من الفائض التي يمكن أن تخفض الأسعار، واهتمام الشركات الزراعية بخلق أسواق، وإمكانية الغذاء كسلاح في ضمان الوصول إلى المواد الاستراتيجية. والدافع الوحيد الذي اغفل ذكره هو استخدام المعونة الغذائية لدعم تدخل الولايات المتحدة العسكري وهو إحدى وظائفها الرئيسية خلال حرب فيتنام.

وهكذا نتج القانون العام رقم 480 الذي سمي فيما بعد «الغذاء من أجل السلام». على غرار المعونة الغذائية للسوق الأوربية المشتركة، من أزمة الإنتاج الزائد. فالزراع الأمريكيون يزرعون الكثير جدا من الغذاء. وخلال الأربعينات تزايد إنتاج القمح في الولايات المتحدة حوالي 50 في المائة، بينما ظل الاستهلاك المحلي متخلفا عنه، فلم يتزايد سوى بحوالي 30 في المائة. وزيادات الإنتاجية على أساس المزيد من الأسمدة والمبيدات بالإضافة إلى البذور الأفضل ودعم الأسعار للمزارع، خلقت فوائض هائلة كانت تكلف دافعي الضرائب مليون دولار يوميا لمجرد تخزينها.

هذه الفوائض كانت تمثل مأزقا مثلث الأطراف. فمجموعات الضغط الزراعية لم تكن لتسمح بطرحها في السوق المحلي. وإذا ألقيت في السوق العالمية لانخفضت أسعار القمح دولارا للبوشل. وكانت شركات قمح الولايات المتحدة تعارض مثل هذا التدخل في سوقها التجارية الدولية وفي عام 1952 قدم مكتب المزرعة الأمريكي، وهو مجموعة تمثل المزارعين الكبار والمتوسطين، اقتراحا بالحل في مؤتمره السنوي: خلق سوق أجنبية ثانوية بالسماح للبلاد المحتاجة إلى الغذاء بدفع قيمة واردات الغذاء الأمريكية بعملتها المحلية بدلا من الدولار. وهذا ما فعله القانون رقم 480. كان القانون 480، إذن، يعتبر وسيلة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل، التي لولا ذلك لما شكلت سوقا على الإطلاق على شراء الفائض الغذائي الأمريكي في الوقت الذي يجري فيه الحفاظ على سعر الدولار التجاري عاليا بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع. كان القانون 480 يعني أن تنال الولايات المتحدة كعكتها وان تأكلها أيضا.

هذه هي أصول المعونة الغذائية. لكن وهذا هو الأهم، هل وصلت المعونة الغذائية إلى الجياع الذين يحتاجونها ؟

غذاء للجياع

طوال السنوات العديدة الماضية تلقى معهدنا خطابات وتقارير أخرى من عديد من البلدان حول العالم تكشف أن المعونة الغذائية تفعل أي شيء سوى أن تصل إلى الجياع. إلا أن بنجلاديش بلد من المفيد التركيز عليه لأنه متلق رئيسي للمعونة الغذائية، ولأن معظم الناس يعتقدون أن المعونة الغذائية لمثل هذا البلد المحتاج لا بد أن تساعده. ولسوء الحظ، فإن حكاية المعونة الغذائية والجياع في بنجلاديش ليست فريدة في بابها.

اليوم، تتلقى بنجلاديش ثلث معونتها الغذائية بالكامل من الولايات المتحدة. ومنذ عام 1974، كان 92 في المائة من المعونة الغذائية للولايات المتحدة تحت البند-1. والبند-1- وهو قروض بالدولار شراء الغذاء على أساس طويل المدى، منخفض الفائدة-يعطي الحكومة المحلية السيطرة الكاملة على ما تفعله بالغذاء.

وتبيع حكومة بنجلاديش معظم غذاء البند-1 من خلال نظام المقننات الذي يسمح لحاملي البطاقات بشراء جزء من غذائهم بدعم يبلغ 50 في المائة ولكن يؤكد الباحثان في شئون بنجلاديش جيمس بويس وبتسي هارتمان أن معظم هذا الغذاء يذهب لمن كان يمكنهم الشراء بأسعار السوق: أي المتوسطة في المدن. [22] ففي عام 1976، بيع 90 في المائة من المعونة الغذائية للطبقة المتوسطة هذه. [23] وتكشف أرقام البنك الدولي المتحفظة أن: [24] 27 في المائة من المعونة الغذائية تذهب إلى الشرطة والخدمة العسكرية والمدنية ؛ و 30 في المائة أخرى تذهب إلى حملة البطاقات وغالبيتهم من الطبقة المتوسطة في ست مدن رئيسية. (في عام 1975 ألغت الحكومة كل بطاقات المقننات القليلة التي كان يحملها ذوو الأعمال الهامشية في أحياء داكا الفقيرة.) [25] ويقدم 8 في المائة إلى المطاحن لطحن الدقيق في مخابز المدن. [26]

وبينما يعيش ما بين 85 و 90 في المائة من شعب بنجلاديش في المناطق الريفية والكثير منهم سيئ التغذية، يخصص مجرد ثلث بطاقات المقننات

للعائلات الريفية. ونظريا، تسمح هذه البطاقات بشراء نصف كمية الغذاء المدعوم المخصصة لحامل البطاقة في المدن. أما عمليا لا يمكن لحملة البطاقات الريفيين إلا شراء ما هو اقل من ذلك. فقبل كل شيء يعتمد تحقيق مرف أنصبتهم على وجود شيء يتبقى بعد تغطية مخصصات المدن. وعلاوة على ذلك، يبيع تجار المقننات الريفية جزءا كبيرا من الغذاء في السوق السوداء، ويحصلون على النقود. (الحصول على توكيل هو ميزة سياسية يتمناها الجميع.).

أما تركيز الحكومة للمعونة الغذائية على الطبقة المتوسطة في المدن فهو أمر متعمد. فنظام المقننات مصمم، حسب تعبير برقية للسفارة الأمريكية عام 1976، (لإبقاء سكان داكا ذوي النشاط المحتمل ولديهم مدد من الحبوب الغذائية الرخيصة الثمن). [27] وكلمة «النشاط» تعني بالطبع، النشاط السياسي. (وهذا الاستخدام للمعونة الغذائية لمنع الطبقة المتوسطة من سكان المدن من التمرد هي حكاية تتكرر دائما في كل أنحاء العالم. ففي فولتا العليا وزع ما لا يقل عن 75 في المائة من إعانة الغوث خلال الجفاف- وخلال «القلاقل» السياسية-على السكان الميسورين في العاصمة والمدن الإقليمية الكبرى، تاركين القليل جدا للمناطق التي تضررت بشدة. [28]

ولا تقتصر المعونة الغذائية على عدم إطعام الجياع في بنجلاديش الآن بل إنها كذلك تساعد على إبقاء الجوع. فالمعونة الغذائية أساسية لإهمال أية جادة لزيادة إنتاج الغذاء. وقد أبلغت سفارة الولايات المتحدة في داكا في برقية لها عام 1976 إلى واشنطن أن (الحافز لزعماء بنجلاديش على تكريس الاهتمام والموارد والموهبة لمشكلة زيادة إنتاج الحبوب الغذائية المحلية يقل نتيجة الأمن الذي تقدمه الولايات المتحدة وغيرها من مانحي المساعدة الغذائية). [29] وقلة الحافز تلقى الترحيب على الأقل، من الحكومة لأن من المفهوم على نطاق واسع، في الحقيقة أن زيادات الإنتاج ذات المعنى-وضمان أن يصل كل شخص إلى الغذاء المنتج-لن تتطلب (الاهتمام، والموارد، والموهبة)، من بيروقراطي الحكومة بقدر ما تتطلب إعادة هيكلة شاملة للسيطرة على الموارد الإنتاجية. وقد اتضح بدرجة كافية أن هذا آخر ما تريده الحكومة حين قامت الحكومة عام 1975، وفي وجه انتفاضات خطيرة واسعة النطاق في الريف، بفرض الأحكام العرفية.

وهناك جزء من نسبة العشرة في المائة من المعونة الغذائية لبنجلاديش والتي تجد طريقها إلى الريف، مخصص لحفنة من برامج الأعمال الريفية. ولكن مشاريع (الغذاء-مقابل-العمل)، الموسمية تلك ليست هي بالتأكيد الحل البعيد المدى للبطالة التي هي جذر الجوع. بالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفتها الأساسية في رأي بعض المراقبين الذين تحدثنا معهم، هي نزع الفتيل عن موقف ريفي محتمل التفجر بتقديم بضعة أعمال خلال الموسم الزراعي الخامل، وقد أكدت دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة أن برامج الغذاء مقابل العمل «تتعرض بسهولة لسوء توزيع الحبوب، وسوء استخدام الأموال، والتقارير الزائفة عن العمل، وخلق طبقة من المنتفعين، والإنشاءات سيئة النوعية، الخ». [30]

ولكن الأهم من هذا كله هو أن مثل هذه الأعمال الريفية تقتصر فائدتها على الجزء الميسور بالفعل من السكان الريفيين وحدهم تقريبا وأساسا على كبار الملاك. وطبقا لدراسة تحت رعاية وكالة التنمية الدولية الأمريكية فإن:

(مثل هذه المشروعات كإقامة طريق من المزرعة إلى السوق تقدم دخلا للعمال الريفيين لفترة محددة لكنها لا تفعل شيئا بشكل عام لتغيير الظروف الاقتصادية الأساسية التي أنتجت البطالة في المقام الأول. وفي نفس الوقت تميل هذه المشروعات إلى تقديم منافع طويلة المدى لملاك الأراضي، الذين يستخدمون الطريق في المثل الذي ضربناه للوصول إلى الأسواق المحلية). [31]

وأثناء إعداد هذا الجزء من الكتاب حدث أن تلقينا بصورة منفصلة، خطابين من مبشرين في تاهيتي، وصف كلاهما برامج الغذاء-مقابل-العمل باستخدام المعونة الغذائية الأمريكية. فكتب أحدهما: (يعرف الزعماء التاهيتيون المحليون بسرعة بالغة نوع المشروعات التي يوافق عليها في إطار الغذاء-مقابل-العمل، وسرعان ما يقترحون هذا النوع من المشروعات. عندئذ يسيطرون على الغذاء، ويقومون بأقل عمل ممكن، ويعطون العمال اقل ما يمكنهم من الغذاء ويبيعون الباقي. ويمكن إيراد العديد من الأمثلة.)

تنمية السوق

خلال السنوات الخمس التالية لإصدار القانون 480 نجح في أن يصرف

إلى الخارج ما قيمته اكثر من 5 مليار دولار من القمح الأمريكي أو 28 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية الأمريكية لكن حتى هذا لم يكن كافيا لتصريف فوائض قمح الولايات المتحدة. ففي عام 1959 كان لدى الولايات المتحدة أعلى احتياطيات في تاريخها. ولم تكن مجرد الاستجابة لطلبات المعونة الغذائية كافية. فقرر صانعو السياسة إن عليهم القيام بدور نشط في خلق الأسواق. فالهدف المنصوص عليه في حيثيات القانون 480 يتضمن هذه الكلمات. (لتنمية وتوسيع أسواق التصدير للسلع الزراعية للولايات المتحدة) كان الهدف واضحا ؛ والسؤال هو كيف يمكن تحقيقه.

وكانت الإجابة «التنمية». فالقانون 480، بسماحه للبلدان باستيراد الغذاء دون استخدام الدولارات، زاد من احتمال حصول الحكومات الفقيرة على الدولارات اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الأمريكية للتصنيع الخفيف. وقد شهد مساعد وزير الخارجية و. ل. كلايتون بأن تمويل البنك الدولي لتلك السلع الرأسمالية «سيكون بالتأكيد شيئا طيبا جدا للصادرات الزراعية الأمريكية لأنك بينما تساعدهم على تنمية أنفسهم صناعيا، ستحول اقتصادهم إلى اقتصاد صناعي، وبذلك اعتقد انك في النهاية ستخلق أسواقا اكثر لمنتجاتك الزراعية.». (32)

وفي عام 1957، وافقت حكومة الولايات المتحدة على قبول العملة المحلية التي ولدتها مبيعاتها الغذائية حسب القانون 480، لسداد قروض المعونة. ودام ذلك حتى عام 1972. عند ذلك استخدم هذا التعديل بالعملة المحلية للقانون 480 في المعونة المباشرة لاستثمارات شركات الولايات المتحدة.

وأمكن إقراض 25 في المائة من العملة المحلية التي قبلت مقابل الغذاء بمعدلات فائدة بالغة الانخفاض لشركات الولايات المتحدة التي تستثمر في تلك البلدان.

وهكذا كان على فوائض الولايات المتحدة الغذائية أن تباع بالأجل إلى حكومة أجنبية تبيع بدورها الغذاء بالعملة المحلية. وهذه العملة المحلية عندئذ تمول جزئيا الشركات الأمريكية التي سوف تولد، كما هو مأمول، الحاجة إلى استيراد المزيد من الغذاء. وهكذا قامت 419 شركة فرعية للشركات الأمريكية في 31 بلدا بإنشاء عملياتها أو توسيعها بتكلفة منخفضة جدا. ففي الهند وحدها ذهبت هذه القروض إلى شركة معامل وايث Wyeth

Labs، ويونيون كاربايد Union Carbide، ومصاعد أوتيس Otis Elevator, وسيلفانيا Sylvania, وروكويل انترناشيونال Rockwell international، وجودبير Good Year, و سي بي سي انترناشيونال international C P C ، وسنشاين فارمز Sunshine Farms، و بنك فيرست ناشيونال سيتي First National City Bank، وبنك أمريكا Bank Of America، وأمريكان اكسبريس American Express، ضمن آخرين.

علاوة على ذلك استخدمت وزارة الزراعة أقساط سداد القروض الغذائية لترويج صناعات الماشية والدواجن المعلوفة بالحبوب خلال كل العالم المتخلف.[33]

بناء سوق للقمح

نجح القانون 480 في خلق أسواق للقمح بين محبي الأرز في العالم. كان القانون 480 (هو افضل شيء حدث على الإطلاق لصناعة القمح). هكذا علق أخصائي في تطور السوق، مشيرا إلى الزيادة الهائلة في استهلاك القمح في بلدان مثل اليابان، وتايوان، وكوريا. وسمحت قروض معونة القمح للحكومة التايوانية بتصدير غذاء الشعب الأساسي الأرز، بينما تناشد السكان أن يقبلوا الوجبة الجديدة بشعارات من قبيل «أكل القمح عمل وطني».[34] وفي كوريا الجنوبية الآن 7000 مخبز، ويأكل الكوريون شرائط المعكرونة المصنوعة من دقيق القمح على الطريقة الإيطالية.[35] وقد تباهى أحد مسئولي وزارة الزراعة الأمريكية قائلا، (لقد علمنا أكل القمح لأناس لم يأكلوه من قبل).[36]

ربما اثبت القانون 480 أن الناس تحب ما تأكل بدل أن تأكل ما تحب. على أية حال فقد علمتهم الشركات الأمريكية أن يأكلوا ما يجب أن تبيعه. ولقي هذا الإنجاز الثناء عام 1974، في شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية أدلى بها وزير الزراعة السابق أورفيل فريمان، وهو الآن رئيس شركة بيزنيس انترناشيونال. فقد لاحظ فريمان انه (خلال السنوات الماضية قفزت صادراتنا الزراعية لتايوان بنسبة 531 في المائة ولكوريا «الجنوبية» بنسبة 643 في المائة لأننا خلقنا سوقا). وأضاف أن القانون 480 «معقول جدا». لكن هل هو معقول بالنسبة لكوريا الجنوبية ؟

المعونة الغذائية، وربط الخيوط

في مقال ظهر عام 1975 بعنوان، «القانون 480-الجهد الإنساني يساعد على بناء الأسواق»، تهنئ وزارة الزراعة الأمريكية نفسها على عهدها من اجل تنشيط المبيعات الغذائية في الخارج. ويقول المقال: «بلدان عديدة قد» تجاوزت «وضع القانون 480». [37] فبالإضافة إلى مساعدة القانون 480 للشركات الأمريكية على بناء صناعات تتطلب الاستيراد في الخارج، خلق منهجا آخر لمساعدة البلدان على «تجاوزه» لتصبح مشترية تجاريا. فعلي المتلقي المحتمل لكي يتلقى المعونة الغذائية أن يقبل شرطا واحدا: الموافقة على أن يشتري في المستقبل بشروط تجارية السلع الزراعية الأمريكية. ففي عام 1973، جعلت حكومة الولايات المتحدة القرض الغذائي لجمهورية الدومينيكان مشروطا بمشروعات تجارية اكبر. وفي عام 1975، تم ربط قروض القانون 480 لمصر من اجل القمح ولكوريا الجنوبية من اجل الأرز، بمشتريات تجارية إضافية من هاتين السلعتين.

وطبقت الولايات المتحدة هذا الشرط بانتظام لكل السلع باستثناء القمح، واحتفظت بالحق في تطبيقه على القمح أيضا. ويؤكد مسئول أمريكي أن (الولايات المتحدة تأخذ هذا بجدية. وإذا لم يستوف بلد شروطه التجارية حتى نهاية العام، تضاف الشروط إلى العام التالي). [38] وهكذا يبدو أن تعاطف حكومة الولايات المتحدة يقتصر على الزبائن المستقبلين.

المعونة الغذائية والإنتاج المحلي

كانت كوريا الجنوبية ثاني اكبر المتلقين للمعونة الغذائية الأمريكية، واشترت سلعا زراعية أمريكية اكثر من أي بلد متخلف آخر. فماذا كان تأثير ذلك على زراعة كوريا الجنوبية ذاتها ؟ سمحت صادرات القمح الأمريكية إلى كوريا للحكومة بالحفاظ على سياسة «الغذاء الرخيص» على حساب الزراع الكوريين. وظلت الأسعار التي تدفعها الحكومة لمنتجي الأرز تقارب بالكاد تكاليف الإنتاج طوال الستينات وأدى ضغط الزراع إلى بعض الزيادة في سعر شراء الأرز الحكومي في السبعينات لكن ما زالت الأسعار طبقا لما تذكره جمعية الزراع الكوريين الكاثوليك أدنى من تكاليف الزراع. [39] ومن هنا قلم يكن من المستغرب أن ينخفض تعداد السكان الريفيين من

نصف إجمالي السكان إلى اكثر قليلا من الثلث فيما بين 1963 و 1976، بينما اخذ الفلاحون يبحثون عن رزقهم في المدن، دون نجاح عادة، كما يتضح من تزايد البطالة. وفضلا عن ذلك، فإن كوريا الجنوبية التي كانت مكتفية بذاتها من القمح بنسبة 92 في المائة عام 1961 لا بد الآن أن تستورد ثلث قمحها.

كان الهدف الرئيسي للمعونة الغذائية للولايات المتحدة بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية المباشرة ومساعدات مساندة الأمن لسيول التي تجاوزت 13 مليار دولار منذ الحرب الكورية، هو الحفاظ على قوة عمل منضبطة منخفضة الأجر لكي تستخدمها الشركات متعددة الجنسية الموجهة للتصدير التي تسيطر على الاقتصاد الكوري. إلا أن المساعد السابق لوزير الزراعة كلايتون يوتر، قد زعم أن «كوريا الجنوبية هي قصة النجاح العظيمة في العالم اجمع لبرنامج الغذاء من اجل السلام (القانون 480) بالنسبة لمساهمته في نمو الأمة». [41].

وكولومبيا حالة صارخة أخرى تبين تأثير شحنات القانون 480. ففيما بين 1955 و 1971، استوردت كولومبيا اكثر من مليون طن من القمح الذي يمكن إنتاجه بتكلفة ارخص محليا. [42] وحددت وكالة التسويق للحكومة الكولومبية سعرا للقمح المستورد بلغ من انخفاضه أن اغرق القمح المنتج محليا. وتسبب هذا الإغراق في أسعار أدنى بنسبة 50 في المائة للزراع الكولومبيين. ومن عام 1955، أول أعوام شحنات القانون 480، إلى عام 1971، انخفض إنتاج كولومبيا من القمح بنسبة 69 في المائة بينما ازدادت وارداتها بنسبة 800 في المائة إلى الدرجة التي أصبحت فيها الواردات تمثل 90 في المائة من الاستهلاك المحلي. [43]

وكان تأثير المعونة الغذائية الأمريكية على بوليفيا مماثلا. [44] لكن ضغطا إضافيا جاء عندما أوقفت الولايات المتحدة قبول الدفع بالعملة المحلية وطلبت الدولارات مقابل شحنات المعونة الغذائية رغم أنها بشروط ميسرة. وهكذا أصبحت بوليفيا تعتمد على الولايات المتحدة في وارداتها، ورغم إمكانياتها الزراعية الغنية وبطالتها الريفية العالية وركد إنتاج القمح المحلي، وتحول الطحانون إلى شركات استيراد للدقيق أساسا لأن الاستيراد كان اكثر ربحا من الطحن. وهكذا وحتى بعد وقف قبول العملة المحلية

لتسديد ثمن شحنات القانون 480، (كانت نقطة التوقف النهائية في نهاية عام 1971)، كان على بوليفيا أن تستمر في استيراد الدقيق. لكن مع فارق كبير هو أن بوليفيا كانت مجبرة عل استخدام العملة الأجنبية الشحيحة لشراء الدقيق بالدولارات-تلك العملة الأجنبية التي كان يمكن أن تذهب لشراء ما لم يكن بسهولة إنتاجه محليا، مثل السلع الصناعية المنتجة.

أن إغراق البلدان المتخلفة بكميات كبيرة من القمح الأمريكي أو الكندي أو الأسترالي الرخيص يجعل من المستحيل اقتصاديا على المنتجين المحليين الصغار أن ينافسوا-مهما كانت رغبتهم في المنافسة. ومع عجز هؤلاء المنتجين عن الحصول على مقابل عادل لقمحهم، يضطرون إلى بيع أراضيهم، ليصبحوا عمالا معدمين (وعاطلين غالبا). وقد استنتجت دراسة نشرت في دورية زراعية اقتصادية عام 1969 انه مقابل كل رطل مستورد من حبوب القانون 480، حدث انخفاض صاف في الإنتاج المحلي الهندي خلال العامين التاليين يبلغ نحو نصف رطل بسبب انخفاض العائد للزراع. [45]

كذلك استنتج تقرير عام 1975 للحكومة الأمريكية (مكتب المحاسبة العام) أن: المصادر العالمية البارزة تشير الآن إلى أن تلك المساعدة الغذائية قد عاقت البلدان النامية عن توسيع إنتاجها الغذائي وبذلك أسهمت في الوضع الغذائي العالمي الحرج. [46]

كارثة المعونة الغذائية

خلال زيارتنا لجواتيمالا تعلمنا انه حتى في أوقات الكوارث الطبيعية يمكن للمعونة الغذائية أن تدمر مورد حياة فقراء الزراع المحليين على وجه التحديد. فخلال الشهور التي أعقبت زلزال فبراير 1976 المروع، تزايدت المعونة الغذائية الأمريكية بصورة ملحوظة. [47]

كان الناس في مناطق الزلزال من الزراع الصغار في غالبيتهم، وكانوا قبل الزلزال مباشرة قد جنوا محاصيل استثنائية.

أما في أعقاب الزلزال فكان ما يحتاجونه هو النقود للمساعدة في بناء منازلهم ومزارعهم. وللحصول على النقود كان على هؤلاء الزراع مثل الزراع في كل أنحاء العالم، أن يخرجوا من الأنقاض ويبيعوا جزءا من مخزونهم من الذرة وغيره من الحبوب. لكن التوزيع الواسع بلا تمييز للغذاء المجاني

من الولايات المتحدة (أساسا من خلال كير CARE. وخدمات الغوث الكاثوليكية Catholic Relief Services) ساهم في تخفيض أسعار الغذاء المنتج محليا. وحتى حين طلبت لجنة الطوارئ القومية بالحكومة الجواتيالية من الوكالات التطوعية وقف جلب الغذاء إلى البلاد، استمرت المعونة الغذائية في التدفق.

وقدمت اوكسفام Oxfam، وكالة التنمية غير الحكومية الدولية، قرضا خاصا لمنظمة زراع في منطقة تشيمالتينانجو التي أصابها الزلزال، هي تعاونية تسويق كتثال. وكان القرض يهدف بصراحة إلى محاولة إقرار الاستقرار في أسواق الغذاء، التي ارتكبتها جزئيا الهبات الغذائية لكير وخدمات الغوث الكاثوليكية (C R S) واستخدمت التعاونية القرض لإقامة بنك للحبوب اشترى المحاصيل من الزراع بسعر أعلى من المستويات المنخفضة. وهكذا ساعدت الخطة زراع المنطقة على الحصول على النقود التي يحتاجونها لاعادة بناء حياتهم بثمن لا يجبرهم على معاناة خسارة قاسية. وطبقا لما ذكره المراقبون الذين تحدثنا معهم، قدمت الخطة عنصر استقرار له مغزاه، وازن تأثير المنح الغذائية.

أما ويليام رودل، الذي عمل مع تعاونية في هضاب جواتيمالا منذ عام 1971، ورونالد بانش، الذي عمل مع التعاونيات الريفية في جواتيمالا من خلال جيران العالم World Neighbours و أوكسفام منذ عام 1968، فقد اخبرانا بأنه حتى حين كانت الحاجة ماسة إلى الغذاء خلال الأيام الأولى التي أعقبت الزلزال وقبل أن يمكن استعادة الغذاء المخزون من بين الحطام، كان يجب جلب الغذاء من مناطق جواتيمالا التي لم تتأثر بالزلزال. وكان يمكن لهذه المشتريات أن تمثل ازدهارا للزراع في تلك القرى. وعلاوة على ذلك كان من الممكن الإقلال من المشتروات من الريف بصورة اسهل حين يكون الزراع في القرى المتلقية لها قد اخرجوا محاصيلهم المخزونة.

وقد علق بانش بقوله «لو كان الجواتيماليون قد اخذوا في إرسال القمح إلى الولايات المتحدة هذا العام باعتباره صيغتهم الخاصة من قانون 480 وأعطوه للمستهلكين الأمريكيين، لكان الزراع الأمريكيون قد صرخوا بأن ذلك قتل لهم».

قد تقدم الكوارث التي تدمر المحاصيل موقفا مختلفا بعض الشيء. إلا

أن القاعدة التي نستخلصها نحن هي انه حتى في الطوارئ الحقيقية قصيرة الأجل يجب أن يتوجه الجهد إلى شراء غذاء الغوث محليا بقدر الإمكان، ومن منتجين فلاحين تعتمد حياة عائلاتهم على بيع حبوبهم وهي قاعدة صالحة على الأقل إذا كنا جادين في مساعدة المحتاجين.

الغذاء كسلاح

أن الاستخدام السياسي والعسكري للمعونة الغذائية للولايات المتحدة ليس شيئا جديدا. ففي هذا القرن، بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وضع هربرت هوفر الذي اصبح رئيسا تأييده لمساندة برنامج معونة غذائية لألمانيا لتجنب خطر أن يصوت الألمان الجائعون للاشتراكيين (وكذلك لحل مشكلة فائض الغذاء الأمريكي الناشئة عن الجهد الزراعي زمن الحرب).

وفي عام 1943، أقامت ثلاث وأربعون دولة ما أصبح وكالة الأمم المتحدة للغوث والتأهيل (U N R R A) التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، وذلك لمنح المعونة الغذائية لضحايا الحرب. وكانت المعونة مشروطة (بالا تستخدم كسلاح سياسي وألا يجري تمييز في التوزيع لأسباب عنصرية أو دينية، أو سياسية). [48] ورغم هذا الشرط الواضح ذهبت المعونة الغذائية الأمريكية إلى القرى الفاشية في اليونان، والى شيانج كاي شيك في الصين. ولم تتلق الهند أية مساعدة في أعقاب مجاعة عام 1943 الكبرى التي مات خلالها 4 ملايين هندي، ولا في مجاعة عام 1946- 1947, [49] فالهند، في ذلك الوقت، لم تكن مؤهلة لتكون منطقة أمامية مناهضة للشيوعية طبقا لوزير الخارجية دين اتشيسون.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم إنفاق اكثر من ربع أموال الولايات المتحدة للمعونة الغذائية في إطار خطة مارشال. وتدفقت كميات هائلة من القمح المباع بالأجل إلى إيطاليا وفرنسا لتساعد في منع الطبقة العاملة البائسة من التصويت ضد الرأسمالية. وقال مارشال نفسه في ذلك الحين: «الغذاء عامل حيوي في سياستنا الخارجية».

وفي عام 1959، انتقد السناتور هيوبرت همفري أولئك الذين يريدون أن تكون المعونة الغذائية مجرد وسيلة للتخلص من الفائض. ورأى في الغذاء سلاحا سياسيا قويا:

قيل لنا مرارا أن هذا صراع على نطاق العالم بين قوى الشر وقوى الاحترام.. . وجميعنا يعرف أننا منخرطون في الصراع على عقول الناس، وعلى ولائهم. يوجد صراع بين أسلوبي حياة ونظامين من القيم. فقيمنا مختلفة عن قيم الشموليين. إذا كان هذا صراعا على نطاق العالم، فيبدو لي أننا سنريد أن نعبئ كل ما بإمكاننا من الطاقات حتى نكسبه. وفي عالم من العوز والجوع هل يوجد ما هو أقوى من الغذاء والكساء ؟. [50]

ولما كنا قد قيل لنا أن الصين وفيتنام الشمالية، وكوريا الشمالية هي «قوى الشر» كان من الطبيعي أن يذهب معظم معونتنا الغذائية إلى البلدان المجاورة: الهند، وفيتنام الجنوبية، خلال حرب فيتنام وكمبوديا، وكوريا الجنوبية، وتايوان. وبحلول عام 1973، كان نحو نصف كل المعونة الغذائية الأمريكية يذهب إلى فيتنام الجنوبية وكمبوديا. وفيما بين عام 1968 وعام 1973، تلقت فيتنام الجنوبية وحدها عشرين ضعف قيمة المعونة الغذائية التي تلقتها الدول الأفريقية الخمس الأشد تضررا بالجفاف خلال نفس الفترة. [51]

كذلك يمكن أن يكون سحب المعونة الغذائية سلاحا سياسيا قويا. فقد قطعت المعونة عن تشيلي فجأة عندما انتخبت حكومة تهدد مصالح الشركات الأمريكية كما سنناقش فيما بعد. ولأن صانعي السياسة الأمريكيين يرون في المعونة الغذائية سلاحا سياسيا فإنهم لا يريدون المساهمة بالغذاء في الوكالات الدولية التي يكون استخدامه فيها اقل خضوعا لسيطرتهم. ففي أكتوبر 1974، نقلت الواشنطن بوست وثيقة حكومية غير منشورة هي جزء من الإعداد لمؤتمر الغذاء العالمي في الشهر التالي. وفيها تعارض الولايات المتحدة توسيع برنامج، الغذاء العالمي (WFP) وهو برنامج للأمم المتحدة لمعاونة مناطق المجاعات. وتنص الوثيقة على أن الولايات المتحدة (لم تكن قادرة في السنوات الأخيرة على التأثير بصورة ملموسة في السياسات أو الإجراءات الخاصة ببرنامج الغذاء العالمي أو بتوزيع المعونة على جهات معينة. ولا يبدو أن هناك ميزة للولايات المتحدة في تحبيذ دور اعظم وموارد اكبر لبرنامج الغذاء العالمي). [52] واضح أن الإدارة لم تكن تريد أن تكون لها علاقة بمشروعات المعونة الغذائية التي لا تستطيع تشكيلها وفقا لهدفها.

المعونة الغذائية باعتبارها القناع الأمثل

مع حلول عام 1973، ومع ازدهار المبيعات التجارية، انخفضت كمية المنتجات الزراعية المشحونة بموجب القانون 480، إلى 3,3 مليون طن، أي خمس مستوى منتصف الستينات. ولم تعد وزارة الزراعة بحاجة إلى القانون 480 للتخلص من الفوائض. لكن مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية برئاسة كيسنجر كانا مستعدين لالتقاط هراوة المعونة الغذائية.

كان الكونجرس قد بدأ يقاوم جهود الإدارة للاستمرار في تدعيم الأنظمة في فيتنام الجنوبية وكمبوديا، وكذلك لمساعدة الطغمة التشيلية، التي تغفل حقوق الإنسان بصورة صارخة. من هنا قدم القانون 480 للإدارة أداة التمويل اللازمة للالتفاف على قيود الكونجرس.

● أولا، كانت الإدارة واثقة من انه سيكون من الصعب على الكونجرس أن يعارض زيادة نفقات المعونة الغذائية حيث أن عديدا من الأمريكيين حسنى الطوية يعتقدون أن المعونة الغذائية تعني إطعام الجياع..

● ثانيا، لا تخضع البرامج القطرية التي تنفذ بموجب القانون 480 لموافقة الكونجرس السنوية. فمثلا في السنة المالية 1974، تقرر أن تتلقى كمبوديا 30 مليون دولار من المعونة الغذائية، لكنها تلقت في الحقيقة 194 مليونا. [53] علاوة على ذلك، فإن هيئة قروض السلع (C C C)، التي أنشئت في 1957 لتوسيع الأسواق للمنتجات الزراعية الأمريكية لها سلطتها الخاصة في تقديم القروض للمشتريات الزراعية للحكومات المفضلة وهنا أيضا توجد مرونة. فخلال السنة المالية 1976، كانت المبيعات الفعلية بقروض هيئة قروض السلع صفعت الكمية المدرجة في الميزانية كل هذا منح الإدارة مجالا ملحوظا للحرية..

● ثالثا، يمكن للمعونة الغذائية أن تتحول بسهولة، لكن في تكتم إلى مساندة مباشرة للجهود العسكرية الخارجية. فالغذاء يمكن أن يباع محليا بواسطة الحكومات الأجنبية، وبذلك يدر الأموال للميزانية العسكرية لتلك الحكومات. وفي حالة بلدان معينة لا تطالب الإدارة بسداد دين المعونة الغذائية. وترخص ببساطة للحكومة المتلقية باستخدام عائدات إعادة بيع الغذاء كمنحة (للدفاع المشترك). وفي أكتوبر 1973، سمحت اتفاقية وقعت مع فيتنام الجنوبية بأن تذهب كل عوائد حكومة سايجون من مبيعات القانون

480 إلى الميزانية العسكرية ؛ وفي كمبوديا كان الرقم يمثل 80 في المائة من مبيعات المعونة الغذائية.

وفي عام 1975، تم إنفاق 6 مليار دولار بالعملة المحلية، ناتجة عن بيع غذاء القانون 480، في الأغراض العسكرية ؛ اكثر من ثلثها في كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية. [54] وقد بينت دراسة انه في عام 1965، استخدمت نسبة تفوق 85 في المائة من أموال إعادة البيع في كوريا الجنوبية للأغراض العسكرية. [55]

هذه الحقائق الثلاث تجعل الغذاء أداة سهلة الاستخدام في الحقيقة ففي السنة المالية 1974، على سبيل المثال اقتطع الكونجرس اكثر من 20 في المائة من المعونة الاقتصادية التي طلبتها الإدارة للهند الصينية. ولكن البيت الأبيض لم يكترث فزاد لأكثر من الضعف نصيب فيتنام الجنوبية وكمبوديا من القانون 480 ليصبح 499 مليون دولار، معطيا هذين البلدين نصف كل القروض الغذائية ذلك العام. [56] وقد سجل صحفي أمريكي في كمبوديا أن معسكرا للاجئين كان 70 في المائة من أطفاله جائعين، بينما تباع بالقرب منهم أكياس المعونة الغذائية لدفع مرتبات الجنود. [57]

أما بالنسبة للسنة المالية 1975، فقد أدرجت الإدارة مرة أخرى نصف كل قروض القانون 480 لفيتنام الجنوبية وكمبوديا. وعلى ضوء الصورة المتنامية لأمريكا باعتبارها غير مبالية بمحنة الجياع، حاول الكونجرس أن يوازن القصد العسكري والسياسي الواضح للمعونة الغذائية الأمريكية ببعض الاهتمام بالجائعين. فأجاز تعديلا يشترط أن يذهب 70 في المائة من المعونة الغذائية إلى البلدان الواردة في قائمة الأمم المتحدة للبلدان «الأشد تضررا».

وقامت الإدارة في سبيل منح كمية المساندة العسكرية التي أرادتها لكمبوديا وفيتنام ولإظهار ثقتها بنظم قمعية أخرى في تشيلي، وكوريا الجنوبية، والشرق الأوسط، قامت بمجرد زيادة إجمالي كمية المعونة الغذائية المتاحة. عندئذ أمكنها مساندة زبائنها من الأنظمة وفي نفس الوقت ظلت في إطار القانون الجديد الذي يشترط أن يذهب 70 في المائة من معونتنا الغذائية إلى اشد البلدان احتياجا، زاعمة أنها قد استجابت بكرم لمطالب «الإنسانيين» بزيادة المعونة الغذائية من 1 مليار إلى 1,6 مليار دولار.

وفي عام 1975 وضع الكونجرس احتجاجا على سياسات الطغمة

العسكرية القمعية حدا مقداره 26 مليون دولار على المعونة الاقتصادية لتشيلي (ما زالت ثاني اكبر كمية تمنحها الولايات المتحدة لأي بلد في أمريكا اللاتينية) وقطع المعونة العسكرية تماما. كان كل ذلك لا يعني الكثير. فمع نهاية السنة، كان نصيب تشيلي من المعونة الغذائية قد تجاوز 60 مليون دولار.

إننا لا نزعم أننا نملك كل الإجابات بشأن المعونة الغذائية إلا أن بعض النقاط قد أصبحت واضحة. أولا لا بد أن يعرف الجياع أن مانحي الغذاء الغربيين لا يمكن أبدا أن يكونوا مصدرا للأمن الغذائي وفي الحقيقة فإن الأمن الغذائي ليس شيئا يمكن أن يعطي حتى من حكومة أجنبية حسنة النية. والأفضل أن تفترض البلدان المتخلفة أن الحكومات الغربية ستستخدم فوائضها الغذائية للمساعدة على توسيع أسواقها التجارية ولمساعدة تغلغل الشركات الزراعية ولمساندة نفس الأنظمة التي تعمل في تعارض مباشر مع السياسات التي يمكن أن تمكن الجوعى من تحرير أنفسهم من الجوع. ولكن شيء آخر بمثابة مفاجأة سعيدة.

ثانيا، لا بد إلا يعتقد المواطنون المهتمون أن المعونة هي الطريقة لمساعدة الجياع. فالتركيز على موضوع المعونة الخارجية-كم تكون وأي معيار يجب استخدامه-يصرف الانتباه عن عملية خلق الجوع، ويجعلنا ننسى أن التأثير الساحق للغرب على قدرة الناس على أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم غذائيا لا يأتي من خلال المعونة بل من خلال تغلغل الغرب عسكريا واقتصاديا، ومن خلال الشركات في بلدانهم.

إذا لم تكن تستطيع أن تتذكر تماما ما هو«الجوع»-احضر خبيرا دوليا وسوف يخبرك: أن الأمر يتعلق (بمجموعات من السكان، كانت من قبل ممنوعة بسبب الدخل غير الكافي أو لأسباب أخرى، من ترجمة حاجة كامنة للغذاء إلى استهلاك فعلي)، ولماذا يكون ذلك أمرا سيئا إلى هذا الحد ؟ (وان سوء التغذية علاوة على كونه غير مطلوب في ذاته وسببا رئيسيا للوفاة، تترتب عليه تكاليف اقتصادية طويلة المدى للأفراد وللاقتصاد).

ج. ن. فوجل

المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة

لقد سمعت.. .. أن الناس قد يصبحون معتمدين علينا في غذائهم. اعلم ا أن ذلك لم يكن من

المفروض أن يكون خبرا طيبا . لكن بالنسبة لي، كان خبرا طيبا ، لأن الناس قبل أن يستطيعوا عمل أي شيء يجب أن يأكلوا . وإذا كنت تبحث عن طريقة تجعل الناس يستندون عليك ويعتمدون عليك، بمعنى تعاونهم معك، فيبدو لي أن الاعتماد الغذائي سيكون رائعا .

السناتور هيوبرت همفري. 1957

في مناسبة واحدة فقط أتيحت لنا فرصة رؤية المعونة الغذائية تصل إلى المحتاجين. فأثناء زيارتنا لمنطقة مجاورة أضيرت بالفيضانات، رأينا عضوا بمجلس الاتحاد يوزع بسكويت ذرة من علبة مؤرخة بعام 1963 ومكتوب عليها «مكتب الدفاع المدني، وزارة دفاع الولايات المتحدة». وواضح أن البسكويت قد انتج من اجل المخابئ الأمريكية من الغبار الذري في أيام رعب القنبلة. وتردد انه كان في طريقه إلى كمبوديا حين سقطت بنوم بنه، عندها أعيد توجيهه إلى بنجلاديش. فتلقى كل قروي قطعة بسكويت قديمة بعض الشيء. ولاحظ عجوز قروي أن (السبب الوحيد انه لم يبع في السوق السوداء هو أن أحدا لن يشتريه).

بتسي هارتمان و جيمس بويس

في تقريرهما عن 9 شهور قضياها في إحدى قرى بنجلاديش.

الهوامش

هذا الكتاب.. لماذا

* General Foods

* النوفوكايين: مخدر موضعي.

هوامش الباب الأول

الفصل الأول:

* المنيهوت Cassava أحد فصائل Manihot utilissima، ويعرف كذلك باسمه البرازيلي Mandioc، هو نبات استوائي يستخرج من جذوره الدرنية دقين أو نشاء مغذ، يعد الغذاء الأساسي لسكان المناطق الاستوائية بأمريكا الجنوبية، حيث يزرع بكثرة كما يزرع في جزر الهند الغربية وأفريقيا. ويوجد منه نوعان رئيسيان، المنيهوت الحلو والمنيهوت المر، وكلاهما يستخدم في تلك المناطق كغذاء رئيسي-م

1. Calculated from Food and Agriculture Organization, Product. tion yearbooks

2. The World Food Problem: A Report of the President 's Science Advisory Committee (Washington D.C.: Government Printing Office, 1976), Tables 7- 9, p. 434; see also Leroy L. Blakeslee Earl O. Heady, and Charles F. Framingham, World Food. 1973, Production, Demand ald Trade, Iowa State University

3. Nelson A. Rockefeller, Vital Resources: Critical Choices for Americans, Volume I, Reports on Energy, Food & Raw, Materials, D. C. Heath and Co., Lexington, Massachusetts. 101. 1977, p. 244.

4. World Bank, The Assoult on Wold Poverty, 1975. p-

5. Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty, Mac. 135. millan, New York, 1976, p,

6. Calculations based on Food and Agriculture Organization. Production Yearbooks

7. Comparisons regarding MSA countries are calculated from US-Department of Agriculture, Foreign Agriculture Trade State. 1975 istical Report, Calendar Year 1974, May,

8. Calculations based on Food and Agriculture Organization. Production Yearbooks-

9. Alan Riding, 'Malnutrition Taking Bigger Toll Among Mexi. 2. can Children,' The New York Times, 6 March 1978, p,

10. United States Department of Agriculture, Foreign Agriculture. 20 February 1978, pp. 8f. 1978

11. Bangkok Post. 26 January-

12. Calculated from Food and Agricultural Organization, Pro. 1974, 1- 28. duction Yearbook, vol. 1975,

13. Ibid., Production Yearbook-

14. Samir Amin, 'L' Afrique sous-peuplee,' Developement et Civil. 61- 60.isation, nos, 47- 48, March

/ June 1972, pp

15. Calculated from FAO Production Yearbook, 1974.

16. Ibid. 1977,

17. World Bank, World Economic and Social Indications-

18. Steve Raymer, 'The Nightmare of Famine,' National Geo. 1975 graphic July

19. World Hunger, Health, and Refugee Problems, Summary of a Special Mission to Asia and the Middle East, US Government. 99. Printing Office, Washington, 1976, p

20. F. T. Jannuzi and J. T. Peach, 'Report on the Hierarchy of. 1977 interests in Land in Bangladesh,' September

21. Food and Agriculture Organization, Bangladesh: Country. 32- 31, 7. Development Brief, 1973, pp-

22. United Nations Report) confidential (, 'Some Notes on Agri. 4. culture in Bangladesh,' Dacca, 18 Nov. 1974, p,

23. Food and Agriculture Organization, Progress in Land Reform. (p. iii-82,) empbasis added

الفصل الثاني:

1. Robert d'A. Shaw, Jobs and Agricultural Development. Over,

2 seas Development Council, Washington, D.C.: 1970, Table. 10. p 2. World Bank, The Assault on World Poverty, Johns Hopkins. 243- 242. University Press, Baltimore, 1975, pp

3. Wolfgang Hein, 'Over-unemployment or Marginality,' a review of Urban Unemployment in Developing countries, The Nature of the Problem and Proposals for Its Solution by Paul Bairoch. 61: 1976 ILO, Geneva, 1973. in Ceres May-June

4. Edgar Owens and Robert Sbaw, Development Reconsidered. 54. Health, Lexington, Mass: 1972, p

5. Richard Barnet and Ronald Mueller, Global Reach, Simon. 169. Schuster, New York, 1974, p,

6. Colin Tudge, The Famine Business, Faber & Faber, London. 1 1977, Chapter,

7. Robert Maurer, 'Work: Cuba,' in Cuba: People-Questions ed. W. L. Kaiser Friendship Press / IDOC / North America, New. 22. York, 1975, p .

8. New York Times, 1 November,1970.

9. InternationaL Labour Organization, 'Agricultural Mechanis. ation and Employment in Latin America.' prepared by K. C-Abercrombie, in Mechanization and Employment in Agri. 63- 61. culture, 1973, pp-

10. Gordon Gemmill and Carl K. Eicher, 'A Framework for Re search on the Economics of Farm Mechanization in Developing, Countries,' African Rural Employment Research Network, paper no. 6, p. 2., 1973, Department of Agricultural Economics. Michigan State University, East Lansing Michigan

الفصل الثالث:

1. Helen Ware, 'The Sahelian Drought: Some Thoughts of the-Future,' Special Sabelian Office, Food

and Agriculture Organization, March 1975, p. 13. See also Ben White, ‘Children: The-Benefit to the Poor and the Cost to the Rich,’ New Interna. 17- 16. tionalist, No. 52, June 1977, pp,

2. Mahmood Mamdani, The Myth of Population Control: Family, Class and Caste in a India Village, Monthly Review Press. 113, 78. New York and London, 1972, pp.

3.. Mamdani, op. cit

4. David Heer and David May, ‘Son Survivorship Motivation and Family Size in India: A Computer Simulation,’ Population. Studies 22 (1968): 206, cited in Rich, Smaller Families,

5.. Perdita Huston, ‘Power and Pregnancy,’ New Internationalist. 12- 10, 1977 No. 52, June-

6. Roger Revelle, Centre for Population Studies, Haward Uni. (1975, versity, Letters, Science 187)21 March

7. William Rich, Smaller Families through Social and Economic: . Progress Overseas Development Council, Washington, D.C. 1 1973, Chapter

8. Alan Berg, ‘The Trouble with Triage,’ New York Times. Magazine 15 June 1975: 22ff

9.. Leo Orleans, ‘China‘s Experience in Population Control: The: (1975 Elusive Model,’ World Development 3)July-August. 507

10. Lester Brown, World Population Trends, Washington D.C Worldwatch institute, 1978. Appendix B. Our estimate is also based on discussions with Leo Orleans, China scholar at the. Library of Congress:

11. Leo Orleans, ‘China‘s Experience in Population Control The Elusive Model,’ Prepared for the Committee on Foreign Affairs, US House of Representatives by the Congressional, Research Service, Library of Congress, September, 1974, GAO. Washington D.C

الفصل الرابع:

* :Campesinos فلاحون بالإسبانية-م

1. Howard E. Daugherty, Man Induced Ecologic Change in El Salvador, PhD. dissertation, University of California, Los. 1969, Angeles

2.. El Salvador Zonification Agricola (Fase I), Organization of-American States, Washington D.C., 1974, cited by Erik Eck holm, Losing Ground, Norton, for Worldwatch Institute, New. 167. York, 1976, p-

3. George Borgstrom, ‘Ecological Aspects of Protein Feeding. , the case of Peru, ‘ in eds. M. Taghi Farvar and John P. Milton-The Careless Technology: Ecology and International Develop, 1972,. ment, The Natural History Press, Garden City, N.I. 901. p,

4. Food and Agriculture Organization, Production Yearbook. 1974, 1- 28. voL

5. Erik Eckholm, Losing Ground, Norton, for Worldwatch. 1976, institute New York, 1966,

6. Rene Dumont, False Start in Africa, Deutsch, London. 1962, p. 69; originally, L‘ Afrique est mal partie, Seuil, Paris

7. Jeremy Swift, ‘Disaster and a Sahelian Nomad Economy, in-Drought in Africa eds. David Dalby

and R. J. Harrison (Lon. don: Centre for African Studies, 1973), pp. 71- 79; Douglas L Johnson, 'The Response of Pastoral Nomads to Drought in the Absence of Outside Intervention, ' paper commissioned by ;1973, the United Nations Special Sahelian Office, 19 December F. Fraser Darling and M. T. Farvar, 'Ecological Consequences ;of Sedentarization of Nomads,' in the Careless Technology, D. J. Stenning, Savannah Nomads. Oxford University Press. 1959, London.

8.. Ibid., especially Stenning
9.. Helen Ware, 'The Sahelian Drought: Some Thoughts on the-Future,' Special Sabelian Office, Food and Agriculture Organ. ization, 26 March 1975, especially 3ff ',
10.. Claire Sterling, 'The Making of the Sub-Saharan Wasteland. 105- 98 1974 Atlantic Monthly, May.
11. Ibid-
12- Eduardo Cruz de Carvalho, ' ''Traditional'' and Modern'' Pat terns of Cattle Raising: A Critical Evaluation of Change from Pastoralism to Ranching,' The Journal of Developing Areas. 1974 8 January The Tsetse Fly: A Blessing or a'،
13- Frank L. Lambrecht. Curse?' in The Careless Technology, 72ff. and 775ff
14. Frances M. Foland, 'A profile of Amazonia,' Journal of Inter. America Studies and World Affairs, January 1971: 72ff,
15. Cited in Vic Cox, 'Brazil: The Amazon Gamble,' The Nation. 328: 1975 11 October
16. Dr Nelson Chaves, Head of the Nutrition institute at the. University of Pernambuco-
17. World Environment Report, Center for EnvironmentaL Infor. 1975 mation, New York, l, no. 8, 12 May ',
18. Jose S. Da Veiga, 'Quand les multinationales font du ranching. 12: 1975 Le Monde Diplomatique, September. 13.
19. Ibid., p

الفصل الخامس

US Department of Agriculture, Agriculture Statistics , 650 Government Printing Office, .1 -1972 :
Washington, D.C., Tables. 759 755, and:
2. Lester Brown with Erick Eckholm, By Bread Alone, New York. 60. Praeger, 1974, p
3. Helen Bryant, Fertilizer: Part of the Solution, or Part of the Problem? War on Want, London, 1975. Quoting Edwin
Weheler, President of the Fertilizer institute, at its annual. 1975 meeting, 3 February,
4. Joe Belden with Gregg Forte, Toward a National Food Policy-Exploratory Project for Economic Alternatives, 1519 Con neticut Ave, N.W., Washington, D.C. 20036, p. 132, citing. 210. USDA Agricultural Statistics, 1974, p

الفصل السادس:

* زومبي: ميت يعود إلى الحياة بصورة خارقة للطبيعة لكنه مسلوب الإرادة والقدرة على الكلام. أصبح موضوعا لعدد من أفلام الرعب. واللفظ مستمد من القوة الخارقة التي كانت تعيد الموتى إلى الحياة في ديانة الفودو-م.

1. Hrabovszky, Senior Policy and Planning Coordinator Agriculture Department, FAO, .P .J .
Rome, letter dated 18 March 1976, quoting Dr W. R. Furtick, Chief, Plant Protection. Service

2. Teodoro Boza Barducci, 'Ecological Consequences of Pesti, cides Used for the Control of Cotton Insects in Canete Valley Peru,' in Carless Technology, Ecology and International, Development, eds. M. Taghi Farvar and Jobn P. Milton. Natural History Press, Garden City N.J., 1972, 423ff

3. M. Taghi Farvar, 'Relationship Between Ecological and Social Systems,' speech delivered to EARTHCARE conference, New.

4. York, 6 June 1975, p ',4. M. Taghi Farvar, 'EcologicaL Implications of Insect control, Centre for the Study of Biological Systems, Research Report. 8- 6. 6 February 1970, pp. 11.

5. Farvar, 'Ecological implications of Insect Control,' p

6. Robert F. Luck et. al, 'Chemical insect Control, A Troubled. 1977, Pest Management Strategy,' BioScience. 15.

7. Farvar, 'Ecological Implications of Insect control,' 1970, p

8. Erick Eckholm and S. Jacob Scherr, 'Double Standards and. the Pesticide Trade,' New Scientist, 16 February 1978, p. 440ff. 39.

9. New York Times, 5 December 1976, p. 443.

10. Eckholm, p,

11. Farvar, 'Relationship Between Ecological and Social Systems. 4. 1975, p. 100.

12. Farvar, 'Ecological Implications of Insect control,' 1970, p

.22: (1975 13. Environment 17)April / May. 12.

14. New York Times, 6 February 1976, p '

15. Richard Franke, 'The Green Revolution in a Javanese village-Ph.D. dissertation, Department of Anthropology, Harvard Uni. versity, 1972, 39ff

16. See James S. Turner, A Chemical Feast: Report on the Food, (and Druug Administration)Ralph Nader Study Group Reports Grossman, New York, 1970, for a study of the influence in government of the chemical and drug companies: David, 15 Pimentel, 'Realities of a Pesticide Ban,' Environment. March 1973, gives extensive reference notes,

17. Fred Willman, 'Biogradable Pesticides,' R. F. Illustrated. 5: 1975 Rockefeller Foundation, 2, 1, March-

18. Environmental Protection Agency, 'Strategy of the Environ mental Protection Agency for Controlling the Adverse Effects of Pesticides,' EPA Office of Pesticide Programs, Office of Water and Hazardous Materials, Washington D.C. 36pp cited. 1977, by Pimentel.

19. Ibid

20. David Burnham, ‘Pesticide Work Suggested for Those Seeking. 1977 Sterility,’ New York Times, 27 September.

21. The New York Times, 14 February 1975, citing Dr G. M. Woodwell, Marine Biology Laboratory, Woods Hole, Mass

22. ‘Man‘s Impact on the Global Environment,’ Report of the Study of Critical Environment Problems, Massachusetts institute of Technology, Cambridge, Mass, 1970, cited by, 1976, Erik Eckholm, Losing Ground, Norton, New York. 162. p, 17 23. Martin Brown, ‘An Orange is an Orange,’ Environment. July / August 1975: 6ff

24. Van den Bosch, et. al., ‘investigation of the Effects of Food-Standards on Pesticide Use,’ Draft Report, Environmental Pro, 1977, tection Agency, Washington D.C., cited by Pimentel. 180. p.

25. Pimentel, 1977, p. 178ff

26. Michael Jacobson, ‘Agriculture‘s New Hero: IPM,’ Nutrition. 4. Action, January 1978, p

27. New York Times, 6 February 1976, p. 12

28. Ibid. citing National Academy of Sciences 1976 study-

29. Smith and Reynolds, ‘Effects of Manipulation of Cotton Agro. 389. Systems on Insect Pest Populations,’ p

30. A. Ayanaba and B. N. Okigbo, ‘Mulching for improved Soil, Fertility and Crop Production,’ Organic Materials as Fertilizers-Soils Bulletin 27, Swedish international Development Auth. 101. ority and FAO, Rome, 1975, p

31. Pesticides, The Journal of the Indian Pesticides industry, Feb. ruary 1968, see entire issue

32. Personal communication of L. More and T. F. Watson with, Dr Robert van den Bosch, Division of Biological Control University of California, Berkeley, cited in Dr van den Bosch‘s. The Politics of Pesticides,’ speech‘-

33. Richard Norgaard, ‘Evaluation of Pest Management Pro grams for Cotton in California and Arizona,’ Appendix C, in Evaluation of Pest Management Programs for Cotton, Peanuts and Tobacco, Rosemarie von Rumker, consultant-RVR Project 66, Contact #EQ4Ac036, environmental Pro. tection Agency and the Council on Environmental Quality. October, 1975; see also D. C. Hall, R. B. Norgaard, and P. K-True, ‘The Performance of independent Pest Management Con-sultants in San Joaquin Cotton and Citrus,’ in California Aagri-culture, Division of agricultural Sciences, University of Cali. 1975 fornia, 29 October

34. John S. Steinhart and Carol E. Steinhart, ‘Energy Use in the. 4- 3 ;1974 U.S Food System,’ Science, April:

35. Erich H. Jacoby, The Green Revolution in China)Geneva. 12- 11. UNRISD, 18 December, 1973, pp

36. Robert F. Luck et al., ‘Chemical insect Control, A Troubled: 1977. Pest Management Strategy,’ BioScience 27, no. 9, Sept. 611- 606

37. Robert van den Bosch, The Pesticide Conspiracy Doubleday. 1978, and Company, New York

38. Peter Feldman and David Lawrence, 'Social and Economic-Implementations of the Large-Scale introduction of New Vari: eties of Foodgrains,' Africa Report, Preliminary draft Geneva. UNRISD, 1975, pp. 198ff

هوامش الباب الثاني

الفصل السابع

Ganzin, 'Pour entrer dans une ere de justice alimentaire UNESCO Courrier May 1975, cited by .M. 1

Susan George, How the. 139. Other Half Dies, Penguin, Harmondsworth, 1976, p:

2. 'Famine-Risk and Famine Prevention in the Modern World 'Studies of food systems under conditions of recurrent scarcity. 36. UNRISD, Geneva: June 976, p 3. Famine inquiry Commission, Report on Bengal, Government. 28. of India Publication, Delhi, 1945, p. 198, 106.

4. Famine inquiry Commission, Report, pp-

5. George Blyn, Agricultural Trends in India, 1891- 1947, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1966, p. 102, cited-by Gail Omvedt in 'The Political Economy of Starvation,' un. 1974. published manuscript 94- 1893,

6. George Blyn, The Agricultural Crops of India, to 1945- 46 University of Pennsylvania Press, Philadelphia. 1951-

7. Lester Brown and Gail Finsterbusch, Man and His Environment: Food, Harper and Row, New York, 1972, p. 7, cited '.by Omvedt, 'Political Economy of Starvation,

8. Special Publication of the American Geographical Society. 1. No. 6. p

9. The Report of the American Red Cross Commission to China. 1929 ARC 270, October-

10. Joseph Needham, 'The Nature of Chinese Society: A Technical interpretation.' a public lecture published in University, of Hong Kong Gazette, 15 May 1974, cited by Harry Magdoff China: Contrasts with the U.S.S.R.,' in 'China's Economic'. 16- 15: 1975 Strategy,' Monthly Review 27, July-August.

11. China Reconstructs, 23, no. 2, 2ff

12. Richard Greenhill, 'Coping,' New Internationalist, June. 15- 14. 1973

13. China Reconstructs, 23, no. 2, 2ff.

14. A. de Vajda, Senior Advisor, FAO, Rome '.

15. Greenhill, 'Coping

الفصل الثامن

1. US Agency for International Development, Office of Science-and Technology, Desert, Encroachment on Arable Lands: Significance, Causes and Control (TA / OST 72- 10) Government. (1972 Printing Office,)Washington, D.C.: August

1. Douglas L. Johnson, 'The Response of Pastoral Nomads to-Drought in the Absence of Outside

intervention,' paper com 19, missioned by the United Nations Special Sahelian Office. 3. December 1973, p

2. Helen Ware, 'The Sahelian Drought: Some Thoughts on the Future,' paper commissioned by the United Nations Special. Sahelian Office, 26 March 1975, especially pp. 2ff

3. A. T. Grove, 'Desertification in the African Enviroment,' in David Dalby and R. J. Harrison, Drought in Africa Centre for. 45- 33. African Studies, London: 1973, pp

4. Christian Science Monitor, quoted in Environment 1 December. 1974

5. D. Stamp, 'Some Conclusions,' in A History of Land Use in

. (1961, Avid Regions) Paris: UNESCO,

6. Thurston Clarke, The Last Caravan: Putnam, New York. 90-84, 7. 1978, pp

7. 'Les ravages de la culture du coton,' Le Monde Diplomatique. 11: 1976 May

8. Claude Raynaut, 'Le Cas de la region de Maradi (Niger), in: Secheresses et Famines du Sahel Francois Maspero, Paris. 18- 8. 1975, especiaIly pp,

9. Calculations based on Food and Agriculture Organization. 1974, Yearbook of International Trade Statistics

10. Food and Agriculture Organization, Production Yearbook. 1975

.1975, 11. Food and Agriculture Organization, Trade Yearbook. 1975,

12. Ibid., and Production Yearbook

13. Personal communication from Dr Thierry Brun, Institut, National de la Sante, Hospital Bichat, Paris, 17 November. 1975 ',

14. Lofchie, 'Political and Economic Origins of African Hunger. pp. 554 and 561ff,

15. Food and Agriculture Organization, Trade Yearbook. 1975,

16. 'Social Institutions,' a study by the UN Special Sahelian Office. 80. March 28, 1974, p,

17. Calculations based on the Food and Agriculture Organization. 1974, Yearbook of International Trade Statistics

18. Interview with Dr Marcel Ganzin, Director, Food Policy and. 1976, Nutrition Division, FAO, 20 April

19. Letter from Dr Marcel Ganzin, Director, Food Policy and Nutrition Division, FAO, dated 18 December 1975, (emphasis).added

هوامش الباب الثالث

الفصل التاسع

* اليام: أحد أنواع البطاطا، بعض فصائله حلوة-م

** السيزال: نبات تصنع من اليافه الحبال-م

1. Radha Sinha, Food and Poverty, Holmes and Merier, New. 26. York: 1976, p 25 2. John Stuart Mill,

Political Economy, Book 3, Chapter. (emphasis added) 3- Peter Feldman and David Lawrence, ‘Social and Economic. ل3 implications of the Large-Scale introduction of New Varieties, of Foodgrains,’ Africa Report, preliminary draft UNRISD. 108- 107. Geneva: 1975, pp

4. Edgar Owens, The Right Side of History, unpublished manu. 1976, script

5. Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa Bogle. 172- 171. L‘ Ouverture Publications, 1972, pp:

6. Ferdinand Ossendowski, Staves of the Sun, Dutton, New York. 276. 1928, p. 172- 171.

7. Rodney, How Europe Underdeveloped Africa, pp. 181.

8. Ibid. p. 185.

9. Ibid. p. 184.

10. Ibid. p. 186.

11. Ibid. p

12. George L. Beckford, Persistent Poverty: Underdevelopment in Plantation Economies of the Third World: Oxford University. 99. Press New York, 1972, p

13. Ibid., p. 99, quoting from Erich Jacoby, Agrarian Unrest in, 1961, Southeast Asia, New York: Asia Publishing House. 66. p ‘,

14. Feldman and Lawrence, ‘Social and Economic implications. 103. p

- 15. Special Sahelian Office Report, Food and Agriculture Organ. 89- 88. ization, 28 March, 1974, pp

16. Alan Adamson, Sugar Without Staves: The Political Economy of British Guiana, 1838- 1904 Yale University Press, New. 41. Haven and London: 1972, p:

17. Eric Williams, Capitalism and Slavery Putnam, New York. 110. 1966, p. 121. 18. Ibid., p:

19. Gunnar Myrdal, Asian Drama, vol. 1 Pantheon, New York. 449- 448. 1966, pp

20. Feldman and Lawrence, ‘Social and Economic implications. 189. p

الفصل العاشر

* حبس الرهون: هو عدم إرجاع المرهونات لأصحابها إذا عجزوا عن دفع الدين-م

1. Eduardo Galeno, Open Veins in Latin America: Five Centuries: of the Pillage of a Continent Monthly Review, New York. 282. 1973, p

2. George Beckford, Persistent Poverty: Underdevelopment in Plantation Economies of the Third World Oxford University. 82. Press, New York, 1972, p

3. Robert E. Gamer, The Developing Nations, A Comparative. 2 Perspective Allyn and Bacon, Boston: 1976, Chapter

4. Edgar Owens and Robert Shaw, Development Reconsidered Heath, Lexington, Mass.: 1972, p. 150; also see Gunnar Myrdal, Asian Drama, vol. 1 Pantheon, New York, 1966, part. 10 III, Chapter:

5. Francine R. Frankel, ‘The Politics of the Green Revolution Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan, ‘ in Food, Population and Employment, eds., Thomas, T. Poleman and Donald

K. Freebairn, Praeger, New York. 124. 1973, p
6. Thomas P. Melady and R. B. Suhartono, Development: Lessons. 209. for the Future Orbis, Maryknoll, New York, 1973, p

هوامش الباب الرابع

الفصل الحادي عشر

* انظر الفصل ١4.

1. Radba Sinha, Food and Povert Holmes and Meier, New York. 7. 1976, p
2. Cynthia Hewitt de Alcantara, ‘A Commentary on the Satis faction of Basic Needs in Mexico, 1917-1975,’ Prepared by the. 9 Dag Hammerskjold Foundation, May 7, 1975, pp. 1 and
3. Cynthia Hewitt de Alcantara, ‘The Green Revolution as His. 26- 25: 1974- 1973 2, 5, tory,’ Development and Change
4. Hewitt de Alcantara, ‘Commentary on the Satisfaction of. 10. Basic Needs,’ p
5. Hewitt de Alcantara, ‘The Social and Economic implications-of the Large-Scale introduction of New Varieties of Food: grains,’ Country Report-Mexico UNDP / UNRISD, Geneva. 30. 1974, p. 19.
6. Ibid., p. 156.
7. Ibid., p: 1975,.
8. ‘Mexico: Roosting Chickens,’ Latin America 28 Nov. 375
9. Andrew Pearse, ‘Social and Economic implications of the ‘,Large-Scale introduction of New Varieties of Foodgrains. 20- Part 4, UNDP/ UNRISD, pp. Xl-19, Xl
10. Cited in Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian, 1974: . Change Harvard University Press, Cambridge, Mass. 55. p
11. Ingrid Palmer, Science and Agricultural Production UNRISD. 7- 6. Geneva: 1972, pp
12. World Bank, The Assault on World Poverty-Problems of Rural Development, Education, and Health: Johns Hopkins. 133- 132. University Press, Baltimore, 1975, pp
13. Andrew Pearse, ‘Social and Economic implications of the, Large-Scale introduction of the New Varieties of Foodgrains. 7- Part 2 UNDP/ UNRISD, Geneva: 1975, p. ll.
14. S. Ahmed and S. Abu Khalid, ‘Why did Mexican Duwarf Wheat . 215- 211: 23 Decline in Pakistan?’ World Crops
15. Charles Elliott, Patterns of Poverty in the Third World-A: Study of Social and Economic Stratification, New York. 48- 47. Praeger, 1975, pp,
16. North London Haslemere, The Death of the Green Revolution, Haslemere Declaration Group; London: Third World First. 4. Oxford: p
17. Victor McElheny, ‘Nations Demand Agricultural Aid,’ New. 20. York Times, 3 Aug. 1975, p
18. Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change. 205. Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p-111.

19. Pearse, 'Social and Economic implications,' Part I, pp. 118

20. Nicholas Wade, 'Green Revolution I: A Just Technology. 1096- 1093: 1974. Often Unjust in Use,' Science Dec, 52

- 21. Pearse, 'Social and Economic implications,' Part 4, pp. Xl. 53- XI, 23

- 22. Pearse, 'Social and Economic implications,' Part 3, pp. IX. 24- IX. 47.

23. Palmer, Science and Agricultural Production, p,

24. Erich M. Jacoby, The 'Green Revolution' in China, UNRISD. 6. Geneva: 1974, p-

25. Food and Agricultural Organization, Report on China's Agri. 145- 144. culture, prepared by H. V. Henle, 1974, pp

الفصل الثاني عشر

1. Erna Bennett, Department of Plant Genetics, FAO, Rome. 1976 personal communication, April:

2. Francine R. Frankel, 'The Politics of the Green Revolution Shifting Patterns of Peasant Participation in India and-Pakistan,' in Food, Population, and Employment-The Impact of the Green Revolution, eds., Thomas T. Poleman and. 133. Donald K. Freebairn Praeger, New York, 1973, p

3. Joan Mencher, 'Conflicts and Contradictions in the>Green-Revolution<: The Case of Tamil Nadu,' Economic and Poli. 315 tical Weekly 9, nos. 6, 7, 8, February 1974: especially

4. 'Tamil Nadu-Starvation Deaths in a Surplus State, 'Economic

348: 1975 and Political Weekly 10, 22 February ',

5. H. P. Singh, 'Plight of Agricultural Labourers. ll, A Review. 283: 1971 Economic Affairs 16 June

6. Wolf Ladejinsky, 'Ironies of India's Green Revolution,' Foreign. 762: 1970 Affairs July

7. Robert d' A Shaw 'The Employment Implications of the Green:. Revolution,' Overseas Development Council Washington, D.C. 20- 3. 1970, pp-

8. A. Eugene Havens and William Flinn. Green Revolution Technology-Structural Aspects of its Adoption and Consequences. 25. UNRISD, Geneva, 1975, p. 35.

9. Ibid., p-

10. Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty, Mac. 74. Milan, New York, 1976, p

- ll. Cynthia Hewitt de Alcantara,'Social and Economic Impli cations of the Large-Scale Introduction of New varieties of, Foodgrains,' Country Report-Mexico UNDP / UNRlSD. 148. Geneva 1974, p-

12. Gordon Gemmill and Carl K. Eicher, 'A Framework for Re-scarch on the Economics of Farm Mechanization in Develop, 6. ing Countries,' African Rural Employment Paper no African Rural Employment Research Network, Department of Agricultural Economics, Michigan State University, East. 33- 32. Lansing, Michigan, 1973, pp-

13. Susan George, How the Other Half Dies: Penguin, Harmonds. 1976 voHh':

14. Edgar Owens and Robert Shaw, Development Reconsidered, Bridging the Gap Between Government and People: Heath. 74. Lexington, Massachusetts, 1972, p

15. Food and Agriculture Organization, Agricultural Development and Employment Performance and Planning: A Comparative, 100. Analysis, Agricultural Planning Studies, no. 18, 1974, pp. 102. 36- 7.
16. A. R. Khan, ‘Poverty and inequality in Bangladesh,’ pp-
17.For further discussion of women‘s issues, see Mary Rood kowsky and Lisa Leghorn, Who Really Starves? Women and. 1977, World Hunger, Friendship Press, New York, NY ‘,
18. A. R. Khan, ‘Growth and inequality in the Rural Philippines . 24- 11, 13- 11. in Povery and Landlessness in Rural Asia, pp
19. A. R. Khan, ‘Poverty and Inequality in Bangladesh,’ in Poverty. 22- 7, 21- 7. and Landlessness in Rural Asia, pp
20. E. Lee, ‘Rural Poverty in Sri Lanka, 1963- 1973,’ in Poverty. 13- 8. and Landlessness in Rural Asia, pp
21. Robert J. Ledogar, Hungry for Profus: U.S. Food and Drugs,. Multinationals in Latin America, IDOC / North America Inc. 96. New York, 1975, p. 8: 1976
22. Ceres, May-June
23. Ray Goldberg, Agribusiness Management for the Developing, 1974, Countries-Latin America, Ballinger, Cambridge, Mass. 87. p. 2.
24. New York Times, 3 March 1976. p

الفصل الثالث عشر

«القزمى» تشير إلى خاصية قصر النباتات التي تمنعها من الاستطالة إلى أعلى حتى حين تجعل محاصيلها الأوفر قمتها أكثر ثقلا.

** العصافة: إحدى قنابتين (ورقة مستدقة) تحيطان بالسنبلة-م.

1. Jon Tinker, ‘How the Boran Wereng Did a Red Khmer on the. 316: 1975, Green Revolution,’ New Scientist 7 August
- 2. Nicholas Wade, ‘Green Revolution (II): Problems of Adapt: 1974 ing a Western Technology,’ Science, 186, 27 December. 1187- 1186 7,
3. John Prester, ‘The Green Revolution Turns Sour,’ Reports. 1974, December
4. Andrew Pearse, ‘Social and Economic implications of the ‘,Large-Scale introduction of the New Varieties of Foodgrains. 9- Part I: UNDP/ UNRISD, Geneva, 1975, pp. II-8, II. 1974,
5. Des Moines Register, 17 April.
6. Ibid-
7. D. H. Timothy and M. M. Goodman, ‘Plant Germ Plasm Re sources-Future Feast or Famine? ‘ paper, Journal Series of the North Carolina State University Agricultural Experiment Station, cites P. C. Mangelsdorf, Proceedings of the National, Academy of Science (1966): 56, 370; and H. Garrison Wilkes, 171, Too Little Gene Exchange,’ letter to the editor of Science‘. 955: 1971 12 March ‘,
8. H. Garrison Wilkes and Susan Wilkes, ‘The Green Revolution. 33: 1972 Environment, 14 October

9. Robert A. Ginskey, ‘Sowing the Seeds of Disaster?’ The Plain
Truth 61, June 1976: 35, quoting Wilkes.
10. Ibid. 1191.
11. Wade, ‘Green Revolution‘ p
12. Bettina Conner, ‘Seed Monopoly,’ Elements: Transnational. 1975 Institute for Policy Studies, Washington, D.C., February.
13. Ibid
14. Frank B. Viets, Jr., and Samuel R. Aldrich, ‘The Sources of-Nitrogen for Food and Meat Production,’ in Sources of Nitro genous Compounds and Methods of Control, Environmental. Protection Agency Monograph, p. 67, 73ff-
15. William Brune, State Conservationist, Soil Conservation Ser vice, 823 Federal Building, Des Moines, Iowa, 50309, testimony, before the Senate Committee on Agriculture and Forestry. 1976 July,
16. Ramon Garcia, ‘Some Aspects on World Fertilizer Production. 1975, Consumption and Usage,’ paper, University of Iowa
17. Swedish International Development Agency and Food and ‘,Agriculture Organization, ‘Organic Materials as Fertilizers. 1975, 27 Soils Bulletin

الفصل الرابع عشر

* يستخدم المؤلفان كلمة Luddite نسبة إلى جماعة من العمال الإنجليز في أوائل القرن التاسع عشر عمدت إلى تحطيم الآلات خوفا من تناقص الطلب على الأيدي العاملة. وأصبحت تطلق على كل معاد للآلات-م.

1. Robert d‘ A. Shaw, Jobs and Agricultural Development-Washington, D.C.: Overseas Development Council, mono. 35- 34. graph no. 3, 1970, pp
2. Andrew Pearse, ‘Social and Economic Implications of the ‘,Large-Scale Introduction of New Varieties of Foodgrains. 12- Part 3: UNDP/ UNRISD, Geneva, 1975, p. IX
3. T. J. Byres, ‘The Dialectic of India‘s Green Revolution,’ South. 109: 1972 Asian Review 5, January
4. Donald K. Freebairn, ‘Income Disparities in the Agricultural-Sector: Regional and Institutional Stresses,’ in Food, Popula, tion, and Employment-The Impact of the Green Revolution Thomas Poleman and Donald Freebairn, eds. Praeger, New. 108. York: 1973, p
5.International Labour Office, Mechanization and Employment. 8. in Agriculture, Geneva, 1974, p
6.S. R. Bose and E. H. Clark, ‘Some Basic Considerations on-Agricultural Mechanization in West Pakistan,’ Pakistan Dev elopment Review 9, 3 (Autumn 1969), cited by Owens and Shaw, Development Reconsidered: Bridging the Gap Between Government and People: Heath, Lexington, Massachusetts. 62. 1972, p
7. Randolph Barker et al., ‘Employment and Technological-Change in Philippine Agriculture,’ International Labour Re. 130: 1972 view 106, 2- 3 August-September

8. Frank C. Child, and Hiromitsu Kaneda, 'Links to the Green Revolution: A Study of Small-Scale, Agriculturally-Related Industry in the Punjab,' Economic Development and Cultural. 5: 1974, 23 Change
9. Amir U. Khan and Bart Duff, 'Development of Agricultural. Mechanization Technologies at the IRRI (Manila),' paper no, (72- 02, mimeographed) International Rice Research Institute. 11. cited in Mechanization and Employment in Agriculture, p, 1970,
10. Lester Brown, Seeds of Change: Praeger, New York. 59. p
11. 'Companies-Massey-Ferguson's Success Story,' Business. 44. Week, 2 February, 1976, pp. 11.
12. Mechanization and Employment in Agriculture, p,
13. Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change. 54. Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p:
14. Francine R. Frankel, 'The Politics of the Green Revolution-Shifting Patterns of Peasant Participation in India and Pakistan,' in Food, Population, and Employment-The Impact of the Green Revolution, eds. Thomas T. Poleman and Donald. 133- 132. K. Freebairn: Praeger, New York, 1973, pp
15. M. Taghi Farvar, 'The Relationship Between Ecological and-Social Systems,' Speech delivered to EARTHCARE con. 9. ference, New York, 6 June, 1975, p
- 16. Ma Chu, 'Something on the Side,' Far Eastern-Economic Re. 30. view, 14 April 1978, p
17. Joseph Hanlon, 'India Back to the Village: Does AT Walk on. Plastic Sandals?' New Scientist, 26 May, 1977, p. 467ff. 1977,
18. Christian Science Monitor, 3 August. 469.
19. Hanlon, 'India Back to the Village,' p

هوامش الباب الخامس

الفصل الخامس عشر

* .campesinosفلاحون بالإسبانية. وأصبحت تستخدم قي اللغات الأخرى تعبيرا من الفلاحين في شروط خاصة من التخلف-م

: I. Edgar Owens and Robert Shaw, Development Reconsidered Bridging the Gap Between Government and People: Heath. 60. Lexington, Mass, 1972, p
2. World Bank, The Assault on World Poverty-Problems of Rural Development, Education, and Heath: Jobns Hopkins. 215. University Press, Baltimore, 1975, p. 60.
3. Owens and Shaw, Development Reconsidered, p. 216- 215.
4. World Bank, Assault on World Poverty, pp
5. Food and Agriculture Organization, Report on the 1960 World Census of Agriculture, Rome, 1971, cited in The Assault on World Poverty, World Bank, The Jobns Hopkins University. 244. Press, 1975, p,
6. Keith Griffin, The Political Economy of Agrarian Change. 27. Harvard University Press, Cambridge, Mass.: 1974, p . 105.

7. World Bank, Assault of World Poverty, p,

8. Sudhir Sen, Reaping the Green Revolution: Orbis, Maryknoll. 11. New York, p. 28.

9. Griffin, Political Economy, p-

10. Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty: Mac. 122. millan, New York, 1976, p

11. International Labour Office, Poverty and Landlessness in, Rural Asia, A Study by the World Employment Program. edited by Keith Griffin and Azizur Rahman Khan, 1976, pp. 31- 1,

12. Erich Jacoby and Charlotte Jacoby, Man and Land Knopf. 79. New York, 1971, p

13. Hugh Brammer, FAO, Bangladesh, interviewed by Joseph. 1978, Collins, January. 142.

14. World Bank, Assault on World Poverty, p-

15. Don Paarlberg of USDA, speech before the 55th Annual Con. 1971, vention of Milk Producers, 30 November

16. Food and Agriculture Organization, Agricultural Development and Employment Performance: A Comparative Analysis. 124. Agricultural Planning Studies no. 18, 1974, p-

17. Keith Griffin, Land Concentration and Rural Poverty Mac. 190. millan, New York, 1976, p

18. Milton J. Esman, Landlessness and Near-Landlessness in-Developing Countries, Cornell University, Center for Inter. 1978, national Studies, Ithaca

الفصل السادس عشر

1. Theodore Bergman, Farm Policies in Socialist Countries. 206, 204- 203. Lexington Mass.: 1975, pp

2. Food and Agriculture Organization, Progress in Land Reform. Sixth Report, Rural institutions Division, Rome, 1975, pp—lll-8; and Agricultural Problems: Agronomical Data, Viet. 20- 19. namese Studies, Hanoi, pp.

3. Food and Agriculture Organization, op. cit,

4.Food and Agriculture Organization, Production Yearbook. 1975

5.Arthur MacEwan, Agriculture and Development in Cuba, a, manuscript prepared for the international Labour Office. 1978. 225.

6. Bergman, Farm Policies in Socialist Countries, p

7. McEwan, Agriculture 6.and Development in Cuba, especially. 16 Chapter

8. Bergman, Farm Policies, p. 219 and McEwan, Agriculture. 3- 16. and Development, pp.

9. McEwan, Agriculture and Development, Parts VI and VII,

10. Wilfred Burchett, ‘Portuguese Defend Land Reform,’ Guardian. 24. 26 April, 1978, p

11. Leo Orleans, ‘The Role of Science and Technology in China‘s Population-Food Balance,’ prepared for the Subcommittee on Domestic and international Scientific Planning, Analysis-and Cooperation of the Committee of Science and Tech, 1977 nology of the US House of Representatives. September. p55.

12. Agricultural Problems, pp. 19ff

هوامش الباب السابع

الفصل الواحد والعشرون

1. The following comparisons regarding MSA countries are-calculated from US Department of Agriculture, Foreign Agri culture Trade Statistical Report, Calendar Year 1974, May. 1975-

2. Calculated from Food and Agriculture Organization, Produc tion Yearbook, 1974, and Yearbook of International Trade. 1974, statistics-

3. Calculated from US Department of Agriculture, Foreign Agri. 1974 culture Trade Statistical Report, Calendar Year,

4. CaIculated from Yearbook of International Trade Statistics. 1974

الفصل الثاني والعشرون

* اللوبي تعبير يطلق عل جماعات الضغط المؤثرة في الكونغرس الأميركي-م.

1.Richard Bell, Assistant Secretary for lnternational Affairs and, Commodity Programs, USDA, cited by Norman Faramelli A Primer for Church Groups on Agribusiness and the World'. 1975,. Food Crises,' Boston lndustrial Mission, Boston, Mass. 16.

2. New York Times, 19 August 1975, p. 4: 1975

3. Feedstuffs 47, 8 September

4. Richard Barnet and Ronald Mueller, Global Reach: The, Power of the Multinational Corporation, Simon and Schuster. 266. New York, 1973, p

5. United States Commerce Department, Guide to Foreign Trade, Statistics, Government Printing Office, Washington DC: June. 1978.

6. North American Congress on Latin America (NACLA), 'U.S. 4. Grain Arsenal,' NACLA Report, 9, 7 October 1975, p,

7. Commission on lnternational Trade and lnvestment Policy

- United States International Economic Policy in an Interde, pendent World, report to the President, Washington DC, July. 1971

8. U.S. Department of Agriculture, Foreign Agricultural Trade, 1974 Statistical Report, Fiscal Year 1971 and Fiscal Year. 10 Table

9. Jimmy Minyard, 'Market Development Looks Ahead to New Markets and Programs,' also Darwin Stolte, 'Team Effort Boosts U.S. Farm Exports, ' Foreign Agriculture 13, 26 May. 9, 6: 1975

10. C. W. McMillan, 'Meat Export Federation to be Newest. 14: 1975 Cooperator,' Foreign Agriculture 13, 26 May. 14-

11. Philip B. Dwoskin and Nick Havas, 'Fast Foods in Japan A Billion Dollar lndustry? ' Foreign Agriculture 13, 26 May. 33: 1975-

12. William K. Chung, ‘Sales by Majority-Owned Foreign Affili, ates of U.S. Companies, 1976,’ Survey of Current Business. 3. March 1978, vol. 58 no

13. William Robbins, The American Food Scandal-Why You, 1974, Can‘t Eat Well on What you Earn, Morrow, New York. 185. p

14. Jim Hightower, Eat Your Heart Out: How Food Profiteers. 194. Victimize the Consumer, Crown, New York, 1975, p. 5

15. Dan Morgan, Washington Post, January 2, 3, 1976, p. A

16. U.S. General Accounting Office, Exporters‘ Profits on Sales of. U.S. Wheat to Russia, B-176943, 12 February 1974, 15ff. 194.

17. Hightower, Eat Your Heart Out, p

18. Steven Bennett, ‘U.S. Food Policy for Whom? ‘ Center Survey. 4 (1): 6, Center of Concern, Washington, D.C-

19. Cliff Connor, ‘U.S. Agribusiness and World Famine,’ Inter national Socialist Review, September 1974, quoting James-McHale, Secretary of Agriculture for the State of Penn. sylvania-

20. Lawrence A. Mayer, ‘We Can‘t Take Food for Granted Any. 86. more,’ Fortune, February 1974, p. 1976,

21. Morgan, Washington Post, 2 January

22. The NFO Reporter, Corning, Jowa, January 1978, p 9

23. 1978 James Flanigan, ‘Question for Congress,’ Forbes, 1 May. 36. p

24. Calculated from US Department of Agriculture, Farm Income Statistics, Annual StatisticaI Bulletin 557, TabIe 3D, July. 60. 1976, p. 61,

25. lbid., Table 4D.

26. lbid., Tables 1D-4D. 28.

27. Time, 24 October, 1977, p.

28. lbid. 40, 35.

29. Forbes, pp. 79.

30. Business Week, 27 March, 1978, p

31. US Department of Agriculture, Farmland Tenure Patterns in. 3. the United States, USDA / ERS, February 1974, p. 13: 1978

32. Ag World, 4, 3, March. 10.

33. Don Paarlberg quoted in Feedstuffs, 16 August 1976, p

34. Us Department of AgricuIture, The One-Man Farm, prepared. 1973, by Warren Bailey, USDA / ERS-519, August

.35. Calculated from Farm Income Statistics, Statistical Bulletin no 547, Table 3D, USDA / ERS. July 1975, p. 60, and ‘The, Balance Sheet of the Farming Sector, By Value of Sales Class 1960- 1973,’ supplement no. 1, Agricultural Information Bulletin-no. 376, Table 2, USDA / ERS, Washington, D.C.: Govern. 3. ment Printing Office, April 1975, p

36. Walter Goldschmidt, ‘A Tale of Two Towns,’ in The PeopIe‘s. 1975, Land, Peter Barnes, ed., Emmaus, Pa: Rodale Press. 171 ff

هوامش الباب الثامن

الفصل الثالث والعشرون

* avocado: ثمرة استوائية تشبه الكمثري. أحيانا يطلق عليها ثمرة المحامي. م

* Foot-and-mouth disease

* المفارقة لفظية. فكلمة مثالي بالإنجليزية هي Ideal وهي إحدى ماركات نسلة-م

1. George L. Baker, ‘Good Climate for Agribusiness,’ The Nation 5 November, 1973, p. 460; NACLA, Bitter Fruits, September. 1976, Latin America and Empire Report, 12ff. 460.

2. Baker, ‘Good Climate for Agribusiness,’ p ‘,

3. ‘Poverty in American Democracy: A study of Social Power US Catholic Conference, November 1974, cited in CNI Weekly 2,. Report, Community Nutrition Institute, Washington, D.C. 8. September 1976, p ‘.

4. Baker, ‘Good Climate for Agribusiness

5. Ernest Feder, ‘The Penetration of the Agricultures of the Underdeveloped Countries by the Industrial Nations and Their Multinational Corporations,’ Institute of Social Studies, The. 8. Hague, 1975, p

6. For commodity breakdowns see Ray Goldberg, Agribusiness-Management for Developing Countries-Latin America (Cam bridge, Mass.: Ballinger, 1974), 69ff. Calculations based on and US، 2 Goldberg, Agribusiness Management, Chapter-Department of Agriculture, Foreign Agricultural Trade Sta-tistical Report Fiscal Year 1975 (Washington, D.C.: Govern.)1976, 1975, mental Printing Office. 70.

7. Cited by Goldberg, Agribusiness Management, p. 70.

8. Ibid., p

- 9. Ibid., 150ff. gives some figures. See also Food and Agricul. tural Organization, Production Yearbooks

10.Ernest Feder, Strawberry Imperialism: An Enquiry into the Mechanisms of Dependency in Mexican Agriculture, Institute. 1978: of Social Studies, The Hague. 147.

11. Goldberg, Agribusiness Management, p. 150.

12. Ibid., p. 87.

13. Ibid., p

14. Ernest Feder, Strawberry Imperialism; unless otherwise noted the facts on the strawberry industry in Mexico are drawn from. Dr Feder‘s comprehensive documentation

15. Unless otherwise noted, the sources for the analysis of Bud Senegal are: Kees Pels, ‘Stijgende invoer van Afrikaanse-groenten,’ 1975; Jan Bunnik, ‘Bud maakt Senegal groen,’ Vak-blad voor groothandel in aardappelen groeten en fruit, Feb ruary 6 and 13, 1975, pp. 11- 15 and pp. 13- 16: transcript of KRO (Netherlands) televised documentary 3 March 1975; ‘Une-Senegal 1960- 1973: 14 ans de devel ‘، remarquable reussite, oppement, ‘De situatie in Senegal,’ Landbouw Wereldnieuws-15

October 1974, ‘Liefemoeglichkeiten Senegals,’ Mitteil w<gw der Bundesstelle feur Aussenhandels information, July,. 1974, 1ff.; and personal communication from Maureen M Mackintosh, The institute of Development Studies, completing. 1976 a study of Bud Senegal, dated 5 October-

16. International Finance Corporation, IFC T162, Appraised Re. 1976 port for Bud Senegal, 24 February

17. Lars Bondestam, ‘Notes on Foreign Investments in Ethiopia in Multinational Firms in Africa, Carl Widstrand and Samir-Amin, eds. Scandinavian institute for African Studies, Upps, ala: 1975(,139ff. The interview referred to is in SIDA-rapport. 1972, no. 8, Stockholm ‘.

18. Bondestam, ‘Notes on Foreign Investments-

19. Alan Berg, The Nutrition Factor: Its Role in National Devel. 1973: . opment, The Brookings Institution Washington, D.C. 65. p. 1970,

20. Wall Street Journal, 27 July, 1972 and 7 January ‘,

21. Jose da Veiga, ‘Quand les multinationales font du Ranching. 13. Le Monde Diplomatique, September 1975, p. 1972

22. New York Times, 4 July

23. We are greatly indebted to the excellent study of Ralston Purina in Columbia researched by Rick Edwards and largely: forming Chapter 6 in Robert J. Ledogar, Hungry for Profits U.S. Food and Drug Multinationals in Latin America (New York: IDOC, 1976). Unless otherwise noted, data on Ralston. Purina in Columbia comes from this study 24. Giovanni Acciarri, et al. ‘Production Agropecuaria y Desnu tricion en Colombia,’ Universidad del Valle, Division de. 1973: Ingenieria, Cali.

25. Ibid

26. Calculations are based on figures in the US, Department of, Agriculture, U.S. Foreign Agricultural Trade Statistical Report. 1975, Fiscal Year

27. Interview with Gabriel Misas, DANE (National Department of Statistics) Bogota, Columbia, 30 April 1973, confirmed as-more or less correct‘ by the Embassy of Columbia in Wash‘. 1974 ington, D.C., 14 January-

28. A helpful source of data, largely compiled from US govern-ment statistics, can be found in Appendix J in Ray A. Gold. 374- 359. berg, Agribusiness Management, pp,

29. Overseas Private Investment Corporation, Annual Report. 1973

30. Calculation taken from Henry Frundt, American Agribusiness and U.S. Foreign Agricultural Policy PhD dissertation, Rutgers. 1975 University, May. 1977 31. Jane‘s Major Companies of Europe,)

32. Susan George in Economic and Political Weekly)Bombay.

33. Ibid., Vol. XIII No. 37, pp. 159ff.

34. Ibid

35. Nestle Bulletin No. 20, International Union of Food and Allied. Workers, Geneva.

36. UK Prices Commission Report No. 24 Coffee‘ 1977. HMSO.

37. Nestle Bulletin no. 20 op. cit.

38. Ibid

39. Unless otherwise noted, the data in this section is from. Susanne Jonas and David Tobias, Guatemala, NACLA, P.O. 131- 127. Box 226, Berkeley, Calif. pp,

40. 'Bitter Fruits,' Latin American and Empire Report, NACLA. 30: 1976 10, September-

41. UNCTAD, The Marketing and Distribution System for Ban. 24. anas, 24 December 1974, p. 54.

42. Business Week, 18 January 1969, p

43. Consultation with agroindustrial leaders in preparation for the , UN World Food Conference, September 10- 11, 1974, Toronto. Canada. 1973

44. The Times, 4 May. 1976, 34.

45. Source for People No. 165.

46. Hightower, Eat Your Heart Out, p-

47. US Department of Agriculture, PacKers and Stockyards Ad, 1974 ministration, prepared by Marvin L. McLain, 14 May. 28. p

48. Cited by Susan De Marco and Susan Sechler, The Fiedls Have-Turned Brown-Four Essays on World Hunger, The Agri, 1975,. business Accountability Project, Washington, D.C. 73ff,

49. Harrison Welford, Sowing the Wind (New York: Grossman. 1972), 101ff-

50. Hightower, Eat Your Heart Out, p. 168. See also US Depart-ment of Agriculture, 'The Broiler Industry,' Packers and Stock. 1967 yards Administration August-

51. ABC-Television News, 'Food: Green Grow the Profits,' docu. mentary, 21 December 1973, transcript, 46ff

52. Vincent G. Cullen, 'Sour Pineapples,' America (6 November. 1976): 300ff. 1974

53. Liberation News Service, 22 June

54. Ismail A. Jami, 'Land Reform and Modernization of Farming, 2. Structure in Iran,' Institute of Agricultural Economy no December 1973: 118- 121. See also Julian Bharier, Economic, Development of Iran, 1900-1970, Oxford University Press. 138. London: 1971, especially p-

55. Agricultural and Agribusiness in Iran: Investment Opportun ities Paul R. Walter & Associates, Inc, New York: March 1975, p. 39. Also, much information was obtained through correspondence with two Iranian economists who, for reasons. of their personal safety, have asked to remain anonymous-Also helpful was an interview with John Tobey, a senior invest. 1975 ment officer to the Chase Manhattan Bank, 16 July ',

56. Frances Fitzgerald, 'Giving the Shah Everything He Wants. 55. Harper's November 1974, p

57. International Agribusiness, published by Hawaiian Agronomics. 3. a subsidiary of C. Brewer and Company(, Winter 1975, p)

58. 'How Iran Spends Its New Found Riches,' Business Week. 1974 June

59. Presentation by CPC International at the World Food System Symposium, University of California, Berkeley, September-17- 19, 1975. All quotes in this section are from this case pre. sentation by CPC International

الفصل الرابع والعشرون

1. see Frances Moore Lappe, Diet for a Small Planet, Ballantine. 1975, Books, New York, revised edition. 89.

2. Business Week, 1 December 1973, p,

3. Joseph M. Winski, 'Back-to-Basics Trend,' Wall Street Journal 29 May 1975, pp. 1, 25. See also Peter T. Kilborn, 'Food Industry Finds Shoppers' Tastes Are Changing,' New York. 49, 45. Times, 28 April 1975, pp

4. International Union of Food and Allied Workers Association. 1974 Conference of Workers in the Dairy Industry, Geneva

5. Report of a survey in UK, Hairy and Schaller, Institut National de la Recherche Agronomique, Paris, December. 1975.

6. Ibid.

7. Ibid. 1978

8. 'Our Daily Bread,' Agricultural Group BSSRS. 1977)

9. Media Expenditure Analysis Ltd.) Meal.

10. 'Our Daily Bread,' op. cit,

11. Peter Drucker, The Age of Discontinuity, Harper and Row. 107. New York, 1969, p:

12. Food Processing and Packing Machinery and Equipment. 1971 Mexico Office of international Trade Promotion, April

13. Andre van Dam, 'EI Futuro de la Industria Alimenticia en, America Latina,' speech delivered in Porto Alegre,

14 May. 1975 14. Financial Times, 9 March 1973 quoted in CIS Anti-Report '.11 'Unilever's World,

15. Thomas Horst, At Home Abroad: Ballinger, Cambridge. 1974. Mass . 1969,

16. W. R. Grace and Co., Annual Report,

17. Quotations are from David F. Hawkins and Derek A. Newton Case Study on General Foods Corporation Harvard Business. 1964, School course materials. 127.

18. Horst, At Home Abroad, p ',

19. Federal Trade Commission, 'Structure of Food Manufacturing-Technical Study, no. 8 Washington, D.C.: Government Print. 80. ing Office, June 1966, p

20. Chris Wardle, Changing Food Habits in the UK. Resources. 1977 Research Publication. 1975

21. Guardian, 31 December. 52.

22. Cited Hightower, Eat Your Heart Out, p ',

23. Federal Trade Commission, 'Structure of Food Manufacturing. 33. p. 81, n

, 24. Media Expenditure Analysis Ltd (MEAL) Monthly Digests. 1973, quoted in Changing Food Habits in the UK

25. Robert J. Ledogar, Hungry for Profits: U.S. Food and Drug. Multinationals in Latin America:

IDOC, New York. 1976, 111ff

26. We gratefully acknowledge the research on General Foods as. coming from Henry Frundt, American Agribusiness and U.S, 1975, Foreign Policy, PhD dissertation, Rutgers University. 198- 194. especially pp. 1979

27. ‘insult or injury?’ Charles Medawar, Social Audit

28. We gratefully acknowledge much of the research for this section as that of Bernardo Kucinski, carried out for Robert Ledogar, Hungry for Profits, pp. 111- 127. While the analysis may differ, the facts, unless otherwise noted, are from this. source

29. Cited by Richard Barnet and Ronald Mueller, Global Reach. Simon and Schuster, New York, 1974, 183ff,

30. Letter to Robert Ledogar from Rev Crisoforo Florencio parish priest of Olinala, Guerrero, Mexico, June 1974, cited by. 113. Robert Ledogar, Hungry for Profits, p.

31. Economic and Political Weekly 4, 24 May 1969, 890ff.

32. Ibid. 1968,

33. Quoted in Forbes, 15 November ‘,

34. Alan Berg, ‘industry‘s Struggle with World Malnutrition. 135, 1972 Harvard Business Review 50 January-February

الفصل الخامس والعشرون

1. Roy J. Harris, Jr, ‘The Baby Bust,’ Wall Street Journal January, 1972; ‘The Bad News in Babyland,’ Dun‘s Review. 104: 1972 100, December,

2. Mike Muller, The Baby Killer, pamphlet, War on Want-London, 1975; 467 Caledonian Rd. Contains extensive refer. ences and bibliography

3.Ruth Rice Puffer and Carlos V. Serrano, Patterns of Mortality in Childhood, Scientific Publication, no. 262: Pan American. 161. Health Organization, 1973, Washington, D.C. p: 1974,

4. William A. M. Cutting, The Lancet 7870, 29 June 1340, citing J. B. Wyon and J. E. Gordon, The Khanna Study. 187. Harvard University Press, Cambridge, Mass. 1971, p

5. Alan Berg, The Nutrition Factor, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1973, p. 95, citing D. S. McLaren, in. 485: 1966, The Lancet 7461, 27 August

6. Derrick B. Jelliffe and E. F. Patrice Jelliffe, ‘An Overview,’ in The Uniqueness of Human Milk, symposium reprinted from. 1971, The American Journal of Clinical Nutrition 24 August. 1974,

7. Times London, 29 June

8. Paul Gyorgy, ‘Biochemical Aspects of Human Milk,’ The. 970: 1971, American Journal of Clinical Nutrition 24 August

9. Hugh Jolly, ‘Why Breast Feeding Is Food for Mother and. 1975, Baby,’ Times, London, 26 March

10. Michael C. Latham, ‘introduction,’ in The Promotion of Bottle Feeding by Multinational

Corporations: How Advertising and. the Health Professions Have Contributed, Ted Greiner, ed, 2. Ithaca, N.Y.: Cornell University Monograph Series, no. 1975, iiff,

11. Data from affidavit submitted for Sisters of the Precious Blood Inc. vs. Bristol Myers Co, US District Court, Southern District-of New York, 1976. See also V. G. James, 'Household Ex penditure on Food and Drink by income Groups,' paper delivered at Seminar on National Food and Nutrition Policy-of Jamaica, Kingston, May 27- 31, 1974 and Latham, 'intro. duction,' p. ii,

12. The National Food and Nutrition Survey of Barbados-Scientific Publication, no. 237: Pan American Health Organ, ization, Washington, D.C., 1972, cited Robert J. Ledagor Hungry for Profits: US Food and Drug Multinationals in Latin. American, IDOC, New York, 1976, 130ff

13. This and the next example are from Muller, The Baby Killer. 7. p. 6.

14. Ibid., p.

15. Ibid.

16. Ibid,

17. Report of an Ad-Hoc Committee on Young Child Feeding. 1971, United Nations Protein Advisory Group, New York,

18. Ledogar, Hungry for Profits, p. 132, cites M. D. Samsudin-et al, 'Rational Use of Skim Milk in a Complete Infant For: 1967, 20 mula, ' The American Journal of Clinical Nutrition-1304; and John McKigney, 'Economic Aspects,' in The Unique. 1009. ness of Human Milk, p

19. David O. Cox, 'Economics of Feeding infants and Young Children in Developing Countries,' paper presented at the-UN Protein Advisory Group Ad-Hoc Working Group meet. 1972, 13- 11 ing, Geneva, December.

20. Muller, The Baby Killer, 11ff. 1975,

21. New York Times, 14 September

22. This and more extensive information on milk banks can be. found in Ledogar, Hungry for Profits, 138ff. 2.

23. New Internationalist, no. 7, September 1973, p

24. From various company promotion, all books cited and noted. in Ledogar, Hungry for Profits, 133ff. 135.

25. ÷bid, p, 1975,

26. The Womanly Art of Breast Feeding, Souvenir Press. 54. p

27. information obtained from Leah Margulies, interfaith Center. on Corporate Responsibility, New York

28. Alan Berg, 'The Economics of Breast-Feeding.' The Saturday. 30: 1973 Review of the Sciences 1, May. 1975

29. New Internationalist, March.

30. Ibid

31. Development Forum, July-August 1976, Geneva: United. Nations, Council for Economic and Social information

هوامش الباب التاسع

الفصل السادس والعشرون

1.Radha Sinha, Food and Poverty: Holmes and Meier, New. 8. York, 1976, p

الفصل السابع والعشرون

1. Howard M. Wachtel, The New Gnomes: Multinational Banks, in the Third World: Transnational Institute, Washington. 11. D.C.: 1977, p

2. UNCTAD, Money and Finance and Transfer of Real Re sources for Development, International Financial Co-operation / for Development) Report by the UNCTAD Secretariat, TD. 32. 188 /Supplement (, February 1976, p,

3.'What one hand giveth.. . ,' International Bulletin, 22 May. 7. 1978, p

4. UNCTAD, Debt Problems in the Context of Development. 16, 1. Report by the Secretariat, 1974, pp

5. Marcel Barang, 'Latest Theories Tested Here,' Far Eastern. 30: 1978, Economic Review, 19 May

الفصل الثامن والعشرون

1. Communication from Allison B. Herrick, State Development. 1978, Office of Planning and Budget, dated 24 February

2. we are greatly appreciative of the paper 'Development vs the World System: A Model Policy Planning Coutry Study of, Peru,' prepared by development consultant Guy Gran-Washington: AID, March 1978. It catalysed for us the dis. cussion here of World Bank appraisal reports-

3.World Bank, Rural Development: Sector Policy Paper, Wash. 18. ington, D.C., February 1975, p

4.Committee on Government Affairs, 'U.S. Participation in the, Multilateral Development Banks,' United States Senate, April . 9. 1979, p

5. Betsy Hartmann and James Boyce, Bangladesh: Aid to the,. Needy? Center for International Policy, Washington D.C. 1978 June. 7.

6. Hartmann and Boyce, ibid., p

7. Pef-Arne Stroberg, 'Water and Development: Organizational ',Aspects of a Tubewell irrigation Project in Bangladesh. 81- 80. Dacca, March 1977, pp. 7.

8. Hartmann and Boyce, Aid to the Needy? p. 1976, 24

9. IDA News Release, no. 76 / 22, May. 82.

10. Stroberg, 'Water and Development,' p 1978,

11. Interview with Hugh Brammer, FAO, Dacca, 25 January. conducted by Joseph Collins-

12. Interview with Erik Jansen, Dacca, 26 January, 1978, con. ducted by Joseph Collins. 40.

13. World Bank, Rural Development: Sector Policy Paper, p

14. Speech by President Robert McNamara to the World Bank. 1973, Board of Governors, Nairobi, Kenya
15. World Bank, Assault on World Poverty, Johns Hopkins. 118, 106. University Press, Baltimore, 1975, pp. 194.
16. Ibid., p. 155- 154.
17. Ibid., pp. 160- 159.
18. Ibid., pp. 75.
19. Hartmann and Boyce, Aid to the Needy? p, 7,
20. 'Letter from London' Far Eastern Economic Review. 1975, February. 143.
21. World Bank, Assault on World Poverty, p. 143.
22. Ibid., p. 79- 72.
23. World Bank Annual Report, 1978, pp. 125.
24. World Bank, Assault on World Poverty, p. 28.
25. World Bank Annual Report, 1978, p
26. Uma Lele, The Design of Rural Development, A World Bank-Research Publication, Johns Hopkins University Press, Balti. more, pp. 204ff
27. Barry Newmam, 'In Indonesia, Attempts by World Bank to, Aid Poor Often Go Astray,' Wall Street Journal, 19 November. 1. 1977, p
28. We have received various communications (some anonymous) from Indonesia on the peasants' resistance to the imposition of this World Bank project. One is an internal World Bank. (1 document) C18700 / J23823 / D2168 Annex-
29. World Bank internal document)C18700 / J23823 / D2168(, es. pecially pp. 51ff. 140- 139.
30. World Bank, Assault on World Poverty, pp '.
31. Newman, 'In Indonesia
32. Cyprus Vance, 'Foreign Assistance and U.S. Foreign Policy,' US, Department of State, Office of Public information, 1 May. 2. 1978, p
33. world Bank, Thailand: Appraisal of the National Agricultural. 1977, Extension Project, Report no. 1256a-TH, 10 March,
34. World Bank, Policy and Operations: The World Bank Group. September 1974, pp. 12ff-
35. World Bank, Zaire-Appraisal of the Oil Palm Project, Re, 3 port no. 1407- ZR and P-2296- ZR, March 29 and April unpublished. See also Guy Gran, 'Zaire 1978: The Ethical and intellectual Bankruptcy of the World System,' Africa. 1978,. Today, Vol. 25, No. 4, Oct.-Dec.
36. Ibid.
37. Ibid
38. World Bank, document cited by Susan George, How the Other. 260. Half Dies, Penguin, Harmondsworth, 1976, p
39. Paul Boucher, in the Guardian, 12 June, 1975, cited in Susan. George, op. cit

40. 'World Bank Sets $2.9 Billion in Loans to Human Rights Violators for Fiscal Year 1979, ' a research study publisbed, 1978,. by Center for International Policy. Washington, D.C. 2. p

41. Hon Tom Harkin, 'Human Rights and International Financial. Institutions,' Congressional Record, 7 September, 1978, p. 4847E.

42. World Bank Annual Report, 1978, pp. 26f

43. Hon Tom Harkin, 'Human Rights and International Financial. 4848Institutions,' p. E ',

44. Geoffrey Barraclough, 'The Struggle for the Third World. 49- 47. New York Review of Books, 9 November, 1978, pp

45. Howard M. Wachtel, The New Gnomes: Multinational Banks, in the Third World (Washington, D.C.: Transnational Institute. 39. 1977), p. 1978

46. Manchester Guardian Weekly, 11 June. 1978

47. The Washington Post, 19, May

48. Guy Gran, 'Zaire 1978,' a paper presented at 21st Annual-Meeting, Arican Studies Association, 4 November 1978, un. published. 147.

49. World Bank, Annual Report, 1978, Appendix F, p

الفصل التاسع والعشرون

* CAREهي الأحرف الأولى من اسم اتحاد تعاونيات الغوث الأمريكي في كل مكانCooperative Of American Relief Everywhereوهو اتحاد للجمعيات الخيرية الأمريكية يقدم المساعدة المادية والتكنيكية لمناطق عديدة في العالم-م.

.1978 1. EEC Background Report 'Food Aid' 11 March. 1976

2. European Commission COM (76) 452 Final,

3. European Parliament working document 492 / 77. 19 January. 1978. 1978

4. Financial Times 21 February. 1976

5. Senegal en Chiffres Dakar. 1976

6. Financial Times 7 January, 1976: 2 March.

7. European Commission COM (77) 161 final

8. Study of EEC Food Aid-Institute of Social and Economic. Research of Underdeveloped areas-Amsterdam. 3 / 65.

9. UN Food Conference document E / conf-

10. Food Aid-a Curate's Egg. Chris Stevens, Overseas Develop. 1979 ment Institute.

11. Report of bottle feeding. Ted Greiner, Cornell University

12. The Observer 27 June, 1976, reporting Dr David Morley.)Tropical Pediologist)

13. Operation Flood-A Study. National Dairy Development. 1976, Board, India. 1974

14. Letter from Chief of News Unit 5 March. 1976,

15. Sunday Times 4 January / 1977

16. Annual Report of National Dairy Development Board. 78. 1976

17. Dairy Industries International August. 1974

18. Dairy Industries International November.

19. Ibid. 1977,

20. The Times 6 May

21. John McClung, 'Dr Spitzer Views Food Resources as Tool in. 7: 1975, Defending Nation's System,' Feedstuffs 8 December

22. Betsy Hartmann and James Boyce, Bangladesh: Aid to the,. Needy? Center for International Policy, Washington, D.C. 1978 June-

23. Donald F. McHenry and Kai Bird, 'Food Bungle in Bangl. 74. desh,' Foreign Policy, Summer 1977, p,

24. Bangladesh: Food Policy Review World Bank, 12 December. 39. 1977, p.

25. McHenry and Bird, Food Bungle in Bangladesh.

26. Bangladesh: Food, Policy Review, op. cit,

27. Citedby McHenry and Bird, Food Bungle in Bangladesh. 75. p. 1977.

28. Communication on file Dec,

29. Cited by McHenry and Bird, Food Bungle in Bangladesh. 78. p. 35.

30. Cited in Far Eastern Economic Review, 19 May, 1978, p

31. F. Thomasson Jannuzi and James T. Peach, Report on the, Hierarchy of Interests in Land Bangladesh UNSAID. 88. September 1977, p,

32. W. L. Clayton, Assistant Secretary of State, US Congress-House of Representatives, Hearings on House of Representa tives 2211, Bretton Woods Agreement Act, Committee on, Banking and Currency, 79th Congress, 1st Session, 9 March-1945, pp. 275, 282, cited by Michael Hudson in Super Imperialism-The Economic Strategy of American Empire. 93- 92. Holt, Reinhart and Winston, New York, 1972, pp

33. 'U.S. Grain Arsenal,' Latin America and Empire Report, North American Congress on Latin America (NACLA) 9, 7 October. 9. 1975, p .

34. Dan Morgan, 'Opening Markets: Program Pushes U.S. 1975, Food,' Washington Post, 10 March ',

35. Dan Morgan, 'Impact on U.S. Food Heavy on South Korea. 1975, Washington Post, 12 March-

36. North American Congress on Latin American, (NACLA) inter-view with George Shanklin, Assistant Administrator, Commer-cial Export Programs, 'U.S. Grain Arsenal,' NACLA Re. 23. posts, October 1975, p

37. Arthur Mead, 'PL 480-Humanitarian Effort Helps Develop: 1975, Markets,' Foreign Agriculture (USDA) 13, 26 May. 29 ',

38. Dan Morgan 'Self-Interest, Markets Bedevil World Food Aid. 1975, Washington Post 5 July

39. Kim Changsoo, 'Korean Farmers Betrayed,' New Asia News. 25 Nov, 1977, Tokyo

40. Loren Fessler, 'Population and Food Production in South Korea,' Fieldstaff Reports XXII, 2, East Asia Series American. University '.

41. Morgan, 'Impact on U.S. Food Heavy on South Korea

42. Leonard Dudley and Roger Sandilands, 'The Side Effects ',of Foreign Aid: The Case of P.L. 480 Wheat in Colombia: 1975 Economic Development and Cultural Change January. 321. 332, 331.

43. Ibid., p 44. Melvin Burke, 'Does ''Food for Peace'' Assistance Damage the 25 Bolivian Economy?' Inter-American Economic Affairs. 17, 9: 1971

45. J. S. Mann, 'The Impact of Public Law 480 on Prices and-Domestic Supply of Cereals in India,' Journal of Farm Econ. 143: 1969 omics 49, February

46. US General Accounting Office, Disincentives to Agricultural 26, Production in Developing Countries, Report to the Congress. 25. November, 1975, p

47. We are grateful to William Ruddell and Roland Bunck for. interviews, August 1977, Antigua, Guatemala

48. Pierre Spitz, 'L' Arme de l'Aide Alimentaire: Les Annees d'Apprentissage 1917- 1947,' Critiques de l'Economie Politique. 1974 January-March

49. Pierre Spitz, 'Les aides alimentaires, techniques et culturelles dans la politique agricole des Etats-unis en Inde depuis la, 4. defaite du Koumintang.' 'Monde et Developpement', no. 1973 Paris

50. Hubert Humphrey, testimony before the Senate Committee. 1959, on Foreign Relations

51. US Aid, U.S. Overseas Loans and Grants and Obligations from-International Organizations: Obligation and Loan Authoriz - ations, 1 July, 1945- 30 June, 1973, Office of Financial Man. agement.7.

52. Washington Post, October 26, 1974, p. 13.

53. North American Congress on Latin America, p. 14.

54. Ibid., p '.

55. Morgan, 'Impact of U.S. Food on South Korea. 14.

56. North American Congress on Latin America, p. 1974,

57. Editorial, The New Republic, 7 December

المشاركون في هذا الكتاب

المؤلفان:

مؤلفا الكتاب بريطانيان وهما السيدة فرنسيس مور لابنيه التي اشتغلت بالبحث والكتابة في قضيه الغذاء في العالم منذ عام 1969، وقد ترجم كتابها الرائج «غذاء لكوكب صغير» إلى عدة لغات، ونشرت أيضا مقالات عدة في مجلات أكاديمية وغير أكاديمية. والثاني هو جوزيف كولينز الذي قام بدراسة خاصة حول الشركات المتعددة الجنسيات وسياسات حكومات العالم الأول في مناطق العالم الثالث. وقد تعاون مع آخرين في تأليف كتاب بعنوان «المدى العالمي. قوة الشركة متعددة الجنسيات».

المترجم:

مترجم الكتاب هو الأستاذ احمد حسان. وهو أديب من مصر نشر عددا من المقالات والقصص والأشعار في المجلات والصحف المصرية والعربية.

كما صدر له في القاهرة كتاب بعنوان «لوركا: مختارات جديدة» وفي بيروت كتاب بعنوان «المكارثية والمثقفون» وكتاب بعنوان «برتولت بريخت: قصائد 1913-1956».



مدخل الى تاريخ الموسيقا المغربية

تأليف: عبد العزيز بن عبد الجليل